سلسلة «الطريق إلى الاستقلال» ٤٦

# فلسطين والإقليم

فهد سليمان
محمد السهلي
معتصم حمادة
زياد جرغون

سلسلة «الطريق إلى الاستقلال» ٤٦
فلسطين والإقليم
المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات (ملف)

## هذا الكتاب

هو الكتاب الرقم ٤٦ من سلسلة «الطريق إلى الإستقلال»، ويأتي صدوره في ظل استمرار وتصاعد حرب الإبادة التي تشنها دولة الإحتلال على الشعب الفلسطيني في غزة والضفة، في سياق ردها الهمجي على هزيمتها المدوية على يد هجوم «طوفان الأقصى»، الذي شنته المقاومة الفلسطينية - ٢٠٢٣/١٠/٧ .

يتألف الكتاب من ثلاثة أقسام، أولها بعنوان «ثلاثية الحرب» يتضمن قراءة تحليلية لمقدمات «الطوفان» تتوزع على ٣ فصول:

١- ما قبل الطوفان،
٢- طوفان الأقصى وما بعده،
٣- في الحرب والسياسية.

القسم الثاني: «عناوين فلسطينية» يشمل موضوعات توزعت على ٣ فصول، يتصل الأول والثاني منها بما جاء في القسم الأول لجهة علاقتهما بما سبق «الطوفان» وما تلاه، فيما يترجم الثالث توجه مركز «ملف» باستمرار الإضاءة على الجبهة الثقافية في النضال الوطني.

أما القسم الثالث فيقوم على دراستين، الأولى تعرض لجذور الأزمة في السودان، والثانية تلحظ تدرج التقارب السعودي - الإسرائيلي في إطار عملية التطبيع الجارية في المنطقة وانعكاس هذا التقارب على القضية الفلسطينية.

المركز الفلسطيني
للتوثيق والمعلومات
(ملف)

- الدار الوطنية الجديدة - دمشق
- شركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر - بيروت

السعر: ١٠ دولار أو ما يعادلها

# فلسطين والإقليم

**الكتاب: فلسطين والإقليم**
**الكاتب: اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين**

**الطبعة الأولى: نيسان (إبريل) ٢٠٢٤**

**جميع الحقوق محفوظة**

**الناشر: المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات (ملف)**
**دمشق، ص. ب ١١٤٨٨**
**هاتف: ٦٣١٥٧٤٠**

**التوزيع:**
**• شركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر:**
**بيروت ص. ب ١٤/٦٠٤٧ ـ هاتف ٣٠٥٥٩٦**
**• الدار الوطنية الجديدة ـ دمشق ـ سوريا:**
**ص. ب ٥٩٥٣ ـ هاتف: ٤٤١٨٢٠٢ ـ ٢٢٤٨٥٦٠**

**التنضيد: حسن الهندي**
**الإخراج: زكريا شريف**
**تصميم الغلاف: م. جمال الأبطح**

سلسلة «الطريق إلى الإستقلال» - ٤٦

# فلسطين والإقليم

فهد سليمان معتصم حمادة

محمد السهلي زياد جرغون

# هذا الكتاب..

■ «فلسطين والإقليم»، هو الكتاب الرقم ٤٦ في سلسلة «الطريق إلى الإستقلال»، التي يصدرها المركز الفلسطيني للتوثيق والإعلام/«ملف»، ويأتي صدوره في ظل استمرار وتصاعد حرب الإبادة التي تشنها دولة الاحتلال على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والضفة، في سياق ردها الهمجي على هزيمتها المدوية على يد هجوم «طوفان الأقصى»، الذي شنته المقاومة الفلسطينية – ٢٠٢٣/١٠/٧.

يتألف الكتاب من ثلاثة أقسام؛ شغلت معظمها القراءة في تداعيات الحرب، فيما تناول الأخير قضيتين إقليميتين مؤثرتين في مسار الصراع العربي والفلسطيني – الإسرائيلي؛ وفي عناوين الكتاب وموضوعاته نقرأ:

■ **«ثلاثية الحرب»**؛ وهو عنوان **القسم الأول**، ويتضمن قراءة تحليلية لمقدمات «الطوفان» ووقائعة وتداعياته المتوالية فصولاً، وتندرج تحت العنوان ثلاث دراسات تحليلية متكاملة تتوزع على ثلاثة فصول، جاءت عناوينها على النحو الآتي:

١ ـ **«ماقبل الطوفان»**: تقدم هذه الدراسة تحليلاً لأبرز التطورات والأحداث السياسية على الصعيدين الفلسطيني والإسرائيلي خلال العام ٢٠٢٣، عشية وقوع «طوفان الأقصى».

٢ ـ **«طوفان الأقصى، ومابعده»**: دراسة تحليلية تقرأ في وقائع «الطوفان» ودلالاته على الصعيدين الميداني والسياسي، وتعيد تسليط الضوء على الواقع الفلسطيني في ظل هذا الحدث الكبير.

٣ ـ **«في الحرب والسياسة»**: تبحث الدراسة في تداعيات الحرب الهمجية التي تشنها دولة الاحتلال على الشعب الفلسطيني في غزة والضفة.

■ **القسم الثاني:«عناوين فلسطينية»**؛ وتشمل ثلاث موضوعات توزعت على ثلاثة فصول؛ يتصل الأول والثاني منها مباشرة بما جاء في القسم الأول لجهة علاقتهما بما

سبق «الطوفان» وما تلاه، فيما يترجم الثالث توجه مركز «ملف» باستمرار الإضاءة على الجبهة الثقافية في النضال الوطني الفلسطيني. نقرأ في هذه العناوين:

**١ـ «إجتماع الأمناء العامين، العلمين – ٢٠٢٣/٧/٣٠»:** وهو عرض تحليلي أعده المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، يتناول فيه السياق الذي انعقد فيه هذا الاجتماع، ويقرأ في المؤشرات التي أظهرتها وقائعه ومخرجاته.

**٢ ـ «الولايات المتحدة والأونروا»:** دراسة تكشف الدور الاستخدامي الذي تضطلع به الولايات المتحدة تجاه «الأونروا»، إنطلاقاً من استراتيجية واشنطن المعادية لحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم.

**٣ ـ «عن المشهد الثقافي في الـ٤٨»:** تبحث هذه الدراسة في المسار الذي شقه المثقف الفلسطيني دفاعاً عن الهوية الوطنية في ظل الحكم العسكري الإسرائيلي الذي فُرض على فلسطينيي الـ٤٨ عقب النكبة.

■ ونقرأ **في القسم الثالث والأخير** من هذا الكتاب دراستان:

**١ ـ «السودان.. أبعاد الأزمة الراهنة وجذورها»**، وهي دراسة تعرض لجذور الأزمة في السودان عبر البحث في مراحل تطور النظام السياسي والآفاق المتاحة للخروج من الأزمة.

**٢ ـ «التطبيع السعودي الإسرائيلي .. المسار المتدرج»**، وهي دراسة تلحظ تدرج التقارب السعودي – الإسرائيلي في إطار «إتفاقات أبراهام»، وانعكاس هذا التقارب على القضية الفلسطينية ■

**المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات**

**«ملف»**

## القسم الاول

# ثلاثية الحرب

- مقدمة
- الفصل الأول: ما قبل «الطوفان»
- الفصل الثاني: «طوفان الأقصى»، وما بعده..
- الفصل الثالث: في الحرب والسياسة

# مقدمة

*[ وضع «طوفان الأقصى»جميع الأطراف ذات الصلة بالصراع الفلسطيني – الإسرائيلي أمام تحديات واستحقاقات غير مسبوقة. وفي هذا السياق، يتناول هذا القسم بفصوله الثلاثة أبرز هذه التحديات والاستحقاقات تحت عنوان «ثلاثية الحرب»:]*

■ **الفصل الأول: «قبل الطوفان»**؛ تقرأ الدراسة في أبرز التطورات السياسية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية خلال العام ٢٠٢٣، بدءاً من قرارات قمتي «العقبة»– ٢/٢٦، و«شرم الشيخ»– ٢٠٢٣/٣/١٩، اللتين أنشأتا مساراً ألحق أضراراً بالمصلحة الوطنية الفلسطينية. وقد ساهمت أطراف نافذة في السلطة، في توفير الغطاء السياسي لهذا المسار، لتخلص القراءة في هذا السياق إلى أننا بتنا أمام« سلطة قاصرة عن أداء واجباتها السياسية، بعد أن أدى خضوعها لمصالحها الخاصة إلى إضعاف إرادتها السياسية وفقدانها القدرة على الانفكاك عن مسار أوسلو».

وحول الوضع الإسرائيلي، توضح القراءة أن الصراع حول ما يسمى الإصلاح القضائي، هو في جوهره صراع بين النخبة الإشكنازية النازعة للعلمانية، وبين النخبة الصاعدة من اليهود الشرقيين والحريديم(الأصوليين الأرثوذكس)، موضحة أن هذا الصراع ليس أيديولوجياً فحسب، بل هو أيضاً، إنعكاس لانقسام اجتماعي أعمق ذي طابع طائفي.

وتختم القراءة بدعوة مكونات الحالة الفلسطينية إلى إنهاض الوضع الفلسطيني عبر مجموعة من الخطوات أكدت عليها قرارات المجلسين الوطني والمركزي، ووردت في مبادرة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين لإنهاء الانقسام – ٢٠٢٢/١/١٦.

• ويختم الفصل بملحق تضمن ثلاثة وثائق: ١– البيان الختامي لـ «قمة العقبة» – ٢٠٢٣/٢/٢٦. ٢– البيان الختامي لـ «اجتماع شرم الشيخ» – ٢٠٢٣/٣/١٩. ٣– نص مبادرة سياسية الجبهة الديمقراطية من أجل إنهاء الإنقسام واستعادة الوحدة –٢٠٢٢/١/١٦.

■ **الفصل الثاني: «الطوفان ومابعده»**؛ وُضعت هذه الدراسة بعد مضي شهرين ونصف الشهر فقط على اندلاع الحرب الإسرائيلية الهمجية على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، والضفة الغربية. وتوضح الدراسة أنه على الرغم من ذلك، يمكن الخروج بعدد من الإستخلاصات الرئيسية، تصلح لتكون أساساً لرسم إتجاهات عمل يتركز عليها الجهد الفلسطيني في الفترة القادمة، مع أخذ الإحتمالات المفتوحة لتطور الأحداث بالحسبان.

وقد تناولت الدراسة موضوعين رئيسيين: الأول، يركز على المظاهر الرئيسية للزلزال الذي أحدثته هذه الحرب بانعكاساتها على قضيتنا الوطنية؛ والثاني، يُقيِّم ما وصلت إليه الحالة الفلسطينية، وإلى أين تسير الأمور.

■ **الفصل الثالث: «في الحرب والسياسة»** ويتضمن دراسة تحليلية للأوضاع السياسية الناشئة في فلسطين والمحيطين الإقليمي والدولي إثر اندلاع حرب ٧ تشرين الأول(أكتوبر) ٢٠٢٣. وفي معرض الإجابة على السؤال المتداول على ألسنة المراقبين والمحللين: لمن الكلمة الأخيرة في هذه الحرب؟ للمقاومة، أم لدولة العدوان؟ تجيب الدراسة: «في الحروب المتناظرة، وعندما تتوفر الإدارة التكتيكية المتمكنة في إطار الاستراتيجية المناسبة، تكون الغلبة – في العادة – لمن يملك «قوة النيران» ويتفوق في إدارتها. أما في الحرب غير المتناظرة، فتكون الغلبة للمقاومة القادرة على مواصلة «إستنزاف» قدرات عدوها. وهذا ما يمكن للمقاومة الفلسطينية أن تحققه بتضافر عدد من العوامل:مواصلة المقاومة المحمية بصمود مجتمعها؛ دور جبهات الدعم والإسناد الشقيقة؛ وتعاظم زخم حركات التضامن الشعبي في كل مكان»■

## الفصل الأول

# ما قبل «الطوفان»..

١- في أحوال السلطة

٢- حِراكان في إسرائيل

٣- الموقف الفلسطيني ومحدداته

■ وثائق

## (١)

## في أحوال السلطة

*[■ لم يكن لقمتي «العقبة» – ٢/٢٦، و«شرم الشيخ» – ٢٠٢٣/٣/١٩، أي مضمون سياسي، ناهيك عن إنتاجهما لعملية سياسية ذات مغزى، نقيض ما ادعته بعض أوساط السلطة الفلسطينية، عندما قدمت هذين اللقائين، باعتبارهما يمهدان لاستعادة المفاوضات المباشرة الفلسطينية – الإسرائيلية. أما حقيقة الأمر، فإن الغرض من هذين اللقائين، لم يتعدَ حدود تناول ثلاثة مواضيع متممة لبعضها بعضاً: ١– «خفض التصعيد ومنع المزيد من العنف في أراضي الـ ٦٧ بعد ارتفاع حدة المواجهة بين المقاومة بكل أشكالها، وبين جيش الاحتلال ومعه عصابات المستوطنين المقبلة بحماس على مزيد من التسلح، بإيعاز وتشجيع من الحكومة الإسرائيلية؛ ٢– وضع خطة ملموسة لـ«تجنب» هذا التصعيد، من خلال تفعيل آلية تنسيق أمني فلسطيني – إسرائيلي، بإشراف أميركي عبر مكتب الجنرال مايك ڤنزل المقيم في السفارة الأميركية في القدس المحتلة؛ ٣– تقديم حلول لبعض الملفات العالقة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، ومن بينها قضايا مالية، وأخرى متعلقة بتحسين الوضع المعيشي لشعبنا، الخ ... (راجع نص البيانين الختاميين الصادرين عن القمتين في ملحق الوثائق بنهاية الفصل).*

*■ لم تلتزم الحكومة الإسرائيلية بأي من بنود ما تقرر في قمتي «العقبة – شرم الشيخ» بكل ما يتعلق بالقضايا ذات الأولوية المطلقة في أجندة العمل الوطني الفلسطيني، الأمر الذي يؤكده الإستشهاد بالفقرات التالية من البيانين الختاميين:*

***أ) في موضوع الاستيطان،** نَصَّت الفقرة ٣ من البيان المشترك الصادر عن لقاء العقبة على مايلي:*

*«٣– أكدت الحكومة الإسرائيلية والسلطة الوطنية الفلسطينية إستعدادهما المشترك والتزامهما بالعمل الفوري لوقف الإجراءات أحادية الجانب لمدة ٣–٦ أشهر. ويشمل ذلك إلتزاماً إسرائيلياً بوقف مناقشة إقامة أي وحدات إستيطانية جديدة لمدة ٤ أشهر،*

*ووقف إقرار أي بؤر إستيطانية جديدة لمدة ٦ أشهر». واستعادت الفقرة ٢ من «بيان شرم الشيخ» النص نفسه.*

***ب) موضوع القدس،** تناولته الفقرة ٢ من «بيان قمة العقبة» على النحو التالي: «٢- أكدت الأطراف الخمسة على أهمية الحفاظ على الوضع التاريخي القائم في الأماكن المقدسة في القدس قولاً وعملاً دون تغيير، وشددوا في هذا الصدد على الوصاية الهاشمية/ الدور الأردني الخاص». واستعادت الفقرة ٧ من «بيان شرم الشيخ» نفس الصياغة، وقوَّتها بالإضافة التالية: «٧-.. وأكدت الأطراف أيضاً على ضرورة أن يتحرك الإسرائيليون والفلسطينيون بشكل فاعل من أجل الحيلولة دون حدوث أي تحركات قد يكون من شأنها النيل من قدسية تلك الأماكن، بما في ذلك خلال شهر رمضان المعظم والذي يتواكب خلال العام الحالي مع أعياد الفصح لدى المسيحيين واليهود».*

***ج) أما المفاوضات والأمن والعملية السياسية،** فقد عالجتها الفقرة ٧ من «بيان قمة العقبة» بأسلوب التوجه المستقبلي: «٧- شدد المشاركون على أهمية لقاء العقبة، وهو الأول من نوعه منذ سنوات. واتفقوا على مواصلة الإجتماعات وفق هذه الصيغة، والحفاظ على الزخم الإيجابي، والبناء على ما اتفق عليه لناحية الوصول إلى عملية سياسية أكثر شمولية تقود إلى تحقيق السلام العادل والدائم».*

*أما «بيان شرم الشيخ»، فقد توسع في نفس الموضوع على يد الفقرتين ١ و ٨ على النحو التالي: «١- أكد المشاركون مجدداً إلتزامهم بتعزيز الأمن والإستقرار والسلام للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء، وأقروا بضرورة تحقيق التهدئة على الأرض والحيلولة دون وقوع مزيد من العنف، فضلاً عن السعي من أجل اتخاذ إجراءات لبناء الثقة وتعزيز الثقة المتبادلة، وفتح آفاق سياسية، والتعاطي مع القضايا العالقة عن طريق الحوار المباشر» + «٨- أكدت الأطراف مجدداً على أهمية استمرار عقد الإجتماعات في إطار هذه الصيغة، فضلاً عن تطلعها للتعاون بهدف وضع أساس لإجراء مفاوضات مباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين للتوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم مع تعزيز التعاون والتعايش بين كافة شعوب الشرق الأوسط. وستلتقي الأطراف مرة أخرى في مصر».*

*وأضاف «بيان شرم الشيخ» فقرة خاصة بالجانب الأمني، تفيد باستعادة السلطة الفلسطينية لمسؤولياتها الأمنية في المنطقة (أ): «٣- أكد الجانبان مجدداً (..) على التزامهما الراسخ بكافة الإتفاقيات السابقة بينهما، خاصة الحق القانوني للسلطة الوطنية الفلسطينية في الإضطلاع بالمسئوليات الأمنية في المنطقة (أ) بالضفة الغربية، تماشياً مع الإتفاقيات القائمة، كما سيعملان معاً من أجل تحقيق هذا الهدف».*

*▪ فيما يتبع ملاحظات ذات دلالة على أحوال السلطة في ضوء إستمرارها في الرهان على سياسة واشنطن وأسلوب تعاطيها مع الملف الفلسطيني، بهدف تحريكه بأفقه الأمني ليس إلا، مع السعي – إنما بحدود إستجابة تل أبيب، وليس بما يتجاوزها – لتحسين الوضع المعيشي للفلسطينيين. وفي الحالتين معاً، فإن واشنطن – على خلفية سعيها لقطع الطريق على أي تصعيد نوعي في الضفة الغربية – تصعيد يقود بالتراكم إلى تجدد الإنتفاضة الشاملة، بانعكاساتها المتوقعة على الاستقرار الإقليمي، الذي تعتبره الولايات المتحدة من متطلبات نجاح استراتيجيتها في المدى الإندو – باسيفيكي، في مواجهة صعود الصين، دوراً ونفوذاً، في بيئة المحيطين الهندي والهاديء ▪]*

▪ ▪ ▪

▪ ألحق مسار «العقبة – شرم الشيخ» أضراراً بالمصلحة الوطنية الفلسطينية، حيث لم تلتزم إسرائيل بأي من بنوده وبقيت على سياستها المعهودة في القمع الدموي والاستيطان، وتشديد التضييق المالي على السلطة الفلسطينية. إن التوقف أمام المسار الذي رسمته قرارات وتوجهات لقائي «العقبة» و«شرم الشيخ»، تسلط الضوء على الوظيفة الإستخدامية لهذا المسار، لجهة تقديم إسرائيل أمام الدول والرأي العام، كقوة مستجيبة لمتطلبات التسوية السياسية، تسهيلاً لاستكمال عملية «التطبيع» مع المحيط، ذات الأولوية بلا منازع، في أجندتها السياسية.

▪ ساهم مسار «العقبة – شرم الشيخ» في زرع الأوهام، بالقول عنه مقدمة لبناء أفق سياسي يوفر الشروط لإطلاق عملية سياسية للوصول إلى «حل الدولتين»، كما حمل في طياته خطر إشعال نار الفتنة الداخلية، عبر مشروع الجنرال الأميركي مايك فنزل، بالضغط على السلطة وأجهزتها الأمنية، لتنوب عن سلطات الاحتلال، في قمع المقاومة الشعبية والمسلحة في الضفة الغربية، وتفكيك أطرها، وتقييد الحركة الشعبية، وتجريد

المقاومين من سلاحهم، والزجّ بهم في السجون، بذريعة وقف العنف ومكافحة الإرهاب.

■ أما الحديث عن وقف الإجراءات الأحادية، فقد تبخر سريعاً، ولم يجد طريقه إلى التطبيق، ذلك أن إسرائيل هي من يقوم بانتهاك «الإتفاقيات الموقعة»، وهي من يقدم على الإجراءات الأحادية، عبر بناء وقائع يومية من استيطان ومصادرة لأراضٍ، وهدم منازل وتشريد عائلات، وتدمير القطاع الزراعي والفلاحي الفلسطيني، والتسليم بتبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، وتجريد السلطة الفلسطينية من الكثير من صلاحياتها، لصالح الإدارة المدنية للإحتلال، ما أكد وعمّق طابعها كسلطة حكم إداري ذاتي حصراً، فاقدة للسلطة على الأرض وعلى السكان، الذين ما زال سجلهم محفوظاً لدى الإدارة المدنية للإحتلال، فهي من تمنح ما يسمى بالرقم الوطني، وهي من تُصَدّر بطاقة الهوية الشخصية للمواطنين، وهي من يُحّدث سجل الولادات، والوفيات والزواج والطلاق، وغير ذلك من معاملات الأحوال الشخصية.

■ لقد قابلت دولة الاحتلال نتائج «العقبة – شرم الشيخ» باستهتار شديد، وتجاهل تام، في لعبة تواطأت معها الولايات المتحدة من أجل أن توحي للرأي العام، بأن ما يجري هو ملء للفراغ السياسي، وأن ما يسمى «الأفق السياسي» بغطاء من «مكذبة حل الدولتين»، إنما يتطلب من السلطة الفلسطينية إبراز سطوتها على الشارع الفلسطيني، وتأكيد قدرتها على فرض الأمن والهدوء في الأراضي المحتلة، وأنها مؤهلة للدخول في إتفاقات سياسية، تشكل التفاهمات الأمنية لـ مسار «العقبة – شرم الشيخ»، مقدماتها الضرورية.

■ إن مثل هذا التواطؤ، شكل خدمة للولايات المتحدة، التي جددت من البوابة الفلسطينية موقعها كقوة مقررة، بعدما بات واضحاً تراجع نفوذها على باقي الأطراف العربية *(وفي المقدمة المملكة العربية السعودية، ذات الدور النافذ، إن كان في محيطها الخليجي، أو في «جامعة الدول العربية» بشكل عام)*؛ وكذلك على الدول ذات النفوذ الإقليمي، كتركيا، فضلاً عن إيران المستقلة أصلاً بسياستها الخارجية؛ كما نجحت إسرائيل عبر هذا التواطؤ المكشوف في رمي مسؤولية الإرهاب والعنف، وإطفاء نيرانه على الجانب الفلسطيني، وعزز المقولة الأميركية عن حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها ضد «العنف والإرهاب الفلسطيني».

■ كذلك أسهمت بعض الأطراف النافذة في السلطة، وبشكل خاص الفريق المشارك في «مسار العقبة – شرم الشيخ»، في توفير الغطاء السياسي لهذا المسار، بكل ما ألحقه، ويلحقه من أضرار كبرى بالمصالح الفلسطينية، إذ دافعت عنه بكل ما أسعفتها القدرة على قلب الحقائق، والإدعاءات بلا أساس، بدءاً من القول بأن المشاركة تمت في المسار المذكور بقرار من الهيئات المعنية، أي اللجنة التنفيذية، الأمر الذي لم يحصل، وصولاً إلى تزوير النتائج، وإطلاق الوعود بنتائج قادمة، أثبتت الوقائع عدم صحتها، بل وأكدت حصول عكسها، وشريط الأحداث اليومية في أنحاء الضفة الغربية المحتلة يؤكد بالملموس صدق ذلك.

■ من أهم ما يمكن استخلاصه، في هذا السياق، أننا بتنا أمام سلطة قاصرة عن أداء واجباتها السياسية، فخضوعها لمصالحها الخاصة أضعف إرادتها السياسية وأفقدها القدرة على الإنفكاك عن «مسار أوسلو» وعن الإقدام على أية خطوة تؤكد مصداقيتها السياسية أمام شعبها، ما ثلم ويثلم صدقية خطابها المؤشَّى بالعبارات الإنشائية الجوفاء، خطاب يكتفي بإلقاء مسؤولية التصدي للسياسات العدوانية لدولة الاحتلال على عاتق المجتمع الدولي، مع إدراكها التام أن سقف ما يمكن أن تقدمه المؤسسة الدولية *(من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، وغيرها..)* من قرارات وتوصيات، لا يتعدى حدود الموقف السياسي، الذي – على أهميته – لا يمكن أن يشق طريقه في الحياة العملية، ما لم يُدعم بنسبة قوى مؤاتية في عين المكان، مصدرها الرئيسي هو: إحتدام الصراع في الميدان.

■ كذلك باتت السلطة عاجزة من أن تقوم بواجباتها الخدمية للمواطنين، وأن تتصدى لدولة الاحتلال في اغتصابها لأموال المقاصة، بمصادرة مبالغ كبرى منها *(وصلت إلى ٨٠٠ مليون دولار)* بذرائع مختلفة؛ عاجزة عن دفع كامل رواتب موظفيها، وعن الوفاء بتعهداتها نحو المعلمين العموميين، الذين بدورهم لجأوا إلى الإضراب، لم تجد السلطة وسيلة لفكه سوى لغة الترهيب والتهويل، وصولاً إلى التدخل الفظّ للأجهزة الأمنية؛ كما باتت عاجزة عن ضبط حركة الأسواق، خاصة المواد الاستهلاكية، حيث الغلاء الفاحش في ارتفاع غير مبرر للأسعار، في ظل غياب رقابة الأجهزة المختصة، وضغوط السماسرة وكبار التجار أصحاب الشهية غير المحدودة للكسب القائم على النهب غير المشروع.

■ إلى جانب كل ما ذكر، تلجأ القيادة السياسية للسلطة الفلسطينية إلى تعطيل المؤسسات الوطنية، كاللجنة التنفيذية التي تحولت إلى هيئة استشارية مشلولة، لا يؤخذ حتى برأيها بهذه الصفة، هيئة تُستدعى عند الحاجة لأسباب تكتيكية مكشوفة الأغراض؛ كما وإلى تعطيل أعمال المجلس المركزي، الذي يفترض تبعاً لنظامه الداخلي أن يعقد دورة كل ٣ أشهر، تعبيراً عن أسلوب عمل قيادة نظام سياسي قاصر عن تحمل مسؤولياته الوطنية، يتسيَّد بمطبخ سياسي، ويفرض نفسه مرجعية للقرار الوطني، ما يسهم في تشجيع مسارات سياسية حزبية وشعبية على التشكيك بجدوى هذه السلطة، وصولاً إلى التشكيك بشرعيتها القانونية، خاصة بعد حل المجلس التشريعي، ما أدى إلى تشكيل حكومات مرجعيتها «مركز القرار» في النظام السياسي، فضلاً عن كونها سلطة تجاوزت ولايتها القانونية في ضوء التعطيل المستدام للإنتخابات، التي تقررت أكثر من مرة، آخرها كان عام ٢٠٢١، ما عزز الإنطباع السائد، بأن شرعيتها مستمدة – بهذا القدر أو ذاك – من توفر الغطاء السياسي الخارجي لها.

■ أفسحت سياسة السلطة اليومية الخاضعة لأحكام «أوسلو» المجال لأوساط سياسية وجماهيرية واسعة للتشكيك بدورها في تحمل المسؤولية عن توفير الحماية لشعبها في مواجهة الأعمال العدوانية للإحتلال، ولعل تجاهل نداءات المجموعات المسلحة في «كتائب شهداء الأقصى»، لتبنيها رسمياً، باعتبارها الإبن الشرعي لحركة فتح، وذراعها الضارب، والإبن الشرعي للشعب الفلسطيني في مقاومته اليومية، أحكم عزلة السلطة عن الجمهور، فاقمها عمقاً تجاهلها لنداءات تشكيل القيادة الوطنية للمقاومة الشعبية، وبناء استراتيجية كفاحية تؤمن غطاءها السياسي، كما توفر آليات وأدوات تنظيمها وتأطيرها وتطويرها، ومدها بكل عناصر الصمود والثبات، وكثيراً ما أكد الخطاب الرسمي والإعلامي للسلطة وقيادتها السياسية، إنفصالها عن الحالة الشعبية، وتفردها بسياسة لم تغادر بشكل فعلي مربع الالتزام بأحكام أوسلو.

■ يزيد من تفاقم الوضع الانقسام القائم بين السلطة الرسمية في رام الله، وبين سلطة الأمر الواقع في قطاع غزة، وإن حدث وتوصلا إلى إتفاق يجمعهما، فسرعان ما يتجدد الخلاف بينهما ويُستأنف التراشق الإعلامي، الخ.. إن حالة العجز والفشل التي تعاني منها القيادة السياسية في رام الله، وافتقارها إلى الإرادة السياسية لمغادرة أوسلو

وإستحقاقاته والتزاماته، كما أن حالة الانقسام تسهم في إضعاف الروح المعنوية للشارع الفلسطيني، وتؤثر سلباً على عناصر نهوض المقاومة وتطويرها *(بما في ذلك ذهاب البعض إلى تشويه حقائقها النضالية، وأهدافها السامية وإدراجها ضمن ما يغذي إدامة الصراع الإنقسامي..)*، كل هذا من شأنه أن يشكل خطراً على الأمن القومي الفلسطيني، ويُشرّع أبوابه أمام العديد من عناصر الإفشال والإحباط، والتيئيس، وتعطيل حالة النهوض الجماعي نحو انتفاضة شاملة، تشكل رداً إستراتيجياً على الإحتلال من جهة، وعلى كل مظاهر الإنقسام والتشتت من جهة أخرى، لصالح تعزيز اللحمة الوطنية التي باتت الوحدة في الميدان من علاماتها الرئيسية وأساسها المتين.

■ إن إخراج الحالة الفلسطينية من هذا المأزق، يتطلب حلولاً متوازنة، ديمقراطية بالاساس، تتمثل في الإحتكام إلى صندوق الاقتراع، في إنتخابات شاملة، لإعادة بناء النظام السياسي بمؤسساته في السلطة ومنظمة التحرير، بانتخابات حرة ونزيهة وشفافة، يشارك فيها شعبنا في الوطن والشتات، بنظام التمثيل النسبي الكامل، باعتباره النظام الأرقى، الذي يفسح المجال لكل القوى والفئات والفعاليات، للإشتراك في العملية الوطنية، دون شروط مسبقة، وبما يعزز الموقع الوطني والتمثيلي للمؤسسة الوطنية، وعلى رأسها م.ت. ف الائتلافية، الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا ببرنامجها الوطني، الذي ترجمت عناوينه بملموسية عالية، دورات المجلسين الوطني والمركزي.

■ تؤكد الجبهة الديمقراطية في هذا السياق أن مبادرتها، لحل متوازن وبإجراءات موازية لإنهاء الانقسام، كما طرحتها في ٢٠٢٢/١/١٦ *(راجع ملحق الوثائق بنهاية الفصل)*، ما زالت مطروحة على الطاولة، أساساً للنقاش إلى جانب المخرجات الوطنية الأخرى، كالقرار القيادي– ٢٠٢٠/٥/١٩ بالتحلل من قيود اتفاق أوسلو[1]، ومخرجات مؤتمر الأمناء العامين– ٢٠٢٠/٩/٣ بين بيروت ورام الله – ٢٠٢٠/٩/٣ *(راجع ص*

**(١) أهم ما ورد في هذا القرار البند التالي: «إلتزاماً بقرارات المجلسين الوطني والمركزي لـ م. ت. ف الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، فإن القيادة الفلسطينية تقرر اليوم ما يلي: أولاً– إن م. ت. ف ودولة فلسطين قد أضحت اليوم في حل من جميع الإتفاقيات والتفاهمات مع الحكومتين الأميركية والإسرائيلية، ومن جميع الإلتزاماتً المترتبة على تلك التفاهمات والإتفاقات، بما فيها الأمنية».**

١١٤ من *هذا الكتاب)*، + مخرجات الحوار في القاهرة – شباط (فبراير) وآذار (مارس) ٢٠٢١ لتنظيم الانتخابات الشاملة بالتتابع والتتالي *(راجع كتاب «الإنتخابات العامة.. إلى أين؟» – الكتاب الرقم ٤١ من سلسلة «الطريق إلى الإستقلال»)*. إن ما يعزز أهمية هذه الدعوة ما تشهده الحالة الإسرائيلية، والإقليمية والدولية من تطورات، من شأن نتائجها في المديين المباشر والمتوسط، إذا ما أحسنَّا صنعاً، أن تصب في صالح قضيتنا الوطنية، ونضالنا ضد الاحتلال للظفر بحقوقنا الوطنية في العودة والدولة في إطار ما يتطلبه مرحلياً، حق تقرير المصير ■

## (٢)

## حِراكان في إسرائيل

■ **الحِراك الأول** تقوده حكومة التحالف اليميني النيوفاشي مع الأصوليين (الحريديم)، وتهدف إلى إعادة بناء النظام السياسي الإسرائيلي، من بوابة إدخال تعديلات تحد من سلطة القضاء وقدرته على التدخل في صلاحيات الحكومة، وفرض الرقابة القضائية على قوانينها إنطلاقاً من مدى تطابقها مع «قوانين الأساس» التي تضطلع بوظيفة الدستور، غير القائم حتى الآن، كونها – أي «قوانين الأساس» – مازالت تحل مكانه.

هذا التعديل من شأنه – من بين أمور أخرى – أن يُحوِّل دور المراقب القضائي للحكومة إلى مجرد رأي استشاري، ليس بإمكانه نقض قرارات الحكومة وقوانينها إذا ما تعارضت مع القوانين الأساس للدولة، وهو الأمر الذي يضعف المعارضة، ويجردها من سلاحها الرئيس في الاعتراض على سياسات الحكومة وقوانينها، وأن يجري عملية تعانق بين المؤسسة التشريعية *(الكنيست)* بأغلبيتها المؤيدة للحكومة، وبين السلطة التنفيذية، وهو ما يعتبر تقليصاً للطابع الليبرالي للنظام السياسي الإسرائيلي، ويفتح الأبواب للتيارات اليمينية المتشددة، والفاشية والأصولية التوراتية، للهيمنة على النظام، حتى أن بعض المراقبين الإسرائيليين، لم يتردد في التقدير بأن مستقبل النظام في إسرائيل هو لصالح دولة أصولية، تخلع عنها ثوبها العلماني الليبرالي – إنما لليهود وحدهم – الذي مازال متعايشاً مع كونها – بخصوصيتها – دولة أبارتهايد.

■ أما **الحِراك الثاني**، فهو حِراك المعارضة الإسرائيلية، والتي تجمع تحت جناحيها

كافة القوى السياسية المتضررة من هذه التوجهات، وهي تضم قوى اليمين والوسط واليسار الصهيوني، وفعاليات المجتمع المدني والنخب النقابية، وقطاعات واسعة من رجال المال والأعمال، والشركات الاقتصادية، وشرائح واسعة من نخب الدولة العميقة في الجيش والأجهزة الأمنية والمؤسسات القضائية والحقوقية وغيرها، إلتقت معها، وأيدتها دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي وأحزاب أوروبية وفعاليات أميركية، بما في ذلك النخب اليهودية الأميركية الموالية – عادة – للحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة.

■ تَجَلَّت تعابير كل من الحراكين، في التظاهرات الضخمة التي خرجت إلى الشوارع، في إشارة مكشوفة لعمق الشرخ الذي بدأ يظهر في المجتمع اليهودي في إسرائيل، وهي من المرات القليلة التي ينتقل فيها الصراع السياسي في إسرائيل بهذا الصخب، من تحت قبة الكنيست إلى الشارع، إلى حد جعل بعض المراقبين يبدون تخوفهم من اندلاع حرب أهلية داخل إسرائيل، مع أن التجربة التاريخية للحركة الصهيونية بيَّنت في أكثر من محطة، أنه كان بمقدورها إحتواء الصراعات الداخلية، بما فيه الصراعات التي اتخذت طابعاً دموياً، أي تلك التي انطوت على شروط ترجح السقوط في هاوية الحرب الأهلية[1].

■ لا شك أن الجيش الإسرائيلي لعب دوراً بارزاً في لجم تحرك حكومة نتنياهو نحو

**(١) بمثال ٣ محطات إجتازتها الحركة الصهيونية وإسرائيل: • المحطة الأولى – ١٩٣٣، عندما تم إغتيال حاييم أرلوزوروف – Chaim Arlosoroff، القائد البارز في الإتجاه العمالي اليساري في الحركة الصهيونية – حزب «ماباي»، على يد أحد نشطاء «الإتجاه التنقيحي» في الحركة الصهيونية– حزب «حيروت» بقيادة زئيف جابوتنسكي – Zeev Jabotinsky، جراء الخلاف على دور الهستدروت، المؤسسة النقابية الأم، في تبني القضايا المطلبية للعمال اليهود، وهو ما كانت تعارضه الحركة التنقيحية.**

**• المحطة الثانية – ١٩٤٨، عندما تم إغراق سفينة ألتالينا – ALTALENA المحملة بالسلاح لحركة إرغون – Irgun بقيادة بيغن، المناوئة للهاجاناة – الجناح المسلح للإتجاه العمالي في الحركة الصهيونية، التي منها تشكل جيش الدفاع الإسرائيلي – IDF بعد تأسيس الدولة.**

**• المحطة الثالثة – ١٩٩٥، عندما تم إغتيال رئيس الحكومة رابين على يد إيغال عمير، وهو أحد نشطاء الإتجاه اليميني الأصولي المعارض لاتفاق أوسلو.**

تعديل منظومة القضاء والحد من صلاحياته، خاصة وأن الحكومة أدخلت تعديلات على صلاحيات الوزراء والوزارات، من ضمنها منح بتسلئيل سموتريتش وزير المال، صلاحية تقليص مسؤولية وزارة الأمن *(الجيش)* عن الضفة الغربية، من خلال تعيينه وزيراً في هذه الوزارة مسئولاً عن الإدارة المدنية في الأراضي المحتلة، ما أدى إلى نشوب صراع بينه وبين غالانت – وزير الجيش – جرى حله جزئياً – أي حتى إشعار آخر – بمنح سموتريتش كافة الصلاحيات المتعلقة بالمستوطنات والمناطق المصنفة (ج)، ولا يزال الصراع قائماً بشأن المسؤولية عن تعيين موظفي الإدارة المدنية، وعن الشق الآخر من صلاحياتها المتعلق بشئون السكان الفلسطينيين في مناطق (أ) و (ب).

■ في ملف التنازع على الصلاحيات، أيضاً، ثمة صراع يدور حول «حرس الحدود»، الذي كان دائماً جزء من بنية الشرطة في إسرائيل التابعة لوزارة الأمن الداخلي قبل إعادة تسميتها «وزارة للأمن القومي» وإسنادها إلى بن غفير . ولذلك، فإن المسؤولية الإدارية عن حرس الحدود – كون الأخير جزء من هيكلية الشرطة – كانت دائماً تعود إلى وزارة الأمن الداخلي *(الآن وزارة الأمن القومي)*. هنا أيضاً، ثمة صراع، لم يحسم بعد، حول المسؤولية العَمْلانية عن حرس الحدود في المستوطنات، التي يطالب بها بن غفير.

■ الهدف من التغييرات المشار إليها لا يقتصر على تقليص صلاحيات وزارة الجيش، بل هو إيجاد صيغة للضم غير المعلن لمستوطنات الضفة، ولاحقاً لمناطق (ج)، من خلال تطبيق القانون الإسرائيلي عليها، مع إبقائها شكلياً تحت مسئولية الجيش.

■ هذا المس بدور الجيش وصلاحياته، لا تعتبره الولايات المتحدة شأناً إسرائيلياً داخلياً، بل هو – نظراً لموقعية الجيش في النظام السياسي الإسرائيلي – جزء من الأمن القومي لإسرائيل وحمايته في منطقة الشرق الأوسط؛ لذلك، تدخلت إدارة بايدن بقوة لصالح وزير الجيش، يؤاف غالانت، حين أقاله نتنياهو، بعد أن تصاعد الخلاف بينهما على ما يجري من مس لمرتكزات النظام السياسي، ومساس بصلاحيات الجيش ونفوذه. وبالنتيجة، فقد رضخ نتنياهو لضغوط الإدارة الأميركية وأعاد يؤاف غالنت إلى منصبه، في خطوة أكدت أمرين مهمين: ١– إن الجيش «المسمى جيش الشعب» قوة مؤسساتية

نافذة تُعبّر عن الدولة العميقة التي دافعت عن نفسها بجدارة أمام التحالف الحكومي اليميني؛ ٢- إن سلامة الجيش الإسرائيلي، واستقرار بنيته ليسا شأناً إسرائيلياً خالصاً، بل يقعان ضمن دائرة المصالح القومية للولايات المتحدة، حيث تبني وزارة الدفاع في واشنطن حساباتها الأمنية في المنطقة على هذا الجيش باعتباره – حتى إشعار آخر – الركيزة الأساس لإستراتيجيتها في الشرق الأوسط. ومع عودة يؤاف غالانت إلى وزارة الأمن، دون أي تراجع عن صلاحيات ثنائي الوزيرين سموتيريتش وبن غفير، إفتتحت جولة أولى من الصراع، على تعديل وتقليص صلاحيات المؤسسة القضائية.

■ إن الصراع حول ما يسمى «الإصلاح القضائي» هو في جوهره صراع بين النخبة الإشكنازية النازعة للعلمانية، المسيطرة حتى الآن على «الدولة العميقة»، بما في ذلك القضاء، وعلى الإقتصاد، وبين النخبة الصاعدة من اليهود الشرقيين والحريديم *(الأصوليين الأرثوذكس)*. ولذلك فهو ليس صراعاً أيديولوجياً فحسب *(ليبرالية ضد فاشية، وعلمانية ضد أصولية تلمودية)*، بل هو أيضاً، وأيضاً، إنعكاس لانقسام إجتماعي أعمق ذي طابع طائفي.

■ هذا هو الظاهر في طبيعة الصراع في إسرائيل بين الحكومة والمعارضة، وتجلياتها في تظاهرات صاخبة في تل أبيب وغير ذلك من المدن اليهودية. أما الجانب الآخر، الذي لا يتم التعبير عنه بشكل مباشر، فهو الموقف من حقوق الشعب الفلسطيني؛ فالطرفان، الحكومة والمعارضة *(ومن بين أركانها الرئيسيين، وبالتالي المقررين: غانتس – حزب «المعسكر القومي»، ولبيد – حزب «هناك مستقبل»، وليبرمان – حزب «إسرائيل بيتنا»)* متفقان – بالمحصلة – على العناصر الرئيسية للحل: القدس «الموحدة» عاصمة لإسرائيل، رفض حق العودة للاجئين، رفض قيام دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب إسرائيل، رفض الاعتراف بالهوية القومية للفلسطينيين في إسرائيل *(إسرائيل دولة قومية لليهود حصراً)*، رفض الانسحاب من الأراضي المحتلة بعدوان ٦٧، حل إداري لحال المدن الفلسطينية في الضفة تحت السقف السياسي والأمني الإسرائيلي، وملحقة باقتصاد تل أبيب، خطط وسيناريوهات مختلفة للتخفف من الوجود العربي الفلسطيني في «دولة إسرائيل الكبرى» *(التشجيع على الهجرة، المضايقات القانونية والاجتماعية لتسهيل خطوات التطهير العرقي، الخ..)*.

■ أما التباين بين الجانبين، – الحكومة والمعارضة – فيقوم على التالي: نتنياهو وحكومته يريان أن الفرصة باتت سانحة لفرض هذا الحل، عبر اللجوء إلى القوة، وهذا ما يعكس الطبيعة اليمينية العنصرية المتطرفة لحكومته، التي تقيم حساباً لاحتمال أن تكون التطورات الإقليمية والدولية على حساب الدور، وبالتالي النفوذ الأميركي في العالم، ومن ضمنه إقليم الشرق الأوسط، بما يعكسه على إسرائيل من سلبيات.

المعارضة الإسرائيلية – بالمقابل – ترى في «التسرع» في تنفيذ خطة التهويد والأسرلة وقيام دولة إسرائيل الكبرى، بالأدوات والأسلوب الذي تتبعه حكومة نتنياهو، إنما يضعف موقع إسرائيل في المنطقة، باعتبارها – بعيون الغرب – «الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط»، كما من شأنه أن يثير الخلافات مع الغرب عموماً، ومع القوى الليبرالية ودعاة الديمقراطية وجماعات حقوق الإنسان، ما يلحق الضرر الشديد بإسرائيل، ويحسر نفوذها، ويوتر علاقاتها حتى مع الجاليات اليهودية في العالم، على غرار ما هو الحال مع الجالية اليهودية في الولايات المتحدة الذي يساوي تعدادها، تعداد اليهود في إسرائيل، ناهيك عن نفوذها السياسي والإعلامي والإقتصادي، الخ.. الذي لا يُضاهى■

## (٣)

## الموقف الفلسطيني ومحدداته

■ لا مصلحة وطنية لشعبنا في الانحياز لهذا الطرف أو ذاك في الخارطة السياسية الإسرائيلية، القائم على تقاطب إجتماعي طائفي *(أو جماعاتي –communautaire)* بالغ الحدة، فالطرفان مجمعان على حل تصفوي لقضيتنا الوطنية، حل يرفض الإعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة لشعبنا، ومشروع كل منهما يقوم – بالنتيجة – على قيام «دولة إسرائيل الكبرى»، لذلك كان موقف جماهير شعبنا في أراضي الـ٤٨ حين امتنعت عن الإنخراط في تظاهرات المعارضة الاحتجاجية، خاصة وأن تجربة «القائمة العربية الموحدة» – جناح الحركة الإسلامية بقيادة منصور عباس، في التحاقها بالحكومة ٣٦، حكومة بينيت – لابيد – غانتس، أثبتت فشلها ولم تحقق لجمهورها أية مكاسب، سوى «المكسب الوحيد» المتمثل بتقديم خدمة مجانية لحكومة إسرائيل في توفير الأكثرية النيابية، ونيلها ثقة الكنيست.

■ أما بشأن الأراضي المحتلة *(الضفة والقطاع)*، فإن الطرفين يتنافسان في إظهار قدرة كل منهما على الاعتداء على شعبنا، فضلاً عن أن الطرفين سرعان ما يتوحدان في خندق واحد، كلما اشتعلت نيران المعارك العدوانية ضد شعبنا، مثالها: القصف الذي شهدته جبهات جنوب لبنان، وغزة والجولان، والرد الصاروخي من غزة، رداً على استشهاد القيادي في الجهاد الإسلامي خضر عدنان، التي استكملت بمعركة «ثأر الأحرار» – ٢٠٢٣/٥/٩، وأطلقت عليها دولة الاحتلال تسمية «الدرع والسهم» *(أو «السهم الواقي»)*.

■ إن المصلحة الوطنية في الرد على التحولات الإسرائيلية تقتضي إعتماد التالي:

• في أراضي الـ٤٨، العودة إلى الحوار الوطني، بين الأحزاب العربية الفلسطينية والفعاليات الجماهيرية، لوضع حد لحالة التشقق ولصالح العودة إلى صيغة «القائمة المشتركة»، التي تضم جميع القوى العربية الفلسطينية، وتعزز وحدة الحالة الجماهيرية في البرنامج والتأطير.

• في أراضي الـ ٦٧، تعزيز الوحدة الميدانية لشعبنا، من خلال تأطير المقاومة الشعبية، وتشكيل قيادتها الوطنية الموحدة، واعتماد استراتيجية تستجيب لمتطلبات النضال لتحقيق المشروع الوطني الفلسطيني في العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة، وفقاً للبرنامج الوطني المرحلي.

**محددات الموقف الفلسطيني**

■ نقطة الإنطلاق المؤسسة للموقف الفلسطيني، التي منها تُشتق محدداته، تقوم على التمسك بالمرتكزات، الأعمدة، التي تنهض عليها **«الكيانية الفلسطينية»**، وهي: ١– منظمة التحرير الفلسطينية، هي الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا. وعليه، فهي تؤكد تمسكها بوحدة جميع القوى الفلسطينية في إطارها وتحت مظلتها؛ ٢– إن الحل السياسي للصراع مع دولة الإحتلال والإستعمار الاستيطاني يقوم على تلبية الحقوق الوطنية الثابتة، وفي مقدمتها حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس، وعلى حق العودة إلى الديار والممتلكات التي يكفلها القرار الأممي ١٩٤؛ ٣– تستند م.ت.ف

في نضالها من أجل تحقيق هذه الأهداف إلى القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

■ إن الكيانية الفلسطينية بأعمدتها الثلاثة، التي تبلورت وترسخت مكانتها في العالم بأسره، هي ثمرة لنضال مكلف تطلب بذل تضحيات غالية من الشعب الفلسطيني على امتداد عقود من الزمن. إن التمسك المبدئي بهذه الكيانية، صونها والدفاع عنها، إنما يشكل خط الدفاع الأول والأهم عن الحقوق والوجود. وعليه، فإن الحرص الدائم بعدم الخلاف عليها وطنياً، وحصر الخلاف، والتباين، والإجتهاد بما يشتق منها من سياسات وتكتيكات، قد تصيب أو تخطيء، هو أمر جائز، وأحياناً مطلوب، على الصعيد الوطني. ما عدا ذلك، فإن الخلاف على مكونات الكيانية الفلسطينية أمر سلبي للغاية، ويؤدي إلى فقدان المرجعية الوطنية.

■ الربط بين حق تقرير المصير وبين ضرورة أن يتجسد هذا الحق في كيانية سياسية، ولكون تقرير المصير يندرج في سياق الحقوق التي تكفلها الشرعية الدولية والقوانين الدولية وشرعة حقوق الإنسان، فمن الطبيعي والضروري والملزم، أن تقوم هذه الكيانية على أساس من اعتراف الشرعية الدولية بها، كي تصون حق تقرير المصير لشعبنا، وبالتالي لا فصل بين حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، والموقع التمثيلي الشرعي والقانوني لمنظمة التحرير الفلسطينية، واعتراف المنظمة بالقوانين الدولية، والتزامها بميثاق الأمم المتحدة، وقرارات الشرعية الدولية، وشرعة حقوق الإنسان، وأية دعوة للفصل بين شرعية تمثيل م.ت.ف لشعبنا، وبين حق هذا الشعب في تقرير مصيره بحرية من جهة، وبين الاعتراف بالشرعية الدولية والاستناد إليها من جهة أخرى، إنما هو فصل تعسفي لا ينتمي إلى أي من عوالم السياسة والقانون والمنطق.

■ تشكل قرارات الشرعية الدولية، ذات الصلة بالقضية الوطنية الفلسطينية، مخزوناً غنياً يعزز حقوق شعبنا في تقرير مصيره بنفسه وبحرية على أرضه، وإقامة دولته المستقلة على حدود ٤ حزيران (يونيو) ٦٧ وعاصمتها القدس، وحق العودة للاجئين؛ وإذا كانت إسرائيل ما زالت تنتهك قرارات الشرعية الدولية *(بما في ذلك القرار ٢٧٣– ١١/٥/١٩٤٩ القاضي بقبول إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة، والمرتبط بموافقة إسرائيل على «تطبيق» القرارين ١٨١ و ١٩٤، الأمر الذي لم يحصل حتى الآن)*، فإن

ذلك الإنتهاك يشكل سلاحاً بيدنا لمساءلة دولة الاحتلال على خرقها للشرعية الدولية، ومحاسبتها على هذا الخرق، ودعوة لتعزيز الشرعية الدولية والقانون الدولي أساساً للعلاقات بين الشعوب والدول من خلال الإلتزام بتطبيق قراراتها.

■ يقوم التمثيل الفلسطيني على ركنين: م.ت.ف والدولة الفلسطينية بتعريفها الجغرافي والسيادي، وهما ركنان تعترف بهما الشرعية الدولية، باعتبارهما مكملين لبعضهما البعض، وأية محاولة للفصل بين الاعتراف بالمنظمة، والاعتراف بالدولة تحت أية دعاوى، هي محاولة لنسف أساس الحق الفلسطيني في تقرير المصير، ولا تقوم على الاعتراف بالشرعية الدولية التي تكفل قيام الدولة الفلسطينية.

■ على هذا الأساس يتعزز حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، بتطوير المركز القانوني للدولة الفلسطينية، بما فيه: نيل العضوية العاملة في الأمم المتحدة + توفير الحماية الدولية لشعبنا + إستكمال تنسيب الدولة الفلسطينية إلى الوكالات المتخصصة، كالوكالة الدولية لحق الملكية الفكرية، ومنظمة التنمية الصناعية الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وتوسيع عقد الاتفاقات والمعاهدات مع الدول الأخرى + اللجوء إلى المؤسسات القانونية الدولية، من أجل مساءلة إسرائيل ومحاسبتها على انتهاكاتها للقوانين الدولية في حق شعبنا، بما في ذلك الانخراط في حملة المقاطعة *(B.D.S.)*.

■ وبقدر ما تتحول م.ت.ف إلى الإطار الجامع لعموم الحالة السياسية والشعبية الفلسطينية، بقدر ما يتعزز مركزها القانوني والتمثيلي السياسي، مع إدراكنا للثغرة الكبيرة في الجانب التمثيلي للشرعية بسبب من عدم مشاركة قوى سياسية رئيسية في هيئات م.ت.ف. إن الصيغة الديمقراطية، موضع الإجماع الوطني، لتعزيز مكانة م.ت.ف تكون بالانتخابات الحرّة والنزيهة التي تنبثق عنها جميع هيئات م.ت.ف، كما والسلطة الفلسطينية، باعتبارها جزءاً من المنظمة.

**المقاومة الشاملة ضد الاحتلال**

■ حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال، للظفر بحريته، وإقامة دولته الوطنية المستقلة، جزء لا يتجزأ من حقه المشروع في تقرير مصيره على أرضه. وهو حق

ديمقراطي، لا ينازعه فيه أحد، تكفله القوانين الدولية وشرعة حقوق الإنسان، يختار أسلوبه في المقاومة، باعتبارها خياراً ديمقراطياً، لا يحق لا لفرد أو قيادة أو جهة ما، أن تفرض عليه ما تراه هي مناسباً في اختيار أشكال المقاومة، وحده الشعب يقرر أساليبه بما يراه مناسباً لمواجهة الواقع الذي يعيشه، ولمواجهة أعدائه ويخدم استراتيجيته الكفاحية للفوز بحقوقه الوطنية المشروعة وغير القابلة للتصرف. إن الشعب يختار أسلوبه في المقاومة، بما يتناسب مع خصوصية وضعه، جغرافياً وقانونياً، وسياسياً.

**إنهاء الانقسام وإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني**

■ تحول الانقسام إلى صراع بين سلطتين، لكل منها مصالحها الذاتية، ورؤيتها السياسية الخاصة بها، المبنية على حسابات سلطوية محدودة، وعلاقات إقليمية محورية، وسياسات إنتظارية، لا تلبي الحاجة إلى استراتيجية كفاحية موحدة تقود إلى الخلاص من الاحتلال والاستيطان، والظفر بالحقوق الوطنية المشروعة غير القابلة للتصرف.

■ تعيد الجبهة الديمقراطية تقديم مبادرتها لإنهاء الانقسام– ٢٠٢٢/١/١٦، عبر الحل المتوازن بخطوات متوازية، تجمع بين استعادة وحدة مؤسسات السلطة، من جهة، وتعزيز تمثيل م.ت.ف للحالة الوطنية من جهة أخرى، تمهيداً لانتخابات عامة، رئاسية وتشريعية للمجلسين التشريعي والوطني، بالتمثيل النسبي الكامل حيث أمكن، وبالتوافق حيث يتعذر ذلك، مع توفير حل وطني للعملية الانتخابية في القدس، تتجاوز العقدة الإسرائيلية.

**الحريات الديمقراطية**

■ الحريات الديمقراطية حق تكفله القوانين المعتمدة في السلطة الفلسطينية وم.ت.ف، كما القوانين الدولية وشرعة حقوق الإنسان، الأمر الذي يتطلب أن تلبي القوانين المحلية المعايير الدولية، بما يوفر الحق في الرأي والتجمع، والانتماء السياسي ومساءلة السلطة عبر الآليات المعتمدة، وأي تطاول على هذه الحقوق هو تطاول على الحق في تقرير المصير، وعلى الحرية الفردية والجماعية، ما يتطلب بالمقابل تحريم الاعتقال على خلفية الرأي، أو على أية خلفية سياسية أخرى. وعليه، تكليف لجنة مختصة من ممثلي المجتمع المدني لتقديم التوصيات القانونية بتنقية القوانين الفلسطينية، ذات الصلة

بالحريات الديمقراطية.

**قرارات المجلسين الوطني والمركزي**

■ تعطيل السلطة التنفيذية – منذ العام ٢٠١٥ – لقرارات المجلسين الوطني والمركزي يشكل تعدياً على الدستور وعلى القوانين المرعية، وإضعافاً للنظام السياسي الفلسطيني وتشويهاً لصورته، وإفساحاً في المجال للتعدي على القانون، وتوفير الأساس المادي لاستشراء الفساد السياسي والمالي والإداري. لقد أكدت الوقائع بما في ذلك، ضرورة الارتقاء إلى المستوى اللازم، لمواجهة سياسات الاحتلال، أهمية قرارات المجلسين الوطني والمركزي، وراهنيتها، لتشكل رداً على سياسات الضم الزاحف من قبل الاحتلال الإسرائيلي. إن إحدى المهام الكبرى الملقاة على عاتق الهيئات الفلسطينية الرسمية البحث في آليات تطبيق قرارات المجلسين الوطني والمركزي، وعدم الوقوع في فخ الاكتفاء بالتأكيد اللفظي على أهمية هذه القرارات، أو الاكتفاء بالتبشير بضرورة تطبيقها دون الإقدام على أية خطوة عملية■

**مطلع أيار (مايو) ٢٠٢٣**

## ما قبل «الطوفان»..

# وثائـق

١- البيان الختامي لـ «قمة العقبة»- ٢٠٢٣/٢/٢٦

٢- البيان الختامي لـ «اجتماع شرم الشيخ»- ٢٠٢٣/٣/١٩

٣- من أجل إنهاء الإنقسام واستعادة الوحدة -
مبادرة سياسية / الجبهة الديمقراطية- ٢٠٢٢/١/١٦

## ١- البيان الختامي المشترك لـ «قمة العقبة»

### ٢٠٢٣/٢/٢٦

***[■** أصدر المشاركون في «قمة العقبة»، البيان التالي، عقب إجتماع كبار مسؤولين أردنيين ومصريين وإسرائيليين وفلسطينيين وأمريكيين في مدينة العقبة بدعوة من المملكة الأردنية الهاشمية. وبعد مناقشات شاملة وصريحة، أعلن المشاركون ما يلي:**]***

١- أكد الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي إلتزامهما بجميع الإتفاقات السابقة بينهما، والعمل على تحقيق السلام العادل والدائم. وجددا التأكيد على ضرورة الالتزام بخفض التصعيد على الأرض ومنع المزيد من العنف.

٢- أكدت الأطراف الخمسة على أهمية الحفاظ على الوضع التاريخي القائم في الأماكن المقدسة في القدس قولًا وعملًا دون تغيير، وشددوا في هذا الصدد على الوصاية الهاشمية/ الدور الأردني الخاص.

٣- أكدت الحكومة الإسرائيلية والسلطة الوطنية الفلسطينية إستعدادهما المشترك والتزامهما بالعمل الفوري لوقف الإجراءات أحادية الجانب لمدة ٣-٦ أشهر. ويشمل ذلك إلتزامًا إسرائيليًا بوقف مناقشة إقامة أي وحدات استيطانية جديدة لمدة ٤ أشهر، ووقف إقرار أي بؤر استيطانية جديدة لمدة ٦ أشهر.

٤- إتفقت الأطراف الخمسة على الاجتماع مجدداً في مدينة شرم الشيخ في جمهورية مصر العربية في شهر آذار (مارس) المقبل لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه.

٥- كما اتفق المشاركون أيضاً على دعم خطوات بناء الثقة، وتعزيز الثقة المتبادلة بين الطرفين من أجل معالجة القضايا العالقة من خلال الحوار المباشر. وسيعمل الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي بحسن نية على تحمل مسؤولياتهم في هذا الصدد.

٦- تعتبر الأردن ومصر والولايات المتحدة هذه التفاهمات تقدماً إيجابياً نحو إعادة تفعيل العلاقات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وتعميقها، وتلتزم بالمساعدة على تيسير تنفيذها وفق ما تقتضيه الحاجة.

٧- شدد المشاركون على أهمية لقاء العقبة، وهو الأول من نوعه منذ سنوات. واتفقوا على مواصلة الاجتماعات وفق هذه الصيغة، والحفاظ على الزخم الإيجابي، والبناء على ما اتفق عليه لناحية الوصول إلى عملية سياسية أكثر شمولية تقود إلى تحقيق السلام العادل والدائم.

٨- شكر المشاركون الأردن على تنظيم واستضافة هذا الاجتماع، وعلى جهوده لضمان تحقيق نتائج إيجابية. كما وجه المشاركون الشكر إلى مصر على دعمها ودورها الأساسي ومشاركتها الفاعلة، بالإضافة إلي الثناء على الولايات المتحدة لدورها المهم في الجهود المبذولة للتوصل إلى تفاهمات أدت إلى هذا الاتفاق اليوم، مؤكدين على دورها الذي لا غنى عنه في جهود منع التدهور وإيجاد آفاق للسلام■

**العقبة، ٢٠٢٣/٢/٢٦**

## ٢- البيان الختامي لاجتماع «شرم الشيخ»
## ٢٠٢٣/٣/١٩

***[■** تلبية لدعوة جمهورية مصر العربية، إلتقى مسئولون أمنيون وسياسيون مصريون وأردنيون وإسرائيليون وفلسطينيون وأمريكيون بارزون في مدينة شرم الشيخ المصرية اليوم الموافق ١٩ مارس (آذار) ٢٠٢٣، وذلك إستكمالاً للتفاهم الذى تم التوصل إليه في العقبة بالأردن في ٢٦ فبراير (شباط) ٢٠٢٣.*

*أجرت الأطراف الخمسة مناقشات مستفيضة حول سُبل وأساليب التخفيف من حدة التوترات على الأرض بين الفلسطينيين والإسرائيليين بهدف تمهيد السبيل أمام التوصل لتسوية سلمية بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وسعياً وراء تحقيق هذه الغاية وبدء التنفيذ، إتفقت الأطراف على الآتي:]***

١- أكد المشاركون مجدداً إلتزامهم بتعزيز الأمن والاستقرار والسلام للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء، وأقروا بضرورة تحقيق التهدئة على الأرض والحيلولة دون وقوع مزيد من العنف، فضلاً عن السعي من أجل اتخاذ إجراءات لبناء الثقة وتعزيز الثقة المتبادلة، وفتح آفاق سياسية، والتعاطى مع القضايا العالقة عن طريق الحوار المباشر.

٢- جددت حكومة إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية إستعدادهما والتزامهما المشترك بالتحرك بشكل فورى لإنهاء الإجراءات الأحادية لفترة من ٣ إلى ٦ أشهر. ويتضمن ذلك إلتزاماً إسرائيلياً بوقف مناقشة أي وحدات استيطانية جديدة لمدة ٤ أشهر، ووقف إصدار تراخيص لأية نقاط استيطانية لمدة ٦ أشهر.

٣- أكد الجانبان مجدداً في هذا الشأن على التزامهما الراسخ بكافة الاتفاقيات السابقة بينهما، خاصة الحق القانوني للسلطة الوطنية الفلسطينية في الاضطلاع بالمسئوليات الأمنية في المنطقة (أ) بالضفة الغربية، تماشياً مع الاتفاقيات القائمة، كما سيعملان

معاً من أجل تحقيق هذا الهدف.

٤- إتفق الجانبان على استحداث آلية للحد من والتصدي للعنف والتحريض والتصريحات والتحركات التي قد تتسبب في إشتعال الموقف. وترفع هذه الآلية تقارير لقيادات الدول الخمس في شهر إبريل *(نيسان)* عند استئناف فعاليات جلسة الاجتماع في شرم الشيخ.

٥- إتفق الجانبان مجدداً على التزامهما بكافة الاتفاقيات السابقة بينهما، كما أعادا التأكيد على اتفاقهما على التعاطى مع كافة القضايا العالقة عن طريق الحوار المباشر.

٦- إتفقت الأطراف على إرساء آلية لاتخاذ الخطوات اللازمة لتحسين الأوضاع الاقتصادية للشعب الفلسطيني طبقاً لاتفاقيات سابقة بما يسهم بشكل كبير في تعزيز الوضع المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية. وترفع هذه الآلية تقارير لقيادات الدول الخمس في شهر إبريل عند استئناف فعاليات جلسة الاجتماع في شرم الشيخ.

٧- أكدت الأطراف مُجدداً على الإلتزام بعدم المساس بالوضعية التاريخية القائمة للأماكن المقدسة في القدس – فعلاً وقولاً – كما جددت التأكيد في هذا الصدد على أهمية الوصاية الهاشمية/الدور الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية. وأكدت الأطراف أيضاً على ضرورة أن يتحرك الإسرائيليون والفلسطينيون بشكل فاعل من أجل الحيلولة دون حدوث أى تحركات قد يكون من شأنها النيل من قدسية تلك الأماكن، بما في ذلك خلال شهر رمضان المعظم والذي يتواكب خلال العام الحالي مع أعياد الفصح لدى المسيحيين واليهود.

٨- أكدت الأطراف مُجدداً على أهمية إستمرار عقد الإجتماعات في إطار هذه الصيغة، فضلاً عن تطلعها للتعاون بهدف وضع أساس لإجراء مفاوضات مباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين للتوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم، مع تعزيز التعاون والتعايش بين كافة شعوب الشرق الأوسط . وستلتقي الأطراف مرة أخرى في مصر.

٩- أعربت الأطراف عن تقديرها لجمهورية مصر العربية لتنظيم واستضافة هذا

الاجتماع، فضلاً عن مساعيها لضمان تحقيقه لنتائج إيجابية، وكذا دورها الرئيسي الذي يهدف للتوصل إلى تسوية سلمية للقضية الفلسطينية والحفاظ على التهدئة والإستقرار في المنطقة، كما وجهت الأطراف الشكر للمملكة الأردنية الهاشمية والولايات المتحدة الأميركية على دورهما الحاسم والرئيسي في التوصل لتفاهمات تهدف إلى منع التصعيد وتعزيز آفاق السلام■

**شرم الشيخ، ٢٠٢٣/٣/١٩**

## ٣- من أجل إنهاء الإنقسام واستعادة الوحدة

### مبادرة سياسية مقدمة من المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

**٢٠٢٢/١/١٦**

■ بينما تتصاعد المقاومة البطولية لشعبنا الفلسطيني ضد الاحتلال بأشكالها المختلفة، وهو نهوض يتواصل رغم افتقاده للغطاء السياسي المتمثل ببرنامج مشترك وقيادة موحدة، يتعذر قطف ثمار هذه المقاومة، وتحويل إنجازاتها الميدانية إلى نتائج سياسية لصالح شعبنا الفلسطيني، بفعل الانقسام الذي يزداد تفاقماً في الصف الوطني، لا بل يجري تبديد إنجازات المقاومة بتحويلها إلى سلاح في الصراع الداخلي على السلطة والنفوذ والزعامة الوطنية، وبتصعيد القمع السلطوي الهادف إلى كبح هذه المحاولات، ما يؤدي إلى تعميق الانقسام وسيادة حالة التشظي في الساحة السياسية الفلسطينية وتكريس الهيمنة والتفرد. ويزيد في ترسيخ هذه الحالة عدم الإلتزام بتنفيذ قرارات الإجماع الوطني بشأن الخروج من مسار أوسلو، بالرغم من التلويح اللفظي بها والذي باتت تتآكل مصداقيته في أعين الشعب، كما في أعين المجتمع الدولي.

■ في المقابل، يستفحل تغول الاحتلال في نهب الأرض وتوسيع الإستيطان وتهويد القدس وتشديد الحصار وقمع المواطنين، ويتضح أكثر فأكثر أن آفاق التوصل إلى حل سياسي ينهي الاحتلال أصبحت بعيدة المنال. فالحكومة الإسرائيلية الحالية مجمعة على استبعاد أية مفاوضات مع الجانب الفلسطيني، فضلاً عن رفضها قيام دولة فلسطين، ناهيك عن حق العودة وسائر الحقوق الوطنية، وهي عملياً تتبنى مقاربة **«تقليص الصراع»** التي تعني الإستعاضة عن الحل السياسي بتسهيلات إقتصادية ومعيشية مقابل حفظ أمن الاحتلال. والإدارة الأمريكية، رغم إستئنافها الادعاء اللفظي بتبني «حل الدولتين»، إنما تستبعد عن جدول أعمالها أي جهد سياسي لحل الصراع على قاعدة تنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وتكتفي بالسعي إلى **«إجراءات بناء الثقة»** التي هي الترجمة الأمريكية لمقاربة «تقليص الصراع»، إلى جانب سعي هذه الإدارة لاستحثاث عملية «التطبيع» مع المحيط الإقليمي.

■ إزاء خطورة هذه التحديات، فقد آن الأوان لوضع حد لحالة الدمار والتشرذم الداخلي التي باتت تشارف الانتحار الذاتي وتستنزف طاقات الكل الوطني وتمكن العدو من تعزيز مواقعه باللعب على التناقضات بين أبناء الشعب الواحد. إننا نطلق هذا النداء من أعماق قلوبنا ونناشد الجميع تغليب التناقض الرئيسي مع العدو المحتل وإعلاء المصلحة الوطنية العليا فوق كل اعتبار. ولكننا، في الوقت نفسه، ندرك أن أي حل لإنهاء الانقسام، كي يكون واقعياً وقابلاً للتنفيذ، لا بد أن يكون متوازناً وأن يأخذ بعين الاعتبار مواقف الأطراف المختلفة والتوفيق بينها.

■ إنطلاقاً من ذلك ندعو إلى الوقف الفوري للتراشق الإعلامي بين طرفي الصراع الداخلي، ووقف ممارسات القمع والاعتقال السياسي، تمهيداً للمباشرة في حوار وطني شامل يضم جميع القوى الموقعة على اتفاقيات المصالحة إلى جانب كفاءات وطنية وشبابية ونسائية مستقلة وازنة ومتفق عليها. إن تبادل النقد السياسي الموضوعي بين أطراف الحالة الوطنية يبقى ضرورياً، إذ يشكل وسيلة لتعميم الحوار الوطني، بحيث يتجاوز جدران الغرف المغلقة ويشرك عموم جماهير الشعب، وهو لذلك يظل أمراً مشروعاً ولكن بشرط أن يبتعد عن خطاب الكراهية وعن لغة الاتهام والتخوين.

■ إن رؤيتنا هذه تنطلق من قناعة راسخة بأن الأساس للخروج من الأزمة والمدخل الضروري للخلاص النهائي من آفة الانقسام والتفرد، وبناء الوحدة الوطنية على أساس من الشراكة الديمقراطية، هو إجراء إنتخابات عامة حرة ونزيهة وشاملة لمؤسسات السلطة وم.ت.ف كافة: المجلس التشريعي، رئاسة السلطة، والمجلس الوطني، وفق نظام التمثيل النسبي الكامل، وضمان احترام الجميع لنتائجها. إن الانتخابات حق ديمقراطي للمواطن، في الوطن والشتات، جرت مصادرته على مدى سنوات وآن الأوان لكي يُعاد إلى أصحابه، فالانتخابات هي الضمان لتأسيس الوحدة الوطنية على قاعدة متينة تتمثل بإرادة الشعب الذي هو مصدر الشرعية، كما أنها هي السبيل لإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني وتجديد البنى المتكلسة لمؤسساتنا الوطنية كافة وضخ الدماء اليافعة في عروقها وتعزيز تمثيل الشباب والمرأة في تشكيلها. لذلك، فإن تجديد التزام الجميع بضرورة إجراء الانتخابات العامة ينبغي أن يكون نقطة الانطلاق في الحوار الوطني الشامل.

■ ولكن التجربة السابقة تعلمنا أنه لحين توفر الشروط لإجراء الانتخابات في سياق يسمح بأداء وظائفها تلك، ومن أجل أن تتوفر هذه الشروط، لا بد من مرحلة إنتقالية نتجاوز بها حال الانقسام والتشظي الراهنة ونرسي الأساس لعملية إعادة البناء الشاملة عبر الانتخابات.ولتحديد معالم هذه المرحلة الانتقالية تقترح الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين أن يصار، على طاولة الحوار الوطني الشامل، إلى التوافق على خطة وطنية متكاملة تترجم إلى خطوات مجدولة زمنياً تنفذ بما يضمن التوازي والتزامن في التحرك على مسارين متداخلين:مسار ضمان التمثيل الشامل والشراكة الوطنية في كافة مؤسسات م.ت.ف، ومسار إنهاء الانقسام في مؤسسات السلطة الفلسطينية:

**أولا– مسار التمثيل الشامل وضمان الشراكة الوطنية في كافة مؤسسات م.ت.ف**

■ في المرحلة الإنتقالية، يعقد المجلس المركزي لمنظمة التحرير دورة استثنائية، بصفته مخولاً بصلاحيات المجلس الوطني وفقاً لقرار دورته الثالثة والعشرين لعام ٢٠١٨، يتم فيها اعتماد حركتي حماس والجهاد الاسلامي كفصائل في م.ت.ف، ويتم تمثيلهما بشكل منصف في عضويته وفقاً للمعايير المتعارف عليها.

■ ينتخب المجلس المركزي لجنة تنفيذية تجسد التوافق الوطني، وتمارس دورها كمرجعية قيادية موحدة للشعب الفلسطيني خلال المرحلة الانتقالية. وتضع اللجنة التنفيذية نظاماً ملزماً لعقد اجتماعاتها، واتخاذ قراراتها، وتفعيل دوائرها. وتلتزم جميع الأطراف باحترام هذا النظام.

**ثانيا– مسار إنهاء الانقسام في مؤسسات السلطة الفلسطينية**

■ تشكيل حكومة وحدة وطنية تضم كفاءات من مختلف القوى السياسية الفاعلة الراغبة في ذلك إلى جانب شخصيات مستقلة، ويقوم برنامجها على قرارات الإجماع الوطني التي تشكل فحوى برنامج م.ت.ف، وبخاصة وثيقة الوفاق الوطني وقرارات المجلسين الوطني والمركزي ومخرجات إجتماع الأمناء العامين في ٢٠٢٠/٩/٣. إن هذه الوثائق والقرارات تحتوي من العناصر ما يُمَكّن الحكومة العتيدة من تجاوز محاولات الحصار والمقاطعة التي قد تلجأ إليها بعض الأطراف، وهو أمر تتطلب المصلحة الوطنية أن نكون جميعاً حريصين عليه كي تتمكن الحكومة من أداء وظائفها.

■ تمارس الحكومة فوراً صلاحياتها الكاملة المخولة بها وفقاً للقانون في جميع محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة دون عرقلة او تدخل من أي طرف سياسي.

■ تجدد جميع الأطراف إلتزامها بتنفيذ الاتفاقات السابقة بشأن حل قضايا الموظفين، وتوحيد الأجهزة الأمنية، والجهاز القضائي، وصون الحريات، والمصالحة المجتمعية، وتوحيد السياسات الضريبية، على أن يتم تشكيل لجنة تحكيم من شخصيات وطنية غير منحازة ومتفق عليها، تُخول بالإشراف على عملية تنفيذ هذه الاتفاقات والبت بأية خلافات قد تنشأ في هذا السياق. وتلتزم جميع القوى بقبول الأحكام والقرارات الصادرة عن اللجنة وتسهيل تنفيذها.

■ تتشكل قوة أمنية مؤقتة، يتفق على ملاكاتها بالأسماء، تتولى تأمين المعابر والمقرات الحكومية في قطاع غزة لحين تشكيل القوة الأمنية المشتركة المنصوص عليها في اتفاقات المصالحة.

**ثالثاً– الانتخابات التشريعية والرئاسية واستكمال تشكيل المجلس الوطني الجديد**

■ يتم، على طاولة الحوار الوطني الشامل، الاتفاق مسبقاً على السقف الزمني لانتهاء المرحلة الانتقالية بما لا يتجاوز نهاية عام ٢٠٢٢، وعلى المواعيد المحددة لإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية، وكيفية تجاوز العقبات التي قد تبرز في هذا السياق، بما في ذلك كيفية إجراء الانتخابات في القدس العاصمة. كما يتم الاتفاق على استكمال تشكيل المجلس الوطني الجديد بالانتخاب حيث أمكن، وبالتوافق حيث يتعذر إجراء الانتخاب، بسقف زمني لا يتجاوز الأربعة شهور بعد موعد انجاز الانتخابات التشريعية والرئاسية. وتعتمد الأسس التالية في تشكيل المجلس الوطني الجديد:

**أ)** يعتبر أعضاء المجلس التشريعي المنتخب *(١٣٢ عضواً)* أعضاء طبيعيين في المجلس الوطني، ويستكمل العدد المخصص لتمثيل الضفة الغربية، بما فيها القدس، وقطاع غزة في المجلس الوطني بالتوافق على لائحة أسماء تشمل، إلى جانب شخصيات أخرى، ممثلين عن القوى غير الممثلة في المجلس التشريعي المنتخب، ويصادق المجلس المنتخب على ضمها لعضويته.

**ب)** تحدد اللجنة التنفيذية بصيغتها الجديدة وهيئة رئاسة المجلس معا، الأقاليم التي

يمكن إجراء الانتخابات فيها وعدد المقاعد المخصصة لها، وتجري الانتخابات فيها وفقاً للنظام الانتخابي القائم على التمثيل النسبي الكامل الذي تمت صياغته بمشاركة جميع القوى وصادقت عليه اللجنة التنفيذية.

**ج)** يتم التوافق على نسب تمثيل الأقاليم التي يتعذر إجراء الانتخابات فيها، وأسماء ممثليها، وكذلك على نسب تمثيل الاتحادات الشعبية. ويصادق المجلس المنتخب على هذه الأسماء في أولى دورات انعقاده.

**د)** يراعى في جميع مراحل تشكيل المجلس إحترام النسبة المحددة لتمثيل المرأة والبالغة ٣٠٪.

■ يستكمل الحوار الوطني الشامل تنفيذ مخرجات إجتماع الأمناء العامين في ٢٠٢٠/٩/٣ بشأن صوغ واعتماد إستراتيجية كفاحية جديدة بديلة لمسار أوسلو وتشكيل القيادة الوطنية الموحدة للنهوض بالمقاومة الشعبية وصولاً إلى الانتفاضة الشاملة والعصيان الوطني حتى دحر الاحتلال وإنجاز إستقلال دولة فلسطين بعاصمتها القدس على حدود الرابع من حزيران(يونيو) ١٩٦٧، وصون حق اللاجئين في العودة إلى الديار والممتلكات التي هجروا منها منذ العام ١٩٤٨■

■ ■ ■

**الإخوة/ ات والرفاق/ ات**

نضع بين أيديكم هذه المقترحات وكلنا أمل أن تساهم في شق طريق للخروج من المأزق الاستراتيجي الذي زجت فيه حركتنا الوطنية. ونتوجه بتحية الاعتزاز لكم ولجماهير شعبنا المقاوم في كل مكان، ونحن نعبر إلى العام الثامن والخمسين من مسيرة ثورتنا المعاصرة، فننحني بخشوع أمام أرواح الشهداء الأماجد، وعذابات الجرحى والأسرى الأبطال، مؤكدين ثقتنا أن النصر قادم مهما عظمت التحديات■

**٢٠٢٢/١/١٦**

## الفصل الثاني

# «طوفان الأقصى»، وما بعده..

١- الزلزال

٢- بين الرسمي والشعبي، عربياً
وإسناد المقاومة، إقليمياً

٣- الغرب الأطلسي المنافق

٤- الفعل السياسي الفلسطيني

٥- السلطة الفلسطينية

٦- موقف الجبهة الديمقراطية

٧- من هنا، إلى أين؟

■ ملحق: الرؤية البرنامجية الوطنية الجامعة

*[■ بعد مضي شهرين ونصف الشهر على اندلاع الحرب الإسرائيلية الهمجية على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، مترافقة مع التصعيد الإستثنائي بدمويته على شعبنا في الضفة الغربية (بما فيها القدس)، على يد مركب الجيش وعصابات المستوطنين، ورغم أن هذه الحرب –«المحرقة» لم تضع أوزارها بعد، إلا أنه بات بالإمكان الخروج بعدد من الإستخلاصات الرئيسية، تصلح لتكون أساساً لرسم إتجاهات عمل يتركز عليها الجهد الفلسطيني في الفترة القادمة.*

*وفي هذا السياق، علينا أن نأخذ بالحساب الإحتمالات المفتوحة لتطور الأحداث، كونها لم تصل بعد إلى ختام، والأرجح أن لا تصل إليه خلال الفترة القصيرة القادمة، حتى لو تم التوصل إلى وقف لإطلاق النار، فما نحن بصدده هو حرب معروف متى بدأت، وغير مقدر متى ستتوقف، هي حرب متدحرجة فصولاً، لكل فصل منها سمات تحكم معادلاته، لكنها، مجتمعة، تفتح – في المدى الأبعد – على ارتياد آفاق الحرية والإستقلال الوطني والعودة، في إطار تمكين شعبنا من ممارسة حقه في تقرير المصير بحرية على ترابه الوطني.*

*■ ما سبق يجعل من الإستخلاصات والنتائج التي نتوصل إليها، ونحن ما زلنا في حمأة الحرب، تتحرك بين ما أتت الوقائع لتثبته، وبين ما هو أقرب إلى فرضيات عمل تحتاج إلى مزيد من التدقيق، فإما أن تؤكدها مجريات الأحداث، أو تدحضها، أو تعدلها بهذا القدر أو ذاك، الأمر الذي يترتب عليه تناول موضوعين رئيسيين: **الأول**، يركز على المظاهر الرئيسية للزلزال الذي أحدثته هذه الحرب بانعكاساتها على قضيتنا الوطنية؛ **والثاني**، يُقيّم ما وصلت إليه الحالة الفلسطينية، وإلى أين تسير الأمور. وهذا ما سيتم التطرق إليه، فيما يلي من موضوعات:]*

## (١)

## الزلزال

■ من بين الحروب المتتابعة مع إسرائيل منذ العام ١٩٤٨، تميّزت الأخيرة التي اندلعت في السابع من أكتوبر عن سابقاتها بعدد من الأمور، لعل من أهمها إستحضار

**القلق الوجودي** – الكامن أصلاً والمتجذر في وعي الإسرائيليين اليهود على مصيرهم، حاضراً ومستقبلاً، لاستشعارهم واقع، أو حقيقة العيش بكنف كيان سياسي غير مستقر، ضمن بنية هجينة تعصف الريح من تحتها، في دولة قامت على العدوان والإجرام واغتصاب حق الشعب الفلسطيني في أرضه.

لقد كان لأسلوب **«الإغارة الإستراتيجية»** التي اعتمدتها عملية «طوفان الأقصى» دورها، لا ريب، في إطلاق تداعيات هزَّت أركان الكيان على نحو مفاجيء وغير متوقع، وأعادت تظهير هذا القلق الوجودي بقوة؛ فهي عملية غير مسبوقة، ولا مألوفة في تاريخ المواجهة المديدة مع العدو الإسرائيلي، كونها جمعت بين أسلوب المباغتة الصاعقة، وبين القدرة على تخطي ما اعتبر جدران وخطوط عصية على الإختراق، والتوغل في عمق «غلاف غزة»، بعد تشتيت صفوف فرقة النخبة المخصصة للدفاع عنه، ما ألحق خسائر فادحة بعديدها، ساق إلى الأسر العشرات والعشرات من الجنود والمستوطنين...

■ لقد وجَّه السابع من أكتوبر– ٧/١٠ ضربة مميتة إلى سرديتين قامت عليهما سمعة دولة إسرائيل وكرَّست صيتها بين اليهود وفي العالم في آن معاً، الأولى تأسيسية، والثانية وظيفية متجددة الراهنية: **السردية الأولى** أسست لمشروع الصهيونية السياسية، الذي إنطلق من مقولة أن لا أمن لليهود في العالم، إلا بإنشاء دولة خاصة بهم على أرض فلسطين، تكون هي الملاذ لمن يأتيها، وتوفر مظلة حامية ومعبر نجاة إحتياطي لمن يبقى خارجها. أما **السردية الثانية**، فهي قائمة على أسطورة القلعة المنيعة بجيشها الذي لا يقهر، وذراعها الأمني المطاول، واستخباراتها التي لا تخترق، وفضائها السيبراني الشاسع، وصناعاتها العسكرية المتفوقة، الخ...، أي تلك المواصفات التي تجعل من إسرائيل، لقدراتها العسكرية والتكنولوجية، دولة يُلتمس القرب منها، تُجنى المكاسب بإقامة أفضل العلاقات معها.

■ بداية، ورداً على «طوفان الأقصى»، وضعت الحكومة الإسرائيلية هدفين نصب الأعين: سحق حماس + الإفراج عن الأسرى والمحتجزين لدى المقاومة، لكنها سرعان ما كشفت عن حقيقة ما ترمي إليه: إخلاء القطاع من أهله + تحويل غزة إلى منطقة عازلة بالسيطرة الإسرائيلية الكاملة عليها. وإذا كان التركيز على اجتثاث حركة حماس يأتي ضمن التوجه الثابت للقضاء على المقاومة المسلحة بكل مكوناتها، كما وعلى

المقاومة عموماً بسائر أشكالها، فإن هدف المسح والإبادة والترحيل للسكان في القطاع، يلتقي في الضفة – ومن ضمنها القدس – مع مخطط الضم والترحيل، خاصة بعد تحويل المسئولية عن الشئون المدنية في الضفة إلى عتاة الصهيونية العنصرية الفاشية في الحكومة الإسرائيلية.

■ الحرب محطة فاصلة، ما بعدها ليس كما قبلها، هذا لا ينطبق على جميع الحروب، ولكنه ينطبق حكماً على الحرب التي نحن بصددها، والتي شكلت الإغارة المباغتة على المستوطنات والمواقع العسكرية في مستوطنات غرب النقب (مستوطنات وبلدات ومدن «غلاف غزة») في إطار عملية «طوفان الأقصى» العنصر المفجر لها، هي حرب تشكل قطيعة مع ما سبق من حروب تخصصت بالعدوان على القطاع منذ العام ٢٠٠٦، كونها تجاوزت حدودها المحلية، إن بتداعياتها، أو بالنتائج المباشرة المترتبة عليها، الأمر الذي ينطبق – كلوحة إيضاح – على ثلاث حالات، إنتقيناها لدلالاتها، من بين ما تزخر به الحالة الدولية، الإقليمية، المحلية من أمثلة وتفاعلات:

**١– الحالة الأولى، إقليمية، يمثلها موضوع «التطبيع السعودي – الإسرائيلي»، بالتداعيات التالية:**

■ حتى ١٠/٦ كان «التطبيع» آنف الذكر، هو الحدث الرئيسي المسيطر على المشهد السياسي في الإقليم، وكان البحث يجري حثيثاً حول كيفية استيفاء شروطه ضمن المثلث المعني به: السعودي – الإسرائيلي – الأميركي، والإلتزامات المتبادلة المترتبة عليه. أما **الموضوع الفلسطيني**، فلم يكن مطروحاً كموضوع قائم بذاته، تأكيداً لمقولة نتنياهو أن الأولوية تعود إلى استكمال عملية التطبيع التي إفتتحتها «إتفاقيات أبراهام»– ٢٠٢٠، والتي من المفترض أن تتوج بخطوة حاسمة من خلال التطبيع الإسرائيلي – السعودي، الذي يجري العمل على قدم وساق لإنجازه، لا بل بات بمتناول اليد – كما أعلن نتنياهو ٣ أسابيع قبل ١٠/٧، بأسلوبه الإنتصاروي المشبع بالذات – إثر عودته من نيويورك بعد مشاركته في الأمم المتحدة، واجتماعه مع المرجعيات المعنية.

■ وعليه، بات موضوعنا الوطني في سياق التطبيع آنف الذكر، كناية عن مجموعة

من المطالب المعيشية، الاقتصادية، المسقوفة سياسياً، بما لحظته «إتفاقيات أوسلو»، أو بقاياها، حيث كان يجري البحث على توزيع هذه المطالب بشكل إلتزامات تقع على عاتق أضلع مثلث التطبيع، منها ما هو مطلوب من السعودية *(الدعم المالي للسلطة الفلسطينية،..)*، ومنها ما هو مطلوب من واشنطن *(عودة القنصلية الأميركية في القدس الشرقية، إفتتاح مكتب م.ت.ف في واشنطن، الخ...)*، ومنها ما هو مطلوب من إسرائيل *(التعهد بوقف مشروع الضم، توسيع مناطق (أ) و(ب)، حضور شُرطي فلسطيني على المعابر، تسهيلات في تسييل أموال المقاصة، توسيع صلاحيات الحكم الذاتي، الخ...)*.

■ «طوفان الأقصى» لم يقطع الطريق تماماً على كل هذا، لكنه – بكل تأكيد – أبطأ وتيرة العمل نحوه بالحد الأدنى، فعادت القضية الفلسطينية إلى الواجهة، باعتبارها قضية تحرر وطني قائمة بذاتها، مستقلة، تستدعي حلاً متكاملاً، أبعد من الإستجابة لبعض المطالب، توزع هنا وهناك...

**٢ – الحالة الثانية، أوروبية بأبعاد دولية، هي الحرب في أوكرانيا:**

■ ضمن تداعيات الحرب التي فجَّرتها عملية «طوفان الأقصى»، تراجع موقع الحرب في أوكرانيا في سلم تدرج الإهتمامات، ليس من الزاوية الإعلامية فحسب، حيث يحل – عادة – الاهتمام بمتابعة حدث بعينه مكان آخر، لسخونته، بل من زاوية أهميته السياسية في أجندة واشنطن بخاصة، التي ليس بمقدورها – في الوقت عينه – أن تجمع بين مسئولية نشوب أو توسيع نطاق حربين معاً، حتى لو تعاملت معهما، أو شاركت بهما بالواسطة: الأولى، في أوكرانيا من خلال الناتو؛ والثانية، في منطقتنا من خلال إسرائيل، باعتبارهما – أي النزاعين – يستبطنان معاً إحتمال تحولهما إلى حروب ممتدة *(إقليمية، أو ما يتعداها)*، في الوقت الذي تسعى فيه الولايات المتحدة لتركيز قواها وبناء شبكة تحالفاتها لمواجهة تعاظم قوة الصين، ومحاصرتها قدر المستطاع، إن كان في محيطها الإقليمي المباشر، أو الأبعد مدى.

■ في هذا السياق، وجدت الولايات المتحدة نفسها في وضع إقليمي ودولي شديد التعقيد، فالحرب هزَّت أركان الإقليم كله، وفتحت الباب أمام عديد الإحتمالات، منها إشتعال الحرب على أكثر من جبهة ذات صلة بالملف الفلسطيني، أو بتداعياته، ما

يضع واشنطن أمام إستحقاقات عسكرية وأمنية، رأت فيها تهديداً، ليس لدولة الاحتلال والإستعمار الاستيطاني فحسب، بل وللمصالح الأميركية عموماً في المنطقة بأسرها، وبما يتعداها، فسارعت مع حلفائها الأطلسيين، إلى تحشيد الأساطيل أمام سواحل بلدان المنطقة، كخطوة أرادت منها أن تبرز قدرتها مع حلفائها على ردع الأطراف الإقليمية، التي قد تساورها أفكار «التدخل» في الحرب، دعماً للشعب الفلسطيني وإسناداً لمقاومته. إن استعراض القوة الأميركية تلويحاً بالردع، كشف – في الوقت نفسه – عن تراجع الدور الردعي المستقل لإسرائيل، وبما ينال من إحدى وظائفها الاستراتيجية في الإقليم.

■ إن التلويح بالردع، هو في حد ذاته تهديداً بالحرب، ما أدخل الإقليم بكامله في حالة من التوتر الشديد، وحوله إلى ساحة التوتر الدولي الأولى بامتياز، أي تلك الساحة المرشحة للإنفجار لدى أقل خطأ في الحساب، وبما أدى – في الوقت نفسه – إلى خفض منسوب التوتر الذي ساد لفترة في المدى الإستراتيجي الموصول للمحيطين الهاديء والهندي، دون أن تُلغى الأسباب الجوهرية التي كانت إستدعت – موضوعياً – تصعيد التوتر في هذا المدى، لاستمرار التحدي، الذي يرفعه الصعود الصيني، المدرج بثبات – كأولوية – على جدول أعمال واشنطن.

■ الحرب المشتعلة منذ ٧/١٠ في غزة *(وامتداداً في الضفة الغربية)* بتداعياتها الإقليمية، وما استتبعته من حشود واصطفافات، حوَّلت مركز ثقل الاهتمام *(والأهمية)* من قارة إلى أخرى، ما عزز المنحى الذي بدأت ملامحه ترتسم بشكل يزداد وضوحاً في أفق العلاقات الدولية، ألا وهو التقدم نحو إكتمال شرط تجميد الجبهة الأوكرانية لصالح تسوية *(متفاوض عليها، أو بالأمر الواقع)* تنهي أو تجمد الأعمال الحربية المباشرة في أوكرانيا.

**٣- الحالة الثالثة، إسرائيلية داخلية، بانعكاساتها المؤثرة على أوجه رئيسية في الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي:**

■ الوجه الرئيسي للأزمة السياسية الداخلية في إسرائيل، التي تصدرت المشهد منذ بداية العام ٢٠٢٣، أي بعد تشكيل الحكومة الإسرائيلية الـ ٣٧- ٢٠٢٢/١٢/٢٩ – برئاسة نتنياهو، تمحورت حول إحداث تغيير نوعي في النظام السياسي الإسرائيلي من

مدخل ما سُمي بـ«الإصلاح القضائي» الذي يشمل المنظومة بمختلف مستوياتها، بما فيه تجريد القضاء الأعلى من صلاحياته في نقض أو تعديل ما يراه مخالفاً *(أي لا ينسجم مع ما يسمى بـ«المعقولية» في العرف القضائي الإسرائيلي)* للقوانين الأساس من قرارات الحكومة *(مراسيم، قوانين،...)*، بما يؤدي إلى تكريس موقعية السلطة التنفيذية وهيمنتها على السلطتين التشريعية والقضائية، وبالتالي إلى ثلم الطابع العلماني والليبرالي للنظام السياسي – إن لم يكن أكثر– لصالح المكون السياسي الأصولي الديني، مع إحتفاظ الدولة بطابعها البنيوي الأصلي، كدولة أبارتهايد وتمييز عنصري.

■ بعد نشوب الحرب تجمد الخلاف الداخلي حول الإصلاح القضائي، لكن الحكومة الإسرائيلية إلى جانب ما يرتكبه جيشها في القطاع من جرائم حرب موصوفة، وجرائم ضد الإنسانية تجمع ما بين العقوبات الجماعية + الإبادة الجماعية + التطهير العرقي (القائم على وجود نيّة مبيَّتة ومثبتة لارتكابه)، واصلت عدوانها في الضفة الغربية على خط الإمعان في الإستيطان والتهويد بأهدافه المشهرة في الضم والترحيل، لا بل صعَّدت وتيرته في واقع الحال، وشحنته بمزيد من عوامل التفجير من خلال مضاعفة تسليح المستوطنين، وإلغاء الجيش الإسرائيلي لخصوصية المناطق (أ) المنتهكة أصلاً، الخ ... ما يُغلّب إحتمال المزيد من الحدة في المواجهة في الضفة الغربية، الجانحة بتسارع نحو حال الحرب، بغض النظر عن مآل وقائع الحرب في قطاع غزة■

## (٢)

## بين الرسمي والشعبي، عربياً وإسناد المقاومة، إقليمياً

■ على أهمية الموقف الوطني والقومي المسئول لكل من مصر والأردن، في الرفض القاطع للضلوع بمخطط الترحيل للشعب الفلسطيني واقتلاعه من تراب الوطن *(من القطاع إلى مصر، ولاحقاً من الضفة إلى الأردن، الذي اعتبر – بدوره – التهجير بمثابة إعلان حرب)*، وهذا ما ينبغي أن يسجل بكل تقدير لكلا البلدين، فقد فشلت المنظومة العربية الرسمية في تحمل مسؤولياتها القومية والأخلاقية نحو قضية فلسطين، دفاعاً عن شعبها في مواجهة العدوان المتمادي، إذ تعرضت هذه المنظومة خلال ولاية ترامب..

٢٠١٧-٢٠٢١ إلى اختراقات إستراتيجة فاقمت إنكشافها على الضغوط الخارجية، عندما نجحت الإدارة الأميركية في بناء «تحالف أبراهام» وفي امتداده «منتدى النقب» السداسي *(الإمارات + المغرب + البحرين + مصر إلى جانب واشنطن وتل أبيب)*، باعتبارهما الإطارين السياسي والإقتصادي والاستراتيجي للإقليم، المسخرين في خدمة سياسة الهيمنة الأمريكية على المنطقة، ودمج إسرائيل فيها وإعادة صياغة المعادلات الحاكمة للسياسات العليا، بما يجعل من إسرائيل حليفاً، والجمهورية الإسلامية في إيران عدواً.

■ لقد أضعفت هذه التطورات مناعة النظام الرسمي العربي وخلخلت تماسك الموقف من القضية الفلسطينية، بما في ذلك الابتعاد عن التمسك بمضمون وآلية تطبيق «مبادرة السلام العربية»، ما عنى تغليب الإستجابة لمصالح الأنظمة وارتباطها التبعي بالاستراتيجية الأميركية في الإقليم على حساب القضية الفلسطينية وحقوق شعبها.

إن أقصى ما نجحت المنظومة العربية الرسمية في تحقيقه هو الدعوة إلى قمة عربية – إسلامية في الرياض– ٢٠٢٣/١١/١١، إنبثقت عنه لجنة متابعة لم تتجاوز تحركاتها حدود «عرض الحال» التي تفتقر إلى القدرة على طرح مبادرة ذات مغزى تستند إلى عناصر القوة للدول التي تمثل، وهي كثيرة، ما أحالها إلى هوامش الحراكات السياسية الرسمية الجارية في أكثر من مكان، لم يكن بمقدورها أن توظف ثقل «منظمة التعاون الإسلامي» النوعي، أي وزن كتلة دولها الـ ٥٧، للجم العدوان.

■ إنتصرت الحراكات الشعبية العربية للشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية، وعبَّرت بذلك عن تمايزها عن السياسات الرسمية العربية، وعكست حالة غضب عارم أمام العجز الرسمي العربي، عن وقف العدوان على الشعب الفلسطيني؛ كما عكست إحساساً عميقاً بعمق ومدى تهديد الكيان الصهيوني مصالح الشعوب العربية، وللخطورة المتعاظمة للمشروع الصهيوني التوسعي، وإدراكاً عميقاً لما سوف يحدثه من تداعيات سلبية إنتصار إسرائيل على الشعب الفلسطيني، وكسر إرادته ومقاومته. لقد جاءت الحراكات الشعبية العربية لتعبر بصدق عن طبيعة الصراع القائم، ولتضع أنظمتها أمام واجبات تمس المصلحة القومية بالصميم، إذا لم يتم الأخذ بها، فالمصالح العربية كلها ستكون في خطر.

■ نقطة الضعف في هذه الحراكات الشعبية العارمة وبشعاراتها السياسية الواعية والصريحة، تكمن بافتقارها إلى العنصر الضروري للتنظيم، الضامن لاستدامتها، لأسباب عدة لسنا بواردها، نكتفي بالإشارة إلى أحد أهمها، وهو الطبيعة السلطوية أو النازعة إليها، للنظام الرسمي العربي بشكل عام، التي تحد من تمكين المواطن ممارسة دوره الحر في المساهمة بصناعة وتقرير مصير وطنه. إن افتقار الأنظمة العربية في جملتها إلى أقنية التواصل الديمقراطي بين الحاكم والشعب عَطَّل كثيراً من قدرة الحراكات الشعبية على التأثير في مسار حرب ١٠/٧، وتلك ظاهرة تحتاج المزيد من القراءة والدراسة والتأمل وصولاً إلى بناء المعادلات الصائبة والمستخلصات المفيدة.

■ على صعيد الإقليم، تأكد التنسيق بالتوازي في الجهد المشترك، بين المقاومة الفلسطينية وبين حركات التحرر الوطني المناهضة للولايات المتحدة وإسرائيل، الناشطة تحت مظلة ما اصطلح على تسميته بـ «محور المقاومة»، التي انخرطت بجهد إسنادي حقيقي للمقاومة الفلسطينية في أكثر من ساحة. غير أن حقيقة الأوضاع السائدة بحسابات ميزان القوى، والظروف المتحكمة بالقرار الإستراتيجي، بتأثير الشرط السائد في المكان، رسمت لهذا المحور سقفاً عَمْلانياً بحدود المشاغلة والإستنزاف، إنما المنفتحتين – في الوقت نفسه – على مزيد من التصعيد النوعي تبعاً لمعطيات الميدان، وهذا ما تؤكده الجبهة العسكرية المؤثرة التي إفتتحتها المقاومة الإسلامية إنطلاقاً من جنوب لبنان، بدءاً من اليوم التالي لاندلاع الحرب– ١٠/٨؛ كما وجبهة «البحر الأحمر» التي يديرها الجيش اليمني بمرجعية حركة «أنصار الله»؛ وإلى حد ما جبهة المقاومة العراقية بعدد من فصائلها التي تستهدف القواعد الأميركية المنتشرة في كلٍ من العراق وشمال شرق سوريا■

## (٣)

## الغرب الأطلسي المنافق

■ أُصيبت الولايات المتحدة وتحالفها الأطلسي في عواصم الغرب الإستعماري بصاعقة سياسية وهي تشهد كيف، وفي ساعات قليلة، إنهارت أسطورة «الجيش الذي لا يقهر»، ما يهدد الوظيفة – الأساس التي من أجلها خُلقت إسرائيل، قاعدة إستراتيجية عدوانية للمصالح الإستعمارية الغربية في مواجهة معسكر الخصوم والأعداء، كما وفي

مواجهة تطلعات شعوب المنطقة وقواها السياسية الوطنية التقدمية والديمقراطية لبناء دولة المواطنة القائمة على القانون والعدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة وصون الثروات الوطنية في مواجهة سياسة النهب الاستعماري.

■ ضمن محددات هذه الوظيفة، وفي استعادة سريعة لبعض المحطات ذات الدلالة في التاريخ الحديث، نستذكر الدور المحوري الذي لعبته إسرائيل في العدوان الثلاثي على مصر عبد الناصر– ١٩٥٦، لإجهاض حالة النهوض القومي واسترداد الشعب المصري لمقدراته، وفي المقدمة إستعادة ملكية قناة السويس، ولبناء قاعدته الصناعية والزراعية، وبما يحرر مصر آنذاك من شروط التبعية للغرب.

كذلك لعبت دولة العدوان الإسرائيلي– ١٩٦٧ دوراً حاسماً مازالت نتائجه تتداعى حتى يومنا، حين شنت حربها في حزيران *(يونيو)* لقطع الطريق على نهوض المشروع القومي العربي، بما في ذلك المقدمات الواعدة لإعادة تنظيم الصف الفلسطيني وتعبئة طاقات شعبنا عبر تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، كمشروع بناء كياني لشعب فلسطين تؤطر نضاله وتقوده في سبيل إنجاز حقوقه الوطنية.

تلا ذلك – كما هو معروف – سلسلة من الحروب العدوانية الإسرائيلية ضد لبنان وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية *(١٩٧٨ + ١٩٨١ + ١٩٨٢ + ١٩٩٢ + ١٩٩٦ + ٢٠٠٦)* وضد الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع *(١٢ حملة عسكرية، بدءاً من «السور الواقي»– ٢٠٠٢، وصولاً إلى «السيوف الحديدية»– ٢٠٢٣)* لتصفية قضيته الوطنية، والاستيلاء على كامل أرض فلسطين المحتلة، وآخرها على يد برنامج الائتلاف الحكومي اليميني العنصري في إسرائيل، لحسم الصراع وتهجير السكان وضم الأراضي وقطع الطريق على قيام الدولة الفلسطينية باعتبارها، وفقاً للحسابات الإسرائيلية، ستشكل منعطفاً حاسماً في حركة التاريخ، يؤذن بانحسار المشروع الصهيوني، ونهوض المشروع الوطني الفلسطيني عنواناً لنهضة شعوب المنطقة بأسرها.

■ عملية «طوفان الأقصى» شكلت ضربة محكمة للمشروع الاستعماري الصهيوني ولعموم المشروع الاستعماري الغربي في المنطقة، وعززت مخاوف عواصم الغرب الأطلسي من أن تطلق هذه المعركة تطورات تقلص، أو حتى تقضي على الدور

المحوري لإسرائيل في صميم المشروع الإستعماري على مدى الإقليم، فضلاً عن فتح الطريق أمام تمدد الدور والنفوذ الروسي والصيني والإيراني في المنطقة، في سياق التحولات الدولية لإعادة بناء نظام عالمي جديد يتجاوز نظام القطب الواحد، الذي هيمنت عليه الولايات المتحدة.

لذلك قُرعت طبول الحرب في واشنطن وباريس وبون ولندن ضد الشعب الفلسطيني ومقاومته، حتى قبل أن تقرع داخل إسرائيل نفسها. كما أعادت الولايات المتحدة صياغة بعض أولوياتها في السياسة الخارجية، لصالح إدارة الحرب ضد الشعب الفلسطيني مع التحسب لاحتمالات تحولها إلى حرب إقليمية، ولو على حساب الدور الأميركي – الأطلسي في حرب أوكرانيا، التي بهت وهجها نسبياً.

■ لقد لجأ الغرب إلى كل أشكال التعبئة السياسية والعسكرية والإعلامية، وغيرها..، لدعم إسرائيل بكل أدوات القتل، بما في ذلك تحشيد الأساطيل في المنطقة في استعادة لبعض مظاهر الحرب الباردة. حتى أن نظاماً إستعمارياً غربياً آفلاً كفرنسا، التي لم تكن قد تعافت بعد من شدة الضربات التي تلقتها بالتتابع في بلدان الساحل الإفريقية *(بوركينا فاسو، مالي، النيجر،..)*، هذا النظام الإستعماري المتصابي لم يتوانَ عن سنّ قوانين تحرم على الفرنسيين حقهم في التعبير عن رأيهم حيال ما يجري في المنطقة، والعمل – كما صرح الرئيس الفرنسي ماكرون – من أجل بناء تحالف دولي ضد مقاومة الشعب الفلسطيني تحت شعار إستئصال حماس، بدعوى إنتسابها إلى حركة «الإرهاب الداعشي».

■ أما على الصعيد الدولي، فقد بات الانقسام واضحاً في مجلس الامن وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهو انقسام لم تتوفر له شروط التوازن في القوة والفعل، فبقي الطرف الأكثر فعالية وتأثيراً هو الطرف الغربي الذي يدير المعركة. أما أصدقاء الشعب الفلسطيني من خارج الحالة العربية ودول «منظمة التعاون الإسلامي»، كروسيا الإتحادية والصين الشعبية وجنوب إفريقيا ودول أمريكا اللاتينية، فإن دورها ونفوذها في المدى الإقليمي – حتى الآن – لا يوفر لها شروط التأثير الفاعل الموازي للفعل الغربي في إدارة الحرب.

■ مثل هذه التطورات تقودنا إلى التأكيد على أن الرهان على الوعود الأمريكية بما فيها الوعد بـ«حل الدولتين» ما هو إلا رهان خاسر، ومضيعة للوقت، وهدر للطاقات، وتوفير الزمن الضروري للمشروع الإسرائيلي لتحقيق أهدافه التوسعية.

كما أن هذه التطورات تعيد التأكيد أن أوروبا الغارقة – بشكل عام – والمستغرقة حتى الأذنين في أزمات كبرى جرّاء ما يجري في أوكرانيا + الشرق الأوسط، إلى جانب ملف الهجرة، الخ..، مازالت رهينة لسياسات الولايات المتحدة، الأمر الذي يفترض بالعواصم العربية أن تعيد قراءة المشهد الإقليمي قراءة جديدة، وعليها أن تدرك أن خطر الهيمنة الأمريكية والغربية عموماً، لا تطال الشعب الفلسطيني وحده، بل تستهدف المنطقة العربية بأسرها، وتلك قضية تضع حركات التحرر الوطني والديمقراطي العربية أمام إستحقاقات جديدة في المديين المباشر والمتوسط.

■ وفي كل الأحوال، وعلى الرغم من الوزن الذي مازالت تتمتع به واشنطن في السياسة والعلاقات الدولية، فإننا نؤكد على الحقيقة التالية: لقد شكل الرهان على الشعب الفلسطيني وصموده ومقاومته وإرادته الوطنية العنصر الأقوى الذي نجح في بناء ميزان قوى ميداني واستتباعاً سياسي، من شأنه أن يفيض بنتائجه على المعادلات القائمة ويؤثر في المواقف الإقليمية والدولية، ولعل التغيير الذي طرأ على موقف أوروبا مؤخراً في موضوع وقف إطلاق النار، ومن بين عتاولة الدول المؤيدة عادة لإسرائيل (ألمانيا، بريطانيا..)، يقدم مثالاً على ذلك، حيث إرتفع عدد الدول المطالبة بوقف إطلاق النار في غزة، من دولتين إلى ١٧ دولة من أصل ٢٧ دولة يتشكل منها الإتحاد الأوروبي■

## (٤)

## الفعل السياسي الفلسطيني

■ سلطت الأحداث المتلاحقة بعد ١٠/٧، المزيد من الضوء على تآكل الوضع القيادي الرسمي الفلسطيني، الذي فوجيء هو أيضاً بالحدث الكبير، كما فوجيء غيره، في الوقت الذي كانت فيه القيادة الرسمية منهمكة في متابعة وقائع مباحثات «التطبيع السعودي – الإسرائيلي»، والبحث لها عن دور في هذه العملية، وإن كان تحت سقف «إتفاقات أوسلو»، يبقيها في إطار المعادلة السياسية التي سوف تنشأ بنتيجة خطوات

التطبيع.

■ الحملة المغرضة التي تعرضت لها حركة حماس، باعتبارها إرهاباً وحالة داعشية، إلتقت عندها الولايات المتحدة مع إسرائيل مع عواصم الاستعمار الأوروبي، حاولت بعض أوساط القيادة الرسمية أن تستفيد منها لما يؤهلها لأن تحتل الموقع الذي تطمح له، بعد أن تحقق الحرب العدوانية أهدافها في كسر المقاومة، والانتقال بقطاع غزة إلى صيغة سياسية وميدانية جديدة، عندما يأزف إستحقاق «اليوم الذي يلي...».

وقد جاء تصريح القيادة الرسمية في نزع الغطاء السياسي عن حماس، بالقول أنها لا تمثل الشعب الفلسطيني، قبل أن يتم تعديل التصريح بإحلال «الفصائل» بدلاً من «حماس»، جاء هذا التصريح ليوجه إشارة شديدة الوضوح إلى من يعنيه الأمر(!)، حيث رسمت مسافة بينها وبين حماس، وأخرجت نفسها من المعركة الدائرة في القطاع، وأعفت نفسها من مسؤولياتها عن الشعب الفلسطيني، الذي يذبح يومياً على يد الحرب العدوانية، مغلبة بذلك موقفها الإنتظاري الساكن على حساب الدور القيادي المبادر المفترض باعتبارها قيادة لكل الشعب الفلسطيني، في الأحوال الإستثنائية الصعبة بخاصة، وأن على المؤسسة الفلسطينية الرسمية أن تضطلع بهذا الدور، كونها الإطار الجامع الذي يمثل الكل الفلسطيني، وبالتالي جميع القوى الفلسطينية، بصرف النظر عن عضوية هذا الفصيل أو ذاك في هيئاتها القيادية، فكل من وما يحمل الصفة الفلسطينية، أكان فرداً أو تجمعاً أو مؤسسة، ينتمي – بالتعريف – إلى منظمة التحرير الفلسطينية، بغض النظر عن موقفه منها، أو رأيه فيها.

■ ومن بين المواقف النافرة التي إستدعت المزيد من التوجس من مواقف القيادة الرسمية، موقف وزير الخارجية في السلطة الفلسطينية في الإجتماع التحضيري لوزراء الخارجية العرب للقمة العربية – الإسلامية في الرياض، حين وافق على إدانة التعرض للمدنيين على الجانبين، في مساواة جائرة بين حق المقاومة الفلسطينية المشروع في الدفاع عن شعبنا وحقه في الحياة، وبين جرائم الإحتلال التي تندرج تحت عنوان «جرائم الحرب» و «الجرائم ضد الإنسانية» بحسب القانون الدولي.

■ وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن اللجنة التنفيذية لم تدعَ للإجتماع منذ

إندلاع الحرب، باستثناء ذلك الذي إدعى إطلاق مبادرة لتوحيد الحالة الفلسطينية، حيث عطلت هذه المبادرة المزعومة بأساليب مختلفة، بما في ذلك التلاعب بشروط الدعوة إلى حوار وطني جامع للكل وأسسه، ما أكد اتساع المسافة بين خطابها الإعلامي وموقفها السياسي العملي، الذي لم يغادر «إتفاق أوسلو» والتزاماته، والتمسك بسراب« المقاومة السلمية»، في إدانة غير مباشرة للمقاومة بكل أشكالها المتلاحقة وقائعاً من نور ونار في كل من القطاع والضفة، مواصلة رهانها على الوعود الأميركية.

■ بالمقابل، نجحت فصائل المقاومة مجتمعة في إدارة المعركة العسكرية، وإلحاق الخسائر بجيش العدو، ما أكد مجدداً مصداقية خيار المقاومة، ونجاعته، وأكد في السياق نفسه، جدية فصائل المقاومة، في الدفاع عن شعبها ومصالحه وحقوقه، وقدرتها على إعادة تقديم القضية الفلسطينية إلى العالم، باعتبارها قضية تحرر وطني لشعب تحت الاحتلال، يواجه آلة القتل الجماعي بشجاعة لا توصف، يُقتل ويتوجع، لكنه لا يسلم ولا يستسلم. وفي هذا الإطار إستطاعت حركة حماس في إعادة تقديم نفسها إلى الرأي العام، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من حركة التحرر الوطني، بفعل دورها وتضحياتها وصمودها.

■ حركتا فتح وحماس إفتقدتا معاً إلى القدرة على إطلاق مبادرة توحيدية، في اللحظة التاريخية التي صنعتها عملية ٧ أكتوبر، والحرب الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني، فبدت القيادة الرسمية في زاوية الحركة السياسية في الإقليم، وعلى هامش المشاورات الجارية، لولا تلك الكوة الضيقة التي توفرت لها من خلال عضويتها في لجنة المتابعة المنبثقة عن قمة الرياض العربية – الإسلامية.

وفي الحالتين، تبقى الحالة الوطنية تفتقر إلى قيادة موحدة، كونها هي المعنية برسم الاستراتيجية الوطنية في متابعة مسار النضال الوطني الفلسطيني، وهو ما من شأنه أن يضعف الطرفين، القيادة الرسمية في رام الله، وقيادة حماس عند الوصول إلى مفاوضات مفصلية تتناول القضايا الأهم في ملف الصراع. والمثال الساطع على ذلك غياب الرؤية الفلسطينية الموحدة لما يسمى «مستقبل إدارة غزة»، سواء توقفت حملة «السيوف الحديدية»، أو إستؤنفت بمسمى آخر■

## (٥)

## السلطة الفلسطينية

■ سبق الحرب التي أطلقتها عملية «طوفان الأقصى» مواقف وتصريحات لحكومة التحالف اليميني الأصولي الفاشي، تشكك في قدرة السلطة الفلسطينية على أن تكون «شريكاً»، إذ رغم إلتزام السلطة من طرف واحد باستحقاقات أوسلو الاقتصادية والأمنية بما في ذلك تعطيل القيادة السياسية للسلطة الفلسطينية قرارات المجلس الوطني والمركزي، القاضية بفك الإرتباط مع إتفاقيات أوسلو، وتعطيلها تشكيل قيادة وطنية موحدة لدعم المقاومة الشعبية، وإصرارها بالمقابل – تجنباً لوصمها بالإرهاب – على الالتزام في الخطاب الرسمي الفلسطيني بما سمي «المقاومة السلمية» التي عجزت حتى الآن عن تقديم تعريف محدد لها، ما عدا كونها مغايرة لأشكال المقاومة القائمة بالفعل في الضفة والقطاع.

■ وفي هذا السياق يصر الجانب الإسرائيلي على أن تقوم السلطة بخطوات أبعد في قمع الحركة الشعبية الفلسطينية بما فيها ظاهرة مقاتلي الحرية المنتشرين في مدن وبلدات ومخيمات الضفة الغربية، حتى لو أدى ذلك إلى فتنة فلسطينية تضع السلطة في مواجهة الشارع. كما تطالب إسرائيل السلطة التوقف عن تدويل القضية واللجوء إلى محكمة العدل الدولية، ومحكمة الجنايات الدولية، وتغيير المناهج التعليمية والتخلي عن الرواية التاريخية الفلسطينية، ووقف ما يعتبره العدو تحريضاً، كما ورواتب الأسرى وعائلات الشهداء، الخ..

■ إذا كان نتنياهو قد قطع الطريق على أية تسويات سياسية بدعوى الافتقار إلى شريك فلسطيني للتسوية *(أي التسوية بالمعيار الإسرائيلي، وليس بمعيار الشرعية الدولية، والقانون الدولي، وحق تقرير المصير..)*، فإن رئيس الولايات المتحدة جو بايدن، أطلق في ٢٠٢٣/١١/١٨ دعوته لقيام «سلطة متجددة» على حد تعبيره، دون أن يُفصّل معناها، الذي لا يمكن أن يعني سوى إعادة هيكلة السلطة الفلسطينية، مؤسساتٍ وأفراد، بما يوفر الشرط اللازم لإدامة صيغة الحكم الإداري الذاتي الذي يفي باستحقاقاته الاقتصادية والأمنية والسياسية نحو إسرائيل، بما في ذلك قمع الحركة الشعبية وشل قدرتها على الفعل والتأثير، وشطب المشروع الوطني الفلسطيني وإعادة

برمجة أنظمة التعليم وكذلك إعادة صياغة الرواية الفلسطينية، وسن قانون جديد للإعلام يرسم سقفاً لحرية الرأي تحت حجة منع التحريض ضد الاحتلال، ويسلم بواقع «القدس الموحدة» عاصمة الإسرائيل.

■ إذن، «المتجدد» في هذا المجال، ليس إلا إستعادة لـ «قديم» من خلال تشكيل سلطة تصطف في المعادلة الأميركية للإقليم، وفي القلب منها تصفية القضية الفلسطينية. ولعل جيك سوليڤان، مستشار الأمن القومي في البيت الأبيض عبَّر بوضوح، عن شروط «إعادة بناء السلطة الفلسطينية وتجديدها» لتتحمل مسؤولياتها في المرحلة التي تعقب وقف إطلاق النار، عندما حدد لها ثلاث مهمات: «الإلتزام التام بأمن دولة إسرائيل، والإلتزام التام بقيم المجتمع الدولي، وتلبية إحتياجات الشعب الفلسطيني».

■ منذ الدقيقة الأولى لشن إسرائيل حربها الدموية على قطاع غزة أخذت الدوائر الغربية السياسية والبحثية في الحديث عما يسمى «اليوم التالي...»، الذي يفترض هزيمة المقاومة وتسليمها لسلاحها وسقوط خيار الصمود وتركيع الشعب الفلسطيني وتدمير إرادته الوطنية. وفي هذا السياق تعددت المشاريع والسيناريوهات، ومنها السيناريو الإسرائيلي الذي توزع بين الحديث عن بقاء دائم لقوات الاحتلال في غزة وبين إعادة الانتشار حول القطاع في حزام أمني يستقطع أجزاء واسعة منه شمالاً وشرقاً فضلاً عن الحصار البحري والرقابة الجوية. كذلك تداولت الدوائر الغربية بمشروع لإعادة الانتداب الاستعماري إلى غزة بوظيفة محددة هي استكمال مالم يحققه العدوان من تجريد الشعب ومقاومته من السلاح وفرض أحكام عسكرية توفر شروط «الاستقرار الأمني»(!) وتحويل القطاع إلى جار «صديق لإسرائيل»، بما في ذلك الحديث عن نفي قادة المقاومة والحركة الوطنية إلى خارج فلسطين.

■ غير أنه من الواضح أن هذه الأمور لن يقيَّض لها النجاح، طالما إستمرت المقاومة بكل أشكالها في الضفة والقطاع، واستمر المدد من الشعب الفلسطيني في كل مكان، وإلى جانبه ومعه حركات التحرر الوطني في المنطقة، والحركات الشعبية عموماً في كل أنحاء العالم■

## (٦)

## موقف الجبهة الديمقراطية

■ حددت الجبهة الديمقراطية موقفها حيال ما يتم تداوله من مشاريع، كما يلي: إن الحديث عن «اليوم التالي» إنما هو ترويج إنهزامي يقوم على الرهان على إنكار المقاومة وكسر إرادة الشعب الفلسطيني في غزة وفرض شروط الإسرائيلي المنتصر **(زعماً)** ليس على القطاع وحده، بل على كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة، كمقدمة لفرض شروطه السياسية التصفوية. وعليه، فإن كافة المشاريع والسيناريوهات التي تندرج في هذا السياق مرفوضة رفضاً قاطعاً، أياً كان شكلها، وأيا كان مصدرها، فليست إسرائيل ولا الولايات المتحدة ولا بريطانيا ولا أياً من الأطراف الإقليمية يملك الصلاحية في تحديد ورسم مستقبل قطاع غزة لا الآن، ولا في ما يسميه «اليوم التالي..». مستقبل غزة وأي بقعة من ترابنا الوطني المحتل، ترسمه الآن وفي كل أوان، وإلى دهر الداهرين، المقاومة والصمود البطولي لشعبنا، ولا شيء سواهما، وفي كل الأحوال لن يكون إلا مستقبلاً وطنياً فلسطينياً.

■ على هذه الخلفية، أطلقت الجبهة الديمقراطية في ٢٠٢٣/١١/٥ مبادرة سياسية، أتبعتها في ٢٠٢٤/١/٩ بمشروع مطروح للنقاش على مستوى وطني، بعنوان: **«في ضوء ملحمة «طوفان الأقصى».. الرؤية البرنامجية الوطنية الجامعة»** *(راجع الملحق في نهاية الفصل)*. وفي المبادرتين دعت الجبهة الديمقراطية إلى إعادة النظر بالواقع الفلسطيني المستجد بعد ٧/١٠ على قاعدة أن المعادلات الوطنية ما بعد ٧ أكتوبر هي غير ما قبلها، الأمر الذي يفترض إعتماد مبادرة وطنية شاملة ترتقي بالمسؤولية الوطنية إلى ما يستجيب للاستحقاقات الحالية والقادمة. من هنا دعت الجبهة الديمقراطية إلى حوار وطني شامل وملزم لكافة الأطراف بنتائجه يقود إلى تشكيل إطار قيادي موحد تحت سقف منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، مدخلاً لإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني المؤهل لحمل أعباء استراتيجية كفاحية جديدة وبديلة تربط بين مستقبل الضفة – بما فيها القدس – ومستقبل القطاع باعتبارهما معاً، ودون أي إنتقاص سيادي، أو إقتطاع جغرافي، يشكلان التراب الوطني الذي ستقام عليه الدولة الفلسطينية المستقلة. وقد نصَّت مبادرة ٢٠٢٣/١١/٥

بعنوان: «**رؤية سياسية للتعامل مع التحديات الراهنة**»، على مايلي:

*«١- الإعلان فوراً عن وقف اطلاق نار شامل ومستدام وإنشاء آلية دولية لمراقبة إلتزام الأطراف كافة بوقف النار.*

*٢- العمل على تنفيذ خطوات متزامنة لضمان ما يلي: أ) فك الحصار وتزويد السكان في قطاع غزة بالغذاء والماء والكهرباء والوقود والدواء والخدمات الطبية والإنسانية؛ ب) إخلاء سبيل المدنيين المحتجزين في قطاع غزة؛ ج) بدء مفاوضات للإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين من الجانبين وتبادل الجثامين.*

*٣- رفض التهجير القسري للسكان في قطاع غزة وتأمين المأوى المؤقت للنازحين في أماكن إقامتهم.*

*٤- البدء الفوري بعملية إعادة إعمار القطاع تحت إشراف آلية دولية من الجهات المانحة، بما في ذلك صندوق دولي مخصص لهذا الغرض.*

*٥- الوقف الكامل للأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية كافة بما في ذلك ما يسمى بالنمو الطبيعي ووقف إرهاب المستوطنين.*

*٦- وقف إجراءات تهويد القدس وضمان إحترام الوضع القانوني التاريخي للمسجد الأقصى وسائر الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، ونبذ مخططات التقسيم الزماني والمكاني للحرم الشريف.*

*٧- عقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة، وعلى أساس قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، بهدف التوصل إلى حل سياسي شامل يكفل إنهاء الاحتلال وإنجاز إستقلال دولة فلسطين وممارستها سيادتها الكاملة على أرضها وعاصمتها القدس بحدود الرابع من حزيران (يونيو) ٦٧، وحل قضية اللاجئين على أساس القرار الأممي ١٩٤، الذي يكفل لهم حق العودة إلى الديار والممتلكات التي هجروا منها منذ عام ١٩٤٨.*

*٨- منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، هي التي تمثل دولة فلسطين في المؤتمر الدولي، وسوف تشكل وفدها بالتوافق بين الفصائل الفلسطينية كافة ومشاركتها على قاعدة برنامج م.ت.ف القائم على الالتزام بقرارات*

*الشرعية الدولية ذات الصلة، التي تضمن إنهاء الاحتلال وإنجار إستقلال دولة فلسطين بعاصمتها القدس بحدود الرابع من حزيران (يونيو) ٦٧ وضمان حق اللاجئين وفق القرار ١٩٤ في العودة إلى الديار والممتلكات التي هجروا منها منذ عام ١٩٤٨.*

*٩- ينجز المؤتمر الدولي مهمته خلال سقف زمني متفق عليه لا يتجاوز العام.*

*١٠- خلال هذا السقف الزمني فإن إدارة قطاع غزة هي شأن داخلي فلسطيني يتم حله على أساس تنفيذ إتفاقيات المصالحة المبرمة بين الفصائل الفلسطينية كافة»*■

**(٧)**

## من هنا، إلى أين؟

■ العدو لم يدرك أهدافه، والمقاومة صمدت وأحبطت أهداف العدو، ما يطرح سؤال: كيف نحوّل فشل العدو إلى هزيمة، وكيف نحوّل الصمود إلى إنتصار؟

الإجابة الصحيحة على هذا السؤال تكون بإعادة التأكيد على ما يلي: الثبات على خيار مواصلة المقاومة والدفاع المستميت عن القطاع + تصعيد المواجهة بكل أشكالها في الضفة + تصعيد الحالة الجماهيرية المؤازرة للشعب الفلسطيني ومقاومته في كل مكان + إستثمار جهود المساندة بمنحاها التراكمي الصاعد، التي نشأت في المحيط العربي: لبنان – سوريا – العراق – اليمن...

■ **الحالة الفلسطينية** ينبغي أن تقدم إجابة على التطورات المطروحة من قبل مختلف الفرقاء إنطلاقاً مما يلي: نتنياهو يريد الإستئصال المادي والسياسي للمقاومة، الإمساك الأمني بالقطاع، خلق مناطق عازلة، الخ... ولا يقبل بعودة السلطة التي يعتبرها غير مقبولة لأنها لم تُدن ٧ أكتوبر، الخ... إلى جانب هذا ثمة من يقترح مرحلة إنتقالية، تدار عربياً – دولياً *(غوتيرش)*؛ كما أن الرئيس الأميركي يقترح إدخال تغييرات بمنحى هابط لدور وصلاحيات السلطة في الضفة والقطاع، تحت شعار «سلطة متجددة».

جميع هذه الإقتراحات تنطلق من فرضية هزيمة المقاومة، ومن هنا عدم واقعيتها.

وبالنتيجة، فإن ما يقرر الحالة الفلسطينية أمران: نتائج الميدان + توحيد الصفوف، وحدة الصف، التي بدورها تستدعي: حوار وطني شامل + التوحد على مكونات الكيانية الفلسطينية: وحدانية التمثيل + الدولة الحرة السيدة المستقلة وحق العودة، مسوَّرة بقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة■

**٢٠٢٣/١٢/٢٠**

# ملحق

## في ضوء ملحمة «طوفان الأقصى» ...
## الرؤية البرنامجية الوطنية الجامعة
## ٢٠٢٤/١/٩

■ دخلت الحرب الهمجية ضد شعبنا في قطاع غزة شهرها الرابع، وهي تزداد عنفاً ووحشية، لم تتوقف عن استهداف المدنيين العزل بالمجازر والمذابح اليومية، واستكمال تدمير البنية التحتية للقطاع، وكل مقومات العيش فيه، بهدف المزيد من الضغط على السكان لترحيلهم عن أرضهم، واللجوء إلى الأراضي المصرية، وإلى الهجرة عموماً، واستكمال الأعمال العدوانية، وفق الأهداف المرسومة للحرب: ترحيل السكان + تصفية المقاومة الفلسطينية ونزع سلاحها + تحرير الأسرى الإسرائيليين بالقوة، وتجاوز دفع الثمن عبر عملية تبادل تشترط المقاومة أن تتم وفق مبدأ «الكل مقابل الكل».

في الوقت نفسه، تزداد المقاومة في القطاع فعلاً، وتماسكاً في صد هجمات قوات الاحتلال، وإنجاز عمليات بطولية، توقع في صفوف العدو خسائر فادحة في المعدات والأفراد، ما أشاع التسليم في أوساط واسعة من الرأي العام، بأن هجمة جيش الاحتلال، رغم ما ارتكبه من جرائم ضد المدنيين والبنية التحتية للقطاع، لم تحقق أياً من أهدافها الإجرامية الثلاثة المذكورة.

■ إن أبناء القطاع، رغم فداحة النزيف وحجم التضحيات، يواصلون التمسك بأرضهم ومقاومتهم، ويؤكدون صمودهم وصلابتهم، كما أن قوات الاحتلال لم تحرر أياً من الأسرى الإسرائيليين بالقوة، أما المقاومة التي راهنت قيادة الاحتلال على تخطيها، فقد نجحت في إلحاق العار بالجيش الذي يدّعي أنه لا يقهر.

ومع ذلك؛ فإن الدوائر الأميركية – الإسرائيلية، المتحالفة في حربها الهمجية ضد شعبنا في القطاع، ما زالت تتحدث عما يسمى «اليوم التالي» لغزة، وفقاً للحسابات التي انطلقت الحرب الإسرائيلية على أساسها، أي نزع سلاح المقاومة، وفرض السيطرة

الإسرائيلية التامة على القطاع، وتدبير صيغة لإدارة مدنية «محلية»، «لا تكنّ العداء لإسرائيل»، تتقارب مع سلطات الاحتلال في تدبير شؤون السكان، ونقل القطاع إلى مرحلة سياسية جديدة، تقوم على التبعية التامة لدولة الاحتلال.

■ بالمقابل، يلاحظ أن الوحدة الميدانية التي تتجلى بأبهى صورها في قطاع غزة، في مقاومة العدوان الإسرائيلي البربري، على أهميتها الفائقة، لم تترجم حتى الآن، وحدة في الموقف السياسي الوطني، وفق رؤية أو استراتيجية تؤمّن لشعبنا ومقاومته، الأسس اللازمة، والخطط، والآليات الضرورية، لمواجهة استحقاقات الحرب وما بعدها، ليس في قطاع غزة فحسب، بل وكذلك في عموم الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقد استفحلت في الضفة الغربية النزعات العنصرية العدوانية للمستوطنين، كما بدأت تتكثف في القدس، عاصمة دولة فلسطين، مشاريع التهجير الجماعي للسكان الفلسطينيين، وإفراغ المدينة من أبنائها وسكانها الأصلاء، بكل ما يعنيه ذلك من خطر داهم على هوية القدس وموقعها السياسي والروحي في المشروع الوطني الفلسطيني، وانعكاس ذلك على أوضاع المقدسات الإسلامية والمسيحية، وبشكل خاص المسجد الأقصى، الذي لم تتوقف محاولات فرض التقاسم الزماني وصولاً إلى المكاني عليه، في خطوات باتت تشكل مقدمة حتى لنسف هويته، تلبية لخرافات تلمودية.

فضلاً عن ذلك، يشهد الإقليم أحداثاً وتطورات تنبئ بتحولات استراتيجية، تعيد رسم معادلات الصراع بين أطرافه، ومع أن العنصر الأكثر فعالية في التأسيس لهذه التطورات هو الإنجاز الفلسطيني المبهر في ٧ أكتوبر، فالملاحظ في السياق نفسه، أن الغائب الأكبر في المداولات والمباحثات السياسية هو الجانب الفلسطيني، خاصة من يملك شرعية التمثيل الفلسطيني القانوني والسياسي أمام المجتمع الدولي.

■ إن هذا الغياب، بمؤسساته ومدلولاته المختلفة، يشكل خطراً على مستقبل القضية الفلسطينية، ويهدد مرة أخرى التضحيات والمكاسب التي يحققها شعبنا في نضالاته وصموده، كما هُدرت نتائج «معركة القدس» و«سيف القدس» – ٢٠٢١ بفعل الانقسام القائم في المؤسسات الرسمية.

وبالتالي، فإن عدم تجاوز هذا الانقسام، والذي أخذ بعد «٧ أكتوبر»، مظهراً سياسياً

أكثر خطورة، وعدم التوافق على استراتيجية سياسية، توحد الحالة الوطنية وفق رؤية برنامجية جامعة، رؤية تستجيب لاستحقاقات الأحداث الجارية، فإن خسائر فادحة سوف تلحق بالقضية الوطنية، ومصالح شعبنا، وحقوقه الوطنية المشروعة، وهي مخاطر لن تستثني أيا من أطراف الحالة الوطنية الفلسطينية، بما في ذلك، السلطة الفلسطينية، في ضوء المخطط الغربي الرامي لاستحداث سلطة تابعة، تستجيب لأهداف العدوان الهمجي الإسرائيلي على قطاع غزة، ومشاريع الضم والتهجير في الضفة الغربية.

■ إن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، ومن موقع إدراكها لمسؤوليتها الوطنية، وتلمساً منها لحجم الواجبات الملقاة على عاتقها، إزاء شعبنا وقضيته وحقوقه وحركتنا الوطنية عموماً، تتقدم من الجميع برؤيتها البرنامجية الجامعة لمواجهة إستحقاقات المرحلة التي تعيشها قضيتنا، يدفعها الحرص على التأسيس لوحدة وطنية ائتلافية تشاركية، تصون قضيتنا وحقوق شعبنا، وتوفر لحركتنا الوطنية السلاح الضروري لمواجهة ما هو قادم علينا:

**أولاً- تنطلق هذه الرؤية البرنامجية، وتستند إلى الأسس الثلاثة التالية:**

١- إن م.ت.ف، هي الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا الفلسطيني، فوحدة الشعب تفترض وحدة التمثيل، الشرط الأساس الضامن لحق تقرير المصير؛ والمنظمة – بغض النظر عما تشكو منها أوضاعها الحالية، من ثغرات بنيوية – تبقى هي الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا أمام المجتمع الدولي بجميع مؤسساته القائمة.

٢- الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس، فلا شعب بدون كيانية سياسية مؤسساتية، والدولة الفلسطينية هي الكيانية التي تعتبر أن مرجعيتها هي م.ت.ف، الإطار التمثيلي الموحد لشعبنا.

٣- قرارات الشرعية الدولية، بما فيها القرار الأممي الرقم ١٩٤، الذي يكفل حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى الديار والممتلكات، والقرار ٦٧/١٩-٢٠١٢ المتعلق بالعضوية المراقبة لدولة فلسطين بعاصمتها القدس على حدود الـ ٦٧؛ هذه القرارات هي الأساس السياسي والقانوني الذي يكفل لشعبنا حقوقه الوطنية المشروعة، وهي المرجعية القانونية الدولية التي تكفل صون هذه الحقوق غير القابلة للتصرف.

**ثانياً– المهام المباشرة ... مواجهة الحرب الهمجية**

١– الوقف الفوري لإطلاق النار، وكل الأعمال العدوانية الإسرائيلية في قطاع غزة، وفقاً لآلية مُحصنة ورقابة دولية، تضمن الانسحاب الإسرائيلي التام من قطاع غزة إلى خطوط ما قبل ٧ أكتوبر ٢٠٢٣.

٢– كسر الحصار المفروض على القطاع، وفتح المعابر، لإمداد القطاع بكل مستلزمات الحياة، من غذاء ودواء وماء ووقود، بما يلبي الحاجة الكاملة لسكان القطاع.

٣– نقل الحالات الخطيرة من الجرحى إلى العلاج في الدول الشقيقة والصديقة، ومدّ المنظومة الصحية في قطاع غزة، بالكادر المتخصص والتجهيزات الطبية اللازمة، التي تؤمن لها القدرة على استعادة دورها في إنقاذ حياة الجرحى والمصابين والمرضى ومعالجتهم.

٤– توفير مستلزمات الإيواء للنازحين ومن دُمرت منازلهم، وتنظيم إيواءهم في أماكن سكناهم، وقطع الطريق على احتمالات التهجير بكل أشكاله القسري منه، أو الطوعي.

٥– بخطوات متوازية في التوقيت وفي إطار خطة واحدة، يتم التالي: **أ)** إطلاق سراح المدنيين؛ **ب)** إطلاق سراح الأسرى من الطرفين، وفق مبدأ «الكل مقابل الكل»؛ **ج)** تبادل الجثامين.

٦– إطلاق مشروع دولي لرفع الأنقاض، وإعادة إعمار القطاع.

٧– وقف كل مشاريع الاستيطان في الضفة الغربية، بما في ذلك ما يسمى «النمو الطبيعي»، وضمان وقف الأعمال العدوانية للمستوطنين.

٨– وقف كل أشكال وأعمال الاعتقالات الفردية والجماعية، والتوقف عن مداهمة المدن والبلدات والمخيمات في الضفة الغربية.

٩– الرفض التام في البحث فيما يسمى «اليوم التالي» لغزة، والتأكيد بأن مستقبل القطاع قضية وطنية تقررها المؤسسات الوطنية الفلسطينية.

١٠- الجهة المخولة بالبت بهذه الملفات والقضايا، هي الهيئات التي تتشكل بالتوافق الوطني، وتكون مرجعيتها مؤسسات منظمة التحرير الائتلافية.

**ثالثاً- في إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الداخلية**

■ إن تجاوز الانقسام واستعادة الوحدة الداخلية، تعتبر المهمة الجوهرية والاستحقاق الرئيس الذي يواجه الحركة الوطنية الفلسطينية وجماهير شعبنا، وفي مرحلة ما بعد «طوفان الأقصى» وحرب «٧ أكتوبر»، باتت مسألة إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الداخلية أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى، في ظل الاستحقاقات الوطنية الكبرى التي تنتظر شعبنا وقضيته في ضوء النتائج الاستراتيجية لمعركة «طوفان الأقصى» وما تلاها من أحداث.

ودون تجاوز الانقسام، وإنهاء كل مظاهره، سيبقى الحديث عن الصمود والثبات، وكسر حدّة الهجمة المعادية لشعبنا، والتأكيد على رفض التهجير، وقطع الطريق على وقوع نكبة جديدة، فضلاً عن كسر الحصار، وإعادة إعمار القطاع، ووقف الاستيطان ... سيبقى هذا كله أقرب إلى الشعارات، بينما تتداعى الولايات المتحدة بالتحالف مع إسرائيل ، والتعاون مع أطراف إقليمية، لرسم سيناريوهات المستقبل الفلسطيني، بما يتجاوز حقوقنا الوطنية، ويلبي في الأساس، مشاريع حكومة نتنياهو، وأهداف مشاريع التطبيع الأميركية في المنطقة، وتعزيز مصالح الهيمنة الأميركية، وتهميش قضيتنا وحقوق شعبنا.

■ وفي هذا السياق، ترى الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، أن الحوار الوطني الشامل، هو السبيل الوحيد إلى الوصول إلى إستعادة الوحدة الداخلية، وتوطيد الوحدة الوطنية، تضع حلولاً ائتلافية لملفات الانقسام، ورسم الرؤية البرنامجية الكفاحية الجامعة للمواجهة الوطنية الشاملة. وعليه، فهي تتقدم ما يلي:

١- الدعوة إلى انعقاد حوار وطني شامل وملزم بجدول أعماله ونتائجه، يضم الجميع دون استثناء، للوصول إلى توافق وطني للملفات المطروحة على جدول أعمال شعبنا وحركته الوطنية، بما في ذلك رسم استراتيجية وطنية كفاحية، تكفل الوصول إلى تحقيق أهداف شعبنا في تقرير مصيره، وقيام دولته الوطنية المستقلة كاملة السيادة

وعاصمتها القدس، على حدود ٤ حزيران *(يونيو)* ١٩٦٧، وضمان حق العودة للاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم عملاً بالقرار الأممي ١٩٤.

٢- التأكيد مجدداً على أن م.ت.ف هي الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا في كافة أماكن تواجده، وباعتبارها أيضاً الإطار الوطني الجامع لكافة القوى السياسية والأطر والفعاليات المجتمعية والمؤسساتية لشعبنا، وفق مبدأ الشراكة الوطنية على أسس ديمقراطية، ما يتطلب توفير الشروط الضرورية، لتطوير النظام السياسي الفلسطيني وتعزيز بنيانه على أسس ديمقراطية عبر الانتخابات العامة، للمجلسين الوطني والتشريعي ورئاسة السلطة الفلسطينية وفق نظام التمثيل النسبي الكامل، كما اتفق عليه في حوارات القاهرة عام ٢٠٢١، وإيجاد حل وطني لقضية الإنتخابات في القدس.

٣- تشكيل حكومة وحدة وطنية، تكون مهمتها الرئيسية إعادة توحيد المؤسسات الفلسطينية في الضفة والقطاع، والعمل لإعادة بناء ما دمره العدوان في قطاع غزة، بالتعاون مع الجهات الإقليمية والدولية.

٤- عملاً بالاستراتيجية الكفاحية المتوافق عليها، وبقرارات الشرعية الفلسطينية، ممثلة بالمجلسين الوطني والمركزي، الشروع في إعادة النظر بالعلاقة مع دولة الاحتلال، بما في ذلك سحب الاعتراف بها، ووقف كل أشكال التنسيق الأمني معها، والانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي، والتحرر من الغلاف الجمركي الموحد، وصياغة عقيدة نضالية لأجهزة السلطة الأمنية، لتشكل الدرع الواقي لشعبنا ومقاومته الشاملة، في مواجهة قوات الاحتلال وعصابات المستوطنين.

٥- مواصلة التحرك في المحافل الدولية، لنيل العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة، والانتساب إلى كافة المنظمات والوكالات الدولية، خاصة وكالة حقوق الملكية الفكرية وغيرها، والمطالبة بتأمين الحماية الدولية لشعبنا وبسط السيادة الوطنية على كامل أراضي الدولة الفلسطينية المستقلة.

٦- التأكيد على الحق المشروع لشعبنا في مواجهة الاحتلال والاستيطان في الميدان، بكل الأساليب، وفي المحافل الدولية، وفق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

٧- اللجوء إلى المحاكم والمؤسسات القضائية الدولية، لمساءلة دولة الاحتلال

عن جرائمها ضد شعبنا، والعمل على عزلها دولياً كدولة مارقة، ما يتطلب دعم شكوى دولة جنوب إفريقيا إلى محكمة العدل الدولية بمقاضاة إسرائيل لارتكابها مجازر إبادة جماعية، وإسناد وتوسيع حملات مقاطعة إسرائيل، وبخاصة حملة الـ .B.D.S العالمية.

٨- الدعوة لحل القضية الفلسطينية عبر مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة، وبموجب قراراتها ذات الصلة، وبجدول أعمال ملزم بنتائجه، وسقف زمني محدد، بما يكفل الخلاص من الاحتلال والاستيطان، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود ٤ حزيران *(يونيو)* ٦٧، وعاصمتها القدس، وحل قضية اللاجئين بموجب القرار ١٩٤، الذي يكفل لهم حق العودة إلى الديار والممتلكات التي هجروا منها منذ العام ١٩٤٨■

**٢٠٢٤/١/٩**

## الفصل الثالث

# في الحرب والسياسة

## فلسطين والإقليم بعد «طوفان الأقصى»

## حرب تشرين/ أكتوبر ٢٠٢٣

■ تمهيد

١- طبيعة الحرب .. في الجانب العسكري وانعكاساته المباشرة

٢- «طوفان الأقصى» .. حرب محلية أم إقليمية؟

٣- العملية السياسية .. محطات في مسار الصراع

٤- في مواجهة المخطط الأصلي

# تمهيد

■ في سلسلة الحروب العربية – الإسرائيلية التي إفتتحتها حرب ١٩٤٨، ومن ثم حرب السويس– ١٩٥٦ (العدوان الثلاثي) + حرب الأيام الستة – حزيران (يونيو) ١٩٦٧ + حرب الإستنزاف لأكثر من عام على جبهة القناة– ١٩٦٩/٣ إلى ١٩٧٠/٨ + حرب العبور إلى سيناء والجولان – تشرين *(أكتوبر)* ١٩٧٣، إختتمت الأخيرة مرحلة ما يُسمى ب**«الحروب المتناظرة»**، أي تلك التي تدور بين دول وجيوش نظامية تُخاض بتشكيلات عسكرية متشابهة، بغض النظر عن كفاءة الأداء في الميدان ومستوى التسليح ونوعيته.

■ الأعمال الحربية اللاحقة، التي دارت رحاها على أرض لبنان *(من بيروت جنوباً وحتى الحدود)* بين الجيش الإسرائيلي والمقاومة الفلسطينية المتحالفة – في حينها – مع الحركة الوطنية اللبنانية، بدءاً من حملة الليطاني– ١٩٧٨، مروراً بحرب الجسور– ١٩٨١، وصولاً إلى اجتياح ١٩٨٢ *(حرب لبنان الأولى بالتسمية الإسرائيلية)*؛ هذه الحروب تنتسب إلى نمط **«الحروب غير المتناظرة»**، التي تكون فيها المواجهة بين جيوش نظامية لدول، وبين حركات تحرر وطني بتشكيلاتها الفدائية والدفاع الذاتي المحلية. *(في هذا الإطار لا يفوتنا التذكير بأن حرب ١٩٨٢ إنطوت على فصل عسكري مهم، إنحكم لمنطق «الحرب المتناظرة»، عندما واجه الجيش العربي السوري في معركتي عين زحلتا – المديرج + السلطان يعقوب، القوات الإسرائيلية الزاحفة وردها على أعقابها).*

■ توصيف **«الحرب غير المتناظرة»** ينطبق أيضاً على الحروب التي خاضتها إسرائيل ضد حزب الله في لبنان، من خلال ٣ محطات فاصلة: الإجتياح الجوي– ١٩٩٣/٧ + عناقيد الغضب– ١٩٩٦/٤، أي المواجهتان اللتان مهدتا لفرض قواعد إشتباك كفلت – بغطاء من الشرعية الدولية – حق المقاومة المسلحة ضد جيش الاحتلال، الذي تحظر عليه – في الوقت نفسه – الإعتداء على المدنيين في المناطق المحتلة، ... وصولاً إلى حرب ٢٠٠٦، حرب الـ٣٣ يوماً *(حرب لبنان الثانية بالتسمية*

*الإسرائيلية)* التي كرّست قواعد الإشتباك القائمة على معادلة الردع المتبادل على جانبي حدود البلدين، وهي الحرب التي بلور فيها العدو *(وبالتحديد على يد أيزنكوت، رئيس الأركان اللاحق، وأحد أركان كابينيت الحرب الحالي)*، وبنتيجة تقييم معمق لوقائعها، ما أسماه بـ**«عقيدة الضاحية»** – نسبة إلى الضاحية الجنوبية لمدينة بيروت بالدمار الواسع الذي لحق بها جرّاء الحرب – تلك العقيدة التي تستهدف إلحاق الهزيمة بالمقاومة من خلال التسبب بأفدح الأضرار بالبنى التحتية، وبالسكان المدنيين، .. لوضعهم في مواجهة عدائية مع المقاومة.

■ تصنيف نمط معين من الحروب في خانة **«الحروب غير المتناظرة»** يسري أيضاً على الحملات والحروب التي شنتها إسرائيل على الشعب الفلسطيني ومقاومته في الضفة والقطاع، بدءاً من هبّة النفق – أيلول *(سبتمبر)* ١٩٩٦، مروراً بحملة السور الواقي– ٢٠٠٢/٢٠٠٤، التي إستهدفت القضاء على الإنتفاضة الثانية– ٢٠٠٠/٩/٢٨ حتى ٢٠٠٥/٢/٨ تحت شعار **«دعوا الجيش ينتصر»** و**«كي وعي الشعب الفلسطيني»**، لكي يتخلى نهائياً عن المقاومة، لا بل يُقلع نهائياً عن مجرد التفكير بهذا الخيار؛ وانتهاءً بما تعرض له قطاع غزة على امتداد ١٦ عاماً *(من عدوان أمطار الصيف/ الوهم المتبدد– ٢٠٠٦/٦/٢٥، وحتى السهم الواقي/ ثأر الأحرار– ٢٠٢٣/٥، محطة العدوان الأخيرة التي سبقت عملية طوفان الأقصى/ السيوف الحديدية – ٢٠٢٣/١٠/٧)*[1].

■ ومن بين الحملات العسكرية العشر التي تعرض لها قطاع غزة، تحتل **ثلاث حروب** منها مكان الصدارة من حيث المدة التي إستغرقتها، والخسائر البشرية والمادية التي تسببت بها، والسياق السياسي الذي إندرجت فيه، وهي: ١– «الرصاص المصبوب/ معركة الفرقان»، التي إستغرقت ٢٣ يوماً، بدءاً من ٢٠٠٨/١٢/٢٧، إرتقى فيها

**(١) في هذا الإطار تندرج ١٠ حملات وحروب سابقة على «طوفان الأقصى»، وهي بالتسميتين الإسرائيلية والفلسطينية كما يلي:**

**١– أمطار الصيف/الوهم المتبدد– ٢٠٠٦/٦؛ ٢– شتاء ساخن/محرقة غزة– ٢٠٠٨/٢؛ ٣– الرصاص المصبوب/معركة الفرقان– ٢٠٠٨/١٢ إلى ٢٠٠٩/١؛ ٤– عامود السحاب/حجارة السجيل– ٢٠١٢/١١؛ ٥– الجرف الصامد/العصف المأكول– ٢٠١٤/٧؛ ٦– الحزام الأسود/صيحة الفجر– ٢٠١٩/١١؛ ٧– حارس الأسوار/سيف القدس– ٢٠٢١/٥؛ ٨– كاسر الأمواج– ٢٠٢٢/٣؛ ٩– الفجر الصادق/ وحدة الساحات– ٢٠٢٢/٨؛ ١٠– السهم الواقي/ ثأر الأحرار– ٢٠٢٣/٥.**

١,٤٣٠ شهيداً فلسطينياً؛ ٢- «الجرف الصامد/ العصف المأكول»، التي إستغرقت ٥١ يوماً، بدءاً من ٢٠١٤/٧/٧، إرتقى فيها ٢,٣٢٢ شهيداً فلسطينياً؛ ٣- «حارس الأسوار/ سيف القدس»، التي إستغرقت ١١ يوماً، بدءاً من ٢٠٢١/٥/١٠، إرتقى فيها ٢٥٦ شهيداً فلسطينياً، والتي على قصر مدتها – قياساً على ما سبقها – تستمد أهميتها من كونها توّجت – إنطلاقاً من قطاع غزة – المساهمة الكفاحية للكل الفلسطيني في كافة مناطق تواجده *(الضفة بما فيها القدس + الـ٤٨ + الشتات)*، باعتماد أشكال النضال المجدية، المنسجمة مع الشروط والتوازنات السائدة في كل ساحة من ساحات العمل الوطني، معبرة بذلك عن وحدة هذه الساحات، وتكامل أشكال النضال فيما بينها.

■ تقع الحرب التي أطلقتها عملية «طوفان الأقصى»، في امتداد «الحروب غير المتناظرة» التي تسيّدت مشهد الصراع مع إسرائيل على امتداد نصف قرن من الزمن، أي منذ حرب تشرين *(أكتوبر)* ١٩٧٣، لكنها تتمايز عن سابقاتها، إن لم يكن تختلف عنها بعدد من الأمور، سواء بأسلوبها، نمطها، إصطفافاتها، وتداعياتها، سواء على مستوى الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، أو من زاوية المشهد الجيوسياسي في الإقليم، .. هذا ما سيتم تناوله فيما يتبع، آخذين بالاعتبار أنه نظراً لموقعية عملية «طوفان الأقصى» في تاريخ الصراع مع الكيان الغاصب، وتداعياتها المرتقبة، سنشير إليها بحرب تشرين/أكتوبر ٢٣ *(على غرار حرب تشرين/أكتوبر ٧٣)*، أو حرب ١٠/٧، الخ... ■

## (١)

## طبيعة الحرب ...

## في الجانب العسكري وانعكاساته المباشرة

■ من بين «الحروب غير المتناظرة» التي خيضت ضد الكيان الغاصب، تتسم حرب تشرين (أكتوبر) ٢٣ بأمور، تؤكد فرادتها ورقيّ سويتها، ويتمثل أهمها بمايلي:

**أولاً**- بأسلوبها المبتكر في المحطات الثلاث التي إجتازتها حتى كتابة هذه السطور:

١- في محطة **الإغارة الاستراتيجية** في ساعاتها الأولى، التي طاولت العمق المعادي، بعد الإطاحة بجدار غزة المنيع، الذي كان يسوّق باعتباره عصياً على

الإختراق، وصولاً إلى غلاف غزة *(أو غرب النقب)* بمستوطناته ومواقعه العسكرية الحاضنة لـ«فرقة غزة» المكلفة – إلى جانب مهماتها الدفاعية، التي لم يكن يتراءى لها أبداً، أنها ستكون مطروحة عليها عملياً – بالاعتداء دورياً على قطاع غزة، على ما كان عليه الحال، فيما مضى.

٢– وفي محطة **إحتواء** مفاعيل القصف التدميري للقطاع، الذي طاول البنيتين الحضرية بمدنييها والعسكرية بمقاتليها، والرد عليها بالمثل ودونما إنقطاع على امتداد ١٩ يوماً سبقت شروع العدو بالغزو البري للقطاع.

٣– كما وفي محطة **الصمود الأسطوري** للمجتمع الفلسطيني رغم تكبده خسائر هائلة في الأرواح والممتلكات، والدمار الواسع الذي لحق بالبنية التحتية والمرافق الحيوية في القطاع، تعبيراً عن إرادة وطنية لا تلين عند الشعب، وإرادة القتال حتى النصر المبين لدى الفدائيين، فبتنا أمام ظاهرة المقاتل المندمج في مجتمعه، المنصهر بقضية الوطن، المتفوق معنوياً وأخلاقياً على عدو هابط السوية، معنوياً وأخلاقياً، على الرغم من تفوقه التقني.

**ثانياً**– في المحطات الثلاث آنفة الذكر، تجلَّت عبقرية **العقل العسكري الفلسطيني**، وتفوقه في التنظيم والتخطيط والقيادة والسيطرة *(C&C)* والأداء التكتيكي، كما تبدَّت في مهارة الميدان، وحسن إستخدام الأسلحة المتاحة المضادة للدروع والتحصينات والأفراد، وصولاً إلى ذروة الإبداع، عندما تحوّلت شبكة الأنفاق، بما هي – أساساً – بنية تحتية بوظيفة دفاعية *(إيواء المقاتلين وتخديمهم + مراكز القيادة والسيطرة + أدوات العمل التذخيرية والتسليحية واللوجستية، الخ ...)* إلى **سلاح هجومي** من الطراز الأول.

**ثالثاً**– تسببت الحرب على الجبهة الرئيسية في غزة، وجبهتي الإسناد في الضفة الغربية وجنوب لبنان، بـ«**استنزاف تكتيكي**» لدولة العدوان على أكثر من مستوى:

١– **الأول**، تعبر عنه أرقام قاطعة وناطقة بحد ذاتها، بالخسائر البشرية، والمادية المكلفة التي لحقت بجيش العدو، والنزف الاقتصادي الغائر الذي لحق بالدولة والمجتمع بشكل عام.

٢– **المستوى الثاني**، يمثله الإستنزاف بجانبه الأمني، الذي لا يقتصر تعريفه –

إسرائيلياً – على مستوى أمن الدولة فحسب، أي بالمعنى الإجمالي للمصطلح الذي يعبر عنه عادة مفهوم «الأمن القومي»، بل أيضاً على مستوى أمن الأفراد والمجتمع المحلي بالمعنى الضيق للكلمة، والذي يترجم بمقولة: الأمن الكامل لمواطني الدولة على كامل مساحتها، وليس الأمن المنقوص في مناطق معينة من الدولة، كما هو حال مستوطنات غلاف غزة أو شمال فلسطين، التي نجم عن أعمال المقاومة فيها، تهجير حوالي ربع مليون من سكانها.

٣- **المستوى الثالث**، يطاول سمعة إسرائيل بالخسارة التي لحقت بها على يد المقاومة الفلسطينية، فثلمت أسطورة الكيان، كدولة مرهوبة الجانب بحكم إمتلاكها لجيش لا يقهر، ومخابرات لا تخيب، وتكنولوجيا شاهقة المستوى، الخ ... هذا إلى جانب ما نتج عن الجرائم الموصوفة التي إرتكبتها دولة العدوان بحق المدنيين من أبناء الشعب الفلسطيني، ما أدى إلى تلطيخ سمعتها، وقوَّضّ الأسس الأخلاقية التي يقوم عليها أي كيان سياسي، وقادها صاغرة إلى قوس «محكمة العدل الدولية» بتهمة إرتكاب جريمة الإبادة الجماعية – Genocide، ما يستدعي إنزال العقاب بها، حتى لو إقتصر الأمر على مجرد توافر النية لارتكاب هذه الجريمة، وهذا ما حصل بداية– ٢٠٢٤/١/٢٦ بالتدابير الإحترازية التي أقرتها المحكمة الدولية، المندرجة في إطار الشق المستعجل في القضية المرفوعة■

■ ■ ■

■ ما سبق يطرح السؤال التالي: **لمن الكلمة الأخيرة في هذه الحرب؟** للمقاومة، أم لدولة العدوان؟ ففي **الحروب المتناظرة**، وعندما تتوفر الإدارة التكتيكية المتمكنة في إطار الاستراتيجية المناسبة، تكون الغلبة – في العادة – لمن يملك **«قوة النيران»** ويتفوق في إدارتها. أما في **الحرب غير المتناظرة**، فتكون الغلبة للمقاومة القادرة على مواصلة **«إستنزاف»** قدرات عدوها. وهذا ما يمكن للمقاومة الفلسطينية أن تحققه بتضافر عدد من العوامل، أهمها يقوم على مواصلة المقاومة المحمية بصمود مجتمعها، وكذا الأمر بالنسبة لدور جبهات الدعم والإسناد الشقيقة، وبالتوازي معها تعاظم زخم حركات التضامن الشعبي في كل مكان. هذا ما يمكن البناء عليه، كي ينتصر الشعب الفلسطيني في معركة شاقة، ما زالت تفتقد إلى مرجعية وطنية عليا تضم الكل الفلسطيني، يشكل

غيابها حتى الآن، ثغرة بيَّنة في صموده ■

## (٢)

## «طوفان الأقصى» ... حرب محلية أم إقليمية؟

*[■ كانت حرب تشرين (أكتوبر) ٧٣، آخر الحروب الإقليمية في المنطقة، حيث إلتقت على أرضها وتوحدت جهود وإمكانيات ثلاث دول عربية محورية بمواجهة إسرائيل: مصر وسوريا في الجانب العسكري، والسعودية في الجانب الاقتصادي المتمثل بسلاح قطع النفط عن الغرب. وكانت لهذه الحرب أبعادها الدولية، إذ وضعت قطبي النظام العالمي في حينها: الولايات المتحدة – إلى جانب إسرائيل، والإتحاد السوفييتي – إلى جانب العرب، في مواجهة بعضهما البعض.*

*الحروب غير المتناظرة في المنطقة التي أعقبت أكتوبر ٧٣، على إمتداد الـ٥٠ عاماً المنصرمة – على أهمية بعضها ومحوريتها – لم تكتسِ طابعاً إقليمياً، فحتى حرب الـ٨٢ التي أخرجت م. ت. ف من لبنان، وأحلّت الجيش الإسرائيلي محتلاً في مناطق واسعة منه، وعلى الرغم من التحول الجيوسياسي المهم الذي أحدثته، لم تأخذ منحى الحرب الإقليمية، والأمر نفسه ينطبق على حرب ٢٠٠٦.*

*على هذه الخلفية يأتي السؤال حول كيفية تصنيف حرب ٧/١٠ التي أطلقتها عملية «طوفان الأقصى»، هل هي حرب محلية، أم إقليمية؟ وعلى هذا نجيب بما يلي:]*

■ سرعان ما عبّرت حرب تشرين *(أكتوبر)* ٢٣ عن طابعها كحرب إقليمية ذات تداعيات دولية، فمنذ اليوم الأول لاندلاعها، سارعت الولايات المتحدة وفي ذيلها المملكة المتحدة، إلى توجيه قطعها البحرية إلى المنطقة، تحسباً لاحتمال تمدد مسرح العمليات شمالاً، ومنها إلى أكثر من مكان، ودفعت الحرب بعض الملفات السياسية التي كانت تحتل الواجهة، إلى الخلف، فحُجبت حرب أوكرانيا عن الرؤية، وتباطأت على نحو ملحوظ إندفاعة التطبيع في المنطقة ... وبالمقابل، دُفعت إلى الواجهة، مساعي إحتواء الحرب وتداعياتها، وجُدد الاهتمام – شكلاً – بملف التسوية، فاستعيدت مقولة «حل الدولتين»، إنما دون تحديد لمضمونها.

■ إلى جانب ما تنطوي عليه القضية الفلسطينية بحد ذاتها من أبعاد إقليمية ودولية

في زمن السلم، وبشكل خاص في فترة الحرب، ثمة تطورات هامة على مستوى الإقليم واكبت حرب ٧/١٠ منذ اندلاعها، وساهمت بتأكيد طابعها الإقليمي بامتياز:

١- فجبهة المساندة الفعلية التي أشعلتها المقاومة الإسلامية في لبنان، إنطلاقاً من جنوبه، أثارت في سياقها قضايا ذات طبيعة إقليمية متصلة بالصراع اللبناني – الإسرائيلي: تحرير ما تبقى من أراضٍ لبنانية محتلة *(مزارع شبعا وتلال كفرشوبا وشمال شرق بلدة الغجر)* + ترسيم الحدود بعد تسوية النزاع على ١٣ نقطة على الخط الأزرق[1] + إعادة صياغة معادلة الردع المتبادل على جانبي الحدود، التي أعادت المقاومة الإسلامية صياغتها من خلال تعليق وقف عملياتها ضد الكيان، على وقف العدوان على غزة.

٢- في **العراق**، وإلى جانب القيام بقصف العمق الإسرائيلي، رفعت المقاومة الإسلامية مطلب الخلاص من القواعد الأميركية في العراق، ما يستتبع إنهاء الوجود الأميركي العسكري في شمال شرق سوريا، بكل ما يترتب على ذلك من تغييرات جيوسياسية وجيوستراتيجية في كلا البلدين.

٣- وفي **اليمن** بقيادة أنصار الله، تحوّل شعار التضامن بالنار مع المقاومة في غزة، إلى فرض الحظر على السفن المتوجهة إلى مرفأ إيلات، ما فتح على مواجهة مع الولايات المتحدة طرحت أمن الملاحة في البحر الأحمر – كمسألة إقليمية – في ضوء المسعى الأميركي الحثيث لعسكرته.

■ إن حرب أكتوبر ٢٣، بتعدد جبهاتها على مساحة الإقليم من شط العرب شرقاً إلى المتوسط غرباً، فإلى باب المندب جنوباً، وبطبيعة قضايا الصراع التي أحيتها بأبعادها المحلية والإقليمية معاً، تجعلنا نقف أمام حرب مترابطة الأهداف، تدور فصولها في أكثر من دولة في الإقليم بمواجهة نفس العدو المشترك، وتشكل الحرب الدائرة رحاها في غزة وفي امتدادها في الضفة الغربية – وموضوعها ليس أقل من القضية الفلسطينية –

**(١) «الخط الأزرق» يعني أن إسرائيل نفذت عملياً قرار مجلس الأمن الرقم ٤٧٥ القاضي بانكفاء الجيش الإسرائيلي إلى مواقع إنتشاره عشية الخروج إلى حملة الليطاني- ١٩٧٨، ولكنه لا يعني أن إسرائيل قد نفذت الإنسحاب إلى الحدود الدولية المرسمة.**

عقدة الحل والربط فيها، فهل ما زلنا بحاجة إلى مزيد من الوقائع لإثبات الطابع الإقليمي للحرب التي نحن بصددها؟ ■

## (٣)

## العملية السياسية ...

## محطات في مسار الصراع العربي والفلسطيني - الإسرائيلي

■ منذ أن وضعت حرب الأيام الستة أوزارها – ١٩٦٧ وحتى يومنا، أي على امتداد ما يقارب ستة عقود من تاريخ الصراع العربي والفلسطيني – الإسرائيلي، قطعت التجربة المعاشة بوقائعها الملموسة، بالحقيقة التالية: إن العامل الأهم – وليس الوحيد بطبيعة الحال – في إدراك التسوية السياسية المتوازنة – ولا نقول العادلة – هو توافر نسبة قوى تفرض نفسها على العدو، قبولاً بهذه التسوية:

١– فلولا حرب الإستنزاف – ١٩٦٩/ ١٩٧٠ التي ألحقت بإسرائيل خسائر بالغة على الجبهة المصرية بشكل رئيسي، ومعها عمليات المقاومة الفلسطينية على أكثر من جبهة، لما وافقت إسرائيل على مشروع وزير الخارجية الأميركي وليم روجرز – ١٩٧٠/٧[١]، بوقف إطلاق النار لمدة ٣ شهور *(إستغرقت ٣ سنوات و٣ شهور في*

**(١) نص مشروع وزير الخارجية الأميركي وليم روجرز على قيام كل من مصر والأردن وإسرائيل بإبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة أنها تقبل قرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢ بكل أقسامه ومستعدة لتنفيذه، وأنها توافق على تعيين مندوبين عنها في محادثات تجري تحت رعاية الأمين العام في الوقت والمكان اللذين يقررهما، على أن يكون هدف هذه المحادثات إحلال سلام عادل وثابت بالشرق الأوسط يقوم على المباديء التالية:**

**١– يعترف كل طرف بسيادة الطرف الآخر وتكامله الإقليمي واستقلاله السياسي.**

**٢– تنسحب إسرائيل من المناطق التي إحتلتها في حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وذلك طبقاً لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ .**

**٣– ما دامت التسوية لم تتحقق، فإنه يترتب على الأطراف كلها أن تحافظ بدقة على وقف إطلاق النار الذي يدخل حيّز التنفيذ في بداية تموز (يوليو) ١٩٧٠ حتى بداية تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٠.**

**ملاحظة: في الواقع العملي، بقي وقف إطلاق النار مستمراً على الجبهة المصرية حتى إندلاع حرب تشرين (أكتوبر) ١٩٧٣.**

*واقع الحال)* يبحث خلالها مبعوث الأمم المتحدة غونار يارينغ عن تنشيط عملية التسوية كوسيط بين الأطراف المعنية على أساس القرار ٢٤٢ – ١٩٦٧/١١/٢٢، الذي لم تكن تل أبيب تعتبره أكثر من إطار للمفاوضات المباشرة *(أي بدون وسيط)*، وليس قراراً للتنفيذ، رغم الغموض أو الإلتباس الذي يحيط بالنص، فيما يتصل بتمامية الانسحاب من جميع الأراضي المحتلة حتى خط الرابع من حزيران *(يونيو)* ١٩٦٧، أي من سيناء + الجولان + الضفة الغربية + قطاع غزة + بعض النقاط على الجبهة الأردنية.

٢– ولولا «نصف الهزيمة التي أُلحقت بإسرائيل» *(على قول شمعون بيريس)* جرّاء حرب تشرين / أكتوبر ٧٣، لما قبلت إسرائيل الشروع بالإنسحاب من الأراضي المصرية المحتلة بعدوان ٦٧، بموجب إتفاقيتي سيناء الأولى– ١٩٧٤/١ وسيناء الثانية– ١٩٧٥/٩، وصولاً إلى إتفاقية كامب ديڤيد – ١٩٧٨/٩، التي مهَّدت لمعاهدة السلام المصرية/ الإسرائيلية – ١٩٧٩/٣، التي قادت – بدورها – إلى الجلاء الكامل عن سيناء المحتلة– ١٩٨٢/٣ *(باستثناء بقعة طابا بمساحة ١ كم٢، التي أُخليت لاحقاً– ١٩٨٩/٣ بعد صدور التحكيم الدولي – ١٩٨٨/٩/٢٩).*

٣– ولم يكن لجيش الاحتلال الإسرائيلي أن يخرج مدحوراً، ودون قيد أو شرط، من المناطق التي كان يحتلها في لبنان، لولا الإستنزاف الذي تعرض له على امتداد ١٨ عاماً *(من ١٩٨٢/٦/٦ – تاريخ بدء الإجتياح الشامل، وصولاً إلى العاصمة بيروت، وحتى ٢٠٠٠/٥/٢٤ – تاريخ التحرير)*، على يد المقاومة المسلحة المستمرة بمختلف مراحلها *(المقاومة الفلسطينية، التي سَلمت الراية إلى جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية – جمّول، فأفواج المقاومة اللبنانية – أمل، قبل أن تؤول إلى المقاومة الإسلامية – حزب الله)*، والتي تسببت بمقتل أكثر من ١,٥٥٠ عسكرياً إسرائيلياً، ما عدا قتلى الرديف العميل – «جيش لبنان الجنوبي».

٤– ولم تكن الحكومة الإسرائيلية برئاسة أريئيل شارون لتقدم على إقرار ما سمي بخطة «فك الارتباط أحادي الجانب» – ٢٠٠٤/٦/٦، لولا الفعل الإستنزافي للمقاومة، الذي ترتب عليه تفكيك ٤ مستوطنات شمال الضفة الغربية، وانسحاب الجيش الإسرائيلي من غزة – ٢٠٠٥/٩/١٢ بعد تفكيك مستوطنات القطاع، إنما مع إبقاء الحصار مضروباً حول غزة، ما جعل الانسحاب المحقق، أشبه بعملية «إعادة إنتشار».

■ قد يُقال، تعليقاً على ما سبق، وبحق، **إن إسرائيل لم تكن لتقبل** بمشروع روجرز، لو لم ترَ فيه ميزة التخلص من خسائر حرب الإستنزاف، مع معرفتها أن مصر سوف تستفيد من وقف إطلاق النار لتشييد الجدار الصاروخي المضاد لطيران تل أبيب؛

... **أو لتقبل** بالإنسحاب الكامل من سيناء، لو لم ترَ في خروج الدولة العربية الأهم من دائرة المواجهة العسكرية مكسباً جيوسياسياً وجيوستراتيجياً ثميناً، يساعد – من بين أمور أخرى – على إحكام القبضة على الضفة الغربية – «الجائزة» الكبرى من حرب الـ٦٧ –، إلى جانب ما يقود إليه من تعميق لهوة الخلافات العربية، وضرب وحدة الصف في الصميم، كما تجلّت في حرب تشرين *(أكتوبر)* ٧٣؛

... **أو لتقبل** بإعادة الإنتشار من غزة بعد تفكيك مستوطناتها، لو لم ترَ فيه «تضحية تكتيكية» مقابل مكاسب إستراتيجية، تتمثل بـ«تجميد عملية السلام» *(على قول ڤايسغلاس، المستشار الرئيسي لشارون)*، أي العملية السياسية المطروحة من خلال خطة «خارطة الطريق» – ٢٠٠٣/٤/٣٠، التي كانت ستُدخل إسرائيل – وإن بسقف هابط بالنسبة للفلسطينيين – في تسوية تفرض على تل أبيب تقديم تنازلات تتعاكس مع خطة «إبتلاع» الضفة الغربية (!)؛ إلى جانب الرهان على تأسيس قاعدة لانقسام فلسطيني لاحق، يؤكد «عدم أهلية» الفلسطينيين لنيل الاستقلال.

... **أو لتقبل** الانسحاب من جنوب لبنان، ليس لتجنب مواصلة إستنزاف جيشها على يد المقاومة فحسب، ما كان يقابل بسخط متزايد في الرأي العام الإسرائيلي، بل أيضاً ضمن الرهان على ضرب ما كان يسمى بـ«وحدة المسارين» التفاوضيين اللبناني والسوري، باعتبارهما يملكان معاً أراضٍ تحتلها تل أبيب، الأمر الذي لم يحصل؛ كما لم ينجح الرهان على إفقاد المقاومة مبرر وجودها، حيث أتت حرب ٢٠٠٦ لتؤكد على أهمية دور الجيش اللبناني، والمقاومة معاً في الدفاع عن حياض الوطن.

■ تؤكد المحطات الآنف ذكرها في مسار الصراع العربي والفلسطيني – الإسرائيلي على الحقائق التالية:

١– نسبة القوى المؤاتية هي التي تضمن تحقيق مكاسب وطنية من خلال عملية سياسية ذات مغزى، سواء بأسلوب المفاوضات المباشرة – كما في حال الانسحاب

من سيناء، أو من خلال دور وسيط *(في العادة الأمم المتحدة)*، كما في حال مشروع روجرز، أو الانسحاب من لبنان، أو إعادة الإنتشار حول غزة.

٢– نسبة القوى المؤاتية، بدورها، هي معطى نسبي، فما يتحكم بمخرجاتها هو مدى رجحان كفة الميزان لصالح أحد فريقيها المتواجهين، ففي المحطات التي جرى عرضها، نلاحظ أن نسبة القوى الراجحة، أنتجت إنسحاباً من جنوب لبنان دون قيد أو شرط، أي دون تحقيق أية مكاسب لتل أبيب، ودون أية إلتزامات من جانب لبنان؛ بينما لم تتوفر نسبة القوى في الحالات الأخرى *(سيناء، غزة، وقف إطلاق النار على الجبهة المصرية)*، بالمستوى الذي يحول دون تحقيق مكاسب لإسرائيل. بكلام آخر، ثمة نسبة قوى تحقق إنتصاراً كاملاً، وأخرى تكون مسقوفة بتسويات تنتقص – بهذا القدر أو ذاك – من الإنجاز الوطني.

٣– بالمقابل، تؤكد التجربة بوقائعها أهمية **الإدارة السياسية** في استثمار مخزون ما تتيحه نسبة القوى من إمكانيات تترجم بإنجازات؛ فحرب تشرين *(أكتوبر)* ٧٣ – كمثال– كان بالإمكان أن تقود إلى نتائج أهم من تلك التي حققها إنفراد القاهرة بمسارها التفاوضي الخاص، تخلّت فيه عن شريكها في القتال – سوريا، وعن منظمة التحرير الفلسطينية. والأمر نفسه ينطبق على القيادة الرسمية لـ م. ت. ف، التي لم تستفد بالقدر المطلوب من نسبة القوى المؤاتية الناجمة عن إنطلاق الإنتفاضة الأولى– ١٩٨٧/١٢ واستمرارها لسنوات، للخروج من العملية التفاوضية التي أطلقها مؤتمر مدريد – ١٩٩١/١٠/٣٠، بنتائج سياسية أفضل من تلك التي رست عليها إتفاقات أوسلو المسقوفة بحكم ذاتي محدود الصلاحيات، عاجز عن وضع حد في الضفة الغربية بما فيها القدس، للإستيطان والتهويد الجاري على قدم وساق على يد الإحتلال.

إن نسبة القوى المؤاتية وحدها لا تنتج حلولاً وطنية، إلا بقدر ما تستند إلى إدارة سياسية متمكنة، تستخلص منها أقصى ما يمكن من نتائج، وتبني عليها ما يصب في خدمة إنتصار أهداف النضال الوطني التحرري.

٤– في معرض تناولنا للعملية السياسية المنتجة لحلول وطنية، إنطلاقاً من توفير نسبة القوى المؤاتية، لا تفوتنا – أخيراً – الإشارة إلى الدور المساند، إنما الهام لقرارات

الشرعية الدولية الصادرة عن مؤسسات الأمم المتحدة (*الجمعية العامة، مجلس الأمن، مجلس حقوق الإنسان، محكمة العدل الدولية،...*)؛ أي تلك القرارات ذات الصلة بالقضية الوطنية، والتي ينبغي الإستناد إليها في المعركة الدائرة منذ عقود حول مضمون حق تقرير المصير لشعب فلسطين.

وفي هذا السياق، علينا أن ندرك أهمية هذه القرارات في خدمة وإسناد حركة التحرر الفلسطينية، إنطلاقاً من قدرتها على إجتياز عتبتين: **الأولى**، هي نسبة القوى اللازمة لاتخاذ قرارات **تخدم** القضية الوطنية؛ **والثانية**، تطاول نسبة القوى اللازمة **لتنفيذ** هذه القرارات، وهي الأرقى، والأصعب منالاً من الأولى بطبيعة الحال؛ ما يؤكد في الحالتين معاً، أي فيما يتعلق بالعتبتين آنفتي الذكر، بأن ما يحدد نتائج الصراع السياسي في هذا العالم هو نسبة القوى التي تمسك بمقاليدها قيادة سياسية، تجمع ما بين الوعي لجميع العوامل المتحكمة بدينامية الصراع، وبين الإرادة السياسية الجاهزة لمواجهة جميع الصعوبات التي تعترض مسار العملية الوطنية التحررية، وأساسها التسلح بالإيمان المطلق بعدالة القضية الوطنية، والثقة المطلقة بأصالة الشعب، والإخلاص الكامل لمصلحته الصميمة ■

## (٤)

## في مواجهة المخطط الأصلي

■ تنتصر حركات التحرر الوطني، أو الدول المحتلة أراضيها، عندما يؤدي نضالها إلى تعاظم خسائر الدولة المحتلة قياساً بالمكاسب التي تجنيها، أو عندما تتوخى هذه الدولة مكسباً بتخففها من أعباء الاحتلال؛ فسرى مفعول هذه القاعدة على إسرائيل عندما إنسحبت – جيشاً ومستوطنين – من سيناء – ١٩٨٢، ومن بقع جغرافية بعينها من الأردن، إثر التوقيع على معاهدة السلام/ وادي عربة – ١٩٩٤، ومن جنوب لبنان – ٢٠٠٠.

■ غير أن هذه القاعدة لا تنطبق تلقائياً وبنفس الشروط على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧، لأنها جزء من «أرض إسرائيل» المزعومة، التي يستهدفها المشروع الصهيوني. صحيح أن الأخير أخلى غزة – ٢٠٠٥/٩، إنما بخلفية التضحية بالإصبع

للإحتفاظ بالجسم كاملاً، فالمشروع الصهيوني القائم على ركيزتي الضم للأراضي والترحيل للسكان، كان يستوجب «التخلي» عن القطاع، أي عن ١,٣٥٪ من مساحة «الأرض الموعودة» للخلاص من عبء ٣٣٪ من أبناء الشعب الفلسطيني المتجذرين في أرض الوطن من «البحر إلى النهر».

■ لكن التجربة عَلَّمَت، أن إسرائيل، إذ غادرت القطاع، فهو لم يغادرها، فعاد إليها بزخم نضالي أشد، تلمست تل أبيب مفاعيله في العقدين الأخيرين، وبلغ ذروته في الحرب الأخيرة، فأحدثت نقلة في تفكير الكيان الغاصب لجهة إستعادة القطاع لمشروع الضم، إنما هذه المرة بأقل عدد ممكن من السكان، أي بإلحاق الضم بالترحيل. ومن هنا ما نشهده حالياً من قيام إسرائيل باستخدام كل أسلحة الدمار المتاحة، لتحويل القطاع إلى منطقة غير قابلة للحياة بالنسبة للأصلانيين من أبنائها.

■ وباستعادة الكيان الغاصب لبرنامجه الأصلي، القائم على الاستعمار الاستيطاني، الذي يستهدف الضفة، بما فيها القدس وغزة معاً، سيضع نفسه بمواجهة حركة وطنية فلسطينية متجددة، إستعادت زخمها وارتقت بأوضاعها، رغم الجراح، على وهج حرب غزة التحريرية، ومعها إنتفاضة الضفة على خلفية النهوض الشعبي المتوثب في الوطن (٤٨ + ٦٧) والشتات.

وإن كانت الثغرة الرئيسية في الحالة الفلسطينية تتمثل بالإفتقار إلى الوحدة الداخلية المؤسسية على قاعدة البرنامج المشترك، فإن الوضع الحالي يقتضي المعاجلة بإجراء حوار وطني شامل، يبلور السياسة الوطنية الواجب إتباعها، للإنتقال بالمواجهة الوطنية من مستوى **الإستنزاف النسبي** للعدو، إلى مستوى **الإستنزاف الاستراتيجي** الذي ينشيء المعادلة الطاردة للإحتلال، والخلاص من شروره، واستعادة الحقوق الوطنية، في إطار حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير على أرضه بحرية■

**٢٠٢٤/١/٢٨**

## القسم الثاني

# عناوين فلسطينية

- مقدمة
- الفصل الأول: إجتماع الأمناء العامين- ٢٠٢٣/٧/٣٠
- الفصل الثاني: الولايات المتحدة والأونروا
- الفصل الثالث: عن المشهد الثقافي في الـ ٤٨

## مقدمة

يتضمن هذا القسم ثلاثة فصول جاءت عناوينها على النحو الآتي:

■ **الفصل الأول: «اجتماع الأمناء العامين – ٢٠٢٣/٧/٣٠»**؛ ويتضمن عرضاً تحليلياً قدمه المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، يتناول فيه اجتماع الأمناء العامين للقوى والفصائل الفلسطينية الذي انعقد في العلمين بمصر ـ ٢٠٢٣/٧/٣٠.

يشير التحليل إلى«قصور التحضير بالمستوى الذي تتطلبه فعالية وطنية بأهمية إجتماع للأمناء العامين بعد مرور حوالي ثلاث سنوات على آخر محطاته، وفي الظرف الدقيق الذي تجتازه العملية الوطنية». وينوه إلى أن «جولات الحوار التي تمت، لم يستوفِ أي منها نصاب الحضور الفصائلي الكامل». ورأى أن المداخلات في الاجتماع «عكست عمق الإنقسام القائم في الحالة الفلسطينية، ومدى التباعد بين المواقف والسياسات»، مما يستدعي بذل جهد كبير ومثابر للوصول إلى توافقات وطنية».

ويختم هذا الفصل بملحق تضمن مايلي: ١– بيان الإجتماع القيادي الفلسطيني – ٣/ ٢٠٢٣؛ ٢ – بيان إجتماع الأمناء العامين – ٢٠٢٠/٩/٣؛ ٣– مشروع البيان الختامي المقترح من الجبهة الديمقراطية؛ ٤ ـ البيان الرئاسي الختامي – ٢٠٢٣/٧/٣٠؛ ٥– كلمة الجبهة الديمقراطية – ٢٠٢٣/٧/٣٠.

■ **الفصل الثاني:« الولايات المتحدة والأونروا»**، ترصد الدراسة استراتيجية الولايات المتحدة تجاه الأونروا منذ تأسيسها، عبر استعراض أبرز المحطات السياسية التي مرت بها القضية الفلسطينية، والمشاريع الأميركية ـ الإسرائيلية المتلاحقة من أجل تغيير وظيفة الوكالة تمهيداً لشطبها.

وفيما تبين الدراسة أن وكالة الغوث شكلت على الدوام، مدخل محاولات شطب حق العودة، تؤكد أن الوكالة شكلت في الوقت نفسه مفتاح دفاع اللاجئين عن حقهم في العودة، وأن معركة الدفاع عن هذا الحق، لا تنفصل إطلاقاً عن معركة الدفاع عن

الأونروا.

وتتساءل الدراسة في الختام عن مدى قدرة المجتمع الدولي على استعادة «وعيه»، والتحرر من براثن الحملة الأميركية – الإسرائيلية لاغتيال الأونروا، وإلحاق الأذى والضرر الشديدين بالمصالح الوطنية للشعب الفلسطيني؟

■ **الفصل الثالث: «عن المشهد الثقافي في الـ٤٨»**؛ وفيه دراسة تناولت أبرز معالم المشهد الثقافي الفلسطيني في الفترة الممتدة مابين وقوع النكبة ـ ١٩٤٨، حتى العام ١٩٦٦، والتي اجتمع فيها عليهم؛ «تداعيات هول الكارثة، وتغول القمع الصهيوني عبر وضعهم تحت سطوة قوانين الطوارىء والأحكام العسكرية».

وتوضح الدراسة أن نجاح المثقف الفلسطيني في أراضي الـ٤٨، في إعادة بناء المشهد الثقافي، وإفشال محاولات تدجين الحركة الثقافة الفلسطينية الناشئة، يعود إلى كثير من الأسباب، أبرزها انخراطه المبكر في العمل السياسي، وتأثير المثقفين والكتاب المخضرمين الذي بقوا في فلسطين بعد النكبة، والذين لعبوا دوراً مهماً في صيانة الجذور التي أفرعت التجربة الثقافية الفلسطينية قبل الكارثة، وأن هذين العاملين ساهما بكسر حالة العزلة التي حاول الاحتلال إدامتها في حياة الفلسطينيين تحت حكمه.

وتوضح الدراسة تأثير هذا الانعتاق النسبي في تفاعل المثقف الفلسطيني مع كل حدث كبير يدور في المحيط، وتدلل على ذلك بعشرات القصائد التي أطلقها الشعراء الفلسطينيين تضامناً مع الشعوب وحركاتها السياسية التي تقارع الهيمنة الاستعمارية في مختلف أرجاء المعمورة ■

## الفصل الأول

# إجتماع الأمناء العامين

## العلمين، ٢٠٢٣/٧/٣٠

١- السياق السياسي للدعوة

٢- الدعوة وحوارات الساعة الأخيرة

٣- كلمتان رئيسيتان ذات دلالة

٤- رؤيتان سياسيتان متباينتان

٥- البيان الرئاسي يحل مكان البيان الختامي

■ وثائق

*[■ لم تكن الدعوة لاجتماع الأمناء العامين، مدرجة على جدول أعمال الحركة الوطنية، ولم يسبقها أي تشاور بين فصائلها، ولعلها شكلت مفاجأة تم النظر لها باعتبارها خطوة من القيادة السياسية الرسمية للخروج من مأزق وضعتها الأحداث بين فكيه، فالاجتماع القيادي – ٢٠٢٣/٧/٣، كان مقرراً قبل أيام، من إنعقاده، يندرج في سياق الاجتماعات غير الدورية التي تدعو لها القيادة السياسية للسلطة بين الحين والآخر، للتغطية على أدائها المتفرد في إدارة الشأن العام، غير أن معركة جنين داهمت هذه القيادة التي لم يعد بإمكانها التملص من المسؤولية أو التهرب منها، إزاء ما يجري في الضفة الغربية بما فيها القدس عامة، وفي جنين مخيماً ومدينة خاصة.*

*فقد دارت معركة بطولية في جنين، معركة «بأس جنين»، دامت أكثر من ٤٨ ساعة، تصدى خلالها أبطال المقاومة لعدوان إسرائيلي جرى التحشيد له بعناية: قوات خاصة، وأخرى مؤللة، مروحيات، مسيَّرات ومدفعية، جذبت كل الأنظار نحو جنين، ووضعت القيادة السياسية للسلطة أمام واقع، لم يكن بإمكانها الخروج منه سوى بإصدار دعوة لاجتماع الأمناء العامين، في خطوة أرادت منها أن ترمي بالكرة في أحضان الحالة الوطنية، ولولا تلك الدعوة، وما تعنيه في السياسة، لكان البيان الصادر آنذاك عن الإجتماع القيادي (راجع الملحق١)، بيان الـ ١٨ بنداً، هو مجرد كلام بقي دون مستوى ما تتطلبه من رد، الوقائع المتلاحقة في الضفة والقطاع، وأدنى من سقف ما بلغته قرارات المجلسين الوطني والمركزي لمنظمة التحرير، فيما يتعلق بإعادة صياغة العلاقة مع دولة الإحتلال والإستعمار الاستيطاني، ما يشكل – مرة أخرى – دليلاً صارخاً على حالة «قلة حيلة» وارتباك تعانيهما السلطة، تتفاقم يوماً بعد يوم:]*

## (١)

## السياق السياسي للدعوة

■ جاءت الدعوة إلى إجتماع ٧/٣ في سياق سياسي متعدد الأوجه، تشكل في مجموعها حالة إنعطافية، هي من أخطر الحالات التي تعيشها القضية الفلسطينية وأكثرها تعقيداً.

فإسرائيليا، إنتقل المشروع الصهيوني إلى مرحلة غير مسبوقة، أرادها أن تكون حاسمة مع الشعب الفلسطيني، حين انتقلت حكومة الثلاثي نتنياهو – سموتريتش – بن غفير إلى مرحلة الإسراع بتوفير شروط ضم الضفة الغربية، لإقامة دولة «إسرائيل الكبرى»؛ وإذا كان قرار حكومة نتنياهو – غانتس قد أقرَّ في ٢٠٢٠/٥/١٧ ضم ٣٠٪ من الضفة الغربية إنسجاماً مع محددات «صفقة القرن»– ٢٠٢٠/١/٢٨، العائدة إلى الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، فإن الحكومة الحالية باتت تستهدف مساحة الضفة بأسرها.

رسم نتنياهو آليات تنفيذ مشروعه، بالعمل على اجتثاث الوعي الفلسطيني بدولة مستقلة والعمل على قمع هذه الفكرة وطحنها، وفرض الاستسلام على الفلسطينيين، في إطار سلطة فلسطينية، تتعاون مع دولة إسرائيل، منذراً من يقاوم هذا المشروع من الفلسطينيين بأسوأ الخيارات.

■ أما شريك نتنياهو في الحكومة، وزير المال سموتريتش، الذي يتقلد أيضاً منصب الوزير المكلف بالشئون المدنية في الضفة الغربية بوزارة الأمن، فقد وضع الشعب الفلسطيني هو الآخر أمام ثلاثة خيارات: الهجرة مقابل مكافآت مالية وتسهيلات لوجستية، أو القبول بالخضوع للسلطة الإسرائيلية، مواطنين من الدرجة العاشرة، وإما السجن أو الموت في حال عدم الإذعان.

لقد إنتقلت إسرائيل إلى الكشف عن الجوهر الحقيقي لمشروعها الصهيوني، القائم على التطهير العرقي والترحيل والتمييز العنصري، والإعدام السياسي لشعب فلسطين، وتصفية مشروعه الوطني.

وفي السياق نفسه وضعت حكومة الثلاثي القومي العنصري الشعبوي النظام السياسي في إسرائيل على سكة التغيير الفعلي، عبر التعديلات التي تزمع إدخالها على النظام القضائي، ما من شأنه أن يجرد القضاء من سلطته على المستوى التنفيذي *(أي الحكومة)*، ويستتبع المستوى التشريعي *(أي الكنيست)*، بأغلبيته الحالية لصالح الحكومة، ما يترتب عليه أيضاً إطلاق يد الحكومة في تنفيذ مشروعها في أراضي الـ ٤٨، وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧، سواء بسواء، وبما يخدم الصهيونية

بأكثر صيغها عنصرية وتطرفاً وعدوانية، المتحالفة مع اليمين الديني الأصولي المتشدد.

■ الإدارة الأميركية من جهتها، حاولت اتباع سياسة، متوازنة إدعاءً، إنما متحيّزة واقعاً لإسرائيل، فأبقت في الواقع العملي على تحالفها الاستراتيجي مع إسرائيل، حيث وقفت إلى جانبها في أعمالها العدوانية المتمادية ضد الشعب الفلسطيني، بدعوى «حق» إسرائيل في الدفاع عن نفسها، في خرق فاقع للقانون الدولي، ودعم مكشوف للاحتلال الإستيطاني ومشاريعه، مقابل الضغط على السلطة الفلسطينية، للبقاء على وفائها لتعهداتها والتزاماتها نحو «اتفاق أوسلو»، خاصة الجانب الأمني منه، الذي يدعم التعاون مع إسرائيل في قمع ما تسميه «إرهاباً» في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ وإذا كانت واشنطن قد أكدت في بيان لها – مرة أخرى – تأييدها للإبقاء على الوضع التاريخي لمدينة القدس، فإنها لم تحرك ساكناً، لا أمام اقتحام المستوطنين ووزراء في الحكومة للمسجد الأقصى، ولا أمام ترحيل أبناء القدس من منازلهم ومنحها للأسر اليهودية بدعاوى مختلفة. كذلك لم تضغط واشنطن لوقف المشاريع الإسرائيلية الهادفة إلى تهويد المدينة، وطمس هويتها الوطنية الفلسطينية.

■ إلى جانب كل هذا، إتبعت إدارة بايدن سياسة إقليمية تستهدف إستكمال مشروع إدارة ترامب .. ٢٠١٧–٢٠٢١، لتطبيع العلاقات العربية – الإسرائيلية، في إطار «تحالف أبراهام» وتعزيز مجالات التعاون بأوسع ميادينه، واستكمال هيكلة «الإقليم» بـ«دمج إسرائيل» فيه، عبر تعزيز آلية «منتدى النقب»– ٢٠٢٢/٣/٢٨، وعَيَّنت لهذا الغرض، وفي ٢٠٢٣/٦/٣٠ بالتحديد، مبعوثاً خاصاً لها لشؤون «التطبيع» هو السفير الأميركي الأسبق في إسرائيل دان شابيرو، في إطار استراتيجية باتت واضحة المعالم: تعميم حالة التطبيع العربي – الإسرائيلي، ودمج إسرائيل في منظومة إقليمية تشمل الدول العربية تمهيداً لتسوية تشمل بدورها القضية الفلسطينية وتتدرج تحت عنوان فضفاض، بمضمون غث، هو ما يسمى بمشروع «حل الدولتين»، الذي ما زال مجرد فكرة تعمل الولايات المتحدة على تحضيرها على نار باردة، وصولاً إلى كيان فلسطيني *(أياً كان اسمه)*، مقطع الأوصال جغرافيا، منقوص السيادة والعاصمة وحق العودة، يحوّل الفلسطينيين إلى مجرد مقيمين، فاقدي الكيانية السياسية الوطنية، في دولة «إسرائيل الكبرى».

■ في مواجهة الهجمة الإسرائيلية المسعورة، بدعم وإسناد من واشنطن، تواصلت في أنحاء الضفة الغربية أعمال المقاومة الشاملة بأشكالها المختلفة، في سياق حالة نهوض عامة، أكدت حقيقة أن خيار المقاومة الشاملة هو الخيار السليم، بديلاً لـ«التزامات أوسلو»، والرهان على الوعود الأميركية الزائفة، وتفاهمات «العقبة – شرم الشيخ»– ٢/٢٦ و ٢٠٢٣/٣/١٩. وفي هذا السياق، راكمت المقاومة عوامل من شأنها أن تعرقل مسار «مشروع الضم»، بحيث تتحول بؤر المقاومة في المخيمات *(بشكل رئيس)*، والمناطق المجاورة لها، نقاط إستنزاف للاحتلال في مسيرة ضم الأراضي الفلسطينية، ما يضع جيش الاحتلال أمام خيارين: إما القبول بها نقاط استنزاف دائمة لمشروعه السياسي والأمني، وإما شن حرب شاملة لاقتلاع هذه الظاهرة المسلحة، باعتبارها الخطر المباشر على مشروعه.

■ معركة «بأس جنين».. ٣–٢٠٢٣/٧/٥، شكلت فاتحة لفصل جديد من الخيار الإسرائيلي المستعاد، واستئنافاً له في آن، حيث أثبتت نتائج المعركة إستحالة اجتثاث مقاومة الشعب الفلسطيني بأشكالها، فهي ليست ظاهرة أمنية، بل هي – بالأساس – ظاهرة سياسية جماهيرية تتصلب يوماً بعد يوم، كلما توفرت لها عوامل الإسناد والتأطير والدعم، لذا اعترفت القيادات الأمنية والعسكرية الإسرائيلية ببقاء الحملة العسكرية على جنين دون تحقيق أهدافها، وعاد البعض يؤكد على ضرورة شنّ حملة جديدة ضد المخيم والمدينة، ما يعني أن الضفة الغربية مقبلة على سلسلة واسعة من المعارك والحروب المتنقلة، من شأنها أن تعيد صياغة المعادلات السياسية، وأن تضع الجميع بما في ذلك السلطة وقيادتها السياسية، أمام استحقاقات لا مجال – بعد الآن – لتجاهلها، أو للتملص من مترتباتها.

■ هذه الوقائع في مجملها، فضلاً عن وقائع أخرى، أدخلت السلطة الفلسطينية وقيادتها السياسية – مرة أخرى – في مأزق لا يمكن الخروج منه بسياسات ملتوية، بقدر ما يتطلب إرادة سياسية، تعيد صياغة الاستراتيجية والتكتيكات الصائبة الواجب اتباعها؛ إذ، رغم وصول «إتفاق أوسلو» منذ زمن طويل إلى الطريق المسدود، فإن السلطة الفلسطينية ما زالت على مدى ثلاثين عاماً، تلتزم إستحقاقاته الأهم، أمنياً واقتصادياً، بكل ما يمليه عليها من إجراءات، تلحق الضرر بسمعتها، وتهبط بأسهمها في حسابات

الشارع السياسي والأجواء السائدة وسط الرأي العام.

■ ما سبق يعني بالملموس التالي: تُغَلّب السلطة مصالح الشريحة «الحاكمة» فيها على مصالح الشعب، تعطل تنفيذ قرارات المؤسسة التشريعية الفلسطينية العليا، إن في المجلس الوطني أو المركزي، لا تتقيد بقواعد الائتلاف الوطني، تتجاوز أسس الشراكة الوطنية لصالح سياسات التفرد والهيمنة، تقف فاشلة وعاجزة عن توفير الحماية لشعبها ضد الأعمال العدائية لقوات الاحتلال، تكتفي بالمناشدات، تطالب الولايات المتحدة (تحت مسمى المجتمع الدولي) بالتدخل، في محاولة تغطية على مظاهر الفشل في سياستها وإدارتها، تواصل الرهان على الوعود الأميركية الخادعة، وعلى ما يسمى بـ«حل الدولتين»، تتساوق مع تفاهمات «العقبة – شرم الشيخ»، وتدعي في الوقت نفسه أنها – أي التفاهمات – «لم تعد قائمة»، تواصل إلتحاقها بالاقتصاد الإسرائيلي، وتطلق في مجال البناء والتنمية إدعاءات عن مشاريع وهمية، على غرار ما أطلقت عليه الحكومة الفلسطينية تسمية «العناقيد الإقتصادية»(!)، لا وجود حقيقياً لها، عاجزة عن أداء واجباتها نحو موظفيها، بما في ذلك تسديد الرواتب لأصحابها، ترمي المسؤولية على كاهل الاحتلال، وتلاعبه بأموال المقاصة، عاجزة عن أي خطوة لتصحيح الخلل، وصون مصالح المواطنين، تنظر إلى المقاومة الناهضة على أنها «فتنة» تحاول أن تزرع الفوضى في الضفة، وأن تنال من هيبة السلطة أمام إسرائيل والولايات المتحدة، تدرجها في إطار النزاعات السلطوية مع حركة حماس، في تشويه مقصود للمقاومة وأدائها، تدعو بديلاً عنها إلى ما تسميه «المقاومة الشعبية السلمية»، في الوقت الذي تتقاعس فيه هي نفسها عن الانخراط في أشكال وصيغ بعينها «للمقاومة السياسية السلمية»، كمقاطعة الاقتصاد الإسرائيلي، وسحب الاعتراف بدولة الاحتلال، وقطع العلاقات معها، ووقف التنسيق الأمني، وإعادة صياغة استراتيجيات العمل اليومي، للسلطة وأجهزتها، للتحرر من القيد الإسرائيلي، والوهم الأميركي.

■ في هذا السياق، عملت السلطة الفلسطينية على إعادة صياغة المعادلات في العلاقة اليومية مع القوى السياسية والفاعليات المجتمعية، باعتقال كوادر الفعل والنضال الوطني، وإخماد المقاومة المسلحة في أنحاء الضفة تحت حجج وأسباب واهية، فضلاً عن إلحاق الأذى بسمعة السلطة وقيادتها السياسية. إن ما جاء بعد خطاب الرئيس

الفلسطيني في مخيم جنين- ٢٠٢٣/٧/١٢ من إعتقالات لمناضلين من إنتماءات سياسية عدة، يؤكد المنحى الذي ترمي السلطة الفلسطينية وقيادتها للسير فيه، وهو ما يهدد المساس بالوحدة الميدانية للشعب الفلسطيني، من خلال الإدعاء أن الخطر يستهدف حركة فتح، إلى جانب السلطة وقيادتها السياسية، مع ما رافق ذلك من عزف على الوتر العصبوي، وإطلاق الإنذارات والتهديدات، وكأن الأوضاع باتت على حافة الانفجار.

في هذا السياق، وفي الإجتماع القيادي الفلسطيني – ٢٠٢٣/٧/٣، وُجهت الدعوة إلى اجتماع يضم الأمناء العامين إنعقد لاحقاً في مدينة العلمين بمصر ■

## (٢)

## الدعوة وحوارات الساعة الأخيرة

■ هي الدعوة الأولى لاجتماع الأمناء العامين، منذ لقاء ٢٠٢٠/٩/٣ بين رام الله وبيروت، وهي دعوة من الرئيس الفلسطيني ترأس الإجتماع الذي أعقبها على غرار لقاء ٩/٣، إنما تتمايز عنه بعدم التحضير له بشكل مسبق، على خلاف الإجتماع السابق التي توقف أمام مشروع لبيان ختامي واقعي ومدروس *(راجع الملحق٢)*، تم إعداده في جولات حوارية تمهيدية متعددة بمشاركة واسعة لفصائل العمل الوطني، ما شكل عاملاً حاسماً في نجاح لقاء ٩/٣.

■ إستقبل الرأي العام الفلسطيني *(وبعض أطراف الرأي العام العربي)* الدعوة إلى الاجتماع بفتور شديد، وفي البال تلك الجولات السابقة من الحوار الوطني، التي انتهت بنتائجها إلى الطريق المسدود، بما فيها حوار الجزائر – ١١.. ٢٠٢٢/١٠/١٣، أو حتى إجتماع ٩/٣، وما تلاه من حوارات في القاهرة – شهري ٢ و٢٠٢١/٣

أما فصائل العمل الوطني، فقد تراوحت مواقفها بين الترحيب مباشرة بعد صدور الدعوة، أو التريث بانتظار إنقشاع ضباب الدعوة وخلفيتها، أو تلك التي ربطت بين موافقتها على تلبية الدعوة، وبين ضرورة الالتزام بما يتم التوافق عليه، وفق قاعدة العبرة في «التنفيذ».

وحدها حركة الجهاد الإسلامي رهنت موافقتها على الدعوة، بإطلاق سراح أنصارها

ومناضليها الموقوفين لدى أجهزة السلطة الفلسطينية، وقد أبدت الحركة مرونة في هذا السياق، حين دعت إلى إطلاق ولو دفعة من الموقوفين، من بين الذين جرت تبرئتهم من المحاكم، ثم وقفت إلى جانبها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة، ومنظمة الصاعقة. وهكذا إنعقد الاجتماع بحضور ١١ فصيلاً: حركتي فتح وحماس + المبادرة الوطنية + العربية + العربية الفلسطينية + الفلسطينية + النضال الشعبي + الجبهتين الديمقراطية والشعبية + حزب الشعب + فدا.

■ رغم قصور التحضير بالمستوى الذي تتطلبه فعالية وطنية بأهمية إجتماع للأمناء العامين بعد مرور حوالي ثلاث سنوات على آخر محطاته، وفي الظرف الدقيق الذي تجتازه العملية الوطنية، فقد شهدت الحركة الفلسطينية جولات من الحوار، لم يستوفِ أي منها نصاب الحضور الفصائلي الكامل، تحضيراً لعقد إجتماع الأمناء العامين. من أهم هذه الجولات إجتماع لـ«خمسة فصائل»: ديمقراطية + شعبية + قيادة عامة + الصاعقة + الجهاد، إنعقد في مقر الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في مخيم اليرموك/ دمشق – ٢٠٢٣/٧/١٢، إتفق فيه الحاضرون على تلبية الدعوة، ودعوا في بيان لهم، إلى توفير الأجواء الضرورية لإنجاح الدعوة عبر إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، ووقف الاعتقالات على هذه الخلفية عموماً، والشروع بتنفيذ قرارات المجلسين الوطني والمركزي، وبشكل خاص سحب الاعتراف بإسرائيل، ووقف التنسيق الأمني معها. كما عقدت الجبهة الديمقراطية في بيروت جولات من الحوارات، شملت حركتي فتح وحماس، وفي رام الله وغزة مع سائر القوى الفلسطينية.

■ غير أن اللقاء الأهم، هو الذي انعقد في أنقرة، بين الرئيس أبو مازن، ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية، بدعوة من الرئيس التركي أردوغان، الذي فشلت وساطته في الوصول مع الطرفين إلى قواسم مشتركة، وهذا ما أفصح عنه بيان حماس الذي وصف الحوار بأنه كان واضحاً وصريحاً وفي «العمق»، دون الإفصاح عن عدم وصوله إلى نتائج محددة. ومع ذلك إكتسى هذا الإجتماع أهميته من زاوية إطلاقه لإشارتين مهمتين: ١– دخول تركيا على خط العلاقات الفلسطينية الداخلية، باعتبارها وفقاً لرؤية وزير خارجية تركيا، قضية محورية من شأن إهتمام تركيا بها أن يعزز موقع أنقرة في المعادلات الإقليمية؛ ٢– عدم وصول حركة فتح وحماس

إلى توافقات ولو بالحد الأدنى، إنما ينبيء بعدم خروج نتائج اللقاء المرتقبة في العلمين بنتائج ملموسة.

■ هذا ما كشفته لاحقاً المداخلات في الاجتماع، حيث برزت إتجاهات عدة عبَّر عنها بوضوح كل من رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف، ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس، كما عبّر عنها أيضاً وفد الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. وقد عكست هذه الكلمات عمق الإنقسام القائم في الحالة الفلسطينية، ومدى التباعد بين المواقف والسياسات، كما أكدت الجهد الكبير الذي مازال المطلوب بذله على نحو مثابر للوصول إلى توافقات وطنية ■

## (٣)

## كلمتان ذات دلالة

## تعبران عن تباعد السياسات

### ١- كلمة الرئيس الفلسطيني

■ في خطابه الافتتاحي، أشار الرئيس محمود عباس إلى مجموعة من النقاط الأساسية، التي تعكس موقف السلطة الفلسطينية من عدد من القضايا الجوهرية، التي ما زال الجدل محتدماً بشأنها. فهو يرى:

• **أولاً**- «إن اعتراف الشرعية الدولية بنا، والإعتراف العالمي بالدولة الفلسطينية التي أصبحت جزءاً من المنظومة الدولية رغم أنها مازالت تحت الإحتلال، هو إنجاز إستراتيجي تحقق بنضال طويل ومرير، وقد دفعنا ثمناً باهظاً من أجل نيل هذا الإعتراف».

«كما أن قبولنا بالشرعية الدولية ضمن لنا مكاناً مرموقاً ومعترفاً به على خارطة العالم السياسية والقانونية والدبلوماسية، وذلك منذ أن تم الإعتراف بالمنظمة كممثل شرعي ووحيد لشعبنا في الجمعية العامة للأمم المتحدة، قبل أن يتم في العام ٢٠١٢ الإعتراف بالدولة الفلسطينية كعضو مراقب في المؤسسة الدولية، وبذلك أصبحنا أكثر قدرة على الحفاظ على حقوقنا الفلسطينية المشروعة، وعلى مواصلة نضالنا لإنهاء

الإحتلال وتجسيد إستقلال دولتنا الفلسطينية».

• **ثانياً**– «إن من أهم أسلحتنا اليوم هو نشر روايتنا الفلسطينية التي تؤكد وجود الشعب الفلسطيني على أرض وطنه التاريخي (..). إن نجاحنا في فرض روايتنا على الوعي الإنساني، هو في حد ذاته دحض للمزاعم والروايات الصهيونية والإسرائيلية المزيفة التي سعت وتسعى إلى تشويه صورة شعبنا ونضاله المشروع من أجل إسترداد حقوقه الوطنية».

«*(...)* كما نركز على إحداث التحولات لدى الرأي العام في الدول الإستعمارية التي رعت وترعى إسرائيل إلى يومنا هذا، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، وسنواصل العمل على الساحة الأوروبية وأمريكا اللاتينية وإفريقيا».

• **ثالثاً**– «إن العدوان الإسرائيلي الهمجي المتواصل يفرض علينا أن نرتقي جميعاً إلى مستوى المسؤولية الوطنية الحقة، وأن نعمل على ترتيب بيتنا الوطني، حتى نتمكن من مواجهة هذا الإحتلال الذي يستهدف وجودنا وحقوقنا ومقدساتنا. ولأجل هذا، وجهت الدعوة إليكم من أجل هذا اللقاء، لكي نتدارس سبل إنجاز وحدتنا الوطنية، وتعزيز صمود شعبنا، وصد العدوان المتواصل علينا وحماية وطننا وشعبنا ومقدساتنا».

• **رابعاً**– «المسؤولية الوطنية تفرض علينا أن نقول الحق ولو كان مراً، وأن نتصارح مهما كانت صراحتنا مؤلمة، ولذلك أقول لكم بكل صراحة ومسؤولية: إن الإنقلاب الذي وقع عام ٢٠٠٧، وما جره علينا وعلى قضيتنا وشعبنا من إنقسام بغيض، لهو نكبة جديدة أصابت شعبنا وقضيتنا، والواجب هو إنهاؤه فوراً وبلا أي تردد أو تأخير».

«إن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ويجب الإلتزام بها وببرنامجها السياسي وبجميع إلتزاماتها الدولية».

• **خامساً**– «إننا قد مارسنا أشكال النضال المختلفة في مراحل مختلفة في مسيرتنا الوطنية، ونحن نرى اليوم أن المقاومة الشعبية السلمية، وفي هذه المرحلة هي الأسلوب الأمثل لمواصلة نضالنا وتحقيق أهدافنا الوطنية وأن إختيارنا لهذا الأسلوب من الكفاح الوطني ليس إختياراً عشوائياً، بل هو خيار مدرك ومدروس ويستند إلى معطيات

وتجارب تاريخية».

• **سادساً**– «الإنتخابات هي وسيلتنا الوحيدة لتداول المسؤولية والمشاركة الوطنية، وأعلن هنا لكم وللعالم أجمع، أننا نريد إجراء الإنتخابات الرئاسية والتشريعية وإنتخابات المجلس الوطني اليوم قبل الغد، شريطة أن يتمكن أهلنا في القدس الشرقية المحتلة من المشاركة في هذه الإنتخابات، إنتخاباً وترشيحاً، دون أية معوقات أو عراقيل، كما حصل في الأعوام ١٩٩٦، ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦»■

**٢– كلمة رئيس حركة حماس**

■ إنطلق إسماعيل هنية، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، «وفي إطار قراءة واعية لمجمل التطورات التي تمر بها قضيتنا الوطنية على الساحة الدولية الإقليمية والمحلية» من أن «إنشغال القوى الكبرى والمؤثرة على مستوى العالم وخاصة الإدارة الأمريكية وأوروبا بمستقبل وطبيعة النظام الدولي والحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها المحتملة، لم تعد منطقة الشرق الأوسط ولا القضية الفلسطينية على سلم أولوياته»*(...)*؛ وإن «ما يسمى «عملية التسوية» وصلت إلى طريق مسدود واستفاد منها الإحتلال طوال الأعوام الثلاثين الماضية»*(..)*؛ «ورغم ذلك، فإننا نملك نافذة فرص علينا إستثمارها، فالإحتلال يعاني من الإنقسام الداخلي غير المسبوق» *(..)*؛ «وفي المقابل، فإن شعبنا الفلسطيني يقف على أرض صلبة ويراكم كل يوم إنجازات جديدة؛ *(...)* وقد نجح في تسجيل محطات مهمة ذات طابع إستراتيجي وخاصة في «سيف القدس» ومعركة جنين *(...)*؛ «مما يجعلنا جميعاً أمام مسؤولية عظيمة وخيار وحيد هو تطوير هذه المقاومة والإنتفاضة البطلة ودعمها لنتمكن من إنجاز أهدافنا في إنهاء الإحتلال واقتلاع الاستيطان واستعادة سيادتنا الكاملة على ضفتنا المحتلة كمقدمة لفرض سيادتنا على كل أرض فلسطين التاريخية باعتبار المقاومة بكل أشكالها وخاصة المقاومة المسلحة، مروراً بالمقاومة الشعبية والإعلامية والسياسية ومقاومة التطبيع حق شعبنا، بل واجبه الإنساني والديني والوطني حتى زوال الإحتلال».

▪ من جهة أخرى دعا رئيس حركة حماس إلى «تبني خطة وطنية فاعلة تستجيب للتحديات ذات الطابع الوجودي الذي فرضته الحكومة الإسرائيلية الحالية ببعديها المتعلق

بالاحتلال أو المتعلق بالوضع الفلسطيني الداخلي»، معتبراً أن هذه الخطة «يجب أن ترتكز على إنهاء مرحلة أوسلو، لأن شعبنا اليوم أصبح أمام مرحلة سياسية وميدانية جديدة هي مرحلة التحرير الوطني، وأن أي شراكة سياسية في هذه المرحلة يجب أن تبنى على خيار المقاومة الشاملة، وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني ونضاله ضد جرائم الاحتلال والمستوطنين في الضفة والقدس، وإزالة كل العقبات التي تقف في طريق المقاومة وإلغاء كل الالتزامات التي تتناقض مع حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال، وإعادة بناء وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وتشكيل مجلس وطني جديد يضم الجميع على أساس الانتخابات الديمقراطية الحرة، وتشكيل المؤسسات الفلسطينية في الضفة والقطاع على أساس الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وإنهاء كل أشكال التنسيق الأمني مع العدو، ووقف وتحريم كل أشكال الملاحقة والاعتقال على خلفية المقاومة أو الانتماء الفصائلي أو العمل السياسي».

وفي هذا الإطار، أكد الأخ اسماعيل هنية على النقطة الجوهرية التالية: «الشراكة السياسية على أساس الخيار الديمقراطي الإنتخابي هي المنطلق لبناء الوحدة الوطنية وترتيب البيت الفلسطيني بكل مكوناته ومستوياته».

■ وفي نهاية كلمته، لم ينسَ رئيس حركة حماس أن يتقدم باقتراح إجرائي لضمان تطبيق الخطة الوطنية التي يقترحها، يتلخص في «الدعوة إلى لقاءات دورية بين الأمناء العامين، وتشكيل لجنة فصائلية تكون مهمتها متابعة نتائج هذا اللقاء ووضع الآليات لمواجهة التحديات وسياسة الحكومة الصهيونية الراهنة، وإحياء وإعادة تشكيل لجنة الحريات العامة وإنهاء ملف الاعتقال السياسي، ووضع برنامج وآليات إعادة بناء منظمة التحرير على أساس الانتخابات، وتشكيل قيادة مشتركة لمتابعة ومواجهة ممارسات الاحتلال الإسرائيلي»■

## (٤)

## رؤيتان سياسيتان متباينتان

■ يتضح من المقارنة بين خطابي الرئيس أبو مازن ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس، أننا نقف أمام رؤيتين سياسيتين متباينتين:

• فالإنجاز الاستراتيجي من جهة، المتمثل بقرارات الشرعية الدولية التي جعلتنا جزءاً من المنظومة الدولية وأكثر قدرة على الحفاظ على حقوقنا الوطنية والدفاع عنها، الخ... + التركيز على إحداث التحولات لدى الرأي العام في الدول الإستعمارية، والولايات المتحدة وأوروبا بالتحديد، لجهة كسبها لصالح روايتنا الوطنية ونضالنا المشروع لاسترداد حقوقنا الوطنية... كما ورد في كلمة الرئيس الفلسطيني، يقابله تجاهل كامل لهذه الأمور من جانب رئيس حركة حماس.

• وكلام أبو مازن الصريح عن إنقلاب ٢٠٠٧، وما استتبعه من إنقسام يصل إلى مستوى نكبة جديدة بتفعيلاته السلبية، يتم تجاهله من جانب أبو العبد هنية الذي يكتفي بالتأكيد على الإستعداد للإستجابة للمبادرات الساعية إلى توحيد الصف الفلسطيني.

• والإشارة على لسان محمود عباس إلى مكانة م.ت.ف كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، ووجوب الإلتزام بها وببرنامجها السياسي وبجميع إلتزاماتها الدولية، يقابله عدم الإشارة، ولو بكلمة واحدة إلى ما تمثله منظمة التحرير، من قبل اسماعيل هنية، الذي يكتفي بالدعوة إلى «إعادة بناء وتطوير م.ت.ف».

• وتأكيد الرئيس الفلسطيني على «المقاومة الشعبية السلمية» باعتبارها الأسلوب الأمثل لمواصلة نضالنا وتحقيق أهدافنا الوطنية، يقابله على لسان رئيس حركة حماس، إعتبار «المقاومة بكل أشكالها وخاصة المقاومة المسلحة مروراً بالمقاومة الشعبية والإعلامية والسياسية ومقاومة التطبيع حق *(مكفول)* لشعبنا، بل واجبه الإنساني والديني والوطني حتى زوال الإحتلال».

• عدم الإشارة بالنص إلى إتفاق أوسلو – على لسان أبو مازن – يقابله تأكيد أبو العبد هنية على إنتهاء مرحلة أوسلو، حيث يقف شعبنا «أمام مرحلة سياسية وميدانية جديدة».

• الإنتخابات كطريق لتداول المسؤولية والمشاركة الوطنية، من وجهة نظر الرئيس الفلسطيني، إنما تعليقها على شرط مفتعل يلغي حصولها، كما وقع على يد القرار الرئاسي في نيسان *(إبريل)* ٢٠٢١، يقابله تأكيد رئيس حركة حماس على أولوية

«الشراكة السياسية على الخيار الديمقراطي الإنتخابي التي هي المنطلق لبناء الوحدة الوطنية». بالمقابل، فإن الكلمتين تلتقيان على عدم ذكر النظام الذي من المفترض أن تقوم عليه الإنتخابات، أي نظام التمثيل النسبي الكامل.

■ والحديث يطول في تظهير التباين السياسي بين موقفي الحركتين، غير أن ما يسترعي الإنتباه في خطابي أبو مازن وأبو العبد هنية – مرة أخرى – هو التالي:

• خطاب الرئيس الفلسطيني خطاب متسق بمنطقه الداخلي وتسلسل أفكاره، ما يضفي عليه – إنما شكلاً– سمة الرؤية الاستراتيجية للعمل الوطني. وطالما إرتكزت هذه الرؤية إلى قاعدة إجتماعية مرئية، وغطاء خارجي فاعل، وبنية مؤسسية متماسكة، قادرة على إعادة إنتاج نفسها دوراً وتقديمات، فإنها ستبقى مطروحة، رغم فشلها المجلجل في التقدم خطوة واحدة نحو إدراك ما تدعيه من أهداف في مسار التحرر الوطني.

هذا ما يجب الإعتراف به، من موقعنا كفصيل معارض لهذه الرؤية، وإن كنا نتقاطع معها في بعض عناوينها (موقعية م.ت.ف ومركزيتها، أهمية العمل على تدويل القضية الوطنية، ومحورية التموضع في المنظومة الدولية وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، الخ..)، فنحن نعارض هذه الرؤية، التي تبيَّن –على أية حالة – ثبات فشلها، وتجاوز الوقائع السياسية لفرضياتها، ونطرح مقابلها إستراتيجية أخرى، إستراتيجية بديلة تستمد عناصرها من قرارات المجلسين الوطني والمركزي، التي إلتقت كلمتا أبو مازن وأبو العبد هنية على تجاهلها، فلم يأتيا على ذكرها، ناهيك عن المطالبة باعتمادها.

• بالمقابل، فإن كلمة رئيس حركة حماس تفتقد إلى الرؤية الاستراتيجية، وكيف لها أن تتحلى بهذه الصفة وهي لا تأتي على ذكر الأعمدة التي تقوم عليها القضية الفلسطينية، إن كان في سياق المكانة التي تمثلها م.ت.ف كحاملة لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني المسلم به على أوسع نطاق دولياً، تلك المكانة – السياسية والقانونية – المسوّرة بقرارات الشرعية الدولية التي تجسد هذا الحق بالدولة المستقلة المعرَّفة بحدودها وعاصمتها وبحق العودة للاجئيها الذي يكفله القرار ١٩٤، الخ...

• إن كلمة حركة حماس – باختصار – تفتقد إلى العمق التحليلي، فهل «لم تعد

منطقة الشرق الأوسط ولا القضية الفلسطينية على سلم أولويات الإدارة الأمريكية»، بينما العمل جارٍ على قدم وساق للتسريع بمخطط «التطبيع» الذي لا يعني أقل من إبتلاع أميركي – إسرائيلي للمنطقة بأسرها؟

وهل «عملية التسوية وصلت إلى طريق مسدود» حقاً، في الوقت الذي تتضافر جهود واشنطن مع جهود عدد من العواصم العربية، من أجل تعويم هذه التسوية بشتّى الأساليب، إن من خلال «مسار العقبة – شرم الشيخ» المطلوب إستئنافه، مروراً بـ «منتدى النقب» المطلوب تفعيله، وإنتهاءً بمخطط «التطبيع السعودي – الإسرائيلي» في إطار تعميم «سلام أبراهام»، الذي يجري العمل حثيثاً من أجل تأمين شروط إستكماله.

• خطاب حركة حماس ليس خطاباً برنامجياً، والمصطلح لا يرد أصلاً في كلمة أبو العبد هنية، بل هو خطاب «تحديد مواقف»، كما الموقف حيال «المقاومة بكل أشكالها وخاصة المقاومة المسلحة، كحق وواجب حتى زوال الإحتلال»، أو الموقف الذي «يؤكد مراراً وتكراراً أن حركة حماس تبحث عن الوحدة والقواسم المشتركة»، الخ.. هذه المواقف مهمة لا ريب، لكن تكرارها وتركيمها لا يعوض عن الإفتقاد إلى رؤية إستراتيجية تقوم على تكامل أركان العمل بكل الأبعاد والإتجاهات، السياسية والتعبوية والتحالفية، مع تحديد واضح لأهداف النضال الوطني، لا تقتضي شروحات لجلاء غموضها على غرار «إنجاز أهدافنا في إنهاء الإحتلال واقتلاع الاستيطان واستعادة سيادتنا الكاملة على ضفتنا المحتلة كمقدمة لفرض سيادتنا على كل أرض فلسطين التاريخية..»، التي تُغفل ذكر «الدولة الفلسطينية المستقلة» التي من المفترض أن تجسد «سيادتها الكاملة على ضفتها»، كما تغفل ذكر حدودها، وتسمية عاصمتها، وتقفز عن حق العودة للاجئين والقرار الأممي الذي يكفل هذا الحق، وتختزل دور الشتات – الذي يشكل نصف الشعب الفلسطيني عدداً – بـ «تعزيز صمود أهلنا في الشتات وضمان مشاركتهم وتعزيز دورهم الوطني والنضالي»، دونما توضيح لهذا الدور ومحوره النضال من أجل حق العودة، والإضطلاع بدور فاعل في بناء حالة سياسية مؤيدة لمطلب حق تقرير المصير لشعبنا، الخ..

• إن حركة حماس، ومن موقع إدراكها لنقطة الضعف هذه في طرحها السياسي،

الناجمة عن إفتقادها لرؤية إستراتيجية متكاملة الأركان في إدارة الصراع الشامل مع العدو الصهيوني، سعت في كلمة رئيسها، لدعم «مواقفها السياسية» بما تسميه «منطلقات» وبـ «ترجمة هذه المنطلقات في الخطة الوطنية»، فأتت هذه الترجمة على شكل خطوات إجرائية – على غرار النص على دورية لقاء الأمناء العامين، تشكيل لجنة فصائلية للمتابعة، الخ..– ، التي – على فائدتها – لا يمكن أن تعوض عن إفتقاد الرؤية الاستراتيجية والبرنامج الذي تقوم عليه■

## (٥)

## البيان الرئاسي الختامي

## يحل مكان البيان الختامي

■ مرة أخرى يتجدد وقوف الحالة الفلسطينية أمام المأزق إياه: حركة فتح التي تتمسك برؤيتها السياسية، رغم فشلها المثبت والمؤكد في شق الطريق أمام إنجاز الحقوق الوطنية؛ وحركة حماس التي تتمسك بمواقفها السياسية الإنتقائية واقتراحاتها الإجرائية. ومع أن وفد حركة فتح أبدى مرونة بقبوله التخلي عن موضوعة «المقاومة الشعبية السلمية» لصالح «المقاومة الشعبية»، أو «المقاومة الشعبية الشاملة»، فلم يكن هذا كافياً لتجاوز الإستعصاء.

■ وعليه، لم يكن بالإمكان التوصل إلى صياغة بيان ختامي يرسم آلية تضعنا على طريق التقدم نحو إدراك الأهداف المتوخاة من عقد إجتماع الأمناء العامين: إستعادة وحدة النظام السياسي الفلسطيني على قاعدة إعتماد إستراتيجية مواجهة فعّالة لدحر الإحتلال، الخ..

من هنا، بات المخرج من هذا الفشل هو اللجوء إلى تلاوة «بيان رئاسي ختامي» يدعو إلى تشكيل لجنة متابعة من الذين حضروا إجتماع الأمناء العامين لاستكمال الحوار حول القضايا والملفات المختلفة التي جرت مناقشتها في إجتماع ٧/٣٠، على أن ينعقد لقاء قريب للأمناء العامين في ضوء ما تصل إليه لجنة المتابعة من إتفاقات وتوصيات *(راجع البيان الختامي في الملحق ٤)* ■

■ ■ ■

■ وأخيراً: في تقييم أعمال لقاء العلمين، لا بد من التسليم بـ «عدم النجاح»، كون الإجتماع لم يلتقِ على بيان ختامي، أسوة بما حصل في عدد من جولات الحوار الوطني: الجزائر.. ١١- ٢٠٢٢/١٠/١٣، موسكو.. ١١- ٢٠١٩/٢/١٣، الخ.. علماً أن الخروج ببيان لا يعني الإلتزام بتطبيقه، أو حتى الشروع بذلك، كما كان الحال في معظم الأحيان؛ ومع ذلك، ورغم تواضعه، ثمة ما يمكن البناء عليه، في حال شروع «لجنة المتابعة» بأعمالها، وهذا ما ينبغي التركيز عليه – بشكل رئيسي – في الفترة القادمة ■

**٢٠٢٣/٨/٢٠**

## إجتماع الأمناء العامين

## العلمين، ٢٠٢٣/٧/٣٠

# وثائـق

١- بيان الإجتماع القيادي الفلسطيني ـ ٢٠٢٣/٧/٣

٢- بيان إجتماع الأمناء العامين ـ ٢٠٢٠/٩/٣

٣- مشروع البيان الختامي المقترح من الجبهة الديمقراطية

٤- البيان الرئاسي الختامي ـ ٢٠٢٣/٧/٣٠

٥- كلمة الجبهة الديمقراطية ـ ٢٠٢٣/٧/٣٠

## ١- البيان الصادر عن الإجتماع القيادي الفلسطيني

**رام الله، ٢٠٢٣/٧/٣**

*[■ مقياس الحكم على نوعية قرارات الإجتماعات القيادية الفلسطينية هو مدى إلتزامها بقرارات الدورة ٢٣ للمجلس الوطني- ٢٠١٨، والدورات المتعاقبة للمجلس المركزي، بدءاً من الدورة ٢٧-٢٠١٥ وحتى الدورة ٣١-٢٠٢٢، التي قررت بوضوح فك الإرتباط باتفاقات أوسلو باتخاذها لعدد من القرارات نذكر منها: «إنهاء المرحلة الإنتقالية التي نصَّت عليها الإتفاقيات الموقعة في أوسلو والقاهرة وواشنطن، بما إنطوت عليه من إلتزامات + تعليق الإعتراف بدولة إسرائيل إلى حين إعترافها بدولة فلسطين على حدود ١٩٦٧/٦/٤، وإلغاء قرار ضم القدس الشرقية ووقف الاستيطان + وقف التنسيق الأمني + الخ...».*

*إذا إستثنينا البند الأول في بيان ٧/٣ الذي يدعو الأمناء العامين لاجتماع طارىء، فإن البنود الـ ١٧ الأخرى تتوزع بين ما لا تلتزم به السلطة أصلاً (وقف التنسيق الأمني – وقف جميع الإتصالات واللقاء مع الجانب الإسرائيلي – تفاهمات العقبة وشرم الشيخ لم تعد قائمة – تقنين العلاقة مع الإدارة الأميركية..)، وبين ما يتحرك تحت سقف أدنى من قرارات المجلسين الوطني والمركزي، الخ.. أما دعوة الأجهزة الأمنية لتأخذ دورها للدفاع عن الشعب، فليست أكثر من تغطية لموقف، أو لدور مازال ينتظر التنفيذ، وفيما يلي نص البيان:]*

■ في ضوء آخر التطورات الجارية، والاعتداء الوحشي اليوم، على مخيم ومدينة جنين، والاعتداءات على المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، وإرهاب المستوطنين، وأعمال الحرق الهمجي في ترمسعيا وأم صفا وعوريف، وقبلها في حوارة وغيرها من المواقع، وسقوط عشرات الشهداء ومئات الجرحى، والانتهاكات المتواصلة من سلطة الاحتلال والمتطرفين للمسجد الأقصى، وما اتخذته حكومة الاحتلال من قرارات حول تسريع الاستيطان وإجراءات التمييز العنصري والتضييق الاقتصادي، والتحلل من

التزاماتها بموجب الاتفاقيات الموقعة، وقرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي، وفي ضوء عدم الاستجابة الدولية لردع إسرائيل وتوفير الحماية لأبناء شعبنا، فإننا، وإذ نوجه التحية لأهلنا الأبطال في القرى والمخيمات والمدن الفلسطينية، الذين يتصدون بصدورهم العارية لجيش الاحتلال وإرهاب المستوطنين، نقرر ما يلي:

١- دعوة الأمناء العامين لاجتماع طارىء، للاتفاق على رؤية وطنية شاملة وتوحيد الصف لمواجهة العدوان الإسرائيلي والتصدي له.

٢- وقف جميع الاتصالات واللقاءات مع الجانب الإسرائيلي.

٣- الاستمرار في وقف التنسيق الأمني.

٤- إستمرار اللجان الشعبية في الدفاع عن المدن والقرى والمخيمات، وعلى جميع الأجهزة والهيئات الفلسطينية أخذ دورها في مهمة الدفاع عن الشعب الفلسطيني.

٥- تؤكد القيادة الفلسطينية على حق شعبنا في الدفاع عن نفسه، وأن مهمة السلطة بمؤسساتها المختلفة هي حماية الشعب الفلسطيني، ووضع جميع إمكاناتها لهذا الغرض، وعلى الجميع تحمل مسؤولياته في هذا المجال، مع التأكيد على الالتزام بالشرعية الدولية والقانون الدولي.

٦- في ظل عدم الالتزام الإسرائيلي بتفاهمات العقبة وشرم الشيخ- تعلن القيادة أن هذه التفاهمات لم يعد لها جدوى ولم تعد قائمة.

٧- التمسك بالثوابت الوطنية الفلسطينية وبمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، والالتزام بالشرعية الدولية، ومواصلة العمل من أجل نيل دولة فلسطين عضويتها الكاملة في الأمم المتحدة، وحصولها على مزيدٍ من الاعترافات الدولية بها.

٨- التوجه الفوري لمجلس الأمن الدولي، لتنفيذ القرار ٢٣٣٤ وقرار الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، ووقف الإجراءات أحادية الجانب، وفرض العقوبات على دولة الاحتلال.

٩- دعوة المحكمة الجنائية الدولية للتعجيل في البت في القضايا المحالة إليها.

١٠- دعوة العائلات الفلسطينية لرفع قضايا أمام محكمة الجنايات الدولية (ICC) ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي لما قامت به من مجازر وقتل بحق أبنائها المدنيين الأبرياء.

١١- المطالبة بوقف عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة بسبب عدم التزامها بتنفيذ القرارات ١٨١، ١٩٤.

١٢- رفع قضايا على دولة الاحتلال لما ارتكبته من جرائم تتحمل مسؤوليتها خلال فترة احتلالها.

١٣- رفع قضايا ضد إسرائيل، لما ارتكبته من مذابح وتدمير قرى وتهجير الشعب الفلسطيني في فترة النكبة.

١٤- الدعوة الفورية لقدوم لجنة التحقيق الدولية المستمرة في مجلس حقوق الإنسان، للتحقيق وإحالة مخرجاتها بشأن مسؤولية الاحتلال عن هذه المجازر وأعمال الإرهاب للمحكمة الجنائية الدولية ومجلس الأمن.

١٥- إستكمال الانضمام إلى بقية المنظمات الأممية والدولية.

١٦- رفع قضايا ضد أمريكا وبريطانيا بسبب وعد بلفور وطلب الاعتراف والاعتذار والتعويض.

١٧- تقنين العلاقة مع الإدارة الأميركية.

١٨- التحرك على المستويات العربية والإسلامية والدولية من أجل دعم الموقف الفلسطيني ■

**رام الله، ٢٠٢٣/٧/٣**

## ٢- نص البيان الصادر عن إجتماع الأمناء العامين
## رام الله + بيروت، ٢٠٢٠/٩/٣

*■ إتخذ إجتماع الأمناء العامين بين رام الله وبيروت قرارين فائقي الأهمية، لو طبقا لشكلا منصة إنطلاق متينة للجهد الرامي لإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني الجامع لكل مكونات الحركة الوطنية على قاعدة برنامجية توافقية واضحة المعالم:*

*• **القرار الأول**، قضى بـ «تشكيل لجنة تقدم رؤية إستراتيجية لتحقيق إنهاء الإنقسام والمصالحة والمشاركة في إطار م.ت.ف خلال مدة لا تتجاوز خمسة أسابيع، لتقديم توصياتها للجلسة المرتقبة للمجلس المركزي وبمشاركة الأمناء العامين كي نضمن مشاركة الجميع تحت مظلة الوحدة الوطنية الفلسطينية».*

*• **القرار الثاني**، نَصَّ على «تشكيل لجنة وطنية موحدة لقيادة المقاومة الشعبية الشاملة، على أن توفر اللجنة التنفيذية لها جميع الإحتياجات اللازمة لاستمرارها». لاحظ: الكلام يدور حول «المقاومة الشعبية الشاملة»، وليس «المقاومة الشعبية السلمية»، ويحدد مرجعية للجنة الوطنية الموحدة لقيادة هذه المقاومة، تتمثل باللجنة التنفيذية.*

*■ بالمقابل، لم يُدرج بيان ٩/٣ مسألة الإنتخابات العامة إلى جانب القرارين التنفيذيين الآنف ذكرهما: «اللجنة الوطنية الموحدة لقيادة الإنتفاضة الشعبية الشاملة» + «اللجنة الوطنية» المعنية ببلورة «الرؤية الاستراتيجية الوطنية لإنهاء الإنقسام»، بل إكتفى البيان بالإشارة مرة واحدة إلى الإنتخابات في سياق التأكيد المبدئي على «ترسيخ مبدأ التداول السلمي للسلطة...»، ولم يتطرق البتة إلى إجرائها.*

*■ من هنا، المفاجأة التي تسبب بها إتفاق حركتي فتح وحماس في إسطنبول في ٩/٢٣ (أي بعد ٣ أسابيع على إجتماع ٩/٣) على إعتماد مسار آخر لاستعادة الوحدة الداخلية أحَلَّ آلية الإنتخابات العامة بدلاً من آلية ٩/٣ التنفيذية القائمة على تلازم*

*إنجاز البرنامج الإستراتيجي مع تشكيل القيادة الميدانية الموحدة. وكان أن قادت آلية اسطنبول- ٩/٢٣ ومحورها إجراء الإنتخابات العامة، وبعد أن نحَّت جانباً آلية ٩/٣، إلى «اللاشيء» في ضوء قرار القيادة الرسمية إلغاء هذه الإنتخابات، لاعتبارات واهية، سبق أن توقفنا أمامها مراراً.*

*وفيما يلي نص بيان ٢٠٢٠/٩/٣، الذي ما زلنا نعتبره أساساً صالحاً لمعالجة أوضاع الأزمة الداخلية، التي مازال يتخبط فيها نظامنا السياسي:]*

■ في هذه اللحظات المصيرية من تاريخ شعبنا، والتي تتعرض فيها قضيتنا المركزية لمخاطر التآمر والتصفية ومحاولات اختزالها في حلول معيشية، وتجريدنا من حقنا في تقرير مصيرنا، وإقامة دولتنا المستقلة كاملة السيادة على حدود الرابع من حزيران *(يونيو)* عام ١٩٦٧، والقدس المحتلة عاصمتها، كما نَصَّت عليه وثيقة الوفاق الوطني، وحل قضية اللاجئين وحقهم في العودة إلى ديارهم التي هجروا منها على أساس القرار ١٩٤، تأتي المؤامرات والمخططات التي تقوم بها حكومة الاحتلال والإدارة الأميركية الحالية، من خلال صفقة القرن ومخططات الضم، وتمرير التطبيع الذي رفضه شعبنا بأكمله، وآخرها الاتفاق الثلاثي الأميركي- الإماراتي- الإسرائيلي.

وفي هذا الاجتماع التاريخي المنعقد اليوم، ينطلق الفعل الفلسطيني على قلب رجلٍ واحد تحت مظلة م.ت.ف، الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا، بمبادرة شجاعة ومسؤوليةً وطنية عالية من الأخ الرئيس أبو مازن، رئيس دولة فلسطين، ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والأمناء العامين للفصائل، للشروع في جهدٍ وطني مبارك يستجيب للرغبة الوطنية الصادقة، وينسجم مع أهدافنا ومبادئنا ومنطلقاتنا التي تحتم علينا الترجمة الحقيقية لإنهاء الانقسام، وإنجاز المصالحة، وتجسيد الشراكة الوطنية الفلسطينية.

■ إن الشعب الفلسطيني بمكوناته كافة، وفي مقدمتها القيادة الفلسطينية المجتمعة اليوم برئاسة الأخ الرئيس أبو مازن، تؤكد رفضها المطلق لجميع المشاريع الهادفة إلى تصفية قضيتنا الوطنية، وتجاوز حقوقنا المشروعة، كما تؤكد رفضها لأي مساسٍ بالقدس ومقدساتها المسيحية والإسلامية. وتدين كل مظاهر التطبيع مع الاحتلال،

وتعتبر ذلك طعنةً في ظهر الشعب الفلسطيني والأمتين العربية والإسلامية، وتدعو القيادة الفلسطينية شعوبنا وأحرار العالم للتصدي بكل ما أوتوا من قوة لهذه المخططات.

كما وناقش إجتماع الأمناء العامين قواعد الاشتباك مع الاحتلال، بما في ذلك تفعيل العاملين الإقليمي والدولي لمواجهة تلك المخططات، وتوافق المجتمعون على وسائل وآليات النضال لمواجهة الاحتلال على أرضنا المحتلة، بما في ذلك ما كفلته المواثيق الدولية من حق الشعوب في مقاومة الاحتلال.

ونحن كفلسطينيين نرى أن من حقنا ممارسة الأساليب النضالية المشروعة كافة، وفي هذه المرحلة نتوافق على تطوير وتفعيل المقاومة الشعبية كخيار أنسب للمرحلة، دفاعاً عن حقوقنا المشروعة لمواجهة الاحتلال.

■ ومن أجل تحقيق أهدافنا الاستراتيجية لإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، يتوجب علينا الإسراع في إنهاء الإنقسام وتحقيق المصالحة والشراكة الوطنية.

وفي هذا السياق، وكشعب واحد وموحد، نعيش في وطنٍ حرٍ واحد، توافقنا على ضرورة أن نعيش في ظل نظام سياسي ديمقراطي واحد، وسلطة واحدة، وقانون واحد، في إطار من التعددية السياسية والفكرية، وترسيخ مبدأ التداول السلمي للسلطة من خلال الانتخابات الحرة والنزيهة، وفق التمثيل النسبي الكامل في دولةٍ وفق المعايير الدولية.

كما نؤكد على إقامة الدولة الفلسطينية على كامل الأرض الفلسطينية المحتلة وعاصمتها القدس، ونؤكد هنا بأنه لا دولة في غزة، ولا دولة بدون غزة.

■ ولإدراكنا بوجوب توحيد الموقف على الرغم من وجود التباينات في الرأي حول بعض القضايا، فقد قررنا تشكيل لجنة من شخصيات وطنية وازنة، تحظى بثقتنا جميعا، تقدم رؤية استراتيجية لتحقيق إنهاء الانقسام والمصالحة والشراكة في إطار م.ت.ف الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا الفلسطيني، خلال مدة لا تتجاوز خمسة أسابيع، لتقديم توصياتها للجلسة المرتقبة للمجلس المركزي الفلسطيني وبمشاركة الأمناء العامين فيها كي نضمن مشاركة الجميع تحت مظلة الوحدة الوطنية الفلسطينية.

كما توافقنا على تشكيل لجنة وطنية موحدة لقيادة المقاومة الشعبية الشاملة، على

أن توفر اللجنة التنفيذية لها جميع الاحتياجات اللازمة لاستمرارها.

■ تحية إكبار وإجلال لأهلنا الصامدين الصابرين في القدس المحتلة، وفي مخيمات اللجوء في كل مكان، ونحيي بكل التقدير والاحترام عائلات الشهداء والأسرى والجرحى، ونقول لهم إن الفجر قريب.

وفي الختام نعبر عن تضامننا العميق مع الشعب اللبناني الشقيق في محنته الحالية، ونعرب عن شكرنا وتقديرنا لاستضافة لبنان لهذا الاجتماع التاريخي الوطني الوحدوي الفلسطيني والهام لشعبنا الفلسطيني■

**رام الله + بيروت، ٢٠٢٠/٩/٣**

## ٣- مشروع البيان المقترح على اجتماع الأمناء العامين[١] العلمين، ٢٠٢٣/٧/٣٠

■ بدعوة من الأخ الرئيس أبو مازن، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، رئيس دولة فلسطين، وبضيافة كريمة من الشقيقة مصر، إنعقد بالعلمين في ٢٠٢٣/٧/٣٠ إجتماع للأمناء العامين لفصائل العمل الوطني والإسلامي الفلسطيني، للتباحث في الأوضاع التي تمر بها قضيتنا الوطنية في ظل ظروف شديدة التعقيد، على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

توقف الأمناء العامون أمام ما تشهده أراضي دولتنا الفلسطينية المحتلة، من أعمال عدوانية ومجازر، على يد إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال والاستعمار الاستيطاني، بقيادة حكومة الثلاثي الفاشي، في إطار إستراتيجية معلنة لـ«حسم» الصراع مع شعبنا، عبر ضم كافة الأراضي المحتلة بعدوان حزيران (يونيو) ٦٧، تنفيذاً للمشروع الصهيوني بإقامة «دولة إسرائيل الكبرى» من البحر إلى النهر، وترحيل أقصى ما يمكن من أبناء شعبنا، باعتماد كل أساليب البطش والعدوان، والقتل والتدمير، والعبث بالمقدسات وتدنيسها، وتدمير قطاعنا الزراعي، وتهجير عائلاتنا، ومصادرة أملاكها وهدم منازلها، وإغراق القدس والضفة الغربية بآلاف المستوطنين، وتقطيع أوصال الضفة الغربية، وشطب الأساس المادي لقيام دولتنا الفلسطينية المستقلة.

وفي الإطار نفسه، لا تكف الولايات المتحدة عن إطلاق وعودها الزائفة لشعبنا بحل سياسي لقضيتنا، يقوم على ما يسمى بـ«حل الدولتين»، بينما هي توفر كل أشكال الإسناد والدعم للمشروع الإسرائيلي الاستعماري، وتغطي على جرائم الاحتلال بالإدعاء

**(١) كان من المفترض أن يقدم هذا المشروع إلى «لجنة صياغة البيان الختامي» التي تنبثق عادة عن أعمال الإجتماع. وإذ تعذر تشكيل هذه اللجنة لتباعد المواقف السياسية، إنتفت الحاجة إلى توزيع مشروع البيان المقترح من الجبهة اليمقراطية.**

بما يسمى حق إسرائيل المزعوم بالدفاع عن نفسها.

■ بالمقابل، أشاد الأمناء العامون بصمود شعبنا وثباته، وتمسكه بكامل حقوقه الوطنية المشروعة، ومقاومته الباسلة للإحتلال وعصابات المستوطنين، واستعداده العالي للتضحية في سبيل الدفاع عن أرضه وصون كرامته الوطنية، ومواصلة النضال دون كلل أو ملل، إلى أن تتحقق أهدافه الوطنية الكبرى، في تقرير المصير، وقيام دولته المستقلة كاملة السيادة بعاصمتها القدس على حدود ٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وعودة أبنائه اللاجئين بموجب القرار الأممي ١٩٤ إلى ديارهم وممتلكاتهم، والخلاص من الاحتلال والاستيطان، وتحرير مقدساتنا الوطنية من قبضة المشروع الصهيوني.

■ ضمن هذه الأجواء، ناقش اجتماع الأمناء العامين قواعد الإشتباك مع الاحتلال، بما في ذلك تفعيل العاملين الإقليمي والدولي، وتوافق المجتمعون على وسائل وآليات النضال لمواجهة الاحتلال والاستعمار الاستيطاني على أرضنا المقدسة، إنسجاماً مع ما كفلته المواثيق الدولية من حق الشعوب المشروع في مقاومة الغاصب المحتل. وعليه، يرى شعبنا أن من حقه ممارسة الأساليب النضالية المشروعة كافة، وفي هذا الإطار نؤكد على أهمية تطوير وتفعيل المقاومة الشاملة دفاعاً عن حقوقنا المشروعة لمواجهة الاحتلال والإستعمار الاستيطاني ■

■ ■ ■

■ وفي جو مفعم بالإحساس بالمسؤولية الوطنية، وإدراكاً منهم لطبيعة المرحلة وما تلقيه على عاتق شعبنا وقيادته من أعباء نضالية كبرى، توافق الأمناء العامون للفصائل الفلسطينية على التالي:

١- التأكيد على المكانة الشرعية، السياسية والقانونية لمنظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، تقود نضاله من أجل إنجاز حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف، الحقوق الملزمة في إطار شرعة حقوق الإنسان، ومنظومة الشرعية الدولية وقراراتها، التي تجدد م.ت.ف تأكيد إلتزامها بها، كموجه وهدف لنضالاتها من أجل إنتزاع حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني بأسره على ترابه الوطني.

٢- ضرورة الارتقاء إلى مستوى التحديات التي تواجه قضيتنا الوطنية، الأمر الذي

يتطلب التأكيد على ضرورة الشروع في تطبيق قرارات المجلس الوطني في دورته الـ٢٣، وقرارات الدورات المتعاقبة للمجلس المركزي منذ الدورة الـ٢٧- ٢٠١٥ وحتى الدورة الـ٣١- ٢٠٢٢، بما يعني أن الفترة الإنتقالية التي نصّت عليها الإتفاقيات الموقعة في أوسلو والقاهرة وواشنطن، بما إنطوت عليه من إلتزامات، لم تعد قائمة، فضلاً عن تعليق الإعتراف بدولة إسرائيل إلى حين إعترافها بدولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران *(يونيو)* ١٩٦٧، وإلغاء قرار ضم القدس الشرقية، ووقف الاستيطان، وإطلاق سراح أسرانا الأبطال.

٣- بسط سيادة دولة فلسطين وولايتها القضائية على أرضها في الضفة الغربية، بما فيها القدس العاصمة، وقطاع غزة حتى حدود الرابع من حزيران *(يونيو)* ١٩٦٧، واجتراح صيغة دستورية تستلهم إعلان الاستقلال – ١٩٨٨، وتستند في الوقت نفسه إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الرقم ٦٧/١٩ – ٢٠١٢، الذي إعترف بدولة فلسطين ومنحها العضوية المراقبة في المنظمة الدولية، على أن يجري إقرار هذه الصيغة من قبل المجلس المركزي، في اجتماع يعقده بمشاركة الأمناء العامين.

٤- إطلاق استراتيجية وطنية كفاحية، تقوم على المقاومة الشعبية الشاملة بكل أشكالها وأساليبها، وأدواتها، لمواجهة الاحتلال في كافة الميادين، وساحات النضال، وبما يقدم مرة أخرى، قضية شعبنا باعتبارها قضية تحرر وطني في مواجهة الاستعمار الاستيطاني، وسياسات التمييز العنصري والتطهير العرقي، ومن أجل حقوقه الوطنية المشروعة كاملة وغير منقوصة، وصون كرامته الوطنية، في دولته المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس.

٥- تشكيل القيادة الوطنية الموحدة للمقاومة الشعبية الشاملة، في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي القلب منها القدس، وتوسيع المشاركة بها لتشمل جميع القوى الفلسطينية، بما في ذلك حركتا حماس والجهاد، ترسم التكتيكات اليومية لمقاومتنا الباسلة، على أن توفر لها اللجنة التنفيذية لـ م. ت. ف جميع الاحتياجات اللازمة، وبما يضمن إستمرارها وتصعيدها.

٦- تشكيل لجنة متابعة عليا، تضم عناصر قيادية مقررة، يقع على عاتقها وضع

الأجندات والآليات، لمتابعة تطبيق الإتفاقات الخاصة بتجاوز الإنقسام واستعادة الوحدة الداخلية، كما ولإنجاز وتنفيذ ما تم ويتم التوافق عليه، بالتعاون والتنسيق مع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وسائر الهيئات الفلسطينية المعنية.

٧- يؤكد الأمناء العامون على الحق المطلق في حرية القول والتعبير والاجتماع لكافة المواطنين في إطار التعددية السياسية، ما يستوجب صون الحريات الديمقراطية للجميع، مع التشديد على وقف الاعتقال السياسي وإطلاق سراح المعتقلين على خلفية سياسية■

■ ■ ■

■ في الختام يتوجه الأمناء العامون بتحيات التقدير النضالية إلى شعبنا الصامد، في خندق النضال ضد الاحتلال والاستيطان والضم، مجددين العهد على مواصلة الطريق حتى تحرير كل شبر من أرضنا المحتلة.

ويتوجه الأمناء العامون بتحية الإجلال والإكبار، إلى أرواح شهداء شعبنا الأبرار، الذين أناروا لنا طريق النصر بدمائهم الغالية، مؤكدين حرصنا على صون الدماء الزكية والتضحيات الغالية في معركتنا الوطنية.

كما يتوجهون إلى أسرانا الأبطال: إن شمس الحرية، قادمة لا ريب، وأن قبضات شعبنا سوف تحطم قضبان الزنازين والسجون، وتطهير أرضنا من دنسها.

تحية إلى أحرار العالم الواقفين بجانب الشعب الفلسطيني في نضاله العادل، من أجل حقوقه الوطنية، وإلى شعوب أمتنا العربية والإسلامية في دعمها لصمود شعبنا ونضاله ■

**العلمين، ٢٠٢٣/٧/٣٠**

## ٤- نص البيان الرئاسي الختامي

### العلمين، ٢٠٢٣/٧/٣٠

«إسمحوا لي في نهاية اجتماعنا هذا أن أتوجه باسمنا جميعاً وباسمي شخصياً إلى فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، وإلى مصر الشقيقة بعميق الشكر والامتنان على اللفتة الكريمة باستضافة هذا الاجتماع، وحرص فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي على أن تكلل جهودنا المشتركة بالنجاح، على طريق إنهاء الانقسام، وتحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية.

وأتوجه بالشكر لجميع الدول الشقيقة والصديقة الجزائر، السعودية، قطر، الأردن، تركيا، روسيا والصين، على ما بذلوه من جهود في هذا الأمر.

كما أتوجه بالشكر لكم جميعاً، لجميع الوفود المشاركة، على ما بذلتموه من جهد إيجابي للوصول إلى اتفاق وطني شامل، يعيد إلى قضيتنا ما تستحق من اعتبار.

**أيتها الأخوات والإخوة،**

إنني أعتبر اجتماع اليوم للأمناء العامين للفصائل الفلسطينية، خطوة أولى وهامة لاستكمال حوارنا، الذي نرجو أن يحقق الأهداف المرجوة في أقرب وقت ممكن.

ولذلك فإنني أدعوكم لتشكيل لجنة منكم تقوم باستكمال الحوار حول القضايا والملفات المختلفة التي جرى مناقشتها اليوم، بهدف إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية.

وأطلب من هذه اللجنة الشروع في العمل فوراً لإنجاز مهمتها والعودة إلينا بما تصل إليه من اتفاقات أو توصيات.

وآمل أن يكون لنا لقاء آخر قريب على أرض الشقيقة جمهورية مصر العربية، لنعلن إلى شعبنا إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية»■

**العلمين، ٢٠٢٣/٧/٣٠**

## ٥- كلمة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

**٢٠٢٣/٧/٣٠**

*[■ بداية، دعا فهد سليمان، نائب الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، إلى مراجعة قواعد الإشتباك مع الإحتلال الإسرائيلي، وبما يتناسب والتغييرات الكبرى التي نشهدها على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، سيما ما طرأ على وضع الحكم في إسرائيل بعد مجيء الحكومة الجديدة، وتبني نواتها الصلبة ما أسمته بـ «استراتيجية الحسم» مع الشعب الفلسطيني من خلال العمل الحثيث على توفير شروط ضم الضفة الغربية في إطار إقامة دولة «إسرائيل الكبرى».*

*وتابع فهد سليمان: وبما أن لقاءنا اليوم ينعقد بطموح «الإتفاق على رؤية وطنية شاملة وتوحيد الصف لمواجهة العدوان الإسرائيلي والتصدي له»، فإن خير ما نبدأ به مساهمتنا هو التذكير بالأعمدة الرئيسية التي تقوم عليها وحدتنا الداخلية والتي نفترض أنها تتمثل بامتلاك تعريف موحد، وبأقل ما يمكن من هامش الإجتهاد الخاص، لمفاهيم أساس تعكسها مصطلحات الكيانية، المقاومة الشعبية، الإنفكاك عن أوسلو والحريات الديمقراطية. وفيما يلي أهم ما ورد في كلمة الجبهة الديمقراطية:]*

### (١)

### في المفاهيم الأساس
### التي تقوم عليها الوحدة الداخلية

**أولاً- الكيانية الفلسطينية المستقلة**

■ المكانة القانونية والسياسية لـ م.ت.ف باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، هي الأساس الذي يقوم عليه إعتراف العالم بحق تقرير المصير لشعبنا؛ المساس بهذه المكانة لا يعني أقل من تشريع الأبواب للمساس بهذا الحق، فلا اعتراف بحق تقرير المصير للشعب، إلا بوحدانية تمثيله القانوني والسياسي. وهذه الأمور هي من مسلمات القانون الدولي والعلاقات الدولية، بل هي جزء لا يتجزأ من الإرث الإنساني

والتاريخي، الذي أقام صرح تلك الكيانات السياسية في عالمنا المعاصر، المرتكزة على القانون الدولي ومواثيق الأمم المتحدة وشرعة حقوق الإنسان.

■ في هذا الإطار، فإن الدولة المستقلة كاملة السيادة بعاصمتها القدس على حدود الرابع من حزيران *(يونيو)* ١٩٦٧ هي التعبير الملموس لهذا الحق. ولولا هذا التعبير المحدد للكيان السياسي المنشود، حدوداً وعاصمة، لما كان الإعتراف عربياً ودولياً بوحدانية التمثيل للمنظمة. ومن هنا الكلام عن الكيانية الفلسطينية المستقلة بركنيها المتلازمين، كتوأمين سياميين: المنظمة بمكانتها، والدولة بحدودها وعاصمتها، وأي محاولة للفصل بين الأمرين، ما هو إلا عبث يقفز عن المسار التاريخي والنضال المكلف الذي أنتج معادلة الكيانية بركنيها، وبعلاقتها المكينة مع منظومة الشرعية الدولية، التي تقيم هذه المعادلة بثبات خلف جدرانها تتغذى على نسغها، محمية من تطاول إسرائيل عليها في سعيها الدائب لفرض الحلول التصفوية للحقوق الوطنية لشعبنا، في المحافل الدولية.

■ منظومة الشرعية الدولية تقوم على مؤسسات تصدر عنها توصيات وقرارات، ومنها ما يتصل بقضيتنا الوطنية على غرار القرار الأممي الرقم ١٩٤–١٩٤٨/١٢/١١، الذي يكفل حق العودة إلى الديار والممتلكات للاجئين الذين هجروا من أرضهم منذ العام ١٩٤٨، والذي بدونه لا تكتمل معادلة تحصيل الحقوق الوطنية في المدى التاريخي المرئي.

لقد جاءت هذه القرارات – بغالبيتها الساحقة – منصفة لحقوقنا، أما تلك التي تخرج عن هذا السياق على شاكلة القرار الأممي الرقم ٢٧٣–١٩٤٩/٥/١١ القاضي بقبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة، إذ يتطلب «تطبيق إسرائيل للقرارين ١٨١ و ١٩٤»، الأمر الذي لم يحصل حتى الآن، فهو يفسح في المجال أمامنا لمطاولة إسرائيل بالقانون ومقاضاتها على أساسه، ما يترتب عليه خوض معركة مفتوحة للطعن بشرعية وقانونية الكيان في المؤسسة الدولية.

■ إن الكيانية الفلسطينية المسوّرة بقرارات الشرعية الدولية، تمثل إنجازاً وطنياً فائق الأهمية والفعالية في آن معاً؛ وهي – أي الكيانية – جزء رئيسي فاعل في تشكيل وإدارة ميزان القوى بيننا وبين العدو المحتل الغاصب، الذي لن يُحسم لصالح شعبنا

إلا بتضافر جميع عناصر القوة، وفي مقدمتها بناء القوة الذاتية القادرة على استنزاف الإحتلال ليلاً نهاراً.

■ إن الكيانية الفلسطينية بركنيها، والجدار الحامي لقرارات الشرعية الدولية، لا تنجز وحدها الحقوق الوطنية، وبالمقابل، فإن هذه الحقوق لن تشق طريقها بمعزل عن هذه الكيانية والسعي الدائم لدعمها بكل عناصر القوة الناجمة عن تقدم عملية تدويل قضيتنا الوطنية، التي تتكامل فيها ٣ أبعاد:

١- توسيع دائرة الإعتراف دولياً بالحقوق الوطنية لشعبنا، وبأوسع إعتراف ممكن بدولة فلسطين بحدودها وعاصمتها، بما فيه إنتزاع العضوية العاملة لدولة فلسطين من الأمم المتحدة، واستمرار العمل لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني تحت الإحتلال.

٢- التوقيع على مزيد من الإتفاقيات الدولية وتوسيع المشاركة في المؤسسات الدولية والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، ومنها - على سبيل المثال - منظمة حماية الملكية الفكرية، ومنظمة التنمية الصناعية الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الخ...

٣- اللجوء إلى أدوات القانون الدولي من أجل محاسبة إسرائيل على إنتهاكاتها، وجرائم الحرب التي ترتكبها، وإمعانها في سياسة الأبارتهايد، وصولاً إلى توسيع دائرة المقاطعة - B.D.S بمختلف صيغها وأشكالها.

■ وعليه، علينا الحرص على صون هذه الكيانية، ونرعاها بحدقات الأعين، فهي من ثوابت العمل الوطني، وليست ملكاً لجهة دون غيرها، بل هي ملك للشعب بأسره، بذل في سبيل تحقيقها أغلى التضحيات، ومنها نستمد قوة وعزماً في النضال من أجل تحقيق النصر المبين.

ومن هذا الموقع، الذي يدرك القيمة الوطنية العليا للكيانية الفلسطينية، علينا إبعاد هذه الكيانية، بكل مكوناتها، عن حقل التجاذب السياسي، بكل التباينات التي ينطوي عليها، فالخلل الفادح - على سبيل المثال - الناجم عن النقص في الحضور الفصائلي - وبالتالي الجماهيري والسياسي - في مؤسسات م.ت.ف، لا يُحل من خلال تعليق التسليم بما تمثله الكيانية بالمكونات الآنف ذكرها على شروط بعينها، حتى لو كانت

محقة وعادلة، بل تُحل من خلال عملية سياسية هادفة تُصوب الخلل السياسي البنيوي في المؤسسة، لجهة تمامية التمثيل، إن بالتوافق أو الإنتخابات بالتمثيل النسبي، أو بالآليتين معاً.

**ثانياً– المقاومة الشعبية**

■ هي التعبير الأرقى للحركة الجماهيرية المناهضة للاحتلال بجميع أشكال المواجهة المتاحة، وليس من حق مراكز القرار الفوقية، أكانت سلطوية أم حزبية، لا بل ليس بمقدورها أصلاً أن تقرر سمة ما، أو أسلوباً بعينه لهذه الحركة، سلمية أم عنفية، أم غير ذلك... علماً أن المقاومة الشعبية ليست وحدها صاحبة القرار في تعيين سمتها أو اختيار أسلوبها، فالطرف الآخر الذي تتوجه ضده هو الذي يحسم أيضاً بذلك، تبعاً للطريقة التي يأخذ بها في التعامل مع هذه الظاهرة، ومنسوب القمع الذي يلجأ لاستخدامه.

كونها حركة جماهيرية، فإن المقاومة الشعبية ديمقراطية بالأصالة، دون أن يعني ذلك بالطبع، أنها حركة عفوية لا تتأثر بدور القوى المنظمة الناشطة في صفوفها، بل هي تتأثر به في واقع الحال، إنما بقدر ما تستجيب القوى المنظمة لما يمور في عمق الحركة الجماهيرية من إستعدادات.

■ وفي كل الأحوال، فإنه من غير الممكن حصر المقاومة الشعبية بأسلوب دون غيره، فهي تتحرك ذاتياً على قوس واسع يمتد من المظاهرة أمام الـ «محسوم»، أو بؤرة الاستيطان، مروراً بتنظيم فرق الحراسة والحماية الذاتية المسلحة بالعصا والحجارة والمدية وبندقية الصيد..، وصولاً إلى العصيان المدني.

المقاومة الشعبية تبني نفسها بنفسها، وتطور أساليب المواجهة باستخلاص الدروس الواجبة من تجربتها،.. وفي كل هذا، فهي تتقيد بدقة بقواعد الإشتباك التي لا تُصَعِّد سوية المواجهة، إلا بقدر ما تتيحه نسبة القوى.

■ إن المقاومة الشعبية هي حق ديمقراطي للشعب، وحده يتحكم بآلياتها وأساليبها بالشكل الذي يراه مناسباً إنطلاقاً من إدراكه لخصوصية الوضع في المكان، وطبيعة المرحلة التي يجتازها؛ وأية محاولة أو الدعوة لتحديد مسبق يقرر سمة المقاومة الشعبية وأساليبها، بديلاً عن إرادة الجمهور وخياراته، ما هي إلا إنتهاك لأبسط حقوق الجمهور

الديمقراطية، وتسلط بيروقراطي على إرادته، تسلط لا يلتقي البتة مع متطلبات حرية الشعب بممارسة حقه في تقرير مصيره بحرية على أرضه.

وبالنتيجة، فإن المقاومة الشعبية بما يترتب عليها من نتائج تؤثر على مناحي الصراع، هي سلاح بيد الدبلوماسية الفلسطينية تعزز مكانتها، وتقويها، إذا ما أجادت إستثمارها. وهي بكل تأكيد لا تشكل عبئاً على هذه الدبلوماسية، إلا إذا تراءى للأخيرة أنه سيكون بوسعها «إستئناس» المقاومة الشعبية، الأمر الذي لم يعد بالإمكان أن يحصل بعد أن شبّت المقاومة عن طوقها.

**ثالثاً– الإنفكاك عن أوسلو**

■ على خلفية موقف فلسطيني شعبي ضاغط في كل مكان، لم يعد موضوع الإنفكاك عن أوسلو بحاجة إلى مزيد من النقاش، بعد أن حددت الدورات المتعاقبة للمجلسين الوطني والمركزي بوضوح تام الخطوات التي ينبغي القيام بها تحت أحكام وقف العمل بالمرحلة الإنتقالية، كما نصَّت عليها الإتفاقيات الموقعة في أوسلو والقاهرة وواشنطن، واعتبار أنها لم تعد قائمة. وعليه، بات الموضوع حالياً بيد اللجنة التنفيذية لوضع الجدولة التطبيقية المتدرجة لهذه القرارات باعتماد الآليات الأكثر جدوى وفعالية، ما يتطلب توفر إرادة سياسية لم تعبر عن وجودها حتى الآن.

**رابعاً– الحريات الديمقراطية**

■ الحريات الديمقراطية *(العامة)* ليست مكرمة سلطوية، وقبل أن تكون مكسباً للحركة الجماهيرية تنتزعه من الحاكم بنضالاتها، إذا إضطرت لذلك، فهي تعبير عن حق طبيعي للمواطن الذي يقيم علاقة تعاقدية مع الحاكم ترتكز على موافقة المواطن على منح السلطة لهذا الحاكم، إنما بشرط إلتزام الأخير بحماية الحريات العامة، التي إذا لم تُحمَ فمن حق الناس التخلص من الحكم القائم والمجيء بغيره.

هذا ما ينبغي التذكير به، ونحن بصدد معالجة ظاهرة الإعتقال السياسي، التي تفشت على نحو مقلق في الفترة الأخيرة، وغيرها من إجراءات وضع القيود على الحريات العامة، ليس باعتبارها من الحقوق الأساس فحسب للمواطن والمجتمع في آن، بل لأنها أيضاً من شروط المواجهة الناجعة مع الإحتلال، فمن يناضل من أجل حرية الوطن، يجب أن يتمتع بداية بحرية المواطن ■

## (٢)

## في أهمية الحوار الوطني،
## ومداواة كبواته بمزيد من الحوار

■ كنا نتمنى أن يتكامل الحضور، وأن يكون معنا الإخوة والرفاق الذين زادهم الغياب، حضوراً. نحن نحترم رأيهم، ومن باب أولى قرارهم، علماً أن غيابهم لا يُلغي، بل يؤكد حقهم في إبداء رأيهم بالشكل الذي يرونه مناسباً، سواء بما تعيشه قضيتنا الوطنية من أوضاع، أو باختيار الأسلوب الذي يرونه أكثر جدوى لأداء واجبهم الوطني، وبما يكرس التعددية السياسية وحرية الرأي.

■ إذ نتمنى أن يكتمل اللقاء القادم باكتمال الحضور، نرى أن هذا الطموح المشروع، إنما يتطلب توفير الشروط وإزالة العقبات التي مازالت تعكر صفو جو العلاقات الوطنية، من خلال وقف الإعتقال السياسي والإعتقال على خلفية العمل المسلح ضد العدو، ما يترتب عليه في المقام الأول إطلاق سراح المعتقلين على خلفية هذا العمل، وضمان الحق في الإنتماء السياسي وحرية إبداء الرأي، مع التأكيد على حق الشعب الفلسطيني المطلق في اختيار أساليب النضال التي يراها مناسبة لدحر الإحتلال، وتفكيك الاستيطان.

■ إذ نؤكد على ضرورة إعتماد الحوار في دورات منتظمة للوصول إلى توافقات وتفاهمات تؤدي إلى استعادة وحدتنا الداخلية في إطار منظمة التحرير، الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا، فعلينا أن نبرز إمتلاكنا من الوسائل التشريعية والأدوات والآليات التنظيمية ما يسمح لنا بمواصلة نضالنا على الصعد المحلية والإقليمية والدولية، وبالأشكال المناسبة لتحقيق أهدافنا، الأمر الذي يدعونا لتشكيل لجنة متابعة عليا، تنبثق عن هذا الإجتماع، تكون ملزمة بقراراتها، وتعمل على اعتماد الخطوات الضرورية من أجل تنفيذ ما يُتفق عليه.

وأخيراً: *«لا تسلني عن الإجتماعات التي لم تنجح، بل عن ذلك الإجتماع الذي سَيُحقق المُراد»* ■

**٢٠٢٣/٧/٣٠**

## الفصل الثاني

# الولايات المتحدة والأونروا..
# السياسة الإستخدامية

١- تأسيس الأونروا .. النوايا الحقيقية

٢- الأونروا في خدمة إتفاق أوسلو

٣- الأونروا و «صفقة القرن»

٤- الأونروا وإدارة بايدن

٥- الأونروا وحرب تشرين / أكتوبر ٢٠٢٣

■ وثائق

*[■ نجحت الولايات المتحدة، هذه المرة، في فرض الحصار المالي على الأونروا، بالتعاون مع تحالفاتها الأطلسية واليابان وأستراليا وغيرها، وقد استندت إلى ادعاءات إسرائيلية عن مشاركة موظفين في الوكالة، بالنشاط مع حماس «الإرهابية»، قيل أنهم ١١ موظفاً، وقيل أيضاً أنهم ٩، وقيل كذلك أنهم ٧ لا أكثر، ما يدلل على طبيعة الخبر المبني على الادعاءات والتخمينات، وحتى كتابة هذه السطور، بلغ عدد الدول المانحة التي أعلنت سحب تعهداتها بالتمويل عدداً كبيراً، يقدر الخبراء أن تمويلها يشكل نسبة مرتفعة من موازنات الأونروا، بينما لم تقدم إسرائيل، حتى الآن، أية إثباتات في شهادات خطية، تؤكد صحة إدعاءاتها، مما يدفع للتأكيد أننا أمام خطة أميركية – إسرائيلية، تحاول أن تستغل حرب المذابح والمجازر في قطاع غزة، واتساع دائرة الدول التي تتهم حماس بـ«الإرهاب»، من أجل تصويب النار على الأونروا، واصطيادها، بقطع التمويل، لتحقيق هدف تعمل الولايات المتحدة عليه، دون نجاح، منذ أكثر من أربعة عقود كاملة، في سياق مشروعها السياسي لشطب حق العودة، عبر إفراغ وكالة الأونروا من مضمونها، ووقف تمويلها وشل برامجها، وتحويلها إلى مجرد جثة هامدة، تنقل خدماتها إلى الدول المضيفة، تُسقط «الشاهد» على النكبة، وتنهي خدماته، وتطوى قضية اللاجئين لصالح البحث عن حلول بديلة، علماً أن جعبة الولايات المتحدة وأوروبا، وحتى بعض الأطراف العربية، مليئة بالحلول البديلة:]*

## (١)

## تأسيس الأونروا .. النوايا الحقيقية

■ لم يعد سراً القول أن تأسيس وكالة الأونروا، إثر «النكبة»– ١٩٤٨، هو من بنات أفكار التحالف الأميركي – البريطاني، فقد لاحظت لندن أن تدفق ٨٠٠ ألف لاجيء فلسطيني إلى الدول المجاورة، كالأردن، ولبنان وسوريا، والعراق، من شأنه أن يربك هذه الدول، وأن يحدث الفوضى فيها خاصة وأن هذه الدول الفتية لم تكن تملك خبرة في إدارة شؤون آلاف النازحين واللاجئين، ولا الأدوات المؤهلة لذلك.

إلى جانب ذلك، رأت لندن، ومعها الولايات المتحدة، أن ما لحق بالفلسطينيين من

كوارث، أدت إلى ما أدت إليه في فلسطين، أساء أيما إساءة إلى سمعة البلدين لدى شعوب المنطقة، وألَّب النفوس ضدهما، ما قد يحوّل تجمعات اللاجئين الفلسطينيين، وكذلك بعض الفئات المتنورة في الحالة العربية، إلى بيئة خصبة لاستقبال الأفكار اليسارية والقومية المعادية للإستعمار والداعية إلى التحرر الوطني والبناء الإقتصادي والتقدم... ما يجعلها في موقع التضاد مع السياسة الإستعمارية والنيوكولونيالية لكل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة أساساً، وللمعسكر الإمبريالي في الغرب عموماً، ما يتطلب وفقاً لدراسات في لندن، التحرك لمعالجة هذا الوضع، عبر أكثر من مسار، أولها تمثل بتقديم دفعات عاجلة للاجئين في أقطار الانتشار بقيمة ١٦ مليون دولار، بقيمة ذلك الوقت، لذلك لا غرابة أن يكون أولى التقديمات العامة للتبرع للاجئين الفلسطينيين كان مصدرها مستودعات الجيش الأميركي *(خيم وغيرها)* والتبرعات البريطانية.

■ في ١٩٤٨/١١/١٩، وبموجب قرار الجمعية العامة الرقم ٢١٢، طورت الولايات المتحدة وبريطانيا تحركاتهما، عبر العمل مع الأمين العام للأمم المتحدة وبرئاسته، لتشكيل «هيئة إدارية» وظيفتها مساعدة اللاجئين الفلسطينيين، بالتعاون مع الوكالات الدولية، كاليونيسيف، وغيرها، في ظل إحصاء أكد في تلك الفترة أن عدد اللاجئين قد وصل إلى ٥٠٠ ألف لاجيء.

■ في ١٩٤٩/١٢/٨، وبموجب القرار الرقم ٣٠٢، في الجمعية العامة للأمم المتحدة، تم حل «الهيئة الإدارية» لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين، برئاسة الأمين العام لصالح وكالة دولية، ذات صفة إعتبارية، يقودها مفوض عام، تسمى «وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين– U.N.R.W.A» يُجدد تفويضها مرة كل ٣ سنوات، إلى أن يطبق القرار الأممي الرقم ١٩٤، الذي يكفل عودة اللاجئين إلى ديارهم، حيث تنتهي وظيفتها. تعتمد هذه الوكالة في موازناتها على تبرعات الدول المانحة، وأهمها الولايات المتحدة الأميركية، المانح الأكبر، وبالتالي صاحب النفوذ الأكبر في مراقبة وكالة الغوث كادراً وبرامجاً، وتساهم الأمم المتحدة بما نسبته ٤٪ من موازنتها، تخصص بشكل رئيس لكبار الموظفين، الذين تسميهم الأمم المتحدة، باعتبارهم «خبراء» في قضايا اللجوء والإغاثة.

■ أما مساهمة الدول العربية في موازنة الوكالة، فقد تقرر عربياً ألا تتعدى ما نسبته

٦٪ كحد أقصى، للمحافظة على الهوية – السمة الدولية للوكالة، فهي «الشاهد» على نكبة اللاجئين، وعلى مسؤولية الدول الغربية في تنفيذ القرار ١٩٤، وإعادة اللاجئين إلى ديارهم، وبحيث تبقى قضية اللاجئين عموماً، قضية مرجعيتها الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة، ورُسِمَت أهداف الوكالة كالتالي: إغاثة اللاجئين وتشغيلهم، وتجميعهم في مخيمات خاصة بهم، والعمل ما أمكن على دمجهم في المحيط، في سياق خطة مدروسة لتوطينهم في الدول المضيفة، ما يتناقض عملياً مع واقع «العزلة» الذي عانت منه المخيمات، والذي فاقمته الإجراءات التضييقية المتخذة من قبل بعض الدول المضيفة التي وصل بعضها إلى حد منع اللاجئين من السفر من مدينة إلى أخرى في البلد المضيف، ومنع اللاجئين من استقبال ضيوف من خارج المخيم إلا بإذن من مركز الشرطة والأمن المشرف على المخيم، فضلاً عن تحريم أي نشاط سياسي داخل المخيمات، بما في ذلك الاستماع إلى بعض الإذاعات العربية ذات التوجه القومي، كإذاعة «القاهرة» و«صوت العرب»، وشراء الصحف، خاصة ذات الميول القومية والتقدمية وغيرها.

■ في إطار هذا التوجه كان الكونغرس الأميركي يسائل إدارة البيت الأبيض، في إقرار مساعدة الولايات المتحدة للوكالة، عن مدى مراقبة الأجهزة الأميركية المعنية لبرامج الوكالة، ومدى تقدمها في إنجاز مهمتها السياسية، أي دمج اللاجئين في المجتمع المحلي، وقمعهم سياسياً، بما في ذلك التدخل ببرامج التعليم في مدارس الوكالة، وإفراغها من أي مضمون يسهم في بلورة شخصية الطالب، أو تعزيز انتماءه إلى وطنه، وكل هذا تحت مسمى «التسامح مع الغير» و«مكافحة الإرهاب»، أما «الغير» فهو بطبيعة الحال الإسرائيلي الذي احتل فلسطين وتسبب في النكبة الوطنية، أما «الإرهاب»، فهو كل نزعة تتطلع نحو حق العودة إلى الديار والممتلكات.

غير أن الوكالة فشلت في تحقيق أهداف الغرب الاستعماري، في مسح الهوية الوطنية للفلسطينيين، وفي دمجهم في المجتمع المحلي، وفي عزلهم عن قضيتهم، إذ اصطدمت بالأصالة الوطنية للاجئين، كجزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني، فضلاً عن الدور المهم الذي لعبته القوى السياسية القومية والتقدمية في المخيمات، رغم ما كابدته من قمع ومطاردة واعتقالات عشوائية، مع الإشارة إلى الدور الذي لعبته شرائح المدرسين في مدارس الوكالة، بتنمية الحس الوطني لدى الطلاب، وتعزيز انتمائهم إلى وطنهم■

## (٢)

## الأونروا في خدمة «إتفاق أوسلو»

■ شكل «إتفاق أوسلو» إنقلاباً على البرنامج الوطني الفلسطيني، فمقابل قيام حكم إداري ذاتي، محدود الصلاحيات، ودون أية سيادة على الأرض، أحال الاتفاق إلى ما يسمى «مفاوضات الحل الدائم»، القضايا الجوهرية التي تشكل لب القضية والحقوق الوطنية الفلسطينية، كمصير الأراضي المحتلة وقضية اللاجئين وحق العودة، ومصير المستوطنات والحدود، وقضايا المياه، وإلى جانب هذا كله، مصير القدس، ومستقبل الدولة الفلسطينية، التي لم تعترف بها إسرائيل، رغم أن القيادة الفلسطينية سارعت في ١٩٩٣/٩/٩، أي قبل توقيع «إتفاق إعلان المباديء – إتفاق أوسلو» بأربعة أيام إلى الاعتراف «بحق إسرائيل في الوجود»، ما نسميه قانونياً إعترافاً بالرواية الصهيونية، وبحق اليهود في إقامة «دولتهم» على أرض فلسطين.

■ أثار «اتفاق أوسلو» مخاوف الفلسطينيين، وبشكل خاص اللاجئين في الشتات، الذين شعروا أن القيادة الفلسطينية تخلت عنهم، وعن حقهم في العودة، وَغَلَّبَت مصالحها الفئوية والطبقية الضيقة على مصالحهم، ودخلت في رهانات خاسرة مسبقاً، لذلك جَنَّدت الولايات المتحدة، ومن خلفها الغرب، كما جَنَّدت إسرائيل جهودها لدعم مشروع قيام سلطة الحكم الإداري الذاتي، حتى أن شمعون بيريس، وزير خارجية إسرائيل آنذاك، جال في عواصم العالم، وصولاً إلى الهند، لإقناعها بالتبرع لسلطة الحكم الإداري الذاتي، خاصة لإقامة أجهزتها الأمنية، باعتبارها العمود الفقري لقدرة هذه السلطة على «فرض الأمن والاستقرار» في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧.

■ أما بالنسبة للاجئين الفلسطينيين، الذين شعروا أن قطار حل أوسلو إنطلق وتركهم لمصيرهم على الرصيف، فقد تفتقت عبقرية الجهات المانحة (الولايات المتحدة ومن خلفها الغرب الأوروبي واليابان وغيرهما) عن فكرة إطلاق «خطة تطبيق السلام – Peace Implementation Plan» عبر رصد ميزانية سخية جداً، استثنائية، قيمتها ٣٠٠ مليون دولار، بقيمة ذلك الزمان، لإيجاد سلسلة مشاريع في مخيمات قطاع غزة خاصة والضفة أيضاً، لإحداث نقلة نوعية في أوضاع اللاجئين، كتنظيم حملة لإزالة – بعد طول إهمال – كافة النفايات الصلبة، وترميم الشوارع والأزقة والمدارس، باعتبارها

كلها من ثمار «إتفاق أوسلو»، و«مشاريع السلام» القادم على أجنحة هذا الاتفاق.

هنا لا بد من الملاحظة أن وكالة الغوث، وقبل إقرار برنامج الـ P.I.P ظلت لسنوات تعاني عجزاً في موازناتها، وفي تطبيق برنامجها العام، وقد وصل العجز في سقفه إلى ما يقارب ١٢ مليون دولار، بقيت الدول والجهات المانحة تمتنع عن توفيره، وفجأة ومع «إتفاق أوسلو» وترويجاً لهذا المشروع، توفرت المبالغ السخية – ٣٠٠ مليون دولار، ليس لإسناد البرنامج العام لوكالة الأونروا، ولا لتطويره، بل لمرة واحدة، في إطار الحالة السياسية لدعم «اتفاق أوسلو»، وإقناع اللاجئين بحسناته، وللتغطية على تغييب قضيتهم السياسية وحقهم في العودة عن جدول أعمال الاتفاق.

■ **الخطوة الثانية** التي سُخِّرت فيها وكالة الغوث في خدمة «اتفاق أوسلو»، هي ما يسمى العمل على مواءمة برامجها ومشاريعها مع برامج الدول المضيفة، تمهيداً لاستقبال الحل القادم بكل معطياته السياسية، ومنها ما يخص المعطى السياسي بشأن قضية اللاجئين عبر تجزئة الحل، في سياق شطب حق العودة لصالح «حلول» تأخذ في الاعتبار الواقع الخاص لكل تجمع من تجمعات اللاجئين، ممن هم في الضفة الغربية وقطاع غزة، مصيرهم «التوطين في أماكن سكناهم»، خاصة وأنهم أدخلوا سجلات الحالة المدنية لدى الإدارة المدنية لدولة الاحتلال، باعتبارهم من سكان *(مواطني)* سلطة الحكم الإداري الذاتي.

أما من هم في الأردن، فهم «مواطنون أردنيون»، وقد أقرت «معاهدة وادي عربة» – ١٩٩٤، في بندها الثامن، توطينهم في الأردن. بالمقابل من هم في سوريا، فقد أقر القانون الرقم ٢٦٠ لعام ١٩٥٦ إعتبار «الفلسطينيين المقيمين في أراضي سوريا كالسوريين أصلاً في جميع ما نصَّت عليه القوانين والأنظمة النافذة المتعلقة بحقوق التوظيف والعمل والتجارة وخدمة العلم مع إحتفاظهم بجنسيتهم الأصلية»؛ إذن: إعتبارهم في حكم المواطن السوري ما عدا الحقوق السياسية المكفولة للأخير. وهو ما فسر من دوائر التخطيط الغربي على أنه وفر الأرضية الصالحة لتوطين اللاجئين في سوريا، ودمجهم في المجتمع المحلي.

تبقى قضية اللاجئين في لبنان، وهي التي اعتبرت المسألة الواجب حلها نظراً

للخصوصية السياسية للتركيبة اللبنانية، أي بعبارة أوضح، فإن برنامج مواءمة خدمات الوكالة مع خدمات الدول المضيفة، كان هدفه نقل خدمات الأونروا إلى الدول المضيفة، بعد الوصول إلى «حل دائم» للقضية الفلسطينية، يقوم على توطين اللاجئين في أماكن سكناهم.

■ **الخطوة الثالثة**، التي جرى العمل لتتبناها وكالة الأونروا، في خدمة «إتفاق أوسلو»، والنتائج المتوقعة لما يسمى «الحل الدائم»، وبضغط من بعض أطراف الهيئة الاستشارية التي تشرف على تمويل الوكالة وبرامجها، هي الدفع باتجاه تحويلها من منظمة إغاثة – كما نص على ذلك القرار ٣٠٢ – إلى وكالة للتنمية الاجتماعية، تمهد من خلال أكثر من خطة إلى تقليص عدد المستفيدين من الخدمات *(عبر منحهم قروض صغيرة مقابل التخلي عن حقهم في خدماتها)*، أو تصنيف اللاجئين وفق مستوياتهم الاجتماعية، والتدقيق في «أحقيتهم» في خدماتها، عبر استبيانات كان هدفها تحويل اللاجئين إلى فئات إجتماعية، يكون لبعضها الحق في الخدمات المقدمة، وليس لكل اللاجئين، خاصة من «يملك منزلاً وسيارة، وثلاجة، وفرن بوتوغاز، وتلفزيون، وغيرها...»؛ وهي كلها أفكار حاولت وكالة الأونروا أن تتبناها، مقدمة لإلغاء خدماتها، أو تقليصها للحد الأدنى، فأعادت النظر في بعض برامجها، كبرنامج إصلاح المآوي الذي نُزع من البرنامج العام، لصالح اعتباره مشروعاً، رهناً بتوفر الدعم الخاص له، فضلاً عن إعادة النظر بلائحة الخدمات الطبية، والإغاثية الغذائية، والمدرسية. وبعد نفاذ مبلغ الـ ٣٠٠ مليون دولار، عادت وكالة الأونروا تعاني من العجز في موازناتها، وتراجع إلتزامات الجهات والدول المانحة، على طريق تجفيف تمويلها، وتقليص دورها، وتهميشه في خدمة مشروع توطين اللاجئين الذي تضمنه «اتفاق أوسلو».

■ ولعل الذروة في تساوق السلطة الفلسطينية، ومن باب خفي مع هذه المشاريع، تمثل بمؤتمر «جنيف/ البحر الميت»– ٢٠٠٣/١٢، الذي شاركت فيه السلطة الفلسطينية بوفد رسمي، تشكل من نواب في التشريعي، ووزراء في حكومة السلطة، أقر خطة مدتها سنتان، تقوم على وضع ٣ خيارات أمام اللاجئين: ١– القبول بالتوطين في مكان اللجوء، بموافقة الدول المضيفة؛ ٢– الانتقال إلى دولة ثالثة على استعداد لتوطينه؛ ٣– القبول بالتعويض مقابل التخلي عن حق العودة. وبعد إنجاز هذا الحل،

تنتفي الحاجة إلى وكالة الغوث.

كما أسهمت السلطة في إضعاف حق العودة وتحريفه، حين فسرته بأنه عودة إلى «جناحي الوطن» أي الضفة وغزة، وحين فسرت القرار ١٩٤ باعتباره يقتصر على كفالة الحق في التعويض دون أي ذكر لحق العودة، وحين تساوقت في القمة العربية في بيروت – ٢٠٠٢، وقبلت بمبادرة سياسية للحل لم تأتِ على ذكر حق العودة نصاً، وإن أشارت إلى القرار ١٩٤، فقد وضعته في إطار ما يتم الإتفاق عليه من حل «عادل»(!) لقضية اللاجئين، بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي ■

■ ■ ■

فشلت الجهات المانحة بالتواطؤ مع أطراف أوسلو في شطب حق العودة، وفي السياق في إلغاء الحاجة إلى وكالة الأونروا، فقد قوبلت هذه المشاريع على تنوعها الشكلي، بمعارضة شعبية واسعة من حركة اللاجئين داخل الأراضي المحتلة، وفي الشتات، عقدت في سياقها العديد من مؤتمرات العودة في أوروبا والدول العربية، أبرزت عمق تمسك اللاجئين بحقهم في العودة، وبالتالي تصديهم للمشاريع البديلة، بما في ذلك مواجهة إفراغ الأونروا من مضمونها، وشلها وتعطيل برامجها مقدمة لحلها ■

## (٣)

## الأونروا و«صفقة القرن»

■ مع وصوله إلى البيت الأبيض خلفاً لباراك أوباما، الذي فشل في إطلاق عملية سياسية ذات مغزى لقضية الشرق الأوسط، أعلن دونالد ترامب عن مشروعه المسمى «صفقة القرن» وهو يقوم على نسف قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، وانتهاك القوانين الدولية، لصالح مشروع بديل، مدخله، وحلقته المركزية إعادة صياغة المعادلات في الإقليم، بحيث تصبح إيران هي الخطر على مصالح دوله، وتصبح إسرائيل بالمقابل حليفاً للدولة العربية، في إطار حلف إقليمي أريد له أن يحمل عنواناً دينياً: «تحالف أبراهام»، في إشارة إلى التلاقي في سلام ووئام بين معتنقي الديانات التوحيدية، وبما يتجاوز الصراع على أرض فلسطين؛ وأخرج ترامب قضية اللاجئين من خطته للتسوية، منطلقاً من دعوته إلى إعادة تعريف اللاجيء الفلسطيني،

بحيث يقتصر على مواليد فلسطين ما قبل ١٩٤٨/٥/١٥، أما الآخرون، فيدرجون في صيغة بديلة، منها، على سبيل المثال، إحالة قضيتهم إلى «المفوضية السامية للاجئين في العالم–UNHCR»، أي نزع هويتهم الوطنية الفلسطينية، وإسقاط حقهم في العودة، لصالح البحث لهم عن مكان سكن دائم، مستعيداً بعض ما ورد في الوثيقة الصادرة عن «مؤتمر جنيف/البحر الميت»– ٢٠٠٣.

■ وبناءً على مشروع ترامب لتعريف اللاجيء، يتناقص عدد اللاجئين الفلسطينيين تناقصاً كبيراً، إذ ينحدر من ٦ ملايين إلى ما لا يتجاوز ٩٠ ألف لاجيء كحد أقصى مرشحون للتناقص السريع خلال السنوات القادمة، وفق تقديرات الخبراء آنذاك؛ وهذا يعني بالمقابل، أن الأمم المتحدة لم تعد بحاجة إلى وكالة الأونروا، التي تُعنى بـ ٦ مليون لاجيء، ولم تعد هذه المنظمة بحاجة إلى موازناتها المرصودة بالملايين، وحذت حذوها دول أخرى، ككندا على سبيل المثال، مما زاد الأوضاع المالية لوكالة الأونروا تعقيداً، ما عكس نفسه، بشكل خطير على دورها في تقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين.

ولعل ترامب، كان يدرك كما أدرك اللاجئون أنفسهم، أن المدخل لشطب قضية اللاجئين، يكون بإلغاء وكالة الغوث، إما عبر حلها بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهذا من شأنه أن يصطدم بمعارضة شديدة من الدول الأعضاء، وإما بالعمل مع المانحين على إعادة تعريف اللاجيء، بما يقلص دورها إلى حد نفي ضرورة وجودها، وإما أخيراً وليس آخراً، تجفيف مصادر تمويلها، لتعطيل برامجها وشل أجهزتها، وتحويلها إلى جثة هامدة، تنفي نفسها بنفسها.

لقد كان حق العودة هو محور القضية، لكن مصير وكالة الأونروا، هو الذي يشكل على الدوام الممر الإجباري للمس بحق العودة، لذلك لا غرابة أن يرفع اللاجئون في مواجهة خطة ترامب *(التي فشلت)* شعارهم المعبِّر: **«مفتاح الدفاع عن حق العودة، هو في بقاء وكالة الغوث وصونها، وإدامة خدماتها»** ■

## (٤)

## الأونروا وإدارة بايدن

■ قبل ضمان وصوله إلى البيت الأبيض، نظم فريق الرئيس المرشح جو بايدن، سلسلة حوارات مع السلطة الفلسطينية وقيادتها السياسية، كما مع الجالية الفلسطينية في الولايات المتحدة، أغدق خلالها بالكثير من الوعود التي ثبت كذبها لاحقاً، كإعادة فتح مقر مفوضية م.ت.ف في واشنطن، التي كان قد أغلقها ترامب، وإعادة افتتاح القنصلية العامة الأميركية في القدس الشرقية، لتكون صلة الوصل مع السلطة، وليس السفارة التي نقلت بقرار من ترامب إلى القدس، والتي اعترف بها عاصمة لدولة إسرائيل، كذلك استئناف المساعدات المالية للسلطة ولوكالة الأونروا، وغيرها من الوعود.

■ بعد فوزه بالرئاسة، أَخلَّت إدارة بايدن بكل وعودها للسلطة الفلسطينية وقيادتها السياسية، ما عدا استئناف المشاركة في تمويل وكالة الأونروا، لكن وفقاً لشروط، وضعتها اللجنة المتخصصة في الكونغرس، وافقت عليها الأونروا، في اتفاق أطلق عليه «إطار العمل المشترك» *(الإطار)* الذي يلزم الأونروا، بما يخالف المباديء التي أقرها القرار ٣٠٢/ د٤، والمفاهيم التي تبنتها هي نفسها أساساً لعملها في صفوف اللاجئين، من الشروط القديمة – الجديدة التي وضعها الكونغرس على الأونروا مقابل استئناف تمويلها:

• حرمان الموظف الفلسطيني في وكالة الغوث من حقه في أي نشاط سياسي (حزبي أو مستقل) أو اجتماعي، بدعوى الوقوف على «الحياد»، في الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، أي بتعبير آخر، تجريد الموظف الفلسطيني من هويته الوطنية، ومن حقه في تقرير مصيره، وهو ما يخالف القوانين الدولية، وشرعة حقوق الإنسان، وقرارات الشرعية الدولية.

• تقديم ضمانات إلى الكونغرس أن لا يستفيد من خدمات الأونروا الأفراد الأعضاء في «منظمات إرهابية»، علماً أن م.ت.ف، وكافة فصائلها، مدرجة على لائحة «الإرهاب» الخاصة بالكونغرس الأميركي، وهذا يفترض بوكالة الأونروا أن تميز بين «لاجيء مسالم» يستحق الاستفادة من الخدمات، و«لاجيء إرهابي» يجب أن يحرم

منها، أي أن تتبنى وكالة الأونروا التصنيف الأميركي لمفهوم «الإرهاب».

• «تنقية» البرامج التربوية في مدارس وكالة الغوث، من كل ما يعتبر «تحريضاً على الإرهاب والكراهية»، لصالح «قيم ومفاهيم التسامح الإنساني»، أي التوقف عن تبني الرواية الفلسطينية للقضية الوطنية، بما في ذلك كل ما له علاقة بالتاريخ الوطني، كالنكبة وغيرها، وإلغاء الشعارات الوطنية المعلقة على الجدران في الباحات والصفوف، والتوقف عن تعطيل المدارس في المناسبات الوطنية – بما في ذلك ذكرى النكبة ووعد بلفور وقرار التقسيم وغيرها– في خطة محكمة، من شأنها أن تغسل دماغ الأجيال الفلسطينية الناشئة، وأن تجعل منها أجيالاً منزوعة الحس والوعي الوطني، «متسامحة» مع دولة الاحتلال، مؤهلة – إلى جانب «أطقم» التدريس التي عليها أن تكون هي مصدر مادة «التعبئة»– لتتقبل أي حل للمسألة الفلسطينية، بما في ذلك ما له علاقة بحق العودة، ومصير القدس، وغيرها من ملفات القضية الوطنية، فضلاً عن العمل على تهميش الأطر الاجتماعية المؤهلة للانتماء إلى المؤسسات الوطنية الحزبية والاجتماعية.

وهكذا تفقد وكالة الأونروا موقعها شاهداً على النكبة، وشاهداً على جريمة الاستعمار الغربي بحق الشعب الفلسطيني، كما تفقد دورها مؤسسة معنية بالمساهمة في بناء المجتمع الفلسطيني، لتصبح مجرد أداة بيد مشروع الحل الأميركي لـ«المسألة الفلسطينية»، وبالمضمون الذي يشكل تلاقي المصالح الأميركية – الإسرائيلية أساساً له ■

## (٥)

## الأونروا وحرب ٧ أكتوبر ٢٠٢٣

■ فيما العدوان الإسرائيلي الهمجي على قطاع غزة في ذروته، أعلنت دولة الاحتلال أنها قبضت على عدد من موظفي وكالة الأونروا شاركوا في عملية «طوفان الأقصى»، واختلفت الروايات الإسرائيلية حول حقيقة الأسماء لهؤلاء وعددهم، ووعدت بتقديم تقرير حول ذلك، يستند إلى تحقيق موضوعي، لكنها حتى الآن لم تقدم أية وثيقة خطية تثبت صحة ما ادعته.

إدارة بايدن، وحتى قبل أن تتسلم من إسرائيل ما يثبت صحة إدعاءها، سارعت إلى الإعلان عن تعليق مساهمتها في تمويل الأونروا، ولحقت بها سريعاً وخلال ساعات

مجموعة من الدول الغربية، واليابان، تؤكد الأونروا أن نسبة مساهمتها في تمويل الوكالة تصل إلى ٨٠٪، وبعضهم قال أكثر، وألصقت بوكالة الغوث أنها منظمة تتعاون مع «الإرهاب»، وتضم في صفوفها «إرهابيين»، وتعالت الصيحات والدعوات لإنهاء خدماتها، وسارعت إسرائيل التي لم تتوقف منذ عشرات السنوات، عن الدعوة إلى حل الأونروا، وإنهاء خدماتها، أنها لن تسمح لها أن تعود إلى قطاع غزة في «اليوم التالي» للحرب، وأخذت آلة حربها تعترض شاحنات الإمداد إلى القطاع، التي تحمل شارة الأمم المتحدة، وتدمرها، كما دعت إلى تشكيل هيئة إغاثة جديدة، مرجعيتها الإدارة المدنية التي ستتولى إدارة قطاع غزة بعد الحرب، في ظل الهيمنة والمرجعية الإسرائيلية لهذه الإدارة، على شاكلة ما هو قائم في المنطقة (ب) في الضفة الغربية، غير أن الوقائع والشهادات، بما فيها الإسرائيلية، أثبتت أننا أمام خطة إسرائيلية – أميركية، التقى فيها الطرفان عند سياستهما المشتركة في ضرورة إنهاء عمل الأونروا بأي شكل من الأشكال، وقد وجد الطرفان في هذه الخطة، باتهام الأونروا بالتعاون مع الإرهاب، فرصة جديدة، بعد أن فشلت المحاولات السابقة.

■ في ٢٠٢٣/١٢/٣٠، أي بعد مرور حوالي ثلاثة أشهر على الحربٍ التي أطلقتها عملية «طوفان الأقصى»، وفي الوقت الذي كان فيه العالم منشغلاً بمتابعة أنباء المجازر والمذابح في قطاع غزة، على يد قوات الغزو البربري، كشفت صحيفة «تايمز أوف إسرائيل» الناطقة بالإنجليزية، عن خطة وضعتها الخارجية الإسرائيلية من ثلاث مرحل، تهدف إلى حل الأونروا، وأحالت هذه الخطة إلى حكومة نتنياهو للعمل بموجبها:

١- المرحلة الأولى هي الادعاء بإلقاء القبض على مجموعة من «الإرهابيين» الأعضاء في حماس، ممن شاركوا في الهجوم على غلاف غزة في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣.

٢- في المرحلة الثانية إثارة أوسع تحريض على الأونروا، ودعوة الجهات المانحة لوقف تمويلها للوكالة.

٣- في المرحلة الثالثة تتولى خلالها الولايات المتحدة، قيادة أوسع حملة مع حلفائها، لتجفيف مصادر تمويل وكالة الغوث، وتعطيل برامجها، وشلها، وبالتالي اعتبارها في عداد المنحلة.

ورغم أن بعض الذين «علقوا» تمويلهم بانتظار نتائج التحقيق، والتقارير الإسرائيلية،

علماً أن هذه التقارير لم تصدر حتى الآن، فإن كافة الذين أعلنوا مقاطعة الوكالة، بقوا على موقفهم السلبي ما عدا فرنسا، التي تراجعت عن قرارها، واستأنفت دعمها لوكالة الغوث، حيث من المتوقع أن تحذو دول أخرى حذو فرنسا.

هل ينجح المخطط الأميركي – الإسرائيلي في اغتيال الأونروا، بما هي منظمة إغاثة، يعتمد عليها بتقديم خدمات في مجالات التعليم والصحة، والإغاثة، والبيئة، وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، فضلاً عن كونها إعترافاً دولياً وشاهداً على جريمة الاستعمار الغربي عما لحق بالشعب الفلسطيني من نكبات على مدار ٧٦ عاماً؟ أم أن المجتمع الدولي سوف يستعيد «وعيه»، ويتحرر من براثن الحملة الأميركية – الإسرائيلية لاغتيال الأونروا، وإلحاق الأذى والضرر الشديدين بالمصالح الوطنية للشعب الفلسطيني؟ ■

■ ■ ■

■ منذ لحظة قيامها، بقيت الولايات المتحدة تنظر إلى الأونروا، باعتبارها أداة يمكن اللجوء إليها عند الضرورة، في إنجاز المشروع الأميركي للحل في الشرق الأوسط، تعزز دورها عند الحاجة، وتضعفه عند الضرورة، وصولاً إلى الخطة المناسبة لإطلاق الرصاصة الأخيرة عليها، عندما تأزف لحظة الحسم في حل قضايا الصراع في المنطقة.

■ شكلت وكالة الغوث على الدوام، المدخل الإجباري لخطط شطب حق العودة، وفي الوقت نفسه مفتاح دفاع اللاجئين عن حقهم في العودة. لذا يتوجب القول إن معركة الدفاع عن حق العودة، لا تنفصل إطلاقاً عن معركة الدفاع عن الأونروا، وهكذا أخطأ الذين اعتقدوا أن موقف الولايات المتحدة، من الأونروا كان رداً على قرارات محكمة العدل الدولية.

إن موقف الولايات المتحدة من الأونروا ليس موقفاً تكتيكياً، بل هو استراتيجي من الطراز الأول، أي أن اللاجئين باتوا في قلب المعركة، شانهم شأن باقي أبناء الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وفي الضفة الغربية ■

**٢٠٢٤/٢/٨**

# وثائق

## ١- قرار الجمعية العامة الرقم ٢١٢
## حول إنشاء وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين
## الدورة (٣)- ١٩٤٨/١١/١٩

(...)

– تعرب عن شكرها للحكومات والهيئات والأفراد الذين قدموا مساعدات مباشرة أو استجابة لنداء الوسيط.

– وترى بناءً على توجيه الوسيط بالوكالة أن المبلغ الذي يقدر بـ ٩,٥٠٠,٠٠٠ دولار ضروري لإمداد ٥٠٠,٠٠٠ لاجيء لمدة تسعة شهور إبتداءً من الأول من ديسمبر سنة ١٩٤٨ إلى ٣ من أغسطس سنة ١٩٤٩ وأنه لا بد من اعتماد مبلغ إضافي يقدر بـ ٢,٥٠٠,٠٠٠ للنفقات الإضافية.

– وتفوض الأمين العام للمشاورة مع اللجنة الاستشارية للمسائل الإدارية والميزانية وأن يقدم حالاً مبلغاً لا يتجاوز الـ ٥,٠٠٠,٠٠٠ دولار ويؤخذ من صندوق المال المتداول لمنظمة الأمم المتحدة (...).

– تحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتقدم بأسرع ما يمكن مساهمات إختيارية عينية أو نقدية بحيث تُكَوّن مقدارا كافياً من الحاجات والأموال المجموعة وتعلن أنها على استعداد للقيام بنفسها لتولي المساهمات الاختيارية من الدول غير الأعضاء مع إمكان دفع المساهمات النقدية بعملات غير دولارات الولايات المتحدة، وذلك بالقدر الذي يمكن معه تأمين سير عمل منظمة الإغاثة بتسديد المصروفات لهذه العملات.

– تفوض الأمين العام لتأسيس صندوق خاص تدفع إليه المساهمات وجوبا وتنظم حساباته مستقلة عن غيره.

– تفوض الأمين العام بصرف المبالغ الواردة بصفة مساهمات إختيارية وهي

المنصوص عليها في البندين ٣، ٤ من القرار الحالي.

– يكلف الأمين العام وضع لائحة إدارة الصندوق والرقابة عليه بالتشاور مع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

– تدعو الأمين العام لإنجاز جميع التدابير اللازمة لإغاثة لاجئي فلسطين ولإنشاء المنظمة الإدارية التي قد تلزم هذه الغاية.

– تدعو الأمين العام إلى تعيين مدير لمعونة الأمم المتحدة للاجئي فلسطين ويستطيع الأمين العام أن يفوض إليه جميع ما يراه مناسباً من المسؤوليات لتحضير برنامج المساعدة وتنفيذه.

(...)

## ٢- قرار الجمعية العامة رقم ٣٠٢

## حول تأسيس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

### الدورة (٤) - ١٩٤٩/١٢/٨

*[إن الجمعية العامة، إذ تذكر قراريها الرقم ٢١٢ (الدورة ٣) الصادر في ١٩٤٨/١١/١٩، والرقم ١٩٤ (الدورة ٣) الصادر في ١٩٤٨/١٢/١١، اللذين يؤكدان بصورة خاصة أحكام الفقرة ١١ من القرار الأخير، وقد درست بتقدير التقرير المؤقت لبعثة الأمم المتحدة لإجراء المسح الاقتصادي للشرق الأوسط وتقرير الأمين العام عن مساعدة اللاجئين الفلسطينيين:]*

٥– تعترف بأنه من الضروري استمرار المساعدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين، بغية تلافي أحوال المجاعة والبؤس بينهم، ودعم السلام والاستقرار، مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة الرقم ١٩٤ (الدورة ٣) الصادر في ١٩٤٨/١٢/١١، وتعترف أيضا بضرورة إتخاذ إجراءات فعالة، في أقرب وقت، بغية إنهاء المساعدة الدولية للإغاثة.

(...)

٧- تؤسس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى:

**(أ)** لتقوم بالتعاون مع الحكومات المحلية بالإغاثة المباشرة وبرامج التشغيل، بحسب توصيات بعثة المسح الاقتصادية. **(ب)** لتتشاور مع الحكومات المهتمة في الشرق الأدنى، بشأن التدابير التي تتخذها هذه الحكومات تمهيدا للوقت الذي تصبح فيه المساعدة الدولية للإغاثة ولمشاريع الأعمال غير متوفرة.

٨- تؤسس لجنة إستشارية من ممثلي فرنسا وتركيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال إيرلندا والولايات المتحدة الأمريكية، مفوضة بإضافة ما يزيد على ثلاثة أعضاء إضافيين من الحكومات المساهمة، لأداء المشورة، ومعاونة مدير وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في تنفيذ البرنامج. وعلى مدير الوكالة واللجنة الاستشارية أن يتشاورا مع كل من حكومات الشرق الأدنى المختصة، في اختيار المشاريع ورسمها وتنفيذها.

(...)

١١- تبقي على وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين التي أنشئت بقرار الجمعية العامة رقم ٢١٢ (الدورة ٣) حتى ١٩٥٠/٤/١، أو إلى التاريخ الذي تتم فيه عملية النقل المشار إليها..

(...)

١٣- تحث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وغير الأعضاء، على التبرع التطوعي، نقدا أو عينا وذلك لضمان الحصول على كمية الإعدادات والأموال اللازمة لكل مرحلة من مراحل البرنامج.

(...)

١٧- تدعو الحكومات المختصة إلى منح وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى الامتيازات والحصانات والاعفاءات والتسهيلات التي منحت لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين وذلك إلى جانب كافة

الامتيازات والإعفاءات والتسهيلات اللازمة لأداء مهمتها.

١٨- تحث صندوق الطوارىء لرعاية الطفولة التابع للأمم المتحدة (اليونيسيف- UNICEF) ومنظمة اللاجئين الدولية ومنظمة الصحة العالمية(WHO) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو- UNESCO) ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية والوكالات الأخرى المختصة، والهيئات والجماعات الخاصة بالتشاور مع مدير وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى على مد يد المساعدة ضمن إطار البرنامج.

(...)

٢٠- توعز إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بالتشاور مع لجنة التوفيق بشأن فلسطين التابعة للأمم المتحدة، لما فيه خير أداء مهمات كل منها، وخصوصا فيما يتعلق بما ورد في الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة الرقم ١٩٤ (الدورة ٣) الصادر في ١٩٤٨/١٢/١١.

(...)

## ٣- القانون الرقم ٢٦٠ لعام ١٩٥٦[1]

## حول كيفية التعامل مع الفلسطينيين اللاجئين في سوريا

***[إعتبر هذا القانون اللاجئين الفلسطينيين كالمواطنين السوريين في كل من نصت عليه القوانين من ناحية التوظيف والتجارة وخدمة العلم مع الاحتفاظ بجنسيتهم الاصلية:]***

أقر مجلس النواب وأصدر رئيس الجمهورية القانون الآتي:

**مادة ١**

يعتبر الفلسطينيون المقيمون في أراضي الجمهورية العربية السورية بتاريخ نشر هذا القانون كالسوريين أصلا في جميع ما نصت عليه القوانين والأنظمة النافذة المتعلقة

**(١) نشر في الجريدة الرسمية العدد ٣٣ سنة ١٩٥٦ رقم الصحيفة ٤٧٦٢.**

بحقوق التوظيف والعمل والتجارة وخدمة العلم مع احتفاظهم بجنسيتهم الاصلية.

**مادة ٢**

تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا القانون.

**مادة ٣**

وزراء الدولة مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون ■

١٩٥٦

## الفصل الثالث

# عن المشهد الثقافي الفلسطيني في أراضي الـ ٤٨
# ١٩٤٨ – ١٩٦٦

سلمان الرشيد
باحث في مركز «ملف»

■ مدخل
١- الحركة الثقافية الفلسطينية قبل النكبة
٢- الصدمة وتحدي البقاء
٣- النكبة الممتدة فصولاً
٤- نوافذ في جدار الحظر
٥- في مواجهة القمع والتجهيل
٦- ثنائية الالتزام السياسي- الاجتماعي
٧- مساهمات أولية في المسرح والقصة
٨- ملاحظات وخلاصات

# مدخل

■ يتناول هذا الملف أبرز معالم المشهد الثقافي الفلسطيني في المرحلة الأصعب التي مرت على الفلسطينيين في أراضي الـ٤٨ بعد قيام الدولة العبرية. وهي الفترة الممتدة من تاريخ وقوع النكبة حتى العام ١٩٦٦، والتي اجتمع فيها عليهم؛ تداعيات هول الكارثة، وتغول القمع الصهيوني عبر وضعهم تحت سطوة قوانين الطوارئ والأحكام العسكرية.

كان الفلسطينيون في منتهى الضعف و«قلة الحيلة» أمام طغيان قوة غاشمة منتشية بحمى الانتصار على شعب تكالبت عليه قوى الاستعمار العالمي، وتخلى عنه أشقاؤه، وخذلته قياداته المصابة بداء الرهان على أصدقاء عدوه وحلفائه.

لقد أراد قادة الحركة الصهيونية أن يتم توطيد أركان الدولة العبرية وتثبيت دعائمها المفتعلة «على بياض»؛ عبر إزالة آثار من تم تهجيره من فلسطين، فدمروا ما استطاعوا من قراها وحواضرها، وصادروا سجلات أهلها ووثائق ملكية أراضيهم وعقاراتهم؛ وعبر كتم أصداء حياة الفلسطينيين ونبض وجدانهم، فأخفوا ما وقعت عليه أيديهم من أرشيف صحف ومجلات ومؤسسات ثقافية فلسطينية كانت قائمة قبل وقوع النكبة، ووضعوا الفلسطينيين الذين تمكنوا من البقاء في وطنهم، أمام خيارين: إما الخضوع لهذا «الواقع الجديد»، أو الالتحاق بمن سبقهم من المهجرين.

■ يشكل هذا الملف فصلاً من عرض مطول، يتناول أبرز جوانب المشهد الثقافي الفلسطيني في أراضي الـ٤٨ منذ وقوع النكبة وحتى اليوم، وهي لا تنحو باتجاه النقد الأدبي المتخصص، بل تسعى إلى تعريف الأجيال الفلسطينية الشابة على المحطات والمراحل التي مر بها المشهد الثقافي الفلسطيني في أراضي الـ٤٨، والذي شكل بفضل صلابة رواده وقوة إرادتهم إمتداداً أصيلاً – ومتطوراً – للتجربة الثقافية الفلسطينية قبل النكبة.

■ جاء التحديد الزمني لهذا الفصل ما بين أعوام ١٩٤٨–١٩٦٦، كونها الفترة

التي طبقت خلالها قوانين الطوارىء والأحكام العسكرية الصهيونية على فلسطينيي الـ٤٨، وهذا يفيد في تظهير قدرة النخب السياسية والثقافية الفلسطينية – رغم تلك الظروف – على إفشال محاولات قيادة الدولة العبرية إخماد جذوة النهوض الثقافي والمعرفي الفلسطيني، باعتباره أحد العوامل الرئيسية للحفاظ على الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني وانتمائه القومي ■

## (١)

## الحركة الثقافية الفلسطينية قبل النكبة

■ تعود أول مطبعة في فلسطين إلى العام ١٨٤٦، وهي مطبعة رهبان دير الفرنسيسكان، في القدس، ثم انتشرت المطابع لاحقا في باقي المدن الفلسطينية. وبحسب وزارة الثقافة في السلطة الفلسطينية فقد صدر ١٤٠٠ كتاب ومخطوطة في فلسطين ما بين عامي ١٩٠٠–١٩٤٨، تناولت موضوعات في الأدب والسياسة والفلسفة والتاريخ والفقه، ألفها نخبة من المفكرين والمؤرخين والأدباء والباحثين الفلسطينيين. وخلال الفترة ذاتها، صدر في فلسطين نحو ٢٥٠ صحيفة ودورية، وكانت مدن: يافا، حيفا، القدس، عواصم للصحافة الفلسطينية. وذكر مؤرخون أن صحيفة «الكرمل»– ١٩٠٨، حيفا، هي أول صحيفة سياسية فلسطينية، وقد صدرت بمبادرة من الصحافي نجيب نصّار. وفي ظل الانتداب البريطاني تطورت الصحافة في فلسطين ضمن تطور الأحداث السياسية فيها، حتى أصبحت تشكل حالة فريدة في بلد محتل لا يزيد عدد سكانه عن ١,٥ مليون، منهم ٣٠٪ أميون، وتصدر فيه ١٨ صحيفة صباحية و٣ صحف مسائية وعدد أكبر من الصحف الأسبوعية والشهرية. وقبيل انتهاء الانتداب– ١٩٤٨، كانت جريدة «فلسطين»– ١٩٣٢، هي من بين أقدم الصحف اليومية العربية الأربع، التي كانت ما تزال تصدر في فلسطين. *[مهند صلاحات: «الصحافة الفلسطينية ما قبل النكبة»، صحيفة «رمان» الالكترونية– ٢٠١٧/٥/٢٠]*.

■ يمكن القول إن فلسطين شهدت، خلال العقود التي سبقت النكبة، نهضة ثقافية. وقد تنوع النتاج الثقافي فيها ما بين الشعر والرواية والأدب القصصي والترجمة والمسرح والسينما، وساهمت كوكبة من الشعراء والكُتاب، في إثراء المشهد الثقافي الفلسطيني:

• فمن أبرز الشعراء الفلسطينيين قبل النكبة: إبراهيم طوقان (١٩٠٥-١٩٤١)، مطلق عبد الخالق (١٩١٠-١٩٣٧)، عبد الرحيم محمود (١٩١٣-١٩٤٨) وعبد الكريم الكرمي/أبو سلمى (١٩١١-١٩٨٤)، فدوى طوقان (١٩١٧-٢٠٠٣)، حسن البحيري (١٩٢١-١٩٩٨).

• وتُنسب لخليل بيدس (١٨٧٥-١٩٤٩)، أوّل رواية فلسطينية معروفة وهي «الوارث» – القدس ، ١٩٢٠، تلاه إسحاق موسى الحسيني (١٩٠٤-١٩٩٠)، برواية «مذكرات دجاجة»- ١٩٤٣، وقد كتب مقدمتها عميد الأدب العربي طه حسين. وكتب بيدس أيضاً قصصاً قصيرة، ونشر أوّل مجموعة بعنوان «آفاق الفكر»- القاهرة ، ١٩٢٤، وتبعه في هذا المضمار أحمد شاكر الكرمي (١٨٩٤-١٩٢٧).

• وترجم بيدس مباشرة عن الأدب الروسي، أو عن ترجمات روسيّة لكتّاب مثل ماري كوريلّي وڤيكتور هيغو، وترجم الكرمي عن الإنكليزية أعمالاً لأوسكار وايلد ومارك توين، كما ترجم عن ترجمات إنجليزية لأعمال كتّاب أوروبيين مثل غي دو موباسان، وبيرنردان دي سان بيير، وتولستوي، وتشيخوف، وترجم عادل زعيتر (١٨٩٥-١٩٥٧)، عدة كتب منها: «روح الشرائع» لمونتسكيو، «العقد الاجتماعي» لروسو، و«حضارة العرب» لغوستاف لوبون، كما برز اسم عنبرة سلام الخالدي (١٨٩٧-١٩٨٦)، كأوّل مترجمة فلسطينية، مع ترجمتها «الإلياذة» لهوميروس. *[أنطوان شلحت: «بالمعطيات الجافّة: النهضة الثقافية في فلسطين قبل النكبة» ـ موقع «ضفة ثالثة» الإلكتروني، ٢٠١٨/٥/٢٣].*

• ونشط في فلسطين عدد من المسرحيين ما بين عامي ١٩١٩ و١٩٤٨، في مقدمتهم جميل البحري (١٨٩٥-١٩٣٠)، الذي ألف برغم وفاته شاباً، ١٢ مسرحية، حتى لقب بـ«أبو المسرح»، وبرزت في هذا المجال أسماء مثل: برهان العبوشي (١٩١١-١٩٩٥)، محمد حسن علاء الدين (١٩١٧-١٩٧٣)، ومحي الدين الحاج عيسى (١٩٠٠-١٩٧٤). وتأسست جمعيات وفرق مسرحية كثيرة منها: «التمثيل الأدبي»، «الفنون والتمثيل»، «النادي العربي» – القدس، جمعية «الشبّان المسلمين» – يافا، «نادي الشبيبة» – بيت لحم و«نادي الشبيبة الأرثوذكسية» – غزة.

• وفي مجال السينما، كان إبراهيم حسن سرحان أول فلسطيني يصنع فيلماً توثيقياً – ١٩٣٥، تلاه كل من: جمال الأصفر، خميس شبلاق، أحمد حلمي الكيلاني، محمد صالح الكيالي. *[مهند إبراهيم أبو لطيفة،«الثقافة في فلسطين قبل النكبة»– صحيفة «رأي اليوم»– ٢٠١٩/٦/١٥]* ■

## (٢)

## الصدمة وتحدي البقاء

■ إنهار المجتمع الفلسطيني بفعل النكبة، وتحولت بنيته الاجتماعية الأساسية مجموعات متفرقة من اللاجئين، بعد أن قذفت الآلة العسكرية الصهيونية بنحو ٧٥٠ ألف فلسطيني خارج أرضهم وممتلكاتهم. وبقي ١٥٨ ألف فلسطيني في وطنهم، معظمهم من سكان القرى، من بينهم ٢٥ ألفاً أقاموا خارج قراهم إثر تدميرها على يد العصابات الصهيونية. فيما تحول أهالي المدن الفلسطينية مثل حيفا ويافا وعكا وصفد وطبريا واللد والرملة وبئر السبع إلى أقليات فيها وسط أغلبية يهودية وافدة.

وخلال السنوات الأولى من الاحتلال، وجد الفلسطينيون أنفسهم في عزلة شبه تامّة عن محيطهم العربي، في ظل إغلاق الحدود، وانعدام وسائل الاتصال والتواصل، من هاتف وبريد، وحظر لوصول الصحف والمجلات من الدول العربية، وندرة في أجهزة المذياع التي يمكن بواسطتها تتبع أخبار ما يجري من حولهم.

■ وتحت وقع كارثة النكبة، تلاشى المشهد الثقافي الذي كان قائماً في فلسطين دفعة واحدة ، بعدما انهارت بناه ومنابره وتشتت مبدعوه ونشطاؤه. عن ذلك يقول غسان كنفاني: «حين سقطت فلسطين في يد العدو لم يكن قد بقي تقريباً في فلسطين المحتلة أيّ محور ثقافي عربي يمكن أن يشكّل نواة لنوع جديد من البعث الأدبي، وكان جيل كامل من المثقفين، أو بالأحرى أجيال من المثقفين، قد غادرت فلسطين إلى المنفى».. ولعل الشاعر حنا أبو حنا (١٩٢٨–٢٠٢٢)، الذي كان في مقتبل شبابه عند وقوع النكبة كان أبلغ من عبر لاحقاً عن حجم الكارثة عندما قال: «كلّ ما كان أرضاً نقف عليها إنخسف هوّة في الأرض، وكلّ ما كان معتمداً ومتّكأً تهشّم كقصبة جوفاء». *[غسان كنفاني: «أدب المقاومة في فلسطين .. ١٩٤٨– ١٩٦٦، ص١١].*

■ لكن ماوقع لم يكن النهاية كما أرادت المؤسسة الصهيونية. فهاهو الشاعر سالم جبران، الذي لاينكر فداحة ماجرى، يعلن للاحتلال أنه مازال رغم كل شيء حراً وسيداً في أرضه.. وسيبقى كذلك. فيقول:

يمكنكم أن تقلعوا الشّجر

من جبل في قريتي

يعانق القمر

يمكنكم أن تحرثوا كلّ بيوت قريتي

فلا يظلّ، بعدها أثر

يمكنكم أن تأخذوا ربابتي وتحرقوها بعد أن تقطعوا الوتر

يمكنكم..

لكنّكم لن تخنقوا لحني

لأنّي عاشق الأرض مغنّي الرّيح والمطر ■

## (٣)

## النكبة الممتدة فصولاً ..

■ رأت قيادة المشروع الصهيوني أن للنكبة الفلسطينية فصولاً أخرى ينبغي استكمالها، تحت غطاء سياسة مزدوجة، يروّج شقها الدعائي على تسويق «واحة الديمقراطية»، التي تجسدها إسرائيل في المنطقة، من زاوية «احتضانها» من تبقى من الفلسطينيين تحت سلطتها، ومنحهم «حقوق المواطنة». فيما كان الشق العملي يتركز في الضغط عليهم كي يلتحقوا مرغمين بمن سبقهم على طريق اللجوء، وقد اعتبرتهم قيادة الدولة العبرية «خطراً أمنياً ووجودياً»، وفرضت عليهم حكماً عسكرياً – ١٩٤٨/١٩٦٦. وبموجبه، أُخضع الفلسطينيون لرقابة أمنية مشددة قَيَّدت حركتهم، وحصرتها بتصاريح مسبقة. وقد كشف المؤرخ الإسرائيلي يئير بويمل أن هذه الإجراءات جاءت تنفيذاً لسياسة ترمي إلى «مصادرة ٦٠٪ من أراضي العرب؛ منع عودة المهجرين إلى

قراهم؛ منع أصحاب الأراضي من الوصول إلى أراضيهم؛ إقامة بلدات يهودية في قلب التجمعات السكانيّة العربية؛ الحيلولة دون قيام وجود منظّم ومستقلّ للنشاط الجماهيريّ والاجتماعيّ والثقافي؛ منع النشاط السياسيّ العربيّ الداخلي المستقل؛ تعميق التصدّعات والانشقاق في صفوف العرب أوخلق تصدّعات جديدة، إلغاء تعريفهم وهويتهم ومنع بلورةّ هوية قومية جماعية لهم،..».

وكان الحكم العسكري «يتدخّل في حياة المواطن العربي منذ ولادته حتى وفاته. فهو يملك القرار الأخير في قضايا العمّال، الفلاحين، الحرفيّين، التجّار، المثقّفين، وفي شؤون التربية والخدمات الاجتماعيّة. كما يتدخّل أيضاً في قضايا تسجيل السكّان، الولادات، الوفيات، وحتى الزواج، وفي قضايا الأراضي، وتعيين وإقالة المعلّمين والموظّفين. ويكثر من تدخّله التعسّفي أيضاً في شؤون الأحزاب السياسيّة والنشاطات السياسيّة والاجتماعيّة، وفي المجالس المحليّة والبلديّة». *[يئير بويمل، «الحكم العسكري»، ص ٥٩-٨٦، من كتاب «الفلسطينيون في إسرائيل»، مدى الكرمل، حيفا /٢٠١٥]*.

■ سمحت الإدارة الصهيونية لفلسطينيي الـ٤٨ بالمشاركة في انتخابات الكنيست منذ محطتها الأولى- ١٩٤٩، بهدف وضع حراكهم السياسي تحت مجهر المتابعة، وتوجيهه بما لا يتعارض ومتطلبات توطيد أركان الدولة العبرية في فلسطين. واستثمرت حالة انهيار البنى السياسية والحزبية الفلسطينية، فتعاملت مع الفلسطينيين كخزان أصوات إنتخابية، تعزز موقع الأحزاب الصهيونية الكبيرة في مؤسسات الدولة العبرية. وفي سياق تحقيق ذلك، منعت السلطات الإسرائيلية قيام تنظيم عربي مستقل.

وكان حزب «عمال أرض إسرائيل»/«ماباي»، سباقاً في تشكيل «قوائم عربية» مساندة للحزب في الانتخابات، واعتمد في تشكيلها على زعامات محلية ذات طابع حمائلي وطائفي وجهوي ومناطقي، وفقاً للتقسيم الصهيوني لفلسطينيي الـ٤٨، الذي لايعترف بهم كأقلية واحدة بل أقليات جماعاتية متعددة: درزية، مسيحية، بدوية، مسلمة.. مقابل بعض الامتيازات التي يمنحها من موقعه في السلطة، لأعضاء هذه القوائم الذين يتعامل معهم كـ «مقاولي أصوات» لصالحه. وفي سياق هذه الامتيازات، يتم تعزيز موقع هؤلاء من خلال تسهيلات لجمهورهم الانتخابي *(تصاريح عمل وتنقل..)* في ظل حالة الطوارىء، وبذلك، يضمن في الوقت نفسه إطاراً يستعين به لتمرير

إجراءاته وسياساته في أوساط المجتمع العربي، بما في ذلك الوسط الثقافي. *[للمزيد؛ محمد السهلي: «الأحزاب العربية في إسرائيل»، ص ٢٠٣-٢٣٢، من كتاب «بين مشهدين»، الرقم ٤٢ من سلسلة «على طريق الاستقلال»، إصدار المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات/«ملف»، ط١:٢٠٢٢/٥]* ■

## (٤)

## نوافذ في جدار الحظر

■ صادرت السلطات الصهيونية أرشيف الصحف والمجلات والروابط والمؤسسات الثقافية الفلسطينية، واستولت على مقرات ومعدات عدد منها، مثل صحيفة «فلسطين» ومطبعتها في يافا، من أجل إصدار صحيفة «اليوم» الناطقة بالعربية والموالية لحزب «ماباي» الحاكم. وكما حظرت القوانين الصهيونية في تلك الفترة، تشكيل أحزاب وحركات سياسية بهوية عربية مستقلة، منعت أيضاً صدور أية مطبوعات سياسية أو إجتماعية أو ثقافية تعبر من قريب أو بعيد عن هذه الهوية الوطنية الفلسطينية أو تنشر عن أوضاع المجتمع العربي في إسرائيل خارج الرواية الصهيونية.

■ يذكر في هذا المجال أن «حركة الأرض» التي تأسست عام ١٩٥٩ ولم يُوافق على ترسيمها، قدمت طلباً لترخيص جريدة تخصها، إلا أن السلطات الإسرائيلية رفضت، لأن برنامج الحركة وأهدافها «تمس بأمن إسرائيل». فأصدرت الحركة نشرات متوالية بأسماء فردية مختلفة، وهو ما يسمح به القانون الإسرائيلي للنشر شرط أن يتم لمرة واحدة كل عام. لكن مضمون هذه النشرات استفز السلطات الإسرائيلية، فأغلقت مقر النشرة وصادرت أعدادها وقدمت محرريها إلى المحاكمة، ومن بينهم: حبيب قهوجي، منصور كردوش، صبري جريس. ثم قررت السلطات الصهيونية، ملاحقة الحركة ومصادرة أملاكها باعتبارها «خارجة على القانون».

■ بالمقابل، وخلال فترة الحكم العسكري، أصدرت الأحزاب الصهيونية مجموعة من الصحف اليومية والأسبوعية والشهرية الناطقة باللغة العربية، ومهمتها الترويج لسياسات هذه الأحزاب، بهدف السيطرة على الوعي الفلسطيني في أراضي الـ٤٨. من بين هذه الصحف: «المرصاد»/سياسية، «الفجر»/ شهرية أدبية لحزب «مابام»، «الأمل»

لحزب «أحدوت هعفوداه»، «المركز» لحزب «الصهيونيين العموميين».

ومثلما وظف حزب «ماباي» الحاكم نفوذ زعامات إقطاعية وعشائرية في خدمة مصالحة الانتخابية في الكنيست، حاول أن يستفيد ممن هم تحت تأثيره في الوسط الثقافي، في محاولة للتغطية على خطاب التمسك بالأرض والهوية ورفض سياسات التهميش والتمييز بحق الفلسطينيين، الذي تزخر به قصائد وكتابات الغالبية الساحقة من الشعراء والأدباء الفلسطينيين، ففتح أمام المنتفعين أبواب النشر في صحيفته.

وعن ذلك يقول الشاعر والكاتب جمال قعوار: «كلما حاولت السلطات أن تستخلص أدبا ما من مأجوريها كانت تصدم بالابتعاد من قبل الأوساط العربية، لأن مضمونه بعيد عن أية آمال لأبناء الشعب العربي هنا، حيث يبث الروح العدمية بين الجماهير العربية».

■ أصدرت «عصبة التحرر الوطني الفلسطيني» صحيفة «الاتحاد»- ١٩٤٤، والتي باتت في العام ١٩٤٨ صحيفة أسبوعية ناطقة باسم الحزب الشيوعي الإسرائيلي. وقد مكّن برنامج الحزب المناهض للصهيونية وعضويته المختلطة بين العرب واليهود، في أن تجد قضايا المجتمع العربي في إسرائيل مكاناً على صفحات الجريدة، التي أصدرت ملحقاً ثقافياً، تحول إلى مجلة ثقافية شهرية باسم «الجديد» - ١٩٥٤، شكلت منبراً لعدد من الكتاب والشعراء الفلسطينيين، خاصة أن الحزب كان يضم صفوفه و في منابره الصحفية عدداً واسعاً من المثقّفين والمبدعين الفلسطينيين البارزين، بدأ معظمهم نشاطه الفكري والأدبي منذ أواخر عهد الانتداب البريطاني، منهم: جبرا نقولا (١٩٠٦-١٩٧٤)، إميل توما (١٩١٩-١٩٨٥)، إميل حبيبي (١٩٢١-١٩٩٦)، صليبا خميس (١٩٢٤-١٩٩٠)، عصام العبّاسي (١٩٢٤-١٩٨٩)، حنا إبراهيم (١٩٢٧-٢٠٢٠)، حنا أبو حنا (١٩٢٨-٢٠٢٢)، توفيق زياد (١٩٢٩-١٩٩٤)، عيسى لوباني (١٩٣٢-١٩٩٩)، سميح القاسم (١٩٣٩-٢٠١٤)، محمود درويش (١٩٤١-٢٠٠٨)، سالم جبران (١٩٤١-٢٠١١). *[سليمان جبران: «مدخل لدراسة الشعر الفلسطيني في إسرائيل .. ١٩٤٨-١٩٦٧»- الحوار المتمدن، ٨/ ٢٠١٢]* ■

## (٥)

## في مواجهة القمع والتجهيل

■ شكلت سياسة التجهيل رأس حربة الاضطهاد الثقافي الصهيوني للعرب في أراضي الـ٤٨، من موقع إدراك المؤسسة الصهيونية أهمية التعليم والثقافة في الحفاظ على الهوية الوطنية للفلسطينيين وحمايتها من الاندثار. ويبدأ تنفيذ هذه السياسة باستبدال المعلمين القدامى بمدرسين محدثين لا يتمتعون بالتأهيل التربوي اللازم، لأن القدامى بتجربتهم الغنية وكفاءتهم التعليمية يشكلون جسراً ينقل إلى عقول الجيل الجديد الوعي بتاريخ شعبه وثقافته الراسخة.

ويشير غسان كنفاني (١٩٣٦-١٩٧٢)، إلى إحصائية إسرائيلية تفيد بأن «٥٣٪ من المعلمين العرب في إسرائيل، غير مؤهلين». وتذكر هذه الإحصائية أن «٧٥٪ من الجيل العربي الذي بدأ التعليم في الصف الأول عام ١٩٥٧، تركوا المدرسة في العام ١٩٦٤، أي قبل أن يصلوا الصف الثامن»، وأن «نسبة نجاح الطلبة العرب في امتحانات الشهادة الثانوية عام ١٩٦٤ لم تتجاوز ١٠٪». وقد كشفت «حركة الأرض» في رسالتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة يو ثانت- ١٩٦٤، تعرض فيها لأوضاع العرب في إسرائيل، أن هذه النسبة خادعة، على ضآلتها، حيث لم تتجاوز في الحقيقة الـ ٥٪، وهذا ما يفسر أن مجموع الطلاب العرب في الجامعات في اسرائيل، عام ١٩٦٧، كان ٢٠٠ طالب فقط، مقابل ١٩ ألف طالب جامعي إسرائيلي. *[غسان كنفاني، «الأدب الفلسطيني المقاوم تحت الاحتلال.. ١٩٤٨-١٩٦٨»، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت- ١٩٦٨، ص ١٩]*.

■ وخلال فترة الحكم العسكري، فرضت الحكومات الإسرائيليّة المتعاقبة رقابة صارمة على المؤسسة التعليمية، ولاحقت كلّ من لا يدين لها بالولاء من المعلّمين، فأشاعت بينهم جواً من الإرهاب والتهديد. وبما أن معظم الكتّاب والشعراء آنذاك عملوا في سلك التعليم، فكان أمام المعلم، الكاتب أو الشاعر، واحدة من إثنتين: إمّا كتابة ما لا يؤذي ولا يغضب بعيداً عن القضايا السياسيّة والوطنيّة، وإمّا المجازفة بكتابة ما تجيش به نفسه، باسمه الصريح حيناً والمستعار غالباً، معرّضاً نفسه للفصل من

الوظيفة وحرمانه من لقمة العيش. وذلك في فترة قلّت فيها الأعمال وعزّت الوظيفة في غير مجال التعليم.

ولقد تعرض عدد كبير من الكتاب والشعراء والصحفيين الفلسطينيين لإجراءات الطرد من وظائفهم والتحقيق معهم ومحاكمتهم بسبب مواقفهم، وزج بالكثير منهم في السجون. ومن بينهم: توفيق زياد، راشد حسين، فوزي الأسمر، محمود درويش، سميح القاسم. منصور كردوش، صالح برانسي، فخري جدي، حبيب قهوجي، سالم جبران، صبري جريس، عبد الحفيظ درواشة، فرح نور سلمان، علي رافع، علي عاشور، زاهي كركبي، نصري المر، جورج غريب، فؤاد خوري. *[سليمان جبران: مصدر سابق]*.

■ ويعبَّر سميح القاسم عن غضبه وتحديه لإجراءات القمع والتضييق الصهيونية، قائلاً في قصيدته «خطاب من سوق البطالة» – ١٩٥٨:

سأعرض للبيع ثيابي وفراشي
ربما أعمل حجاراً.. وعتالاً.. وكناس شوارع
ربما أبحث، في روث المواشي، عن حبوب
ربما أخمد.. عرياناً.. وجائع
يا عدو الشمس.. لكن.. لن أساوم
وإلى آخر نبض في عروقي.. سأقاوم.

■ فيما يخاطب الشاعر الشاب راشد حسين حبيبته، التي بثته مخاوفها ممن يترصدونه وهو الذي لم يأبه للتهديدات بالاعتقال، إن لم يتوقف عن كتابة قصائده في تمجيد شعبه وحقه في الحياة الحرة، فيقول:

قالت أخاف عليك السجن.. قلت لها  من أجل شعبي ظلام السجن يُلتحف
لو يقصرون الذي في السجن من غرف  على اللصوص لهدت نفسها الغرف
لكن لهـــا أمل ان يستضاف بها  حرٌّ فيعبق في أنحائهـــا الشرف.

■ ومن السجن كتب محمود درويش أروع قصائده و أكثرها امتلاءً بالأمل والاصرار

والتحدي، هازئاً من سجانه ومعتزاً بقيده الذي يرى فيه مايؤكد جدارته بالحرية:

من آخر السجن طارت كف أشعاري

تشـــــد أيديكم ريحاً على نار..

أقول للمُحكم الأصفاد حول يدي:

«هذى أساور أشعاري و إصراري!»

في حجم مجدكم نعلي، و قيد يدي

في طول عمركم المجدول بالعار..

في اليوم أكبر عاماً في هوى وطني

فعانقوني عنـــاق الريح للنـــار!

■ ويبلغ التحدي أوجه عند الشاعر توفيق زياد، وهو الذي تعرض للسجن عدة مرات بعد أن طُرد من وظيفته فيقول:

هنا على صدوركم باقون كالجدار

نجوع .. نعرى .. نتحدى

ننشد الأشعار

ونملأ الشوارع الغضاب بالمظاهرات

ونملأ السجون كبرياء

ونصنع الأطفال .. جيلاً ثائراً .. وراء جيل

كأننا عشرون مستحيل

في اللد والرملة والجليل ■

## (٦)

## ثنائية الالتزام السياسي - الاجتماعي

■ لقد أدت السياسات الصهيونية اليومية ضد الفلسطينيين في أراضي الـ٤٨ إلى حسم موضوعة الالتزام في الأدب الفلسطيني، حيث «لم تكن قضية الأدب الملتزم بين الغالبية الساحقة من أدباء فلسطين المحتلة موضع جدل، لأن الجدل فيها، أمام التحديات اليومية الخطيرة، يشكل رفاهاً لم يقبله أحد». *[غسان كنفاني، مصدر سابق]*. وقد تبلور هذا المفهوم في أعمال الكتاب والشعراء الفلسطينيين بدءاً من النصف الثاني من خمسينيات ق٢٠.

فبينما غلبت القضايا الذاتية والغزل على قصائد المهرجان الشعري الفلسطيني الأول، الذي نظمته جمعية «الشبّان» المسيحية – الناصرة ١٩٥٥/٣، تغير الأمر تماماً بعد سنوات قليلة، فقد أقامت «رابطة الأدباء والمثقفين العرب»– ١٩٥٧/٩، مهرجانات شعرية في الناصرة، وحيفا، وعكا،.. وسادت قصائدها القضايا والطموحات الوطنية والقومية للفلسطينيين. ومع تصاعد الأحداث في فلسطين ومحيطيها العربي والدولي، تحوّلت هذه المهرجانات إلى تظاهرات أدبية وسياسية، لها جمهورها الواسع. ولعلّ خير دليل على أهمية هذه المهرجانات وأثرها أنّ السلطات الصهيونية ضاقت بها ذرعاً، فأوعزت إلى أجهزتها الأمنية أن تعمل على إفشالها أو الحؤول دون انعقادها.

■ لم يقتصر مفهوم الالتزام في الأدب الفلسطيني في تلك الفترة على تناول القضايا الوطنية بإطارها السياسي، بل تناول الشعراء والكتاب قضايا اجتماعية بالغة الحساسية تتصل بطبيعة المجتمع العربي في إسرائيل منها علاقة الرجل بالمرأة، وبعض العادات والتقاليد الاجتماعية الراسخة منذ قرون. وقد ساهمت إنتماءات الكثير من الشعراء والكتاب إلى الحزب الشيوعي الإسرائيلي في الخوض في هذه القضايا بنظرة نقدية واضحة وجريئة.

وقد رأى النقاد في خوض هؤلاء الأدباء في هذه القضايا إلى جانب الهم الوطني والقومي العام إكتمالاً ونضوجاً في الرؤية، ليس بسبب الهوية السياسية والفكرية للكاتب، بل لأن تسليط الضوء على هذه القضايا يكشف في الوقت نفسه مساعي المؤسسة الصهيونية لتكريس كل ما هو سلبي في المجتمع العربي، لتسهيل عملية تشويه الأجيال

الفلسطينية الناشئة عبر «إبهارها» بنمط الحياة الغربي الذي جاء به المستوطنون من أوروبا وسواها. ويرى النقاد في الاهتمام السياسي والاجتماعي لدى الأدباء الفلسطينيين تكاملاً ضرورياً في مواجهة السياسات الصهيونية تجاه الفلسطينيين.

■ يتناول الشاعر راشد حسين في قصيدته «الجياد» مسألة مفاخرة الأسر التقليدية بالمولود الذكر، واعتبار مجرد قدومه مأثرة ترفع رأس أهله، فيقول:

في قرانا بين طيات الدخان

(..) جيل أطفال كبار، كالجياد ملأت أذهانهم أشباح تفكير رمادي

مهمتهم أن تلد الزوجة مولودا ذكر

ليقولوا : إنها بنت أصيل مفتخر

وضعت طفلاً ذكر

وجهه وجه القمر

ليقولوا: زوجها فحل عظيم

رجل..

بعد هذا، ليصير ابنهم راعي ذباب.

■ وينتقد محمود درويش بأسى عسف التقاليد التي تسمح بتعرض المرأة للعنف طالما على يد أولياء أمرها، فيقول في إحدى قصائده:

وتنام أجفان الحياة

إلا بكاء من كئيب موجع

ينسل من أعماق بيت

من بيوت القرية

هي بنت شيخ القرية

تبكي وتصرخ باكتئاب

والسوط محمر الإهاب.

■ جاءت مجزرة كفر قاسم- ١٩٥٦/١٠/٢٩، لتفجر النقمة والغضب في صدور الفلسطينيين، وربط الشعراء والأدباء الفلسطينيين بينها وبين ما وقع من مجازر في العام ١٩٤٨ على يد العصابات الصهيونية، وقد ذهب بعضهم إلى أبعد من ذلك، فتناول ما جرى فيها بالتوازي مع ما وقع خلال العدوان الثلاثي على مصر، الذي بدأ في يوم ارتكاب مجزرة كفر قاسم، ومع ما يجري في الجزائر في مواجهة الاحتلال الفرنسي. فيقول توفيق زياد في قصيدته «حديث الملاحم»، التي نظمها بعد أسابيع قليلة على المجزرة:

دمي هو ذاك الذي قد سفك

دمي هو ذاك وذاك دمك

وقد شربوا منه حتى ارتووا

فيا ويلهم

عندما يطلع الصبح

مما أتووا ...!!

(..) ففي مصر نحرق جيش الطغاة

ونغرقه في مياه القناة

وفي كل شبر بأرض الجزائر

تدور بأعداء شعبي الدوائر(..)

■ وللشاعر حنا أبو حنا قصيدة طويلة عن كفر قاسم، يدعوا فيها إلى وحدة الصف في وجه القتلة، جاء فيها:

كيف العزاء؟ و كيف يسلو الويل شعب ثاكل؟

عصفت بروحه الخطوب وصارعته نوازل

ما زال يحمل جرحه في صدره.. ويطاول

وتسير في الدماء، على خطاه، غوائل

إن السبيل إلى العزاء تكاتف وتكافل

ونداء أرواح الضحايا: فليهب الغافل!

■ ونعى حبيب قهوجي شهداء كفر قاسم واضعاً القتلة في خانة المغول والنازيين، قائلاً :

جنكيز خان تثاءبت أيامه ؟ أم جند هتلر للدمار ضواري ؟

■ وتكررت الصيغة نفسها، في قصيدة أخرى، لراشد حسين بعنوان «الغلة الحمراء»، يرثي فيها شهداء قرية صندلة، التي استشهد فيها ١٥ طفلاً جراء انفجار لغم من مخلفات جيش الاحتلال – ١٩٥٧/٩/١٧.

مرج ابن عامر، هل لديك سنابل

أم فيك من زرع الحروب قنابل ؟

أم حينما عز النبات صنعت من

لحم الطفولـــة غلة تتمايـــــل ؟

■ ويقول محمود درويش في قصيدته «أزهار الدم»:

دمك المهدور ما زال وما زلنا نقاوم

علّمتني ضربة الجلاد أن أمشي على جرحي

وأمشي

ثمّ أمشي

وأقاوم ■

## (٧)

## مساهمات أولية في المسرح والقصة القصيرة

■ برز في تلك الفترة الكاتب توفيق فياض، وقد لفت الأنظار بأسلوبه الأدبي الخاص، وله مسرحية بعنوان «بيت الجنون»، وهي «مونودراما» من فصلين – حيفا، مطبعة الاتحاد – ١٩٦٥، رأى النقاد فيها علامة بارزة في مسار المسرح الفلسطيني في أراضي الـ٤٨؛ بطلها، مدرس تاريخ مطرود من عمله، يعيش في غرفته الصغيرة كابوساً مروعاً، يرى فيه أنه محاصر من قبل أشخاص جاءوا ليقبضوا عليه بلا سبب. ويعاني بطل المسرحية إختلاطاً في دواخله تجاه ما حوله يأخذ طابع الهذيان والجنون. ولكنه يخرج من هذه الحالة حين يقرر المواجهة، ويعلن بصوت عالٍ: «هناك.. أنت.. هل تسمع؟ انني لا أخافكم، لا أرهبكم، سأتحداكم جميعاً، سأنتصر عليكم جميعاً.. جميعاً، وحدي». ويتضح في نهاية العمل أنه يتوجه بتحديه .. نحوهم، أي الذين اغتصبوا حقوقه ومازالوا يسعون للتخلص منه.

وللكاتب فياض قصة بعنوان «لن يجف النبع» – ١٩٦١، يعرض فيها لثنائية الحياة والموت، والعلاقة الجدلية بينهما، كما جسدها بطل القصة سالم راعي الأغنام، الذي يضحى بنفسه في سبيل المجموع. كما كتب فياض رواية بعنوان «المشوهون» – حيفا، مطبعة الاتحاد – ١٩٦٤، أثارت جدلاً في الأوساط الاجتماعية والسياسية والثقافية الفلسطينية.

■ وشهدت تلك الفترة إنتاجا قصصياً يُلحظ فيه لجوء الكتاب إلى الرمزية في تناول موضوع القصة، ولا يعود الأمر إلى دواعٍ فنية بحتة فقط، بل إلى سطوة الرقابة الصهيونية على ما يكتبه الفلسطينيون.

فقد كتب الشاعر فوزي الأسمر، قصة قصيرة بعنوان «رمال ودموع»، وهي ترمز إلى تمسك الفلسطيني بأرضه ومقاومة محاولات اقتلاعه، وتروي القصة وقائع محاكمة فلسطيني حاول قتل سائق جرار اسرائيلي. ويتبين خلال محاكمته أن السبب الذي دفعه لذلك هو أن السائق كان يربط جذع شجرة زيتون يملكها الفلسطيني بالجرار، محاولاً اقتلاعها. وكتب عبد الرحمن محمد سعيد قصة بعنوان «رنين الأجراس»، تنتقد العلاقات الاجتماعية من منظور طبقي. كما كتب عطا الله منصور قصة بعنوان «رياض يعود

الى بيته»، تدور حول الوضع الاقتصادي المتردي الذي يعيشه الفلسطيني في أراضي الـ٤٨. ولزكي سليم درويش قصة بعنوان «نقطة دم»، تتناول مشكلات العائلة العربية الريفية، وتفشي الموروث المتخلف في العلاقات الاجتماعية. وهذه نماذج مما كتب حينها، لا يتسع المجال هنا لعرض المزيد ■

## (٨)

## ملاحظات واستخلاصات

■ يلاحظ غلبة الشعر في المشهد الثقافي الفلسطيني خلال الفترة التي يغطيها هذا الملف. وهذا طبيعي لأسباب عدة أبرزها أن هذا النوع من الأدب أكثر تجذراً ورسوخاً في الثقافة العربية عن غيره من الأنواع مثل الرواية والمسرح والقصة القصيرة حديثة العهد، والأهم مما سبق أنه نتاج فردي سهل الانتشار ولا يحتاج لأن يكون مطبوعاً كي يصل إلى الجمهور، في وقت كانت فيه المطابع والصحف والمؤسسات الثقافية تحت السيطرة المباشرة لأجهزة الحكم العسكري الإسرائيلي. وقد تغيرت هذه المعادلة إلى حد كبير في الفترات اللاحقة مع ظهور كتابات قصصية وروائية فلسطينية مهمة بعد العام ١٩٦٧.

■ من الملاحظ أن الخطاب الثقافي الفلسطيني الذي نما وتبلور في أراضي الـ٤٨ خلا من تعابير الفجيعة والندب والانكسار أمام هول كارثة النكبة التي لحقت بفلسطين وشعبها. ويعود أبرز الأسباب في ذلك طبيعة التحدي الوجودي الذي داهم الفلسطينيين في عقر دارهم، وظل ماثلاً في تفاصيل حياتهم اليومية. كان عليهم أن يخوضوا معركة البقاء والاستمرار في الحياة. وربما نلحظ ذلك في كل قصيدة نعي قائلها الشهداء، أو أطلقها شاعر من سجنه. كانت جميعها تزخر بالاعتزاز وتحدي القاتل /السجان بل وتسخر منه.

كان الشاعر والكاتب جزءاً عضوياً مما يجري ويخضع له جميع الفلسطينيين هناك، وفي مثل هذا الوضع لاوجود لـ«برج عاجي» يمارس فيه المثقف نرجسيته. فهو كغيره من الفلسطينيين من حوله: إما أن يكون في دائرة استهداف الاحتلال، أو تحت عباءته. وقد اختارت الغالبية منهم موقع المواجهة.

■ يعود نجاح المثقف الفلسطيني في أراضي الـ٤٨، في إعادة بناء المشهد الثقافي،

وإفشال محاولات تدجين الحركة الثقافة الفلسطينية الناشئة إلى كثير من الأسباب، أبرزها إنخراطه المبكر في العمل السياسي من جهة، وتأثير المثقفين والكتاب المخضرمين الذي بقوا في فلسطين بعد النكبة من جهة ثانية، وقد لعب هؤلاء دوراً مهماً في صيانة الجذور التي أفرعت التجربة الثقافية الفلسطينية قبل الكارثة.

ساهم هذان العاملان في كسر حالة العزلة التي حاول الاحتلال إدامتها في حياة الفلسطينيين تحت حكمه. ونلحظ تأثير هذا الانعتاق النسبي في تفاعل المثقف الفلسطيني مع كل حدث كبير يدور في المحيط، ومن أدلة ذلك؛ عشرات القصائد التي أطلقها الشعراء الفلسطينيين تضامناً مع الشعوب وحركاتها السياسية التي تقارع الهيمنة الاستعمارية في مختلف أرجاء المعمورة.

■ شهدت الفترة التي يغطيها هذا الملف حضوراً قوياً لعدد من الشعراء الشباب شكلت قصائدهم علامة فارقة في الشعر الفلسطيني، أبرزهم سميح القاسم ومحمود درويش وراشد حسين، الذين شكلوا مع مبدعي الجيل الذي سبقهم وفي المقدمة الشاعر توفيق زياد، خطاباً شعرياً مميزاً في الشكل والمضمون، إمتد تأثيره إلى الحركة الشعرية العربية، واحتلوا مكاناً مرموقاً في صدارة رواد الشعر العربي الحديث. وهو ما سيُلحظ على نحو أوضح في الفترة التي تلت حرب ١٩٦٧، وما بعد ذلك بكثير ■

**٢٠٢٤/١/١٥**

## القسم الثالث

# في المدار الإقليمي

- مقدمة
- الفصل الأول: السودان..
  أبعاد الأزمة الراهنة وجذورها العميقة
- الفصل الثاني: التطبيع السعودي – الإسرائيلي..
  «المسار المتعرج»

## مقدمة

■ يتضمن هذا القسم دراستان في الوضع الإقليمي:

١ . **«السودان.. أبعاد الأزمة الراهنة وجذورها»:** دراسة تتناول جذور الأزمة في السودان ومآلاتها، في ظل الاشتباكات المسلحة ما بين الجيش وحليفته السابقة، قوات«الدعم السريع»، على وقع تحذيرات من تداعيات استمرار هذه الاشتباكات واتساعها، في بلد نادراً ما نَعُمَ بالاستقرار منذ أن ظهر كدولة على الخريطة السياسية ١٩٥٦-. وفي وقت يجمع فيه المراقبون على أن ما يحدث السودان اليوم هو الأخطر في مسلسل الصراعات والحروب الداخلية التي شهدها، لأن الصراع الراهن يفتح على انهيار الدولة وتفكك مكوناتها الجهوية والإثنية، وتحولها دويلات متصارعة.

وفيما تحذر الدراسة من أن «السيناريو الأسوأ، بالنسبة للجميع، هو حرب طويلة ممتدة، بدون منتصر، وتقود إلى تقسيم البلد إلى كانتونات وجيوب تسيطر عليها ميليشيات متحاربة، وسط مستويات غير مسبوقة من الفوضى وعدم الاستقرار»، تترك باب التفاؤل بالمستقبل مواربا عبر أحد خلاصاتها:

«لعلّ هذه الحرب، والتجربة السودانية عامة، تكون حافزا للتعلم من تجارب الماضي وإخفاقاته، والبدء في تقديم معالجات حقيقية وجذرية للقضايا الإشكالية المطروحة،بما ينهي دوامة الانقلابات وعسكرة السياسة، ويضمن تحقيق الأمن والاستقرار والرخاء لكيان الدولة السودانية بمختلف أقاليمها وجهاتها، وبما يرسخ كذلك النظام الديمقراطي والتداول السلمي على السلطة».

٢ . **«التطبيع السعودي مع إسرائيل .. المسار المتدرج»:** تعالج هذه الدراسة مسار التطبيع السعودي ـ الإسرائيلي، الذي، وإن لم يصل بعد إلى مرحلة توقيع اتفاق رسمي، إلا أن تأثيره بدا واضحاً على الكثير من الملفات الإقليمية، منذ خطواته الأولى.

تعرض الدراسة الحيثيات التي تجعل من الخطوة التطبيعية السعودية مختلفة، من حيث التأثير، عما سبقها من خطوات قطعتها دول عربية أخرى في سياق «إتفاقات

أبراهام»، من زاوية الموقع السياسي والاقتصادي الذي تحتله السعودية في الإقليم، وكونها صاحبة «مبادرة السلام العربية»، التي اعتمدتها القمة العربية في بيروت – ٢٠٠٢، والتي اشترطت الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة بعدوان ١٩٦٧، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعودة اللاجئين الفلسطينيين، مقابل تطبيع العلاقات العربية الرسمية مع إسرائيل.

وتوضح الدراسة أن «إسرائيل ترى في توقيع اتفاق تطبيع مع السعودية ما يساهم في تحسين مكانتها الاستراتيجية على المستوى الإقليمي، ويعمق من شرعيتها، ويفتح المجال لتطوير الاقتصاد الإسرائيلي من خلال زيادة الاستثمارات الاقتصادية المتبادلة بين البلدين».

وتخلص الدراسة إلى أن «القيادة الرسمية الفلسطينية إرتكبت خطيئة سياسية مزدوجة؛ **أولاً** برهانها على تحصيل إنجازات لصالح الحقوق الفلسطينية عبر مسار التطبيع السعودي مع إسرائيل، على الرغم من معرفتها أن هذا المسار هو من أخطر حلقات تطبيق «السلام الإقليمي» على القضية الفلسطينية، والتي وقفت هي ضده في إطار الموقف الفلسطيني العام. و**ثانياً** بقبولها تقزيم المطالب الفلسطينية نزولاً عند مقاربة ولي العهد السعودي لتطبيق «مبادرة السلام العربية» ■

«**ملف**»

## الفصل الأول

# السودان..
# أبعاد الأزمة الراهنة وجذورها

**فيصل علوش**
**باحث في مركز «ملف»**

■ **تمهيد**

**١- ماضي السودان وجذور الأزمة**

**٢- الفشل في بناء الدولة الحديثة**

**٣- الوضع القبائلي في السودان**

**٤- دارفور.. نموذج السودان المصغَر**

**٥- الاقتصاد السوداني والأوليغارشية الجديدة**

**٦- الجيش السوداني: تاريخ حافل بالانقلابات والولع بالسلطة**

**٧- إمبراطورية إقتصادية**

**٨- «قوات الدعم السريع»: يافطة جديدة وانتهاكات مستمرة**

**٩- تأثير الدور الخارجي**

**١٠- رفض الحرب والبدائل الممكنة**

# تمهيد

■ حين انتفض الشعب السوداني، ما بين ٢٠١٨ و٢٠١٩، ضد حكم الرئيس السابق عمر حسن البشير، كان يتوخى تحقيق الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة وحكم القانون. لم يكن بحسبانه أبداً الوصول بالبلاد إلى هذه الحرب المدمرة التي نشهدها الآن، والتي ستكون نتائجها كارثية على مختلف الصعد والمستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والانسانية.. الخ.

الجيش السوداني، وهو القوة المهيمنة على الحكم بشكل شبه متواصل منذ استقلال البلاد– ١٩٥٦، بالتعاضد مع «قوات الدعم السريع»، *(وهي ميليشيا تأسست في ظل النظام السابق، لتقوم بمهام خارج نطاق القانون، تشمل القتل والحرق والاغتصاب والسرقة والتهريب بكل أشكاله)*، بادرا، كما هو معروف، إلى قطع الطريق على تحقيق هدف الاحتجاجات العارمة، وذلك عبر الانقلاب على نظام البشير – ٢٠١٩/٤/١١، بعد أن أيقنوا أنه لم يعد ممكنا الدفاع عنه أمام غضب الشارع، معتبرين أنّ الإطاحة به «تحقيق لطموح المحتجين»(!).

■ غير أنه لم يطل الوقت ليتبيّن للجميع أن القادة العسكريين، *(بجناحيهما؛ الرسمي والميليشيوي)*، أرادوا التخلص من رأس السلطة، *(أو التضحية به)*، كتمهيد لإعادة إنتاج النظام القديم ذاته بحلّة جديدة. على غرار ما جرى في غير بلد عربي، علماً أنّ لجيوش هذه البلدان دورا تاريخياً مشهودا، منذ استقلالها، في «صناعة الرؤساء».

إتفق هؤلاء القادة بداية مع المكون المدني على «وثيقة دستورية»، وتشكيل حكومة مدنية *(ترأسها عبدالله حمدوك)*، وكذلك «مجلس سيادة» مشترك، كانت رئاسته أولاً لقائد الجيش عبد الفتاح البرهان، لكنّ الأخير سرعان ما افتعل أزمة سياسية مع ائتلاف «الحرية والتغيير»، وبادر مع نائبه محمد حمدان دقلو، الملقب بـ«حميدتي»، إلى الانقلاب في ٢٠٢١/١٠/٢٥، على اتفاقهما الموقع مع القوى السياسية، وذلك عندما اقترب موعد تسليم رئاسة مجلس السيادة للمكون المدني.

■ وما بين الاتفاق والانقلاب لم يوفر العسكر فرصة لوضع العصي في عجلات حكومة حمدوك المدنية، واتهامها بالعجز والفشل والتقصير، بل واتهام كافة الأحزاب المدنية بـ«التكالب على السلطة، وعدم الاهتمام بأوضاع الناس المعيشية والحياتية». إضافة إلى اللعب على مختلف التناقضات والهويات والخلافات؛ فجرى تحريض بعض القبائل وفلول النظام القديم وحركته الإسلامية للتحرك ضد الحكومة. كما تمّ الاعتماد على رموز وفصائل لم تلتحق بالثورة أصلاً، للانضمام إلى الميليشيات المناصرة للعسكر. كلّ ذلك بهدف إغراق المكون المدني وحكومته بفوضى الأزمات المتلاحقة، تمهيدا لتقديم الانقلاب بوصفه «المنقذ الوحيد للبلاد».

■ لكن وبعد أكثر من عام على انقلابهما *(البرهان وحميدتي)*، وتحت ضغط الشارع السوداني والعواصم الغربية والاتحاد الأفريقي، تم التوقيع على ما سميّ بـ«الاتفاق الإطاري» بين القيادة العسكرية ومجموعة من القوى السياسية – ٢٠٢٢/١٢/٥، على أمل أن يجري استكماله والتوقيع النهائي عليه في بداية شهر ٢٠٢٣/٤، بهدف التأسيس لواقع سياسي جديد يقود إلى إكمال مسار الانتقال الديمقراطي.

وقد أثار هذا الاتفاق كثيراً من الجدل داخل الساحة السياسية السودانية، لكن المهمّ فيه أنه تسبّب في اشتداد التوتر بين قادة الجيش وقائد قوات الدعم السريع، ثم أدّت الخلافات الحادة حول الجوانب الفنية الخاصة بورقة «الإصلاح الأمني والعسكري» ودمج قوات الدعم السريع في الجيش، إلى تفجّر الحرب الدموية الشرسة بين الطرفين.

■ ما نقل في هذا الصدد، أفاد بأن الاختلاف تمحور حول مسألة مواقيت دمج قوات الدعم السريع وكيفية تشكيل هيئة القيادة، حيث تمسك الجيش بثلاث سنوات كحد أقصى للدمج، في حين طالب الدعم السريع بـ ١٠ سنوات، كذلك اقترح الجيش هيئة قيادة مشكلة من ٦ مقاعد يحوز فيها على أربعة وتكون الرئاسة له، بينما تنال قوات الدعم السريع مقعدين، أما الأخيرة فاقترحت إضافة مقعد سابع مخصص لرئيس مجلس السيادة المدني القادم، ويكون رئيساً للهيئة.

وكانت ورقة قوات الدعم السريع طالبت، في وقت سابق، بضرورة إيراد نص في الدستور ينأى بالمؤسسة العسكرية عن التدخل في السياسة، ووجود رقابة مدنية على

المؤسسة العسكرية، وإخضاع ميزانية الدفاع للمراجعة والمساءلة من البرلمان، كما اعتبرت أن ثمة ضرورة لتصفية القوات المسلحة لعناصر النظام السابق وأصحاب الأيديولوجيات. في حين تحدث الجيش عن «إخضاع استثمارات الدعم السريع لإشراف وزارة المالية، ووقف أي تعاقدات خارجية لتزويدها بالسلاح، وأن يتم ذلك عبر الجيش».

■ ولكن كلّ هذا لا يكفي وحده لفهم وتفسير أسباب اشتعال فتيل الأزمة ونشوب الحرب على هذا النحو الدموي بين الطرفين. كما لا يكفي كذلك الحديث فقط عن «إزدواجية سلطة»، ووجود قوتين مسلّحتين مستقلتين الواحدة عن الأخرى، من منطلق أنّ ذلك لا يمكن أن يكون أكثر من حالة إنتقالية يتحتّم حسمها لصالح أحد الطرفين في نهاية المطاف.

كما لا يكفي أيضاً ما تناقله البعض من أنّ معسكر «الصقور» داخل الجيش، الذي يمثله عضو مجلس السيادة الجنرال شمس الدين الكباشي، هو الذي أشعل الحرب بمهاجمة معسكر قوات الدعم السريع من دون علم الجنرال البرهان، *(حتى يضعوه أمام الأمر الواقع)*، يدعمهم في ذلك أنصار النظام السابق بقيادة علي كرتي وغيره.

فكل الأسباب السابقة هي عناصر إجرائية وإدارية، أشبه بما يطلق عليه بـ«الشرط اللازم وغير الكافي» في الفلسفة. وعلى سبيل المثال، فعندما كان يطالب المحتجون السودانيون بحل قوات الدعم السريع وعودة الجيش إلى ثكناته، لإفساح المجال أمام نشوء حكم مدني، بل ويحذرون من خطورة تنامي دور الدعم السريع على حساب الجيش، كان قادة الأخير، وخصوصاً البرهان، يبثون التطمينات بأن «الدعم السريع» هي جزء من الجيش وتعمل تحت إمرته، وكثيراً ما أكد قائد الجيش، أنّ من ينتظرون صداماً بين الجيش والدعم السريع سينتظرون طويلاً(!).

■ والحال، فإنّ الحرب الدائرة الآن في السودان بين قوات الجيش وقوات الدعم السريع، التي بدأت في منتصف نيسان*(إبريل)* ٢٠٢٣، تمثل نموذجاً «متقدّماً» *(بمعنى أكثر خطورة)* عن الحروب المتكررة التي شهدها هذا البلد واستغرقت الزمن الأطول من عمر دولته الهشة منذ استقلاله – ١٩٥٦، وحوّلت بمجملها السودان الذي كان يُعدّ «سلة غذاء العرب»، إلى بلد يعتمد على الإعانات والمساعدات الدولية كأحد أفقر بلدان

العالم وأكثرها تخلفاً. فحروب السودان الداخلية لم تعُدْ استمراراً للسياسة بأشكال أخرى فحسب، كما يقول المفكر العسكري البروسي الشهير كلاوزوڤيتز، بل باتت، هي بحد ذاتها، تجسيداً وترجمة فعلية للممارسة السياسية المتصلة بكيفية التعامل مع الآخر في الداخل، وإدارة العلاقة بين الحاكم والمحكوم عموما.

■ وإذا ما قُيّض لهذه الحرب أن تطول أكثر فأكثر، فهي قد تقوّض، وعلى نحو نهائي، أسس ومرتكزات الوجود المادي والمعنوي للدولة السودانية، ككيان سياسي وجغرافيا موحدة، لأنها ستتحول، كما يرجّح المراقبون، إلى حرب أهلية مفتوحة، تنفجر فيها مختلف أشكال العنف القبلي والمناطقي، إستناداً إلى التركيبة الاجتماعية والديموغرافية المعقدة في السودان، وما تنطوي عليه من تنوع إثني وعرقي وديني وثقافي، وتعدد في المعتقدات واللغات والتقاليد، ما أهّل ويؤهل السودان ليكون بيئة خصبة للعنصرية والصراعات القبلية والمجتمعية، في وقت مثلت فيه سياسات التهميش والإقصاء وإشكالية السلطة و توزيع الثروة والموارد، المتراكبة مع ما يوصف بقضية التمييز بين القبائل والإثنيات، وخصوصاً العربية وغير العربية منها، محورا دائماً للتمردات والحروب الأهلية التي شهدها غير إقليم وجهة فيه.

■ إنها حرب خاسرة للجميع، باعتراف قادة الطرفين، وقد وصفها الفريق البرهان بأنها «حرب عبثية»، وقال الفريق حميدتي إن الجميع خاسرون فيها، ومع ذلك فإنها تستمر. والمدهش أكثر أن الأنصار الجدد للحرب، ومعظمهم من أنصار النظام القديم، لم يُعرف لهم موقف واحد ضد قوات الدعم السريع طوال السنوات الأربع الماضية؛ أما المجموعات التي تقف ضد الحرب من حيث المبدأ، فهي في معظمها من أنصار الحركة السياسية المدنية التي ظلت ترفع شعار ضرورة حل قوات الدعم السريع وتكوين جيش وطني موحد. والفرق أنهم يرون أن موضوع حل الميليشيات ودمجها يجب أن يتم عبر عملية سياسية واتفاق ملزم، بدلاً من الحرب التي لن يكسبها أي طرف، والجميع فيها خاسرون. ***[فيصل*** محمد *صالح/ «حرب السودان: من يخسر أكثر؟»/«الشرق الأوسط»: ٢٠٢٣/٥/٢٤]* ■

## (١)

# ماضي السودان وجذور الأزمة

■ عندما غزا البريطانيون السودان – ١٨٩٩، كانت البلاد تضطرب على وقع «الثورة المهدية» التي قامت لإنهاء استعمار السلطنة العثمانية. وقد ابتدع البريطانيون إتفاقية غير مسبوقة في التاريخ الحديث، إذ جعلوا «السيادة» على السودان مشتركة بينهم وبين الدولة العثمانية، (ممثلة في مصر)، وأطلقوا على هذه الاتفاقية الفريدة إسم «اتفاقية الحكم الثنائي».

وعلى رغم أن هذه الاتفاقية كانت مجرد إجراء دبلوماسي شكلي، لأن بريطانيا كانت تستعمر كلاً من مصر والسودان في آن، إلا أنّ تأثيرها على السودان كان عميقاً ومزدوجاً. فبموجبها أتبع ملف السودان إلى وزارة الخارجية البريطانية التي أرسلت حكاماً وإداريين إليه من موظفيها ودبلوماسييها، وجلّهم من خريجي جامعاتها الشهيرة، ويتمتعون بخبرات وعلوم واسعة في الإدارة المدنية ومؤسساتها، على عكس المستعمرات البريطانية الأخرى التي كانت تتبع ملفاتها لوزارة «المستعمرات»، التي ترسل حكاماً وإداريين إليها من موظفيها، ويكون أغلبهم من العسكريين المتقاعدين، أو من الذين لا زالوا في الخدمة، أي أن كفاءتهم تكون أقلّ من نظرائهم الذين ترسلهم الخارجية البريطانية.

■ وبغرض مساعدتهم على إدارة الدولة ومؤسساتها، ساهم حكام وإداريو السودان بقيام طبقة وسطى ذات تأهيل وواسعة نسبياً، وذلك بفضل انشائهم لمؤسسات تعليمية، ومشاريع اقتصادية ناجحة، وخدمات مدنية ومهنية متميزة، إضافة إلى جمعيات أدبية وثقافية عديدة، وحتى تنظيمات نقابية وسياسية متطورة. هذا كلّه شكل «إرثاً تاريخياً مُحبّاً وداعماً لحكم المؤسسات المدنية، ومتدربا على أساليبها..»، وهذا ما يفسّر، في نظر البعض، قيام إحتجاجات وعصيانات مدنية لاستعادة السلطة من أيدي العسكر، بعد كلّ انقلاب حصل في السودان. فقد تمكن السودانيون من إطاحة الجنرال إبراهيم عبود– ١٩٦٤، وانهاء حكم الجنرال جعفر النميري– ١٩٨٥، وكذلك حكم الجنرال عمر حسن البشير– ٢٠١٩، ويُعدّ هذا دليلاً على رغبتهم في إرساء الديمقراطية، حتى وإن تعذر نجاحهم وتمكنّهم من ذلك.

■ ولكن، إلى ذلك، فقد ركّز هؤلاء الحكام جلّ اهتمامهم على المدن والمناطق الحضرية، وأهملوا بقية المناطق، وخصوصاً الأقاليم البعيدة، التي ظلت تعيش في مجتمعات بدائية تقليدية، خارج دائرة تأثير الاقتصاد النقدي الحديث ومخرجات الرأسمالية الناشئة، وبقيت ثقافتها تغلب عليها التعاليم الدينية السلفية، والعادات والتقاليد المتوارثة. ويعزو كثيرٌ من المؤرخين مشاكل وأزمات السودان اللاحقة إلى هذا الواقع، لأنه مع مرّ السنين، بدأ أبناء تلك المناطق والمجتمعات المهمشة يشعرون بالفارق الكبير بينهم وبين أبناء العاصمة والمدن الكبيرة القريبة منها. وللحصول على بعض النفوذ، أو الوصول إلى السلطة، فقد وجدوا ضالتهم في الانضمام إلى الجيش، أو التمرد وتشكيل حركات مسلحة تطالب بالمساواة بين جهات وأقاليم السودان المختلفة. ***[****محمد أبو حسبو/ «السودانيون أسقطوا بثورات شعبية كل حكوماتهم العسكرية»/ «الشرق الأوسط»: ٤/٥/٢٠١٩****]***.

■ وقد استمر الحال على هذا المنوال بعد استقلال السودان. إذ أن النخب، ***(****وكانت في معظمها من الجيش****)***، التي سيطرت على مقاليد الحكم في هذا البلد، وبالتالي على السلطة والثروة فيه، كانت على العموم من المركز ***(****الوسط والشمال****)***، ومن المنتمين للثقافة العربية الإسلامية. وقد سخّرت هذه النخب ثروات وموارد البلد وإمكاناته الاقتصادية والمادية لخدمة مصالحها، متجاهلةً، مثلها مثل المستعمر البريطاني، متطلبات التنمية الاقتصادية والبشرية والسياسية الشاملة بين ولايات وجهات السودان المتعددة، فاستمرّ تهميش الأطراف، بل وزادت عليه تبنّيها لخطاب تفوق عنصري زائف ضد المكونات السودانية من ذوي الأصول الإفريقية والانتماء الديني غير الإسلامي، وأغلبها يتواجد في «المناطق والأقاليم المهمشة»؛ الجنوب ودارفور وكردفان والنيل الأزرق والبحر الأحمر.

وجرّاء ذلك، حصل تمرد هذه الأطراف والمناطق المهمّشة مُطالبةً بالاقتسام العادل للسلطة والثروة، وهو ما واجهته حكومات الخرطوم عسكريا، وترتب عليه دخولها في حروب أهلية طويلة ومدمرة أسفرت عن تفتيت وحدة السودان الجغرافية؛ واستنزاف الدولة والمجتمع وتعميم الفقر وتدني معدلات التنمية وغياب الاستقرار، هذا فضلاً عن الانتهاكات والفظائع وجرائم الإبادة والتصفية العرقية التي ارتكبت، وخصوصاً في

دارفور، التي تبقى الأوضاع فيها مرشحة، في أي لحظة، للاشتعال والانفجار مجددا، كما في كردفان والنيل الأزرق والنوبة. *[عمرو حمزاوي/ «عن السودان وأوجاعه»/ «القدس العربي»: ١٨/٤/٢٠٢٣]*.

■ ومع حفظ الفارق تبعاً لكل مرحلة تاريخية وملابساتها، فإنّ الحرب الحالية تمثل، في أحد وجوهها، صراعاً بين قوى المركز ممثلة في الجيش السوداني وقائده البرهان، وبين قوى الأطراف المهمّشة ممثلة في قوات الدعم السريع بقيادة حميدتي، على رغم انتمائه العرقي إلى قبائل عربية، ولكن من خارج المركز *(دارفور)*. لكنه يحاول الآن تقديم قواته كـ«مدافع عن مصالح السودانيين المهمّشين»، على رغم تورطها السابق *(الجنجويد)* في الانتهاكات والفظائع التي ارتكبت في حرب دارفور، لصالح المركز *(نظام البشير)*. ولعلّ هذا ما يفسر تحالف بعض فاعليات المركز؛ القبلية والمجتمعية والسياسية في الخرطوم مع قيادة الجيش، في مقابل تحالف بعض فاعليات الأطراف؛ ومن بينها قوى مدرجة في تحالف «الحرية والتغيير»، المُطالب منذ ٢٠١٩ بالانتقال الديمقراطي، مع حميدتي وقواته.

وقبل ذلك، فإنّ هذه الحرب تمثل نتيجة شبه حتمية، وكارثية، لإخفاق النخب والسلطات المتعاقبة في الخرطوم بالتعامل مع الدولة وتنوعها الإثني والثقافي، وذلك حين كرّست كياناً تتنازعه هويات منقسمة على ذاتها، وأزمات مركبة رافقت نشوءه وتطوره، فبدل أن تكون مهمة الدولة حماية مواطنيها ورعاية حقوقهم كافة، تحولت ههنا إلى «قوة سياسية واجتماعية» تتبنّى خطاباً عنصريا وعرقيا، بشكل صريح أو ضمني، على نحو ينشر مناخاً مشحوناً ومتوتراً يصبح أشبه بقنبلة قابلة للانفجار في أيّ وقت.

■ وهكذا كانت تنفجر الحروب في السودان بين فترة وأخرى، وكانت أطولها وأكثرها تأثيراً حرب الجنوب التي امتدت على مرحلتين؛ من ١٩٥٥ إلى ١٩٧٢، ومن ١٩٨٣ إلى ٢٠٠٥ *(٣٩ عاماً)*، وانتهت بالتوقيع على اتفاق سلام عام ٢٠٠٥، قاد فيما بعد إلى تقسيم السودان وتكوين الجنوب لدولته المستقلة- ٢٠١١، وكان هذا من أكبر الأثمان التي دفعها السودان جراء هذه الحروب.

وتجدر الإشارة في هذا السياق، إلى أن الرئيس نميري سنّ عام ١٩٨٣، قوانين أيلول

*(سبتمبر)* «المستمدة من الشريعة الإسلامية». وتسببت هذه القوانين، بعصيان الأوامر العسكرية من قبل قوة تابعة للجيش في الجنوب، فأرسل نميري الضابط جون قرنق لتأديبها، لكنّ الأخير إنضم إليها وقادها مؤسسا «الحركة الشعبية لتحرير السودان». ولم يكتف قرنق بالعمل المسلح فقط، إنما عمل كذلك، إلى جانب سِلفاكير ميارديت، الضابط السابق في الجيش السوداني أيضاً قبل تمرده، على بناء منظومة سياسية لكسب الرأي العام في داخل السودان وخارجه، وخاصة بعد إعلان نظام البشير «الجهاد في جنوب السودان»، عبر قوات الدفاع الشعبي التي انتظم فيها آلاف الإسلاميين المتشددين.

■ وقد تفرّعت عن هذه الحرب حرب أخرى خاضتها «الحركة الشعبية لتحرير السودان – قطاع الشمال»، *(بقيادة عبد العزيز الحلو ومالك عقار)*، في جنوب كردفان والنيل الأزرق ودامت قرابة ٩ سنوات، وانتهت بتوقيع إتفاقية جزئية مع عقار في شهر ٢٠٢٠/١٠، فيما بقي الحلو مناوئاً للخرطوم، ومتمترساً في مناطقه التي يصفها بـ«المحرّرة» حتى الآن. *[عيدروس عبد العزيز/ «السودان.. سيناريوهات الحرب الخامسة... ماذا تخبيء وراءها؟»/ «الشرق الأوسط»: ٢٠٢٣/٤/١٧].*

وقبل أن تنتهي حرب الجنوب، إندلعت حرب شرسة أخرى في دارفور – ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٠، بين الجيش السوداني وحركات مسلحة في الإقليم، تسببت هي الأخرى في قتل وتشريد ملايين إضافية من السكان. وخلال هذه الحرب ظهرت ميليشيا «الجنجويد» سيئة السمعة والصيت، التي أصبحت فيما بعد «قوات الدعم السريع»، وباتت قوة موازية للجيش السوداني، وأضيفت إلى مهامها مهام أخرى شملت الحد من الهجرة غير الشرعية، والانتشار على حدود السودان مع ليبيا وإفريقيا الوسطى وتشاد.

وعلى رغم توقيع معظم الجماعات المسلحة في دارفور على اتفاقيات سلام مع نظام البشير والحكومة الانتقالية، إلا أنّ الوضع الأمني في الإقليم سرعان ما انفجر وعاد للاضطراب مجدّداً في الحرب الأخيرة. وإذا كانت الحروب السابقة انطلقت من الأطراف السودانية المهمّشة، فإن الحرب الجديدة اشتعلت في مركز الدولة وعاصمتها، *(الخرطوم)*، إضافة إلى مدن شمالية أخرى كانت بعيدة عموماً عن نيران الحروب السابقة، ولذلك، يُرجّح المهتمون أن تكون الأخطر على السودان وعلى سلامة أراضيه ومجتمعه، وخصوصا أنّ كرتها ما زالت تتدحرج غرباً وشرقاً ويميناً وشمالاً، وستكون

لها، بالتالي، تداعيات جسيمة على المدنيين والبنية التحتية وعلى مستقبل السودان ودولته عموماً. *[عيدروس عبد العزيز/ المصدر السابق]* ■

## (٢)

## الفشل في بناء الدولة الوطنية الحديثة

■ يشكل الوضع في السودان، كمجتمع متخلف ومتعدد إثنياً وثقافياً وديموغرافياً، *(وما أفرزه ذلك من منازعات حول هوية الدولة، وتالياً من حروب متناسلة)*، نموذجاً للفشل في بناء الدولة الوطنية الحديثة في العالم العربي. فإذا كانت الدولة التي انبثقت بعد معاهدة ويستفاليا في القرن السابع عشر، قد قامت أصلاً للحد من الحروب الدموية المدمرة التي شهدتها أوروبا على خلفية دينية *(مذهبية)* وبطموحات جيوسياسية خلال حرب الثلاثين عاماً – ١٦١٨ إلى ١٦٤٨، فإنها عندنا، *(في ظل تشوهاتها البنيوية المتصلة بسياق نشأتها وتكوينها وطبيعة القوى التي اضطلعت بإدارتها)*، كانت في كثير من الحالات مصدراً ومنطلقاً لحروب أهلية لا تنتهي.

أحد أهم المقومات التي تبرّر به الدولة نفسها وتحوز من خلاله على شرعيتها الدستورية والسيادية، هو حكم القانون الذي تنفذه عبر أجهزتها وسلطاتها التشريعية والقضائية والتنفيذية، في سياقٍ من الفصل بينها، ولكن في السودان، شأنه شأن العديد من دول العالم العربي والإفريقي، كثيراً ما تعاملت الجماعات المهيمنة على كيان الدولة كغنيمة تمّ الظفر بها بالقوة والغلبة. وعندما تكون الدولة، بما توفره من امتيازات ومكاسب وفرص للنهب، غنيمة *(أو إحتكاراً)*، تصبح دولة متنازعاً عليها بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية، وساحة لحروب؛ كامنة أو مستعرة، تحول بينها وبين إمكان تحققها كدولة مواطنة ومساواة بين الجميع. *[ناصر السيد النور/ «السودان: الحرب والدولة» / «القدس العربي»: ٢٠٢٣/٦/٢٣]*.

■ ويتم تداول فكرة تحطيم «دولة ما بعد الاستقلال السياسي»، *(التي تعرف بدولة ١٩٥٦)*، بشكل واسع في السودان، لأن الدولة الموروثة عن الاستعمار بقيت هي هي، لم يطرأ عليها أيّ تغيير جوهري، وظلت النخب السياسية المتعاقبة تتوارث هذه الدولة بعجرها وبجرها، مكتفية بما تحصل عليه من امتيازات ومكاسب على مختلف الصعد

والمستويات. وهكذا استمرّت قضية الهامش الفقير والمعزول والمركز الميسور المسيطر، وبقيت معها فكرة «التخلص من دولة ٥٦» مهيمنة على تفكير وبرامج الحركات الثورية والجهوية والإقليمية، التي ولدت وبرزت على خلفية الشعور بـ«المظلومية» التاريخية والجهوية في هذه المناطق.

وبهدف تبرير حربه مع الجيش باعتباره من «فلول» النظام المعزول، وأداة من أدوات الدولة الموروثة من الاستعمار – التي يجب تحطيمها – فقد التقط قائد قوات الدعم السريع، *(حميدتي)*، هذه الفكرة من الأدبيات السياسية السودانية، وحمّلها على مسألة الانتقال المدني الديمقراطي وإعادة تأسيس دولة ما بعد ١٩٥٦ والصراع الدائر حولها الآن. *[أحمد يونس/ «هل تحطم حرب الجنرالين السودانيين دولة ما بعد الاستقلال»؟/ «الشرق الأوسط»: ٢٠٢٣/٧/٩]*.

■ وتبعاً لذلك، فإنّ اندلاع الصراع بين قوات الدعم السريع والجيش السوداني، مثّل صدمة في العقل الجمعي العام، ووضع الخطاب السياسي السوداني *(الرسمي)* أمام معضلة تاريخية محرجة، بعد أن أخلّت الحرب الدائرة بمعادلات السياسة والاجتماع المعهودة. فالصراعات التاريخية بين الهامش والمركز كانت حاضناتها الاجتماعية تعود الى مكونات مختلفة ومغايرة لمكونات الدولة المركزية. بينما ترفع الآن مجموعات الدعم السريع الشعارات ذاتها التي رفعتها قوى قاتلتها في السابق.. ولأول مرة يكون *(الجنجويد العرب)* هم في خانة من تصفهم الدولة *(الجيش)* بالتمرد أو الدخلاء، وهم قادة من يوصفون عادة بـ«محاولة التمرد العنصرية»، وهو الوصف الذي ترسخ في التعبير السياسي العام، مع ما يستبطنه من أحقاد وضغائن تاريخية.

■ ربما غاب عن التفكير المركزي الرسمي وخطاب السلطة الأيديولوجي هو أنّ المكونات العربية نفسها عانت من تهميش مزدوج، كما يسميه باحثون، بين تهميش الهامش والمركز في آن معاً. *[ناصر السيد النور/ «حرب الجِنْجوِيّد والصدمة العِرقيَّة»/ «القدس العربي»: ٢٠٢٣/٧/٧]*.

والحال، فالنتيجة المرجّحة لوجود وتفاعل جميع هذه العناصر مع بعضها بعضاً، هو إطالة أمد الحرب الدائرة ووضع السودان على حافة مخاطر جسيمة مدمرة، أهمها خطر

انهيار الدولة نهائياً، وما سيترتب على ذلك من فوضى وتفكك داخل السودان، وفي جواره الإقليمي كذلك، *(بسبب التداخل القبلي وتشابك المصالح الاقتصادية والسياسية المحلية والإقليمية بين مختلف الأطراف الفاعلة)*، هذا فضلاً عن القضاء حتما على كل فرص التغيير السياسي السلمي والديمقراطي في السودان ■

## (٣)

## الوضع القبائلي في السودان

■ السودان بلد كبير في مساحته *(مليون و ٨٨٢ ألف كم٢)*، وغنيّ في ثرواته وموارده، كما في تعدّده الإثني والثقافي. يبلغ عدد سكانه أكثر من ٤٥ مليون نسمة، وعدد قبائله قرابة الـ ٥٧٠ قبيلة، تنقسم إلى ٥٧ مجموعة عرقية وأثنية تتحدث ١١٤ لغة مكتوبة ومنطوقة.

في ظلّ عدم رغبته الدخول في احتكاكات مع المجتمع السوداني، وتقليل تكاليف إستعماره الإدارية والمالية، لجأ المستعمر البريطاني إلى استخدام القبائل في تثبيت أركان حكمه، وذلك عبر إتباع نظام لا مركزي في إدارة السودان، *(أطلق عليه الإدارات الأهلية)*، لعب فيه زعماء ووجهاء القبائل دورا كبيرا في فرض الأمن. وكانت هذه الإدارات بمثابة صمام أمان بين الحكام الإنجليز والأهالي، وذلك من خلال تكليفها بالإشراف على القضاء الأهلي *(مثل فضّ منازعات الأفراد والأسر عبر العُرف، جمع الضرائب والجبايات، وتمويل جهاز الحكم)*. وفي مقابل ذلك، إعترف المستعمر بزعماء القبائل كسلطة محلية، ومنحهم ألقاباً، ووفّر لهم إمتيازات خاصة وإمكانات لبسط سلطتهم ونفوذهم.

■ شكل إلغاء الإدارة الأهلية في عهد جعفر النميري، سببا من أسباب الصراع في الأطراف والأقاليم، لأنه حرم زعماء وشيوخ القبائل من كثير من الامتيازات السابقة، ومنها مساحات مهمة من الأراضي كان نظام الملكية وحيازة الأرض وفق التقاليد القبلية، يفسح في المجال أمام رجالات السلطة ومشايخ القبائل السيطرة عليها. كما أدّى ظهور الجفاف والمجاعة إلى بروز أسباب إضافية للنزاعات حول الموارد المحدودة. وزاد امتعاض بعض قبائل دارفور – ١٩٩٤، عندما أعيد تنظيم إقليم دارفور إداريا، وتم

خلاله تخصيص مناصب عديدة لأفراد من المجموعات العربية في السلطة الجديدة، وهو ما عدّته قبائل المساليت والفور بمثابة تجاهل أو تغييب لدورها التاريخي في الإقليم.

يضاف إلى ذلك، لجوء السلطات في الخرطوم إلى تسليح القبائل في مناطق دارفور وكردفان، المتاخمة لجنوب السودان، وذلك بهدف ظاهري معلن هو «حماية مواشيهم»، في حين أنّ الهدف الحقيقي لذلك كان تعبئة تلك القبائل، للاصطفاف إلى جانب الجيش في محاربة «الحركة الشعبية لتحرير السودان».

■ وصل الاستخدام السياسي للقبائل ذروته في حقبة الرئيس عمر البشير، حيث ضغط عليها لمبايعة نظامه ودعمه ومساندته. وقد ساهم تقليص مساحات العمل المدني والسياسي في عهده، في توسّع انتشار الفكر القَبَلي الذي كان لا يزال يسيطر، أصلاً، على عقلية السودانيين بصورة كبيرة. يجدر بالذكر أنّ بعض القوى السياسية التقليدية تعتمد بصورة كبيرة على النفوذ القَبَلي، *(مثل حزب الأمة القومي)*، الذي يعتبر أنّ مناطق كثيرة في دارفور وكردفان والنيل الأبيض بمثابة دوائر إنتخابية مغلقة لصالحه. *[يوسف بشير/ «قبائل السودان.. الظل الذي يتحرك مع كل سلطة»/ «نون بوست»: ٢٠٢٣/٦/٢].*

وقد طوّر البشير هذه السياسة في دارفور، حيث وزّع السلاح على القبائل العربية *(الرزيقات والمسيرية)*، ليقاتلوا بالوكالة عنه الحركات المسلحة التي ينحدر معظم مقاتليها من القبائل الأفريقية. وفي المقابل، لجأ بعض قادة الحركات المسلحة إلى النهج ذاته عبر تسليح قبائل غير عربية، وتشكيل ميليشيات لاستهداف القبائل العربية أو سواها.

ومع مرور الوقت، أصبحت العناصر المسلحة في القبائل ترى الحرب نشاطًا معتاداً ونمط حياة طبيعيا، بسبب الإيرادات الكبيرة التي توفّرها لهم من جهة، إلى جانب المكانة الاجتماعية التي باتوا يحظون بها في المجتمع المحلي، من جهة ثانية. وبعد سقوط البشير، سعى قادة الجيش، إضافة إلى قادة الميليشيات الموازية، مثل حميدتي، إلى حشد القبائل لصالحهم، وقدّموا لزعمائها الأموال والسيارات، على الضد من الاصطفاف السياسي الذي يُنادي بمدنية الدولة.

■ وفي إطار توظيف القبائل لخدمة أهداف سياسية، يورد يوسف بشير كيف عمد

قادة العسكر – أيلول *(سبتمبر)* ٢٠٢١، إلى تحريض زعيم قبيلة الهدندوة، محمد الأمين ترك، على فرض حظر على شرق السودان وإغلاق الطرق البرّية التي تربطه بالعاصمة الخرطوم، وإغلاق مواني‌ء البلاد على ساحل البحر الأحمر، إضافة إلى تنظيم اعتصام في محيط القصر الرئاسي شاركت فيه مجموعات باسم قبائلها، وذلك لإظهار حالة من الفلتان الأمني، وتحميل حكومة عبدالله حمدوك مسؤولية ذلك، تمهيداً لانقلابهم العسكري الذي نُفّذ بعد شهر واحد فقط – ٢٥ /١٠/٢٠٢١. *[يوسف بشير/ المصدر السابق]*.

وفي الحرب الدائرة الآن، دعا زعماء قبائل عربية في جنوب دارفور، وعاصمته نيالا، أتباعهم للانضمام لقوات الدعم السريع وترك الجيش، علماً أن القبائل العربية تشكل غالبية السكان في جنوب وشرق دارفور، كما ينتمي الكثير من ضباط الجيش إلى قبيلة الرزيقات، وهي قبيلة دقلو. وقد يلجأ الجيش رداً على ذلك، إلى تسليح القبائل الأخرى *(المناوئة)* لتخوض حرباً بالوكالة عنه. *[«القبائل العربية في دارفور قد تغيّر الموازين في حرب السودان»/ «القدس العربي»: ٦/٧/٢٠٢٣]* ■

## (٤)

## دارفور.. نموذج السودان المصغر

■ يعدّ إقليم دارفور نموذجاً مصغّراً عن دولة السودان؛ مساحته كبيرة تبلغ أكثر من ٥١٠ آلاف كم٢، يتمتع بتركيبة متنوعة عرقياً واجتماعياً وقبلياً، وهذا ما أدّى إلى سلسلة من الصراعات القبلية القديمة والمتجددة فيه منذ أيام سلطنة الفور الإسلامية، التي سبق وخضع الإقليم لحكمها– ١٦٥٠ إلى ١٨٧٤. ووقع بعدها تحت حكم السلطنة العثمانية لسنوات ليست طويلة، ثم أصبح بعدها ميدانا لنزاعات قبلية وصراعات إقليمية شبه دائمة.

وكان الصراع ينشب فيه عادة على مناطق الكلأ والماء بين القبائل الرعوية، ومعظمها من العرب، والقبائل المستقرة التي تعمل في الزراعة، ومعظمها من القبائل الإفريقية. وتزيد من حدّة هذا الصراع الظروف المناخية المتقلبة وموجات الجفاف والتصحّر التي تجتاح البلاد بين آونة وأخرى، وتجبر الرُعاة على الهجرة إلى المناطق الأكثر خصوبة، التي يتوفر فيها العشب والماء.

ولأنها منطقة بعيدة عن الخرطوم، فقد تعرّضت دارفور للإهمال والتهميش تاريخياً، وما زاد الأمر سوءاً عدم وجود طرق حديثة ووسائل مواصلات سهلة وسريعة بين الإقليم ووسط السودان. فعند خضوع السودان للحكم الثنائي أقامت لندن خطوط سكك حديدية فيه، ولكن الخط المتّجه غرباً تم وقفه عند مدينة الأبيّض حاضرة شمال كردفان، لكي يأتي بالصمغ العربي اللازم للصناعة البريطانية، ولم يصل إلى الفاشر عاصمة شمال دارفور. *[اسماعيل مصطفى عثمان/ «دارفور ماضي حاضر مستقبل»/ دار الأصالة للنشر والتوزيع الإعلامي، القاهرة ، ٢٠٠٦، ص ٦٧]*.

■ بعد الاستقلال، استمرّت معاناة الإقليم واستمرّ افتقاده لغياب المشروعات الاستثمارية؛ سواءً الزراعية أو الصناعية أو الحيوانية. كما افتقد لوجود خدمات تعليمية وصحيّة واجتماعية. وكانت دارفور أقل مديريات السودان نصيبا في عدد الطلاب أو في عدد المدارس. وحتى تسعينيات ق ٢٠ لم يكن في دارفور مدرسة أهلية واحدة.

وبالنظر إلى الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بينه وبين الشمال، واتباع سياسة التهميش وغياب التنمية والتوزيع غير العادل للثروة، إضافة إلى سياسات القمع ومصادرة الحريات ورفض إشراك الأطراف المهمشة في السلطة، تحول الإقليم وسكانه إلى مركز للعمالة من جهة، والتجنيد في الجيش السوداني من جهة ثانية، ووقود للصراعات والحروب الأهلية عموماً. وعندما تفجّر الصراع فيه وجد العديد من شبابه؛ غير المتعلمين والعاطلين عن العمل، أن الانخراط في التمرّد ضدّ الدولة، أو في الميليشيا التي تقاتل إلى جانب الجيش، يشكّل حلاّ لمعاناتهم.

■ في حرب عام ٢٠٠٣، تحولت السلطة في الخرطوم إلى طرف في النزاع الدائر، وذلك بعد أن قامت الميليشيات المسلحة لقبائل المساليت والفور والزغاوة المنخرطة في «جيش تحرير السودان» و«حركة العدل والمساواة» بالاستيلاء على مناطق كبيرة من المدن الثلاث الكبرى في الإقليم *(الفاشر وجنينة ونيالا)*، واحتلت مطار الفاشر. وإتهمت جماعات المتمردين الحكومة بمعاداتها والوقوف بقوة لصالح القبائل العربية، وفي المقابل، إتهمت الحكومة المتمردين بالاستعانة بالقوى الخارجية والأجنبية.

وأسفرت الهجمات والانتهاكات المنهجية للقوات السودانية عن تشريد حوالي مليوني

شخص حتى بداية ٢٠٠٥، وقدّر عدد القرى التي تم تدميرها كليا وجزئيا بحدود ٧٠٠ قرية، أما عدد سكان دارفور المتضررين من هذا الاقتتال فقدر بحدود ٣,٥ مليون شخص، أي نحو نصف عدد سكان الإقليم. وقد اتهمت سلطة البشير بالتطهير العرقي والإبادة الجماعية ما أدى إلى نزوح السكان وتهجيرهم.

■ خلال النزاع لجأت حكومة البشير إلى تشكيل قوات «الجنجويد»، *(وهو الوصف الذي أطلق على المقاتلين الذين ينتمون إلى قبائل عربية)*. ولقي تشكيل هذه الميليشيا، للقتال إلى جانب الجيش أو بالنيابة عنه، قبولاً مجتمعيا واسعا على أسس عنصرية محضة، قوامها الشكل واللغة في ظلّ النموذج المعياري المتخيل للشخصية السودانية العربية، وذلك في بلد تتفشّى فيه الانتماءات القبلية، وتهيمن على أجهزة الدولة فيه مجموعات عرقية محددة، حوّلت الدولة المشوّهة إلى أداة للتمييز والاحتكار والنبذ والاستعلاء العرقي.

وتعد دارفور الحاضنة الاجتماعية الرئيسية لقوات الدعم السريع، كما يتحدر كثير من عناصر الجيش العاديين *(قوات المشاة)* منها. ومنذ اندلاع الصراع الجاري عادت الحرب إلى الإقليم بنسخة أشد فتكاً، حيث تشهد مدنه الكبرى مواجهات دامية فاق ضحاياها مجموع ما سقط في العاصمة. مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ الدعم السريع باتت ترتدي الآن حلة جديدة وتضع على عاتقها مهمة جديدة أيضاً، فهي تقدم الآن خطاباً سياسياً يتقاطع مع خطاب حركات المناطق المهمشة منذ خمسينيات ق ٢٠، وبالتالي مع عذابات ومظلومية الإقليم. *[ناصر السيد النور/ «دارفور: من الحرب وإلى الحرب»/ «القدس العربي»: ٢٠٢٣/٨/١٢]*.

■ إتخذت الحركات المسلحة في الإقليم موقفاً محايداً من الصراع الدائر. وثمة من يتحدث عن إخفاق الجيش في الحصول على دعمها، علماً أنّ قسماً منها تعدّ حليفاً له، واكتسبت شرعية تواجدها في الإقليم وفي الخرطوم من اتفاقية جوبا للسلام التي وقعتها معه ومع حميدتي. وقد صبّ موقف تلك الحركات لصالح حميدتي، وخصوصاً أنّ بعض القبائل العربية أخذت تعلن ولاءها لقواته، من بينها الرزيقات والمسيرية والفلاتة، بما يمكنها من توسيع نطاق حاضنتها السياسية والعسكرية والاجتماعية.

ومثل هذا الأمر سيمنح قوات الدعم السريع ورقة مهمة تمكنها من التفاوض من موقع قوة؛ إما لتشكيل حكومة مدنية تراعي التمثيل الحقيقي لدارفور، أو انتزاعها للإقليم وعزله عن المركز، وإقامة دولة بديلة إذا عجزت عن تحقيق أهدافها من هذه الحرب.

وقد انتقدت تلك الحركات تصريحات أحد ضباط الجيش، التي استنكر فيها موقف الحياد الذي اتخذته تجاه الحرب الدائرة، مشددةً على «التزامها الحياد ولو كرهها دعاة الحرب وميليشياتهم». وقالت في بيان –٢٠٢٣/٧/٢٧، إن «الحرب الدائرة الآن هي بين شركاء السلطة، مشيرة الى أن المجموعتين اللتين تتقاتلان الآن عرقلتا تنفيذ بروتوكول الترتيبات الأمنية منذ توقيع وثيقة السلام.

وزادت أن «الحركات المسلحة لها قضية وطنية تهدف إلى بناء دولة تسع وتحترم الجميع، وترفع شأن وكرامة الإنسان السوداني». ولفتت إلى أن «خطاب التشكيك بالوطنية وانتقاص سودانية الآخر المختلف ليس جديداً، وإنما هو ضمن الخطابات التي تفكك لحمة ووحدة السودانيين، وتمزّق نسيجهم الاجتماعي، وتخلق هوة بين أقاليمها والوصول بالبلاد والعباد الى حالة الفوضى وحرب الكل ضد الكل فيما يظل ورثة السلطة يستمتعون بالمشاهدة». ***[محمد الأقرع/ «حميدتي: السلام لن يحدث ما لم يسلّم البرهان ومن معه أنفسهم»/ «القدس العربي»: ٢٠٢٣/٧/٢٨].***

■ يذكر في هذا الصدد أنه بعد اتفاق جوبا، وفي محاولة لكسب ودّ الحركات المسلحة في دافور، كان قادة الجيش قد عينوا قائد الحركة الشعبية لتحرير السودان، مني أركو مناوي، حاكماً لدارفور. وجاء هذا التعيّين كمحاولة منهم، كذلك، لاحتواء الموقف في الإقليم الذي لا زال يُعاني من الظلال الثقيلة للحرب السابقة وما شهدته من أهوال الإبادة الجماعية والتطهير العرقي.

وتزداد الحاجة الآن لتوفير درجة عالية من الهدوء في دارفور، عقب الانقلاب العسكري في النيجر –٢٠٢٣/٧/٢٦، وما يمكن أن يخلفه من تداعيات أمنية على منطقة تحفل بصراعات محلية تتشابك فيها قوى إقليمية ودولية عديدة. ***[«قوات الدعم السريع تُحكم سيطرتها على دارفور تدريجيّا»/ «العرب»: ٢٠٢٣/٨/٥]*** ■

**• هامش: أبرز الحركات المسلحة التي عرفها إقليم دارفور**

**١- حركة تحرير السودان**

■ *زعيم الحركة هو المحامي عبد الواحد محمد نور. ويتولى منصب الأمين العام للحركة منى أركي مناوي، وهو من قبيلة الزغاوة واشتهر كقائد ميداني له علاقة وثيقة بالنظام الإريتري، ومعظم القادة العسكريين في صفوف الحركة كانوا من الضباط السابقين في الجيش السوداني أو التشادي. وللحركة جناح عسكري هو «جيش تحرير السودان». وكانت عضوية الحركة في البداية تقتصر على أبناء قبيلة الفور، ثم انضم إليها أبناء القبائل الدارفورية الأخرى، مثل الزغاوة و المساليت والفور، وهي من أبرز القبائل الإفريقية بالإقليم.*

*وهناك حركات جنوبية عدّة لها تأثير في نزاع دارفور؛ أهمها «الحركة الشعبية لتحرير السودان»، التي كانت تقدم الدعم اللوجيستي والسياسي لحركة تحرير السودان.*

***٢- حركة العدل والمساواة***

■ *تأسست الحركة – ٢٠٠١، وترأسها بدءاً من ٢٠٠٣ د. خليل إبراهيم الذي كان من أبرز مؤسسيها، وظل زعيماً لها إلى أن قُتل عام ٢٠١١، فخلفه أخوه جبريل إبراهيم. معظم مقاتلي الحركة من قبيلة الزغاوة، وكذلك الدكتور خليل نفسه، الذي كان إسلامياً أصولياً قبل أن ينتقل إلى الاتجاه العلماني، وتخفت نبرة خطابه الديني لصالح الخطاب الاثني والقبلي.*

*وتدعو حركة العدل والمساواة لفصل الدين عن الدولة، وخلق سودان ديمقراطي جديد. وتنادي بقيام تحالف من المناطق المهمشة ضد سيطرة الحكومة المركزية، ولم يدُع زعيم الحركة خليل ابراهيم لأي مواقف انفصالية عن الحكومة السودانية المركزية.* ***[****جلال رأفت/ «أبعاد أزمة دارفور السياسية والثقافية»، مجلة «المستقبل العربي»: العدد ٣١٢ – شباط (فبراير) ٢٠٠٥****]*** ■

## (٥)

## الاقتصاد السوداني والأوليغارشية الجديدة

■ ظل اقتصاد السودان منذ استقلال البلاد مُستنزفاً في الحروب الداخلية المتلاحقة، ما أن يتعافى قليلا ويبدأ في النمو خلال فترات الاستقرار الهشة، حتى تندلع حرب أخرى تستنزفه من جديد.

وتصبح الصورة قاتمة أكثر إذا رصدنا تأثير إنتشار الفساد المالي والإداري وعمليات التهريب، حيث أصبح الاقتصاد يُعاني من اختلالات هيكلية، ويعتمد بدرجة كبيرة على سلعة واحدة لاستجلاب العملات الصعبة، والصرف على القطاعات الخدمية. ففي السنوات التي أعقبت الاستقلال إعتمد على القطن كمورد رئيسي، ولاحقا على البترول، والآن يعتمد على الذهب.

خلال سبعينيات ق ٢٠ – الذي يسمونه «عقد التنمية» في السودان – ضخ البنك الدولي وصناديق الاستثمار العربية الأموال في البلاد، وعندما تعذر تسديد الديون المستحقة، إكتشف وزير المالية أنه لا يوجد حساب مركزي لما تم اقتراضه، ومِمّن، ولأي سبب، أو ما حدث للمال(!).

■ في تسعينيات ق ٢٠، شقّت حكومة البشير طريقاً «إسلامياً» إلى التنمية والحداثة، مُعتمدة أولاً على المحاصيل الزراعية، ثم على تصدير النفط. ولكن، من دون أن يتم احتساب عائدات النفط وإدخالها في الموازنة. كان يمكن الاستدلال إلى حجم هذه العائدات فقط من أبراج المكاتب اللامعة للشركات المملوكة للإسلاميين، والمرتبطة بالأمن، وما يسميه السودانيون بـ«الدولة العميقة». واستمرّ الأمر كذلك إلى أن تلقّى الاقتصاد السوداني صدمة حين حدث إنفصال الجنوب عام ٢٠١١، وفقدَ السودان ثلاثة أرباع إنتاجه النفطي ونصف إيراداته الحكومية، وبدأ بعد ذلك مسلسل انهيار الاقتصاد.

■ ويقول الخبراء إن نظام البشير أضاع فرصة كبيرة لإحداث نهضة إقتصادية وتنموية شاملة في البلاد، عندما توافرت له موارد هائلة بلغت حوالي ٧٠ مليار$ في الفترة ما بين ٢٠٠٠–٢٠١٠ من عائدات البترول، وذلك لو أبدى اهتمامه بتطوير القطاعَين الزراعي والحيواني، لكن هذا لم يحدث، واهتم فقط بالصرف على الأجهزة

الأمنية وعلى المنظمات الفئوية التابعة له، بغرض الحفاظ على سلطته، فضلاً عن استغلال عناصر النظام لموارد الدولة لتقوية نفوذهم في السوق، وبناء اقتصاد ظلٍّ موازي.

يضاف إلى ذلك، ما ألحقته العقوبات الاقتصادية والتجارية التي فرضتها الولايات المتحدة الأميركية من خسائر فادحة فاقت الـ ٥٠ مليار$. وأدت إلى خروج النظام المصرفي السوداني من المنظومة المالية العالمية، وتضرّر قطاع الطيران بحرمانه من قطع الغيار والصيانة الدورية، وفقدان قطاع السكك الحديدية لـ ٨٣٪ من بنيته التحتية، كما تأثّر أكثر من ١٠٠٠ مصنع بشكل مباشر بالعقوبات، بسبب عدم حصولها على قطع الغيار أو البرمجيات الأميركية ■

## (١/٥) الفساد المالي والسياسي

■ عرف السودان في العقود الأخيرة انتشار الفساد بأشكاله المختلفة، وخاصة في ظل تزاوج الفساد السياسي والاقتصادي، ما جعل هذا البلد العربي يتصدّر قائمة الدول الأكثر فسادا في العالم. وتحدث تقرير، أعدّه فريق من الاتحاد الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية الخاصة بإفريقيا، عن أن فجوة المعاملات التجارية العالمية للسودان خلال فترة ٢٠١٢-٢٠١٨ بلغت ٣٠,٩ مليار$، وهو مبلغ يمثّل ٥٠٪ من إجمالي تجارة السودان خلال هذه السنوات، مشيراً إلى أن سبب ذلك هو الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة التي تُكلّف السودان ٥,٤ مليار$ سنويا. وتتمثل هذه التدفقات في عمليات غسيل الأموال والتهرب من الجمارك والضرائب، والتلاعب بالأسعار والفواتير التجارية، وهروب رأس المال المحلي، والممارسات المرتبطة بتعدد سعر الصرف، وجرائم الفساد الكبيرة بواسطة موظفي الدولة وتحويل كل العائدات المترتبة على ذلك إلى حسابات في الخارج.

وكمثال على ذلك، يقول السودان إنه حصل خلال هذه الفترة على ٤,٨ مليار$ من صادرات النفط، فيما يؤكد شركاؤه التجاريون أنهم استوردوا بترول بقيمة ٨,٩ مليار$. *[يوسف بشير/ «إقتصاد ثري يعطله الفساد والانقلابات»/ «نون بوست»: ٢٠٢٣/٦/١]*■

## (٢/٥) «أوليغارشية جديدة»

■ وقد أدى تحالف رجال السلطة ورجال المال والأعمال الجدد إلى خلق طبقة حاكمة جديدة، أو ما يطلق عليه البعض، «طبقة أوليغارشية حديثة»، أثرت وراكمت الثروات مستفيدة من الاستبداد القائم، ثم احتكرت السلطة والمال، وأخرجت البورجوازية التقليدية من السوق، بينما يعاني الشعب من الفقر والتهميش.

وكانت بداية تشكل الأوليغارشية مع بدء حكم الرئيس جعفر نميري- ١٩٦٩ إلى ١٩٨٥، الذي حاول إحكام سيطرته على مفاصل الدولة وإدارتها كأنها ملكية خاصة له، وذلك عبر تقريب بعض الشخصيات السياسية والعسكرية إليه، إضافة إلى بعض رجال الأعمال، بهدف خلق بطانة إقتصادية تدعمه وتقوي حكمه، في مواجهة محاولات الانقلاب المتكررة ضده.

وفي سبيل ذلك، أصدر مرسوماً بتشكيل «التعاونية الاقتصادية العسكرية»، حدّد بموجبه أهداف المؤسسة العسكرية في أربع نقاط وهي: استعمال الموارد العسكرية الفائضة لدعم اقتصاد البلاد، وتجويد عيش أفراد القوات المسلحة وأعضاء أسرهم، وتجهيز الجيش بالمعدات والأجهزة اللازمة، وتحسين مستوى الأداء الإداري والتقني لأعضاء الجيش.

وقد حول هذا المرسوم الجيش إلى طبقة ذات هوية إقتصادية – إجتماعية ترتبط مصالحها بشكل بنيوي بمصالح النظام القائم، وسمح بظهور فئة من رجال الأعمال هم في الأصل ضباط، أو أفراد من عائلاتهم، يستغلون بشكل إستباقي المعلومة الاقتصادية الحساسة وغير المتوافرة للعموم.

■ تواصل هذا النهج وتكرّس أكثر في عهد عمر البشير، الذي قرب إليه مجموعة من رجال الأعمال – هم في الأصل ضباط في الجيش والمخابرات – للسيطرة على قطاعات الدولة الربحية، وفي مقدّمها قطاع الاتصالات، ما ساهم في إطالة أمد حكمه لأكثر من ٣ عقود.

وزادت هيمنة هذه الفئة مع إقرار منظومة «الصناعات الدفاعية»- ٢٠١٧، التي

مكّنت المؤسسة العسكرية، ومن خلفها رجال الأعمال المقربين من السلطة، من التوسع في نشاطاتهم الاقتصادية المدنية. فانتشرت الشركات التي تعود ملكيتها لضباط في الجيش تحولوا إلى رجال أعمال، وشملت مجالات حيوية مثل شركات الأمن الغذائي والكيماويات والخدمات التقنية الطبية المحدودة، والتأمين. وكذلك المجال البنكي، ومنها؛ «توباز» للصناعات المعدنية، و«زادنا» للاستثمار الزراعي، و«الخرطوم» للتجارة والملاحة، و«شيكان» للتأمين.

وهكذا ترسّخ تحالف قوي بين المال والسلطة، وامتلكت الأوليغارشية الجديدة المحيطة بعمر البشير، إستثمارات كبيرة جدا تقدر بعشرات مليارات الدولارات، وسيطرت سيطرة شبه كاملة على السوق؛ من تجارة دقيق الخبز وصولاً إلى الصناعات الثقيلة، في وقت كان السودان يغرق في الأزمات، وتتناسل فيه الحروب.

■ بعد الإطاحة بنظام عمر البشير، كُشفت ملفات فساد عديدة محيطة بهذه الأوليغارشية، ومنها الدور الذي لعبته القروض الحكومية من بنك التنمية الآسيوي، أو من دول الخليج مثل الكويت وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، أو البنوك الإفريقية في تمويل هذه الطبقة وازدهار أنشطتها الاقتصادية. وفي هذا السياق، برزت أسماء عدد من رموز وأقطاب هذه الفئة؛ مثل نجل عمر البشير بالتبني، أيمن المأمون. ووزير الخارجية علي كرتي، الذي يطلق عليه «إمبراطور الأسمنت والحديد والأخشاب».

ويتهم عمر البشير نفسه باختلاس مليارات الدولارات من خزينة الدولة، وإدارة شركات تابعة له ولأسرته تعمل في استيراد السلع الاستهلاكية والأسمدة والمنتجات النفطية، عن طريق صفقات ممولة من قروض وتسهيلات ائتمانية بلغت مئات ملايين الدولارات حصل عليها السودان من بنك التجارة والتنمية لدول شرق وجنوب إفريقيا. وقد تم مصادرة العديد من الشركات والعقارات والأراضي والفنادق والمراكز التجارية والمزارع التابعة له ولرجاله عقب سقوط نظامه. *[عائد عميرة/ «السودان.. كيف تشكلت طبقة الأوليغارشية؟ ومن هم أهم رموزها؟»/ «نون بوست»: ٢٠٢٢/٩/٦]* ■

## (٣/٥) التهريب آفة الاقتصاد

■ إضافة إلى ذلك، جرى تهريب ٢٦٧ طنًّا من الذهب خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٨. ويقول تحقيق استقصائي بثّته شبكة «سي إن إن» في تموز (يوليو) ٢٠٢٢، إن حوالي ٩٠٪ من إنتاج الذهب في السودان يهرَّب خارج البلاد، ما يعني احتمال خسارة الإيرادات الحكومية نحو ١٣,٤ مليار$. وتحدّث التقرير عن ١٦ رحلة جوية روسية معروفة على الأقل هرّبت الذهب من السودان على مدار العام ونصف العام، السابقين لإعداد التقرير، وذلك في مقابل تقديم الدعم السياسي والعسكري للحكّام العسكريين.

وإضافة إلى الذهب، يهرَّب الصمغ العربي، الذي استثنته الولايات المتحدة من حصارها ضد السودان لمدة عشرين عاماً، نظرا لأهميته الطبية والغذائية، حيث ينتج السودان قرابة ٧٥٪ من الإنتاج العالمي.

إضافة إلى ذلك، يعتبر السودان صاحب ثالث إحتياطي من مادة اليورانيوم الخام الداخلة في صناعة الأسلحة النووية، ويصل إلى ١,٥ مليون طن حسب أرقام غير رسمية. ويوجد هذا المعدن في دارفور وجبال النوبة وكردفان والنيل الأزرق والبطانة وولاية البحر الأحمر .

■ وفي ظل هذه الأوضاع كانت تتفاقم ديون البلاد، وبلغت مع فوائدها أكثر من ٥٠ مليار$، أي ما يعادل ٢٠٠٪ من إجمالي الناتج المحلي. وتشير تقديرات الخبراء إلى أن مستوى الفقر قفز من ٥٠٪ عام ١٩٩٤ إلى نحو ٨٠٪ في الأعوام الأخيرة، وبأن دخل الفرد لا يتجاوز ١,٢٥$ يومياً.

ويُرجّح أن يشهد اقتصاد السودان إنكماشا كبيرا بسبب الحرب الحالية، التي دمّرت وستدمّر البنية التحتية للاقتصاد. وتُفيد التقديرات الأجنبية بأن كلفة الاشتباكات الدائرة بالغة الإرتفاع. وفي هذه الحالة يتم اللجوء إلى طباعة النقود بكثافة من أجل تمويل الحرب، خاصة في ظل الحصار المالي على الخزينة العامة وضعف القاعدة الضريبية، ما يزيد من تفاقم أزمة التضخم الجامح الموروث أصلًا من عهد البشير. *[يوسف بشير/ مصدر سابق]*■

## (٦)

## الجيش السوداني..

## تاريخ حافل بالانقلابات والولع بالسلطة ومنافعها

■ عند استقلال البلاد، جرت سودنة قادة «قوة دفاع السودان» التي شكلها الحكام البريطانيون – ١٩٢٥، لمساعدتهم في فرض سيطرتهم على البلاد، وتستند إلى قاعدة إجتماعية ضيقة في شمال ووسط البلاد. وكان ذلك إيذانا بميلاد «الجيش الوطني» الذي أظهر فيما بعد ولعاً إستثنائياً بالسلطة ومحاولات الوصول إليها، كما ظل لسنوات طويلة يحارب التمردات الناشبة في أقاليم السودان المهمّشة، إضافة إلى انشغاله الدائم بمغانم السلطة وإدارة الأعمال التجارية.

■ نفذ ضباط الجيش عددا كبيرا من الانقلابات العسكرية، نجح ثلاثة منها وتسلم أصحابها السلطة لفترات زمنية طويلة، وانتهت جميعها بثورات شعبية أطاحت بهم:

١- الانقلاب الناجح الأول قاده قائد الجيش إبراهيم عبود في ١٩٥٨/١١/١٧، واستمر في الحكم ٦ سنوات إلى أن أطاحت به ثورة شعبية في ١٩٦٤/١٠/٢١.

٢- الانقلاب الثاني نفذه تنظيم «الضباط الأحرار» بقيادة جعفر نميري في ١٩٦٩/٥/٢٥، ووجد تأييدا فوريا من الحزب الشيوعي، ولكن سريعا ما دبت الخلافات بينهما ووصلت إلى مرحلة تنظيم ضباط محسوبين على الحزب بقيادة هاشم العطا إنقلابا أطلقوا عليه الحركة التصحيحية في ١٩٧١/٧/١٩، حكم ثلاثة أيام قبل أن يعيد نميري فرض سيطرته على البلاد بدعم خارجي.

إستمر نميري في الحكم ١٧ عاما، متقلبًا من يساري صارخ إلى يميني متشدد، إلى أن سقط بثورة شعبية في ١٩٨٥/٤/٦، عندما أجبر ضباط الرتب الوسيطة وزير الدفاع عبد الرحمن سوار الذهب على عزل نميري، ليُشكل مجلسا عسكريا أدار البلاد لمدة عام واحد في فترة إنتقالية إنتهت بتنظيم إنتخابات.

٣- وفي ١٩٨٩/٦/٣٠، نفذ عمر البشير إنقلاباً ناجحاً بالاعتماد على الحركة الإسلامية التي كان يتزعمها آنذاك حسن الترابي، وذلك قبل أن يحدث الافتراق بينهما

عام ١٩٩٩. مكث البشير في السلطة ٣٠ عاماً، إلى أن أطاح به قادة الجيش في ٢٠١٩/٤/١١، على خلفية إحتجاجات سلمية إستمرّت لأشهر عدة.

■ يلاحظ في هذا التاريخ الحافل بالانقلابات، أن نجاح أي انقلاب كان يتطلب دعماً سياسياً: فعبود إستلم السلطة بمباركة من الزعيمين عبد الرحمن المهدي وعلي الميرغني، أما نميري فوجد تأييداً من الحزب الشيوعي أولاً ثم من القوميين، فيما خططت الحركة الإسلامية لانقلاب البشير. *[يوسف بشير/ «جيش مولع بالسلطة والاقتصاد وسلاح في أيدي المليشيات والقبائل»/ «نون بوست»: ٢٠٢٣/٥/٣١]*.

أما البرهان *(٦٣ عاماً)* فهو ينتمي إلى عائلة دينية من ولاية نهر النيل، شمال البلاد، تتبع طريقة الختمية، وهي من الطرق الصوفية المعروفة في السودان. تخرج من الكلية الحربية، وشارك في حرب الجنوب ودارفور، ضمن قوات المشاة، وانخرط في «حرس الحدود» التي أصبح قائدها لاحقاً. عمل ملحقاً عسكرياً في الصين، وتدرج ليصبح مفتشا عاما للقوات المسلحة السودانية في بداية ٢٠١٨، قبل نحو عشرة أشهر من اندلاع الانتفاضة الشعبية التي أطاحت بنظام البشير.

وبعد إعلان استقالة عوض إبن عوف الذي كان يشغل منصب وزير الدفاع، بسبب رفض الشارع توليه رئاسة المجلس العسكري، وتنازل القائد الثاني بعده في التراتبية، كمال عبد المعروف، عن المنصب، أصبح البرهان الذي لم يكن يعرفه السودانيون وقتها، رئيساً للمجلس العسكري وقائداً عاماً للجيش، علماً أنه «ليس شخصية سياسية، ولا يمتلك كاريزما»، بل ويتلعثم في الكلام، *(على عكس حميدتي أو البشير من قبله)*، كما يقول كثيرون.

■ وتقول أوساط من داخل القوات المسلحة: «إن حميدتي هو صاحب الفضل في تولي البرهان رئاسة المجلس العسكري ومن ثم رئاسة مجلس السيادة، لأنه مارس ضغوطاً كبيرة داخل المجلس العسكري لإبعاد إبن عوف وعبد المعروف عن المنصب الذى آل إلى البرهان». والسبب في ذلك أنهما يعرفان بعضهما منذ الحرب في دارفور، التي قاتلا فيها جنبا إلى جنب. *[وردت لدى ميعاد مبارك: «حرب المدن تضع البلاد على حافة الهاوية»/ «القدس العربي»: ٢٠٢٣/٤/٢٣]*.

وعليه، فبعد تولي البرهان رئاسة مجلس السيادة في الحكومة الانتقالية – ٢٠١٩/٨، تم تعيين حميدتي نائباً له، ومنذ ذلك الوقت شرع الرجل الثاني في الدولة بتوسيع أنشطته الاقتصادية والعسكرية المستقلة، وكذلك ارتباطاته الدولية والإقليمية.

■ ولكن عقب إنقلاب ٢٠٢١/١٠/٢٥ الذي أطاح بالشراكة مع المدنيين والحكومة الانتقالية برئاسة حمدوك، تعقد المشهد السياسي في البلاد وأصبحت الخلافات بين الأطراف تتصاعد يوماً بعد يوم، وسط استمرار التظاهرات الشعبية المطالبة بإنهاء حكم البرهان وحميدتي.

وفي أعقاب التوقيع على «الاتفاق الإطاري»– ٢٠٢٢/١٢/٥، الذي كان من المنتظر أن يقود إلى تسوية تعيد الانتقال الديمقراطي إلى البلاد، تصاعدت بشأنه الخلافات بين الجانبين، وخصوصاً ما تعلق منها بورقة الإصلاح الأمني والعسكري، حيث رفض الجيش مطالب حميدتي بدمج قواته في الجيش خلال عشرة أعوام، وتبعية قواته لرئيس الوزراء في الحكومة الانتقالية المقبلة، وتمسك الجيش بالدمج خلال سنتين وتبعية قوات الدعم السريع لقيادة الجيش، وكان هذا الخلاف هو السبب المعلن لانفجار الحرب بينهما ■

## (٧)

## إمبراطورية إقتصادية

■ بعد تشكل حكومة عبدالله حمدوك الانتقالية، أبدى قادة الجيش ممانعة قوية لإدارة هذه الحكومة لشركات الجيش التي يُفرض عليها جدار عالٍ من السرية، على الرغم من أن كثيرا منها تعمل في مجالات مدنية حيوية مثل طحن القمح والأدوات الكهربائية والنقل وتشييد الطرق وتصدير المحاصيل الزراعية والحيوانات الحية واللحوم وتجميع السيارات، إضافة إلى شركات منظومة الصناعات الدفاعية.

وأعلنت الحكومة الانتقالية في ٢٠٢٠/٦/١٩، عن نتائج مسح الشركات الحكومية، فقالت إنها تبلغ ٦٥٠ شركة منها ٢٠٠ شركة تابعة للقطاع العسكري، ومن مجمل هذه الشركات هنالك ١٢ شركة فقط تساهم في الإيرادات العامة للدولة، وبأنّ وزارة المالية تُدير ١٨٪ فقط من أموال الدولة.

وقدر وزير التجارة في الحكومة الانتقالية، إبراهيم الشيخ، رأس مال شركات الجيش بـ١٠ مليارات$، ما يعني أن قادة الجيش كانوا مشغولين عموما بتنفيذ الانقلابات العسكرية وإدارة الإمبراطورية الاقتصادية التي شملت حتى البيع بالتجزئة. ومن الواضح أن ثمة رابطاً قوياً بين مصالح الجيش الاقتصادية وعدم تخليه عن السلطة لصالح المدنيين.

■ يذكر في هذا الصدد، أنه عندما حصل إنقلاب ٢٠٢١/١٠/٢٥، كانت «لجنة إزالة التمكين ومحاربة الفساد»، وهي ذراع مكافحة الفساد في الحكومة المدنية، على وشك نشر تحقيقها في فساد شركات الجيش. وكان أول ما فعله الجنرالات بعد انقلابهم، هو اقتحام مكاتب اللجنة والاستيلاء على وثائقها.

وقال الطيب عثمان يوسف، الذي ترأس اللجنة التي قامت بفحص كيفية تفكيك دور القوات العسكرية والأمنية في الاقتصاد، إن الجيش يملك شركات تمثل ربع الناتج المحلي للبلد، أما قوات الدعم السريع فتمثل نصف الناتج المحلي. وقال يوسف إن التحقيق الذي قامت به اللجنة ومخاوف تلك القوات من خسارتها إمتيازاتها كان وراء الانقلاب الذي قام به البرهان وحميدتي– ٢٠٢١. *[نقلاً عن صحيفة «واشنطن بوست»/ ابراهيم درويش/ «القدس العربي»: ٢٠/٤/٢٠٢٣]*.

■ وهكذا، فعلى رغم أن قائد الجيش، عبد الفتاح البرهان، ليس لديه مصدر مالي شخصي خاص به لتيسير الصفقات السياسية، وقد أُجبر على المساومة مع رجالات المال العسكريين والمقربين منهم بشأن القرارات المهمة. إلا أنّ نفوذه يستمدّه من شبكة المصالح الهائلة التي يتمتع بها ما يطلق عليه البعض «المجمع العسكري التجاري»، أو ما يسميه الديمقراطيون السودانيون بـ«الدولة العميقة»، وهي عبارة عن شبكة من الشركات التي تقوم على المحسوبية، وتضم بنوك وشركات إتصالات يملكها إسلاميون وضباط في الجيش أو الاستخبارات، إضافة إلى شركات يملكها الجيش نفسه في مجالات تصنيع الأسلحة، والبناء، والزراعة، والنقل. *[أليكس دي وال/ «إنزلاق السودان نحو الفوضى»/ مقال مترجم من «فورين أفيرز»، ونشر في «أندبندنت عربية»: ٥/٥/٢٠٢٣]*.

كما يستند البرهان كذلك إلى العلاقات التي تربطه ببعض أركان نظام البشير السابق. وليس سراً أن الموالين القدامى للبشير يرون فيه أفضل أداة تعيدهم إلى السلطة. ويرى بعض السودانيين، أن لهؤلاء الموالين من الإسلاميين دوراً في نشوب النزاع بين البرهان وحميدتي، وخصوصاً بعد إعادة بعض رموزهم إلى مؤسسات الدولة، الأمر الذي أثار مخاوف حميدتي الذي يعتبره الإسلاميون عدوهم اللدود، ويحملونه مسؤولية سقوط البشير، فأخذت بعدها تتباعد مواقفه الداخلية والخارجية عن مواقف البرهان، وصار كلٌّ منهما يتربص بالآخر ■

## (٨)

## «قوات الدعم السريع».. يافطة جديدة وانتهاكات مستمرة

■ يقول الباحث البريطاني أليكس دي وال، المهتم بالشأن السوداني، والذي شارك في تأليف كتاب «الديمقراطية غير المكتملة في السودان: الوعد وخيانة ثورة شعبية»، إنه نادراً ما انتصرت القوات المسلحة السودانية في النزاعات العسكرية الطويلة التي خاضتها. ويُرجع ذلك إلى أن «سلك الضباط ينحدر في الغالب من النخبة الحاكمة في الدولة، فيما ينتمي الجنود المشاة إلى الطبقات الفقيرة والأطراف المهمشة، وغالبا ما يفتقر هؤلاء إلى حافز للقتال».

لهذا السبب لجأ البشير إلى أداة قتالية قليلة الكلفة ومُجرّبة من قبل، وهي ميليشيا قبلية تحارب نيابة عنه، علماً أن توزيع السلاح على القبائل العربية في مناطق كردفان ودارفور المتاخمة لجنوب السودان، يعود إلى حكومة الصادق المهدي- ١٩٨٦ إلى ١٩٨٩.

■ وهكذا، تشكلت ميليشيا الجنجويد وشقّت طريقها وسط قرى دارفور بالحرق والنهب والذبح، في حملة وصفت بـ«إبادة جماعية»، واتهمت «الجنجويد» – حسب منظمات حقوقية كثيرة – بعدد لا يحصى من إنتهاكات حقوق الإنسان، ووجّهت المحكمة الجنائية الدولية إتهامات لبعض قادتها بارتكاب جرائم ضد الإنسانية. كما صدرت من مجلس الأمن قرارات في هذا الشأن، بما فيها مذكرات اعتقال طالت رأس النظام السابق عمر

البشير، وقيادات أخرى متورطة في هذه الجرائم.

وكان نجاحه في سحق التمرد في دارفور، سبباً رئيسياً في قرب حميدتي من البشير، الذي أضفى – ٢٠١٣ الطابع الرسمي على «الجنجويد»، تحت مسمّى «قوات الدعم السريع»، ومنحه رتبة فريق مع أنه لم يخضع لأي تدريب عسكري رسمي. ومع تصاعد الاحتجاجات في الشارع – ٢٠١٨/١٢، إستدعى البشير وحدات حميدتي إلى العاصمة كقوة حماية شخصية له، وبات يُطلَق عليها «حمايتي»! بيد أن حميدتي خذل سيده وتخلى عنه، وحوّل سقوطه إلى فرصة له، حين شارك مع البرهان في الانقلاب الذي أطاح به، تحت يافطة «الانحياز لموقف الشارع والثورة».

■ بعد الإطاحة بالبشير، إتُهمت قوات الدعم السريع بارتكاب المزيد من الجرائم، إذ لعبت دوراً مركزياً في مجزرة فض الاعتصام أمام مقر قيادة القوات المسلحة في الخرطوم– ٢٠١٩/٦، قُتل خلالها عشرات المعتصمين، كما ارتكبت عشرات حالات الاغتصاب كذلك. وكانت ميليشيا الجنجويد مارست الاعتداءات الجنسية على نطاق واسع في حرب دارفور. ***[****جلبير الأشقر/ «فظائع السودان والدرس التاريخي»/ «القدس العربي»: ٢٠٢٣/٥/١٧****]***.

وعلى رغم تلقي قوات الدعم السريع، في السنوات الأخيرة، تدريبات عسكرية إحترافية، وتوسّعها قليلاً لكي لا تبقى مقتصرة على لون إثني محدد، إلا أنها ظلت محافظة، في جوهرها، على طابعها القبلي الذي يتمحور حول قبيلة حميدتي، الرزيقات، هذا فضلاً عن قيادتها العائلية، وسلوك مقاتليها الشرس والعنيف وما يرافقه من انتهاكات، وهو الأمر الذي لم يحظَ بقبول الأوساط السياسية السودانية.

■ ومع ذلك، يحاول حميدتي الآن تقديم نفسه كبطل للمحرومين والمضطهدين في السودان. ويسعى إلى استمالة المجتمعات المهمشة تاريخياً، في دارفور وغيرها من المناطق، عبر تصوير نفسه كمقاتل من أجل العدالة والديمقراطية، وكان أخذ يميز نفسه أولاً عن البرهان، ويحتفظ بمسافة عن مواقفه «المتعنتة في عملية تسليم السلطة للمدنيين»، منذ أن تراجع عن تأييده لانقلاب ٢٠٢١، ثم، ومع اقتراب المواجهة مع البرهان، شرع يدافع علناً عن الحاجة إلى «ديمقراطية حقيقية»، ويسعى إلى كسب ودّ

المدنيين بدعوى أنه الوحيد القادر على منع عودة فلول نظام البشير، في إشارة إلى «الإسلاميين»، وهذا يتقاطع أيضاً مع رغبات وتوجهات حلفائه في الخليج.

■ لكن، وعلى رغم هوية حميدتي «العربية»، هو وكبار قادة قواته، إلا أنّ هناك فجوة واسعة بينهم وبين النخب السودانية الحضرية، أو «الطبقة السياسية الحاكمة»، التي تنتمي إلى «المركز»، وتستند إلى قاعدة إجتماعية؛ عروبية من جهة *(هواها مصري عامة)*، ومحافظة دينياً من جهة أخرى، خلافاً لما يصفونه بـ«المجتمعات البدوية الصحراوية»، الجلفة التي تثير خوفهم ومخاوفهم، وفي الوقت نفسه يزدرونها ويسخرون منها، ويصفونها بأنها «أميّة ولا تجيد الكلام المنمق».

يضاف إلى ذلك، أن أغلب مقاتلي الدعم السريع هم من «الرعايا الغاضبين» الذين ينتمون إلى المناطق المهمّشة المحرومة من غنائم الدولة، والذين يصفون سلوك السلطات في الخرطوم تجاههم بـ«السلوك الإمبريالي»، ويحلمون بمن يأتي لتحريرهم من الاضطهاد والغبن التاريخي الذي لحق بهم، مثلهم في ذلك، إلى حد كبير، مثل السودانيين الجنوبيين الذين صوتوا للانفصال.

وعلى ذلك، صار يعرب البعض عن اعتقاده إن قوات الدعم السريع لا تمثل فقط منظمة عسكرية، بل هي كتلة إجتماعية واقتصادية وثقافية، تشكلت خارج الحواضن التقليدية للدولة، مثلها في ذلك مثل مجموعات كثيرة مشابهة في مناطق السودان المختلفة، تمثل إحدى نتائج سياسات التهميش والاستبعاد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

■ ومع ذلك، علينا أن ننتبه إلى أنّ انتصار حميدتي وقواته، لن تنجم عنه سوى سيطرة لصوصية شعبوية لن تستطيع فعل شيء تجاه أزمات الفقر والجوع والبطالة التي يعاني منها أغلب السودانيين في مختلف مناطقهم. ***[أليكسيس دي وال/ مصدر سبق ذكره]***.

إن ميزة حميدتي الكبرى ليست في مهاراته القتالية، حتى وإن توفرت؛ وليست في اتسامه بالكثير من الحيوية والبراغماتية، حتى وإن تمتع بهما؛ كما أنها ليست في قدرته على الخطابة والتحدث باللهجة العامية التي تقربه من الناس العاديين، حتى وإن اتصف

بذلك؛ ميزته الكبرى التي تميزه عن سواه من قادة الحركات المسلحة الأخرى هي المال. نعم، المال الذي بمقدوره دفعه لمقاتليه ومرتزقته، والذي مكنّه من مضاعفة أعداد مقاتليه الذي بات يبلغ الآن ١٢٠ ألفاً، حسب بعض التقديرات، ويمكنّه من شراء ولاء بعض العشائر والقبائل أيضاً.

■ لقد كان حميدتي تاجر إبل قبل أن يبدأ صعوده من خلال مشاركته في قوات «الجنجويد». ثم سرعان ما برز نجمه كقطب من أقطاب الأوليغارشية الجديدة التي تشكلت في حقبة البشير. ففي ٢٠١٧ أطلق البشير العنان له ولجماعته للسيطرة على جبل عامر الغني بالذهب في دارفور، وبفضل الذهب، الذي يعدّ السودان ثالث منتج له في إفريقيا، إكتسب دقلو حلفاء مهمين؛ من النظام الإماراتي، المشتري الرئيسي لذهب حميدتي، وسنده الرئيسي، وصولاً إلى النظام الروسي، عبر صلة الوصل، شركة ڤاغنر العسكرية الناشطة في دارفور.

وفوق ذلك، فقد منحت الحكومة عقودا ميسرة كثيرة لشركة «الجنادي» التي تتاجر بالذهب وتنقل سبائكه بملايين الدولارات إلى دبي، ويملكها أحد أشقاء حميدتي وأسرته، *(عبد الرحيم دقلو وإبنيه)*، ويشغل عبد الرحيم منصب نائب قائد قوات الدعم السريع. والشركة هي عبارة عن مجموعة ضخمة تغطي أنشطة الاستثمار والتعدين والنقل وتأجير السيارات والحديد والصلب، وتشرف على أعمال واستثمارات عديدة داخل السودان وخارجه، ولا يُعرف بالضبط حجم أصولها ومواردها.

■ كما وضع حميدتي يده على كثير من القطاعات الاقتصادية بما في ذلك الزراعة، خاصة مع وفرة الأراضي الصالحة للزراعة وغير المستغلة بعد، ووفرة مياه الأنهار والأمطار، حيث تمثل إيرادات القطاع الزراعي ما نسبته ٤٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي للسودان، وفقًا لبيانات رسمية عام ٢٠١٧.

وباتت قواته بمثابة ذراع تنفيذية و«يد ضاربة» لإمبراطوريته التجارية الواسعة. وقد جنى أموالاً طائلة نتيجة قيام تلك القوات بأعمال إجرامية خارجة عن القانون، من قبيل تصفية المعارضين وترويعهم، فضلاً عن ارتكاب مجازر حرب في دارفور. وثمة من يعتبر أن قواته كانت أشبه بـ«مؤسسة مرتزقة خاصة» عابرة للحدود، حيث قامت بتأجير

خدماتها لملوك ومشايخ الخليج للقتال في اليمن، وكان لديها تعاملات مع مجموعة قاغنر، التي تقوم بحراسة مناجم ذهبه، وتقدم المعدات العسكرية لقواته، ومع الجيش الوطني الليبي وقائده، خليفة حفتر، الذي يزودها بالأسلحة والوقود، ويتبادلان المصالح والمنافع على غير صعيد. *[إبراهيم درويش/ «إيكونوميست: ماذا ينتظر «حميدتي».. فرصه ضعيفة وسلاحه المال؟»/ «القدس العربي»: ١/٦/٢٠٢٣]*.

■ وهكذا، فإنّ الثروات الضخمة التي راكمها، والإمبراطورية الاقتصادية الهائلة التي تمكن من تشييدها على مدى قرابة عقدين من الزمن، إضافة إلى السلطات الاستثنائية التي تمتع بها، كلّ ذلك سمح لحميدتي بمدّ نفوذه داخلياً وخارجياً، وبناء شبكة علاقات خاصة مع الإمارات والسعودية وروسيا، ومكّن حميدتي ليس من أن يصبح دولة داخل الدولة فحسب، بل منحه القدرة وحافز التطلع والمنافسة للسيطرة على مركز السلطة والقرار في السودان. وهو ما أثار، طبعاً، مخاوف الجيش وقائده، لتعارضه مع رغبة البرهان وطموحه للاستئثار كذلك بمقاليد الحكم، وكان هذا من بين أهم أسباب اندلاع الحرب بين الطرفين. *[عمر الفاروق/ «رصاصة أولى «مجهولة» تطلق المواجهة المؤجلة بين الجيش السوداني والدعم السريع»/ «القدس العربي»: ٢٣/٤/٢٠٢٣]* ■

## (٩)

## تأثير الدور الخارجي

■ مع فشل الرهان الداخلي على الحسم العسكري السريع للحرب، والهروب نحو إشعال المزيد من الحرائق في هشيم التنوع الإثني والقبلي، وتنامي المخاوف من اتساع نطاق الحرب، وعودتها إلى سابق عهدها في دارفور وغيرها، على نحو تعمّ فيه الفوضى مختلف الأقاليم السودانية، في بلد شاسع المساحة وجوار متفجر بحروبه الأهلية الطاحنة. في موازاة ذلك كلّه، تصاعد الحديث في الأوساط المهتمة حول ضرورة التدخل الخارجي في السودان، علماً أنه في ضوء التجربة السابقة، فإن الحرب لم تتوقف في دارفور إلا بعد وصول قوات أممية إلى الإقليم، كان قوامها من القوات الإفريقية بشكل رئيسي.

بيد أن تعامل المجتمع الدولي مع الحدث السوداني الراهن يتسم بقدر كبير من

الارتباك والتناقض والتلكؤ، ولم يبدِ أيّ طرف استعداده لتحمل المسؤولية السياسية والأخلاقية والتدخل المباشر لوقف الحرب. ويرجّح محللون عدم التدخل الدولي في الصراع الدائر وذلك بسبب التباين الحاصل في المواقف الإقليمية والدولية، على رغم أنّ إطالة أمد الحرب، والخشية من انفلات الأوضاع الأمنية، يُقلق ويؤذي قوى عديدة داخل السودان وخارجه، بالنظر إلى ما يترتب عليها من نتائج كارثية.

■ وإذا كان ثمة أطراف دولية تبدي حرصها على إيقاف الحرب، فإن هنالك أطرافاً أخرى، تبدو الحروب الدائرة والانقلابات الحاصلة هنا أو هناك في القارة السمراء، بمثابة «فرص» أمامها لإعادة رسم خارطة مصالحها ومدّ نفوذها، من السودان شرقا إلى النيجر ومالي غربا. فثمة منافسة قائمة في الأصل بين الدول الغربية التي استعمرت القارة تاريخياً من جهة، والولايات المتحدة من جهة ثانية، إضافة إلى دول جديدة دخلت على الخط حديثاً، *(الصين، روسيا، تركيا، إسرائيل..)*، تسعى بكل جهدها لتوسيع مصالحها ونفوذها في القارة.

فمنذ صيف ٢٠٢٠ شهدت القارة الإفريقية ٧ إنقلابات على أنظمة منتَخبة أو دستورية، *(على نحو أو آخر)*، من مالي إلى تشاد وغينيا وبوركينا فاسو والسودان والنيجر والغابون أخيراً. وعلى رغم موقف الاتحاد الإفريقي المبدئي الرافض للانقلابات، إلا أنه لم يستطع أن يفعل شيئا إزاءها. ويغالي البعض فيذهب إلى حدّ اعتبار أن «الصراع في دول القارة الإفريقية، في جوهره، يدور بين القوى الكبرى، *(ولكن)* بواسطة أدوات محلية». *[رشيد خشانة/ «فرنسا تخسر آخر مستعمراتها في أفريقيا وروسيا تنمو وتتوسع»/ «القدس العربي»: ٦/٨/٢٠٢٣]*.

■ المنظمات الدولية والبعثات الدبلوماسية خرجت منذ بداية الحرب، ولسان حال المجتمع الدولي يقول: «نعتذر، لا توجد لدينا حلول». تُرى، هل يعود هذا إلى أنّ السودان لا يندرج على ساحة الاهتمام والأولويات الدولية؟ أم أنّ العواصم الدولية الكبرى والإقليمية الفاعلة باتت تخشى، لأسباب كثيرة، من أيّ تدخل فعلي على الأرض في بلد مثل السودان؟ على رغم أنه بموقعه الاستراتيجي، وبتأثير ما يجري فيه على جواره غير المستقر أيضاً، يُفترض أن لا يُترك هكذا، وأن لا يُسمح له بالتحول إلى دولة أخرى فاشلة، وهذا يُفترض أنّ يكون مدركاً ومعروفاً لدى الجميع أيضا(!).

قد يقال الكثير في هذا الصدد، ولكن في المحصلة، ها نحن أمام دولة عربية أخرى يتفشّى فيها القتل والموت، وينهش الدمار والخراب بنيانها وأركانها وأجهزتها ومؤسساتها، ويعيش سكانها هاجس التهجير، أو النزوح المستمر، بحثاً عن مكان آمن، ومع ذلك، تبقى غائبة عن أجندة الاهتمامات والأولويات الدولية. وتبدو الحرب الدائرة فيها *(بعد قرابة خمسة أشهر على اندلاعها)*، بعيدة عن أي أمل بوقفٍ قريب، أو إيجاد حل قريب لها. الصمت الدولي يبدو مريباً في نظر البعض، والاستجابات العربية والإفريقية والدولية تجاه ما يجري، أقلّ ما يقال فيها أنها متواضعة ودون المستوى المطلوب.

■ في الواقع، منذ أن تولّى عبدالله حمدوك رئاسة الحكومة الانتقالية في السودان، فإنه لم يلقَ الدعم اللازم والكافي من واشنطن، لا اقتصاديا ولا سياسياً، مع إدراكها *(المُفترض)* أنه سيكون بمواجهة تنين **«المجمع العسكري – التجاري»** للجيش والمليشيات. وبدلاً من ذلك، فوّضت إدارة دونالد ترامب سياستها في القرن الأفريقي لحلفائها المفضلين في الشرق الأوسط؛ السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر وإسرائيل، وكلّهنّ إما معاديات للديمقراطية، أو لا يرغبن ولا يعنيهنّ أمر قيام ثورة ديمقراطية في العالم العربي، ولهذا فضلت كلّ دولة منهنّ التحدث مع الجنرال المفضل لديها.

إضافة إلى ذلك، فقد دعمت إدارة ترامب «عقد الصفقات»، فاجتمع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو مع البرهان، وانضم السودان إلى اتفاقات أبراهام، وألغت الولايات المتحدة تصنيف السودان كـ«دولة راعية للإرهاب»، ثم رفعت العقوبات، في الأيام الأخيرة لإدارة ترامب.

■ وعلى العموم، فقد كشفت الأزمة السودانية عن عجز الإدارة الأمريكية على المساعدة – حتى الآن على الأقل – في حل الصراع الدموي بين الجنرالات. أو أنّ الموقف الأميركي بدا غير جاد بما يكفي لدفع الطرفين لوقف الحرب والجلوس إلى طاولة المفاوضات فوراً. أما العقوبات الاقتصادية المتخذة، فبدت إجراءات تقليدية غير فعالة، وستخفق على الأرجح، إذ سبق وتعايش معها السودان لسنوات طويلة.

وقد تكون هناك أسباب عديدة تقف خلف ذلك، من أهمها أن السودان ككل ليس مدرجاً على قائمة أولويات إدارة الرئيس جو بايدن، وخاصة في ظلّ انشغال هذه الإدارة

بأكثر من ملف؛ أو لنقل أنّ دعم مشروع الانتقال الديمقراطي في السودان، لا يشغل بال واشنطن ولا بال العواصم الغربية عموماً، التي بيّنت التجربة أنها تميل للتعاطي مع الفاعلين العسكريين أكثر من ميلها للتعاطي مع الأحزاب السياسية والحركات الاحتجاجية وقوى المجتمع المدني، على رغم حديثها المتكرر عن الديمقراطية والقيم المتفرعة عنها. والسبب في ذلك، ربما يعود إلى عدم ثقة تلك العواصم بالمدنيين، الذين «لا يستطيعون التوافق على شيء»، ولا يجلبون سوى الفوضى، كما يقول دبلوماسي غربي متحدثاً بلسان حال تلك العواصم. وربما أنّ السبب هو اهتمامهم بمصالحهم أولاً، والحدّ مما يشكل أيّ تهديد لها *(موضوع الهجرة مثلاً)*.

لكن،إذا كانت الواقعية السياسية *(الدولية)* قد أوجبت الربط بين الاستقرار ودعم الديكتاتوريات العسكرية في السابق، فقد آن لهذا التفكير أن يتوقف، بعد أن أظهرت الحرب الدموية بين عسكر السودان أن «حملة السلاح هم المشكلة وليسوا الحل». *[إبراهيم درويش/ «نيويورك تايمز: السودان بلد ضخم ويجب عدم السماح له بالفشل أو الانزلاق لحرب أهلية»/ «القدس العربي»: ٣/٥/٢٠٢٣]*.

■ وكان نشطاء مؤيدون للديمقراطية في السودان ومنظمات حقوقية دولية إنتقدوا الولايات المتحدة ودولا غربية أخرى لعدم اتخاذها عقوبات ضد القادة العسكريين المسؤولين عن اندلاع الصراع الحالي في السودان. كما وجهوا إنتقادات سابقة لعدم اتخاذ عقوبات أيضاً ضد هؤلاء القادة لمسؤوليتهم عن مذبحة عام ٢٠١٩ ضد المتظاهرين المؤيدين للديمقراطية، وانقلاب ٢٠٢١ الذي قلب مسار الانتقال إلى الديمقراطية. وجادلت منظمات المجتمع المدني بأن التزامات واشنطن المعلنة بالتحول الديمقراطي في السودان سيُنظر إليها على أنها «خطب جوفاء» إذا لم تقم بأفعال محددة ردّاً على الانقلاب. *[رائد صالحة/ «إدارة بايدن تستعد لفرض عقوبات «متأخرة» على الفصائل العسكرية المتصارعة في السودان»/ «القدس العربي»: ٢٣/٤/٢٠٢٣]*.

وفي الواقع، يميل المرء إلى مشاطرة أليكس دي وال اعتقاده بأن المشكلة الرئيسة في السودان هي داخلية في الدرجة الأولى، قبل أن تكون خارجية، لأن النظام المستبد من جهة، والحركات المسلحة من جهة أخرى، حولوا البلد إلى «ساحة صراع بين طبقة لصوص مدججين بالأسلحة، وكلٌّ منهم مصمم على السطو على الحصة الأكبر من

الغنائم، وعلى ضمان أمنه كذلك من هجمات المنافسين». *[أليكسيس دي وال/ مصدر سابق]*.

■ ومع ذلك، فإنه لا يجانب الصواب أيضاً الاعتقاد الرائج على نطاق واسع، داخل السودان وخارجه، بأن الحرب الحالية في السودان غذّتها أطراف خارجية، وانخرطت فيها مجموعة من القوى الإقليمية، مثل السعودية والإمارات... فالنظام الانتقالي الذي هيمنَ عليه كل من البرهان وحميدتي، دُعم بمليارات الدولارات من قبل الإمارات والسعودية. وزادت مصر من دعمها للقوات السودانية المسلحة وقائدها البرهان، في حين حافظت قطر وتركيا على علاقاتهما بالإسلاميين من الحرس القديم الذين كانوا ركيزة لنظام البشير، الخ.. *[إبراهيم درويش/ «واشنطن بوست: قوى دولية وإقليمية غذت خلاف البرهان وحميدتي»/ «القدس العربي»: ١٨/٤/٢٠٢٣]*.

وتعدّ الآن دولة الإمارات من أهم اللاعبين في السودان. وعندما أطيح بنظام البشير، سارعت مع السعودية لتقديم دعم بـ٣ مليارات$ لمساعدة السودان في الوقوف على قدميه. ولكن تدخلها ساهم، بطريقة أو بأخرى، في خنق فرص التحول نحو دولة ديمقراطية في السودان.

ومن ناحية رسمية، لم تقف أبو ظبي مع طرف في القتال الجاري، وهي جزء من المجموعة الرباعية التي تضم السعودية وبريطانيا والولايات المتحدة، لدفع عملية الانتقال الديمقراطي في هذا البلد، إلا أنّ كثيراً من المصادر تشير إلى أنّها أسهمت في تقوية حميدتي وقواته العسكرية. وطلبت منه – ٢٠١٨، إرسال الآلاف من مقاتليه إلى اليمن، مقابل أموال طائلة. ولعب الذهب الذي كان يتم تهريبه إلى دبي، قبل أن يكمل طريقه إلى موسكو، دوراً إضافياً في تعميق علاقة الإمارات مع حميدتي.

■ وفي المقابل، وقفت القاهرة بشكل واضح مع عبد الفتاح البرهان، من موقع إيثارها أن يُحكم السودان من خلال المؤسسة العسكرية، على رغم العلاقة الملتبسة بين البرهان والإسلاميين. وعلى رغم اتجاه البلدَين إلى التعاون المشترك عبر الاتفاقيات التي كرست قاعدة **«الحريات الأربعة»**: حرية التملك والتنقل والعمل والإقامة لمواطني السودان في مصر، ومواطني مصر في السودان، إلا أن العلاقات بينهما غالباً ما أخذت طابعاً متوتراً، وخاصة إثر محاولة الاغتيال الفاشلة للرئيس حسني مبارك في

إثيوبيا– ١٩٩٥، التي وجّهت أصابع الاتهام فيها إلى إحدى الجماعات المدعومة من نظام البشير. *[يوسف بشير/ «كيف تتدخل دول جوار السودان في شؤونه الداخلية؟»/ «نون بوست»: ٢٠٢٣/٦/٧]*.

■ إضافة إلى الإمارات ومصر، فقد دخلت إسرائيل على الخط أيضاً. وكانت قد وقّعت، بدعم أمريكي، على اتفاقية تطبيع – ٢٠٢٠، حصل بموجبها بنيامين نتنياهو على ما يريده من جنرالات السودان، وهو الاعتراف بإسرائيل. وفي عام ٢٠٢٢، زار وفد من الموساد السودان والتقى مع قادة أمنيين والجنرال حميدتي، الذي عرض التعاون في مكافحة الإرهاب والمعلومات الأمنية، بحسب مسؤولين غربيين.

أما بشأن الدول الإفريقية المجاورة، فقد خضعت علاقات السودان معها لاعتبارات عدة، أهمها الاضطرابات السياسية والحروب الممتدة التي شهدتها وتشهدها هذه الدول، وانعكاس هذه الاضطرابات وتأثيرها السلبي المحتمل على بعضها البعض.

■ ويتحكم التداخل القَبَلي ومحاولة كل دولة دعم المعارضة المسلحة لجارتها في علاقات السودان بكل من تشاد وجنوب السودان وإريتريا وإثيوبيا. ولذلك ظلت علاقاته مع هذه الدول غير مستقرة، ويتسم بعضها بالعداوة في معظم الأحيان.

فبعد انفصال جنوب السودان، على سبيل المثال، دعمت الخرطوم الحركات المسلحة المعارضة لحكم الرئيس سلفاكير ميارديت، وهو ما قوبل بالمثل أيضاً، فدعمت جنوب السودان حركات التمرد في إقليم دارفور. وهي تؤوي حاليا رئيس «حركة تحرير السودان»، عبد الواحد محمد نور، الذي يمتلك فيها قاعدة عسكرية لتدريب قواته، علاوة على دعمها غير المحدود والمستمر لـ«الحركة الشعبية – شمال» بزعامة عبد العزيز الحلو، نظرا إلى الروابط التاريخية بين الجانبَين.

والأمر نفسه ينسحب على علاقة السودان وتشاد، حيث يبقى التداخل القَبَلي بينهما أشبه بقنبلة موقوتة يمكن أن تنفجر في أي وقت، خاصة أن هذا التداخل يشكّل قاعدة إجتماعية صلبة للحركات المسلحة التي تستطيع بسهولة اختراق الحدود المشتركة. *[يوسف بشير/ «كيف تتدخل دول جوار السودان في شؤونه الداخلية؟»/ «نون بوست»: ٢٠٢٣/٦/٧]* ■

## (١٠)

## رفض الحرب والبدائل الممكنة

■ يعجّ الفضاء السوداني العام بالعديد من المبادرات التي تسعى لتوحيد القوى المدنية السودانية في جبهة واسعة تعمل من أجل وقف الحرب، واستعادة المسار المدني الديمقراطي للعملية السياسية.

وتضطر الأصوات الداعية إلى وقف الحرب إلى تقديم الكثير من التوضيحات بشأن موقفها؛ بالنظر إلى أنّ مؤيدي كل طرف في هذه الحرب يُجرّمون كل من يطالب بوقفها، ويستخدمون اللغة نفسها التي استخدموها خلال الحرب الأهلية في الجنوب وفي دارفور، معتبرين أنها «حرب وطنية مقدسة»(!). ولذلك، تقول تلك الأصوات إنّ موقفها لا يعني الوقوف مع طرف ضد طرف آخر، بل يعني رفض الحرب والقتل وتدمير البلاد بشكل مطلق، ورفض أن يكون الاقتتال بديلاً للحوار والتفاوض لحل الخلافات مهما بلغت من الحدة والتعقيد.

وتزيد على ذلك، بأن رفض الحرب لا يعني استدعاء التدخل الخارجي، الإقليمي أو الدولي، لأن حلول أزمات السودان لن تأتي من خارجه، إنما تكمن داخله وعبر مساهمات كافة أبنائه. وأحدها هو التقيد بمبدأ حلّ كافة الميليشيات وجيوش الحركات المسلحة، ودمج أفرادها وعناصرها المؤهلين داخل المؤسسة العسكرية، وإصلاح القطاع الأمني والعسكري، حتى يكون للسودان جيشه الوطني المهني الموحد الذي يحمي حدود البلاد ودستورها في إطار الحكم المدني الديمقراطي. *[الشفيع خضر سعيد/ «السودان: هل ستنجح «الجبهة المدنية» بإيقاف الحرب؟»/ «القدس العربي»: ١٧/٧/٢٠٢٣]*.

■ ويضيف محمد حسن التعايشي، عضو مجلس السيادة السوداني السابق، أنّ الحرب الدائرة الآن تمثل حرب الدولة السودانية المأزومة بأزماتها المركبة والمتداخلة، وخصوصاً قضايا هوية الدولة ونظام الحكم والإدارة العامة، وكيفية بناء الدولة ومؤسساتها، بما في ذلك المؤسستين العسكرية والأمنية، وعلاقة كلّ ذلك بالدين، وسبل إدارة العلاقة بين الحاكم والمحكوم، ومفهوم الحقوق والواجبات.. الخ؟ وبالتالي، فإن تبني نهج «لا للحرب»، يتطلب الاعتراف بجذور هذه الحرب وأسبابها، ثم ضمان وقفها،

والوصول إلى صيغة شاملة للمصالحة الوطنية. والسعي من ثم، لإيجاد معالجات نهائية للأسباب الجذرية للصراعات المسلحة في السودان، والتي تتمثل في الصراع على السلطة والنفوذ، والموارد والهوية وطبيعة الدولة. والمعالجة الجذرية والجريئة لهذه القضايا يُفترض أن تقود إلى صياغة عقد إجتماعي جديد بين السودانيين بمختلف أطيافهم ومكوناتهم، وبناء جمهورية ثانية بديلة عن الجمهورية الموروثة منذ العام ١٩٥٦. *[محمد حسن التعايشي/ «حروب الدولة السودانية وحرب الخامس عشر من أبريل»/ «العرب»: ٢٣/٦/٢٠٢٣]*.

■ وفي إطار الحديث حول ضرورة تشكيل أوسع جبهة مدنية موحّدة ضد الحرب، والتمهيد لاختيار شرعية جديدة بعيداً من القوى العسكرية المتحاربة، ينوّه البعض إلى الدور الذي تلعبه بعض المنظمات المدنية في الدعوة إلى وقف الحرب ودعم التحول المدني الديمقراطي، عبر طرح مشروع وطني جامع، والتمسك بأن الشعب السوداني بمختلف مكوناته وأطيافه هو صاحب القرار الأول والأخير في رسم مستقبل دولته، ووضع أسس ولبنات المشروع الوطني المُغيّب.

وفي إطار المحاولات المبذولة لوقف الحرب هناك من يطرح تشكيل حكومة طوارىء، على أن تشارك فيها كافة المكونات السياسية في البلد، وأن يكون أعضاؤها من ذوي الكفاءة والخبرة في مجال الإدارة والعمل المؤسسي، وممن يميلون لتغليب الرؤية الوطنية على المصالح الفئوية، مع ضرورة الأخذ في الاعتبار التمثيل المتساوي للأقاليم. *[الشفيع خضر سعيد/ «هل ستوقف حكومة الطوارىء الحرب في السودان؟»/ «القدس العربي»: ١٤/٨/٢٠٢٣]*.

■ قبل انفجار الحرب الأخيرة، أخذ البعض على القوى المدنية أنها لم تدرك جيداً مدى خطورة انتشار السلاح في ولايات السودان، وتجاهل حقيقة أن الأحزاب والقوى السياسية التي تتمتع بوجود ظهير عسكري، ومنها حركات التمرد السابقة في كردفان ودارفور والنيل الأزرق وجبال النوبة، أصبحت تلعب دورا محوريا في عملية اتخاذ القرار السياسي، وخصوصا بعد انضمام عدد من قياداتها إلى التشكيل الجديد لمجلس السيادة الانتقالي، بعد الانقلاب العسكري الذي أطاح بحكومة حمدوك.

وشدّد هؤلاء على أنّ حصر السلاح بيد الدولة كان يجب أن يكون الهدف الأولى للمرحلة الانتقالية، وحرمان أي قوة أخرى من حمل السلاح واستخدامه حتى انتهاء العملية السياسية، مشيرين إلى أنّ العمل الوطني في السودان يواجه أربعة تحديات رئيسية وهي: غلبة نزعة العسكرة على السياسة، وغلبة الروح القبلية على المواطنة، وغلبة المصلحة الشخصية على المصلحة العامة، وضعف الإرادة الدولية والإقليمية. *[إبراهيم نوار/ «أحراش السياسة في السودان: مرحلة إنتقالية ممتدة تحت سلاح العسكر والميليشيات»/ «القدس العربي»: ٨/٤/٢٠٢٣].*

ولكن يبدو أننا سننتظر بعد حتى تنضج الظروف وتصبح مواتية لنجاح المبادرات الداعية إلى وقف الحرب، فقد فشلت وساطات دولية وإقليمية وإفريقية كثيرة، ومنها وساطة منظمة «إيغاد»، التي تضم السودان نفسه مع جنوب السودان وإثيوبيا وكينيا وجيبوتي، إثر تولي الرئيس الكيني الجديد ويليام روتو رئاستها، على خلفية المواقف المتباينة لأعضائها إزاء طرفي الصراع الدائر في السودان.

■ وإلى ذلك، فقد دخلت أطراف داخلية وخارجية عدة على خط المعارك الدائرة، فالإسلاميون تطوعوا لدعم الجيش، فيما اعتمدت قوات الدعم السريع على «تعبئة القبائل العربية في دارفور». وتشير التقارير إلى وجود ميداني كبير لكتائب الظل؛ الأمن الشعبي والدفاع الشعبي وهيئة عمليات جهاز الأمن، التي تتبع الحركة الإسلامية *(عناصر النظام السابق)*، وتعمل على الأرض بشكل واضح كـ«ذراع مساندة للجيش».

ويقول محللون: إن القوى الإسلامية ترمي بثقلها في هذه المعركة، لأنها معركة حياة أو موت بالنسبة إليها، منطلقةً من أن عودة العملية السياسية *(المدنية)* تعني نهاية حتمية لها. وكانت الحركة الإسلامية قاعدة الاستناد الرئيسة للرئيس البشير في بناء الجيش السوداني طوال ٣٠ عاماً من حكمه. وبسبب ذلك، والضغوط التي يمارسها عليه كبار الضباط الموالين لهذه «الحركة»، فإنّ البرهان لا يستطيع، كما يرى المحللون، المضي كثيراً في اتجاه القوى المدنية.

■ وفي المقابل، فإن عددا من قوى «الحرية والتغيير»، إضافة إلى القوى الإقليمية المناهضة للإسلاميين *(مثل الإمارات)*، ترى بحميدتي وقواته «حاجز صدّ» ضد عودة

الحركة الإسلامية وحلفائها في الجيش، وكان حميدتي تمسك بأنه لن يدمج قواته قبل عزل الإسلاميين من قيادة الجيش.

ومع التقديرات التي تشير إلى أن غالبية الشارع السوداني لن تسامح حميدتي على دوره في مذبحة الخرطوم – ٢٠١٩/٦. ولا تنسى كذلك دعمه للبرهان في انقلاب ٢٠٢١، إلا أنه قام في شهر ٢٠٢٢/١٠، بتعيين يوسف عزت مستشاراً له، وبادر إلى فتح حوار مع قوى «الحرية والتغيير»، وأصبح حميدتي لاحقا داعما رئيسيا للاتفاق الإطاري، واعترف بأن انقلاب شهر ٢٠٢١/١٠، كان خطأ. *[إبراهيم درويش / «السودان يقف على حرب شاملة لها تداعيات غير مسبوقة على الاستقرار»/ «القدس العربي»: ٢٠٢٣/٤/١٧]*.

■ وفي هذا الصدد، يعتقد الباحث أليكس دي وال أن «ما كسبه الدعم السريع عسكرياً، خسر مقابله سياسياً»، إذ إن قواته «فقدت بشكل نهائي تعاطف الشارع بسبب الفظاعات التي ارتكبتها من إعدامات بدون محاكمة واغتصاب ونهب»، وبأن البرهان «كسب سياسياً»، ولكن ليس لكفاءته، إنما فقط بسبب الرفض الشعبي لخصومه. *[«فتش عن الذهب.. حرب السودان قد تستمر لسنوات»/ «القدس العربي»: ٢٠٢٣/٨/١١]*.

وبالنسبة للرأي العام، فإن انتصار البرهان أو حميدتي يعني استمرار السياسات التي حاولت ثورة ٢٠١٨– ٢٠١٩ القضاء عليها. فانتصار الأول سيعيد، على الأرجح، إنتاج النظام الإسلاموي السابق، في حين أنّ انتصار الثاني قد يفضي إلى الاعتماد على القوى السياسية الديمقراطية، التي يرفع حميدتي شعاراتها ويافطتها الآن، ولكن سيكون له، في المقابل، تداعياته السلبية البالغة على «اللحمة الوطنية»، حيث يُرجّح أن تظهر في إثره تناقضات إثنية وجهوية بين مجموعات ما يسمى بـ«أولاد البحر» و«أولاد الغرب»، أي أبناء الشمال والغرب.

■ بيد أنّ السيناريو الأسوأ، بالنسبة للجميع، هو حرب طويلة ممتدة، بدون منتصر، وتقود إلى تقسيم البلد إلى كانتونات وجيوب تسيطر عليها ميليشيات متحاربة، وسط مستويات غير مسبوقة من الفوضى وعدم الاستقرار، كما حصل في ليبيا واليمن وسوريا.

وفي كل الأحوال والسيناريوهات، فإذا كان ثمة ما يمكن أن نستفيد منه ونتعلمه من

هذه الحرب، ومن تجربة الحروب شبه المتواصلة في السودان، هو أنه لا يمكن أن تبقى القضايا الإشكالية معلّقة ومؤجلة حلولها إلى الأبد، وأن «صورة الدولة لا يمكن أن تعوّض عن الوجود الفعلي والحقيقي لهذه الدولة»(!).

فلعلّ هذه الحرب، والتجربة السودانية عامة، تكون حافزا للتعلم من تجارب الماضي وإخفاقاته، والبدء في تقديم معالجات حقيقية وجذرية للقضايا الإشكالية المطروحة، بما ينهي دوامة الانقلابات وعسكرة السياسة، ويضمن تحقيق الأمن والاستقرار والرخاء لكيان الدولة السودانية بمختلف أقاليمها وجهاتها، وبما يرسخ كذلك النظام الديمقراطي والتداول السلمي على السلطة.

تحقيق ذلك وحده، سيتكفل بانعتاق السودان من قيود التخلف الذي أصابه، وسيضمن له توظيف موارده الضخمة لتحقيق تنمية شاملة ومتوازنة تنهض بكل أطرافه ومناطقه ومكوناته. *[عثمان ميرغني/ «الأسئلة الصعبة في حرب السودان»/ «الشرق الأوسط»: ٢٠٢٣/٥/١١]* ■

**أيلول (سبتمبر) ٢٠٢٣**

## الفصل الثاني

# التطبيع السعودي – الإسرائيلي..
# «المسار المتدرج»

**فؤاد بكر**
رئيس الدائرة القانونية
في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

■ تمهيد
١- التطبيع في ميزان المصالح السعودية
٢- في مجرى الأحداث
٣- «الملف الفلسطيني» في محادثات التطبيع
٤- خلاصات
■ ملحق: مقابلة الأمير محمد بن سلمان

# تمهيد

■ ترتبط المملكة العربية السعودية بالقضية الفلسطينية ببعدين: عربي وإسلامي؛ فهي مكون أساسي من «العمل العربي المشترك»، بخصوص المسألة الفلسطينية وقضايا الصراع العربي – الإسرائيلي عموماً، وقد تقدمت بمشروع مبادرة سياسية تبنتها القمة العربية في بيروت تحت عنوان «مبادرة السلام العربية»– ٢٠٠٢. وتشترط المبادرة «إقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل في إطار السلام الشامل» بانسحاب الأخيرة من «الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك الجولان السوري، وحتى خط الرابع من يونيو *(حزيران)* ١٩٦٧، والأراضي التي مازالت محتلة في جنوب لبنان»، و«قبول قيام دولة فلسطينية ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الرابع من يونيو *(حزيران)* ١٩٦٧ في الضفة الغربية وقطاع غزة وتكون عاصمتها القدس الشرقية»، كما و«التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين متفق عليه وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الرقم ١٩٤».

كذلك الأمر، فإن السعودية طرف مؤثر في منظمة التعاون الإسلامي، التي تضم ٥٧ دولة موزعة على ٤ قارات، ويبلغ عدد سكانها نحو ١,٧ مليار نسمة – ٢٠١٥. وتشكل هذه الدول كتلة تصويتية كبيرة في الجمعية العامة للأمم المتحدة تؤيد حقوق الشعب الفلسطيني وتقف ضد الانتهاكات الإسرائيلية بحق المقدسات الإسلامية، وخاصة في القدس.

ومن خلال موقعيها، العربي والإسلامي، تبلورت السياسة السعودية تجاه القضية الفلسطينية وفق مبدأ أساسي هو دعم حقوق الشعب الفلسطيني، والتمسك بالدفاع عن المقدسات الإسلامية وخصوصاً في القدس، باعتبار المملكة مرجعية إسلامية بارزة مسلم بموقعيتها، وعاهلها يحمل لقب «خادم الحرمين».

■ يتبنى ولي العهد محمد بن سلمان، مقاربة سياسية مختلفة للصراع العربي والفلسطيني – الإسرائيلي وفق رؤية يلخصها شعار: «السعودية أولا»، الذي يعني أيضاً أن حل النزاعات الإقليمية ينبغي ألا يكون على حساب مصالح المملكة وأولوياتها

السياسية والأمنية، وغيرها..

على هذه الخلفية صرَّح بن سلمان لمجلة «أتلانتيك ماغازين» – ٣/٢٠٢٢، بأن «السعودية لا تعتبر إسرائيل عدواً، بل حليفًا لها، حيث تجمع الدولتين مصالح مشتركة..». وفي معرض اندفاعته نحو التطبيع مع إسرائيل، ينظر بن سلمان إلى الموقف التقليدي لبلاده المنحاز للقضية الفلسطينية مع إدارة الظهر لإسرائيل باعتباره «إرثاً ثقيلاً» يُقيد توجهه نحو تغيير مسار المملكة، بما فيه تحوّلها إلى الانضمام لركب التطبيع. ووفق هذه الرؤية، كانت السعودية من ضمن الأطراف التي شجعت على توقيع «إتفاقات أبراهام»– ٢٠٢٠. ومنذ ذلك الوقت، رأى مراقبون أن تطبيع العلاقات بين الرياض وتل أبيب بات يقع في المدى المنظور ***[سايمون هندرسون/«الدبلوماسية السعودية الإسرائيلية تمضي قدماً وسط تحديات تلوح في الأفق في الشرق الأوسط»/ «معهد واشنطن»– ٢٠٢٠/١١/٢٧]***.

■ من جهة أخرى، وبسبب الموقف السعودي التقليدي تجاه القضية الفلسطينية، والذي لايزال يتمسك به الملك سلمان وعدد من أمراء العائلة الحاكمة المؤثرين في عملية إتخاذ القرار، قدَّر المراقبون أن تطبيع الرياض مع إسرائيل سيأخذ مساراً متدرجاً، متمهلاً، إنجازه رهن بتلبية واشنطن للمطالب الأمنية والاقتصادية والسياسية التي طرحتها السعودية مقابل ذلك، دون أن يعني هذا عدم تمرير الرياض بقيادة ولي العهد لخطوات تطبيعية مدروسة مع إسرائيل من «تحت الطاولة»، قبل إنجاز الاتفاق، لـ«إثبات» جدية ولي العهد في توجهه نحو التطبيع **أولاً**، وضمن تقدير – **ثانياً** – يقول بأن مثل هذه الخطوات ستطمئن تل أبيب وتجعلها أكثر تفهماً للمطالب التي تسعى إلى تحقيقها السعودية من خلال مباحثاتها مع إدارة بايدن بشأن التطبيع، وخاصة أنها تمس قضايا استراتيجية ذات شأن على الصعيد الأمني.

■ ضمن هذا التوجه، أشارت عديد من المصادر إلى أنّ شركات إسرائيلية تتعاون مع نظيراتها السعودية بطرق وأشكال وأساليب مختلفة، كما نشرت وسائل إعلام إسرائيلية تقارير عن زيارة قامت بها مجموعة من الصحافيين الإسرائيليين بصورة سرية إلى المملكة السعودية، واستخدمت المجموعة جوازات سفر أجنبية ***[ميرال قطينة/«النهار العربي»– ٢٠٢٢/٧/٦]***، كما أن السعودية فتحت مجالها الجوي أمام الرحلات الجوية

الإسرائيلية بعد توقيع «إتفاقيات إبراهام». لكن مع تقدم المباحثات السعودية – الأميركية حول التطبيع، أضحت هذه الخطوات علنية، فاستقبلت المملكة وفداً رسمياً إسرائيلياً– ٢٠٢٣/٩/١١، حضر إجتماع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة *(يونسكو)* في الرياض، وهذه أول زيارة علنية لوفد إسرائيلي إلى السعودية، ثم استقبلت وزير السياحة الإسرائيلي حاييم كاتس، مشاركاً في مؤتمر منظمة السياحة التابعة للأمم المتحدة، الذي استضافته المملكة – ٢٠٢٣/٩/٢٧.

وبعد توقيع الاتفاق المصري – السعودي بشأن نقل جزيرتي تيران وصنافير من مصر إلى السعودية – ٢٠١٦، أشار مراقبون إلى أن الرياض قدمت لإسرائيل، في سياق المباحثات حول آليات تنفيذ الاتفاق – ٢٠٢٢، تعهداً بضمان حرية الملاحة البحرية أمامها، إلى جانب ضمانات أمنية نصت عليها معاهدة السلام المصرية/ الإسرائيلية – ١٩٧٩، فيما يتعلق بالرقابة على حركة الملاحة في مضيق تيران. *[دينيس شينكر: «التوصل إلى اتفاق بين إسرائيل والسعودية بشأن تيران وصنافير»/ معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى – ٢٠٢٢/٧/٧]*.

■ تسعى السعودية في ظل قيادة ولي العهد، محمد بن سلمان لاحتلال موقع متقدم في الخريطة الإقليمية، ومكانة ملحوظة على الصعيد الدولي. وقد أعلنت الرياض– ٢٠١٦/٤/٢٥، عن خطة تنموية طموحة بعنوان «رؤية ٢٠٣٠»، وجوهرها تنويع مصادر الناتج الاقتصادي المحلي، والاستعداد لمرحلة «ما بعد النفط». وخلصت القيادة السعودية «الجديدة»، إلى أن سياسة الانفتاح على المحيطين الإقليمي والدولي، «ضرورة لازمة» من أجل خلق بيئة سياسية – إقتصادية، تمكنها من تحقيق طموحاتها، وأن تطبيق هذه السياسة يفترض امتلاك الرياض هامشاً واسعاً من حرية الحركة، بما يعني تجاوز نهج تطابق مواقفها السابقة مع مواقف العديد من الدول الغربية وفي المقدمة، الولايات المتحدة.

ومع أن النهج الجديد فتح الباب واسعاً أمام نمو علاقات المملكة مع كل من روسيا والصين وغيرهما، وأدى في السياق إلى اتخاذ الرياض مواقف مخالفة لمصالح واشنطن في العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية *(«الأوبك» مثلاً)*، إلا أن تحليلات معظم المراقبين تشير إلى أن القيادة السعودية الجديدة، ممثلة بولي العهد، تتبنى

سياسة «براغماتية»، توظفها في اتجاهين متكاملين: ١- الاستفادة من ثمار الشراكات الاقتصادية مع مختلف الأطراف ذات الاقتصادات المتقدمة؛ ٢- توظيف اتساع علاقاتها مع خصوم واشنطن لتعزيز موقعها في المحادثات مع إدارة بايدن، ودفعها إلى تلبية مطالبها مقابل التطبيع مع إسرائيل.

■ تختلف تداعيات التطبيع السعودي مع إسرائيل جوهرياً، عما أدت إليه «إتفاقات أبراهام»، الموقعة ما بين دولة الاحتلال والإستعمار الاستيطاني وكل من البحرين والإمارات والمغرب والسودان؛ فالمملكة دولة إقليمية وازنة في الجغرافيا السياسية والاقتصاد، وذات تأثير سياسي ومالي ومعنوي كبير في محيطيها العربي والإسلامي. ومع أن واشنطن وتل أبيب بالغتا في الإشادة والتهليل عند كل خطوة تطبيعية مع الدول العربية سابقة الذكر، إلا أنهما تدركان أن المملكة هي «الصيد الثمين»، الذي إذا تم إحكام شباك التطبيع حوله، ستتعزز نوعياً حوامل تطبيق مشروع «السلام الإقليمي» في المنطقة العربية. وهذا يعني – إستتباعاً – أن الجانب الرسمي الفلسطيني، الذي سبق أن أقصته «صفقة القرن» كطرف مشارك في إقرار التسوية السياسية بخصوص الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، ستنحدر مكانته أكثر، ويصبح في ظل التطبيع السعودي – الإسرائيلي مجرد «صندوق بريد» طافح بإشعارات تنفيذ ما خلصت إليه تفاهمات الأطراف الأخرى، بشأن قضية الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية ■

## (١)

## التطبيع في ميزان المصالح السعودية

*[■ مع تفكك إطار «العمل العربي المشترك»، ونجاح إدارة ترامب في فرض مسار التطبيع العربي الإفرادي المتعاقب مع إسرائيل، خرج تطبيق «مبادرة السلام العربية» عن المعادلة التي أقرتها قمة بيروت. واستبدل شقها الأول (الانسحاب الإسرائيلي، الدولة الفلسطينية، حل قضية اللاجئين) بالحديث عن «تنازلات إسرائيلية» تشكل، بحسب فلسفة المطبعين، خطوة تمهد الطريق نحو إنضاج الظروف للانتقال إلى «حل الدولتين»، في حين وضعت الدول المطبعة مطالبها الأمنية والاقتصادية الخاصة شرطاً لازماً لإنجاز التطبيع. ومن الواضح، أن السعودية تسير أيضاً نحو التطبيع مع إسرائيل وفق هذه الفلسفة، وقد وضعت تأمين رزمة من احتياجاتها الأمنية والاقتصادية في*

*مقدمة شروطها للسير قدماً نحو التطبيع مع إسرائيل:]*

## (١/١) الاتفاق الأمني مع الولايات المتحدة

■ اللافت في العقود الأخيرة، أن الولايات المتحدة لم تعد تعتمد في استراتيجيتها العامة – بما فيه أبعادها الأمنية – على مبدأ «توازن القوى» عبر الاعتماد على المؤسسات الدولية أو علاقات التكامل الاقتصادي – كما تقتضي المدرسة الليبرالية – بل استعادت في سياستها الخارجية والأمنية لأصول «السياسة الواقعية» *(Realpolitik)* العائدة إلى القرن التاسع عشر والقائمة على مفهوم «توازن القوى» بالمعنى العاري والمباشر للمصطلح. وفي هذا الإطار باتت واشنطن تسعى إلى تقلد منصب المهيمن في السياسة الدولية دون منازع، من خلال السعي لتغيير نمط التوازنات العالمية، والقيام بدور الموازن الرئيسي في كل منطقة مهمة وحيوية، والاستعانة على ذلك بتشكيل حزام من التحالفات الأمنية تحت قيادتها، بهدف احتواء القوى المنافسة في النظام الدولي. إلا أن النتائج جاءت خلافا لتوقعات واشنطن؛ ففي لعبها لدور الموازن الرئيسي وتحملها نفقات والتزامات أمنية وعسكرية، لم يعد الاقتصاد الأميركي يقوى على دفعها، تراجعت مكانتها ولم تعد قادرة على الوفاء بجميع التزاماتها تجاه حلفائها، ما أدى بها لاتباع استراتيجية إحداث التوازن من الخارج. *[أمينة حلال/ «الاستراتيجية الأمنية الأميركية: المفهوم والتيارات الفكرية»/ المعهد المصري للدراسات – ٢٠٢٢/٩/١٦].*

■ ترتبط الولايات المتحدة مع الكثير من الدول باتفاقات تعاون أمني، يأتي معظمها في سياق توقيع شراكات أوسع: إقتصادية وسياسية ضمن إطار بروتوكولي بهدف تعزيز العلاقة بين الطرفين، بما ينسجم مع مكانة الطرف الآخر وموقعه في تنفيذ الاستراتيجية الأميركية في مناطق مختلفة من العالم. لكن الاتفاق الأمني الأكثر صرامة من ناحية إلتزام أطرافه بالدفاع عن بعضهم البعض، وتحتل فيه الولايات المتحدة موقعاً قيادياً هو«معاهدة حلف شمال الأطلسي» *(الناتو)* الموقعة في واشنطن– ١٩٤٩/٤/٤، التي ينص بندها الخامس على «اتفاق أطراف المعاهدة على اعتبار الهجوم المسلح ضد طرف أو أكثر (منهم) بمثابة هجوم ضدهم جميعاً»، ويوجب بالتالي مساعدة الطرف الذي تعرض للهجوم عبر إجراءات فورية «بما في ذلك استخدام القوة المسلحة»، ويعتبر نص البند المذكور أن إجراءات الرد الفردي أو الجماعي على الهجوم المسلح، إنما

تأتي في سياق «الدفاع عن النفس المعترف به بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة» *[الموقع الرسمي لحلف شمال الأطلسي، بالإنكليزية]*. وكانت الولايات المتحدة أبرمت معاهدة أمنية مع اليابان– ١٩٥١، جرى تعديلها جوهرياً– ١٩٦٠، بإضافة إلتزام أميركي قوي في حالة وقوع أي هجوم ضد الأراضي الخاضعة لليابان وفقًا لأحكامها وقوانينها الدستورية، كما وقعت معاهدة أمنية مماثلة مع كوريا الجنوبية – ١٩٥٣.

■ حملت «صفقة القرن» في مضمونها وآليات تطبيقها مساراً «جديداً» في تنفيذ الاستراتيجية الأميركية وخصوصاً في منطقة الشرق الأوسط. فقد أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب– ٢٠١٨/٥، إنسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الموقع مع إيران قبل ٣ سنوات – ٢٠١٥ ، وأعاد العمل بالعقوبات الأميركية على طهران. وكان هذا القرار مريحاً لكل من السعودية والإمارات اللتين انفردتا مع إسرائيل في رفض الاتفاق عند توقيعه. وفي معرض طرح عناوين الصفقة في مسارها الإقليمي، وضعت إدارة ترامب دول الإقليم وخصوصاً في منطقة الخليج، أمام معادلة تقايض فيها حماية استقرارها السياسي والأمني وازدهارها الاقتصادي بـ«تطبيع علاقاتها مع إسرائيل وانخراطها في حلف سياسي – أمني بقيادة الولايات المتحدة في مواجهة إيران *(حاليا)* أو سواها *(لاحقاً)* بما يتفق مع أولويات واشنطن وتل أبيب، وحسب ما تمليه المصلحة الأميركية – الإسرائيلية المشتركة». ووفق هذه المعادلة، وقعت كل من الإمارات والبحرين «إتفاق أبراهام» مع إسرائيل، ثم التحقت بهما المغرب والسودان *[ص٧ من كتاب «في مواجهة صفقة القرن»، الكتاب الرقم ٣٥ من سلسلة «على طريق الاستقلال»، إصدار المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات (ملف)/، ط١: ٢٠١٩/٩]*.

■ لكن الهواجس الأمنية لمعظم دول مجلس التعاون الخليجي تصاعدت مع مجيء إدارة بايدن وإعلانها إعادة التفاوض حول الملف النووي الإيراني، وتلويحها بـ«سحب منظومات دفاعية أميركية من الخليج ونقلها إلى جنوب شرق آسيا». وفي مسعى لتهدئة هذه الهواجس، وقعت إدارة بايدن مع دول المجلس إتفاقات وتفاهمات أمنية ثنائية. لكن جميع هذه الاتفاقات لا تتضمن تعهدات تلزم واشنطن بالرد الفوري على أي هجوم مسلح تتعرض له هذه الدول:

• فـ«التعاون الدفاعي والأمني» الموقع بين الولايات المتحدة والبحرين –

٢٠٢٣/٩/١٣، جاء كفقرة في «إتفاقية التكامل الأمني والازدهار الشامل»، ونصت على أن «أي اعتداء خارجي أو تهديد باعتداء خارجي ضد سيادة أي من الأطراف واستقلاله وسلامة أراضيه مدعاة قلق بالغ بالنسبة إلى الأطراف الأخرى». لكن الاتفاقية تترك مستوى ونوع التحرك لمواجهة هذا الاعتداء إلى «قرار مشترك تتخذه أطراف الاتفاق»،و«وفقاً لدساتيرها وقوانينها». *[موقع وزارة الخارجية الأميركية، بالعربية – ٢٠٢٣/٩/١٣]*. وهذا يعني أن مستوى تحرك الجانب الأميركي يحتاج إلى إجراءات دستورية وقانونية من بينها قرار بذلك من الكونغرس.

• وتم توقيع إتفاقية «الشراكة الدفاعية والأمنية» مع سلطنة عُمان – ٢٠٢٢، لكنها تقتصر بالأساس على «التدريب المشترك، والعمل معاً لتوسيع التعاون الإقليمي لمواجهة التهديدات، وتعزيز العلاقات الدفاعية بين الولايات المتحدة وسلطنة عمان»، وتعود إتفاقية الشراكة العسكرية بين واشنطن ومسقط إلى ١٩٨٠، وكان نشاطها الأساسي تأمين صفقات الأسلحة الأميركية إلى دولة عُمان. *[«الخليج أون لاين» – ٢٠٢٢/٣/٢٦]*.

• وصنفت إدارة بايدن، دولة قطر«حليفًا رئيسياً من خارج الناتو»، – ٢٠٢٢. وبهذا، تكون قطر ثالث دولة خليجية تحظى بهذا الصفة، بعد الكويت والبحرين، والدولة التاسعة عشرة عالمياً. لكن هذا التصنيف لا يعني – بنظر المحللين – أن واشنطن ملزمة بالدفاع عن الدول المدرجة فيه، لكنه يمنح الطرف المعنيّ بالتصنيف إمتيازات محدّدة في مجالات التعاون الدفاعي والأمني والتجاري. *[«العلاقات الأميركية– القطرية: من شراكة استراتيجية إلى تحالف.. تقدير موقف»/ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات – ٢٠٢٢/٢/٣]*.

• واللافت أن دولة الإمارات، باتت تطالب واشنطن مؤخراً – ٢٠٢٣/٩، بعقد «تحالف دفاعي»، على الرغم من توقيعها إتفاقاً أمنياً معها – ٢٠١٩، في ظل ولاية إدارة ترامب. لكن تعرض عاصمتها للقصف – ٢٠٢٢، واقتصار الرد على مصدر الهجوم على دور قواتها المسلحة، دفعها كي تطلب من واشنطن إتفاقاً جديداً أكثر فعالية، بديلاً عن الاتفاق السابق، الذي تبين لها أنه مجرد «تفاهم أمني» فقد مفعوله مع تغير الإدارة السياسية في الولايات المتحدة. *[صحيفة «العرب»– ٢٠٢٣/٩/٢٢]*.

■ شددت السعودية في محادثاتها مع إدارة بايدن، بشأن التطبيع، على تمسكها بالتوصل إلى اتفاق أمني ثنائي يلزم الولايات المتحدة باتخاذ إجراءات فورية في مواجهة أي هجوم مسلح تتعرض له المملكة، خاصة وأن منشآتها النفطية تعرضت لهجوم عسكري مباشر أربكها – ٢٠١٩، وهو ما عبر عنه ولي العهد محمد بن سلمان خلال زيارة الرئيس الأميركي إلى الرياض – ٢٠٢٢/٧. ولفت انتباه المراقبين أن السعودية، ومن أجل إقناع إدارة ترامب بعقد تحالف دفاعي قوي معها، أبدت استعدادها لتقديم تنازلات في ملف «البرنامج النووي المدني»، من بينها قبول التوقيع على المادة ١٢٣ من «قانون الطاقة الذرية» الأميركي، التي تؤسس لإطار عمل للتعاون النووي السلمي مع الولايات المتحدة، وهي خطوة رفضتها الرياض من قبل. *[وكالة «رويترز» – ٢٠٢٣/٩/٢٩]*.

■ وفيما كانت معايير الاتفاق الدفاعي المرتقب قيد البحث على طاولة المسؤولين الأميركيين، أشارت مصادر متابعة إلى أن الاتفاق المزمع «لن يكون تحالفاً بمستوى المعاهدة بل تفاهم دفاعي متبادل»، وأن إدارة بايدن يمكن أن تعمل على تصنيف السعودية كحليف للولايات المتحدة من خارج «الناتو». وذكرت المصادر أن المملكة، التي تدرك أنها لن تحصل على اتفاق يتضمن ضمانات بمستوى البند الخامس من معاهدة حلف شمال الأطلسي، تشدد على أن ينص اتفاقها الأمني مع إدارة ترامب على التزام الولايات المتحدة بحمايتها، وهي تنظر لهذا الأمر ليس فقط من زاوية نجدتها عند التعرض لهجوم، بل باعتبار النص على ذلك يشكل **أولاً** عامل ردع لمن يعتزم مهاجمتها، ويعزز موقعها في الإقليم **ثانياً**.

وكانت صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية، قالت – ٢٠٢٣/٩/١٧، نقلاً عن مسؤولين في إدارة بايدن، إن الجانبين السعودي والأميركي «يدرسان إمكانية التوقيع على اتفاق دفاعي أمني على غرار النموذج الآسيوي (اليابان وكوريا)، الذي تدافع فيه الولايات المتحدة عن الدول الحليفة، في حال تعرضت لهجوم من دولة أخرى». *[i24NEWS – ٢٠٢٣/١٠/٣]*. وفي حال كان هذا الحديث صحيحاً، وصادق الكونغرس على هذا الاتفاق، تكون السعودية قد حصلت على الاتفاق الأمني الأقوى مع واشنطن في منطقة الخليج ■

## (٢/١) البرنامج النووي المدني

■ تعوِّل الرياض أهمية كبيرة على امتلاك برنامج نووي مدني، وتعتبره رافعة كبرى في تحقيق «رؤية ٢٠٣٠». وكانت المساعدة الأميركية في هذا المجال أحد الشروط السعودية التي وضعتها للمضي نحو التطبيع. ولذلك، شدد المسؤولون السعوديون في محادثاتهم مع واشنطن على أنه من المفترض أن يُبرم الاتفاق بينهما حول البرنامج النووي إلى جانب الاتفاق الأمني قبل التطبيع، وليس العكس. وفي محاولة لكسر تردد إدارة بايدن في دعم هذا البرنامج، صرح مسؤولون سعوديون لصحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية، أن الرياض تلقت عرضاً صينياً لبناء محطة طاقة نووية في الرياض، مشيرين إلى أن الصين لم تشترط عليهم عدم تخصيب اليورانيوم أو استخراج رواسبه كما فعلت الإدارة الأميركية. كما أعطى هؤلاء المسؤولون في تصريحاتهم، الأفضلية للتعامل مع الصين، التي عرضت بناء محطة نووية للخليج بالقرب من الإمارات. كما أشاروا إلى عرض آخر تلقوه من الشركة الكورية «كيبكو» للطاقة الكهربائية، لبناء مفاعلات المحطة النووية. ***[«اليوم السابع»- ٢٠٢٣/٨/٢٦]***.

■ وكانت الصين أعلنت فعلاً أنها ستدعم الرياض في مجال الطاقة النووية المدنية مع التزامها قواعد عدم الانتشار ***[قناة «الحرة» - ٢٠٢٣/٨/٢٥]***، وعبرت عن رغبتها في أن تمتد العقود لمدة ١٠٠ عام، بحسب الرئيس السابق للمؤسسة النووية الصينية «صن تشين»، الأمر الذي يشكل منعطفاً جيوسياسياً سعودياً في حال قبول هذا العرض. ويذكر- في السياق - أن العرض الصيني أقل كلفة بنسبة ٢٠٪، مقارنة بعروض شركتي «كيبكو» الكورية و«إي دي أف» الفرنسية. كما أجرت السعودية حواراً مع روسيا وفرنسا بشأن برنامجها النووي، لكن المسؤولين السعوديين شككوا بقدرة فرنسا على التزام وعودها، وتحسبوا في الوقت ذاته من عقوبات أميركية إذا دخلت روسيا فعلياً على خط البرنامج النووي.

لكن من الواضح أن قرار الرياض النهائي تجاه العروض متعددة الجهات، بشأن برنامجها النووي، محكوم بالاستراتيجية الأميركية تجاه هذا الملف، والتي تنطلق من أن واشنطن هي صاحبة الحق والقدرة على تسهيل امتلاك أي دولة للبرنامج النووي المدني أو منعه، إضافة إلى أن السعودية تدرك أن الولايات المتحدة هي الطرف الدولي الوحيد

الذي يستطيع «إقناع» إسرائيل بتقبل امتلاك الرياض للبرنامج النووي، في حال قررت هي دعمه، وكذلك الأمر بخصوص الاتفاق الأمني الذي تنشده.

■ تضع إسرائيل منذ عقود خطاً أحمر على امتلاك أي دولة في الشرق الأوسط برنامجاً نووياً، حفاظاً على معادلة الردع الإسرائيلي في المنطقة. لذلك تفاجأ المراقبون من قول ديرمر، وزير الشؤون الاستراتيجية في الحكومة الإسرائيلية، إن إسرائيل «لن تعارض مساعي السعودية لتطوير برنامجها النووي المدني مقابل تطبيع العلاقات مع تل أبيب، ضمن صفقة أمنية توقعها السعودية مع الولايات المتحدة الأميركية»، وذلك في حديث مع شبكة «CBS» الأميركية. *[ موقع «عرب ٤٨»- ٢٠٢٣/٨/٢٠]*. لكن مكتب نتنياهو سرعان ماأصدر بياناً يؤكد فيه على السياسة الإسرائيلية ،التي تعارض البرنامج النووي المدني للسعودية، توازياً مع معارضة المؤسسة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية، التي تخشى من تحوله إلى برنامج عسكري، خصوصاً بعد أن توجهت الرياض إلى بكين وأبرمت تحت رعايتها إتفاقاً مع إيران ينقل علاقات البلدين من الصراع إلى الحوار والتعاون، مع أن السعودية وقعت إتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية.

■ لقد تبين خلال المحادثات الأميركية – السعودية في هذا الشأن، أن العقدة التي ينبغي حلها في هذا الملف تتعلق بالجهة التي ستتولى تخصيب اليورانيوم اللازم لتفعيل البرنامج النووي السعودي، حيث تتشدد واشنطن في حظر أنشطة تخصيب اليوارنيوم حتى مع حلفائها، وقد نصَّت على ذلك في الاتفاقية التي وقعتها مع الإمارات – ٢٠٠٩، التي تمتلك محطة نووية لتوليد الطاقة الكهربائية.

ويشير مراقبون إلى أنه من الممكن أن توافق إسرائيل والولايات المتحدة مبدئياً – رغم كل المعارضة الداخلية الإسرائيلية والأميركية، على حصول السعودية على اليورانيوم المخصب للاستخدامات المدنية شرط عدم تخصيبه على أراضيها، ودون الحصول على التكنولوجيا اللازمة لذلك. وهذا يشبه ما تم التوصل إليه بين إيران وفرنسا في عهد الشاه؛ أو قيامها بشراء اليورانيوم المخصب من وكالة الطاقة الدولية، كما تفعل إسبانيا وفنلندا؛ أو اللجوء إلى «بنك الوقود» في كازاخستان، الذي ينشط تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويذكر في هذا السياق أن نتنياهو مارس ضغوطاً كبيرة على هيئة وكالة الطاقة الذرية في إسرائيل للقيام بتخصيب اليورانيوم لصالح البرنامج النووي السعودي، لكنه فشل في إقناعها ■

## (٣/١) «الممر الاقتصادي الدولي» .. شراكة «مطعمة» بالتطبيع

■ وقعت السعودية مذكرة تفاهم مع كل من الولايات المتحدة الأميركية، الإمارات، الهند، فرنسا، ألمانيا والاتحاد الأوروبي، على هامش اجتماع «قمة العشرين» المنعقدة في نيودلهي – ٢٠٢٣/٩، من أجل إنشاء ممر اقتصادي دولي يربط الهند بأوروبا عبر الشرق الأوسط، يتضمن بناء خطوط سكك حديدية وأنابيب لنقل الطاقة. ويمتد الممر عبر بحر العرب من الهند إلى الإمارات، ثم يعبر السعودية والأردن وإسرائيل، وصولاً إلى أوروبا عبر البحر المتوسط. ويشكل هذا المشروع عنواناً مهماً من عناوين الشراكات الاقتصادية التي تطمح السعودية إلى تعميقها وتوسيعها على الصعيدين الإقليمي والدولي. وعلى اعتبار أن إسرائيل طرف مؤسس في هذا المشروع، فإن المشاركة السعودية فيه مؤشر على اندفاعها نحو خيار التطبيع حتى قبل انتهاء المباحثات مع واشنطن في هذا الخصوص.

■ جاء توقيع المذكرة بعد محادثات أجرتها السعودية مع مجموعة «2U+2I» *(تلفظ أي تو، يو تو)*، التي تضم: إسرائيل، الهند، الامارات، والولايات المتحدة. وتركز هذه المجموعة نشاطها على الاستثمارات المشتركة والمبادرات التي من شأنها تطوير الخطط في مجالات المياه، الطاقة، النقل، الصحة، والأمن الغذائي، إضافة إلى المناخ، والأمن البحري والطاقة. وقد نشأت المجموعة «2U+2I» – ٢٠٢١، بعد توقيع «إتفاق أبراهام»– ٢٠٢٠، وكانت الإمارات طرحت فكرة المشروع في محادثاتها مع إدارة بايدن– ٢٠٢٣/٥ *[سكاي نيوز عربية – ٢٠٢٣/٩/١٦]*.

ويُنظر إلى مشروع الممر كبوابة لدمج إسرائيل في المنطقة العربية عبر تحويل «إتفاقات أبراهام» إلى مشاريع تمتلك آليات تطبيقها. ويأتي إشراك السعودية في هذا المشروع، بالتوازي مع المحادثات الجارية بين الرياض وواشنطن حول التطبيع مع إسرائيل. واللافت أن ولي العهد السعودي صرح بعد الاتفاق على مشروع الممر قائلاً «إن التطبيع السعودي – الإسرائيلي يقترب أكثر» *[«عرب ٤٨» – ٢٠٢٣/٩/٢٠]*.

■ تدعم واشنطن مشروع الممر في مواجهة مشروع «الحزام والطريق» الصيني

المطروح منذ ٢٠١٣، وينتاب الولايات المتحدة قلق عميق من توسع العلاقات الاقتصادية الصينية مع دول مجلس التعاون الخليجي، وقد بلغ حجم استثمارات الصين معها نحو ١٠٠ مليار$ ، كاسرة بذلك الاحتكار الأميركي على امتداد عقود، مما أشعل توجس الإدارة الأميركية من أن تتوسع هذه العلاقات لتشمل المجالات الأمنية والعسكرية.

تسعى واشنطن من وراء هذا المشروع إلى تعزيز موقع الهند الجيوسياسي في مواجهة بكين، وإجهاض سياسة انفتاح إيران على الهند، عبر محاولة تعطيل المشروع الهندي – الإيراني للاستثمار في ميناء تشابهار الإيراني على بحر العرب، وهو مشروع ينافس مشروع الممر الاقتصادي الدولي في سعيه لإنشاء ممر «جنوب – شمال»، بين الهند وأوروبا. *[«ميديل إيست نيوز»- ٢٠٢٣/٨/٣٠]*.

■ يُلاحظ أن إسرائيل تشكل في مشروع الممر الإقتصادي الدولي «عقدة الوصل» بين الدول الأسيوية التي يمر بها وبين أوروبا. وهذا يعطيها ميزة جيوسياسية بالغة الأهمية، ويمنحها في الوقت نفسه إمكانية الاستفادة القصوى من موقعها هذا لتأمين احتياجاتها من السلع والبضائع، كما يجعل المصالح التجارية للدول المستفيدة من هذا الممر، ومنها السعودية والإمارات، محكومة بمستوى توافقها مع السياسات الإسرائيلية، بما فيها، ما يخص القضية الفلسطينية. ومن المهم الإشارة هنا إلى أن استثناء مناطق السلطة الفلسطينية من مسار هذا الممر كان مقصوداً بهدف إبقاء النشاط الاقتصادي التبادلي الفلسطيني مرهوناً بعجلة الاقتصاد الإسرائيلي، كما حدده الجانب الاقتصادي من اتفاق أوسلو، أي «بروتوكول باريس الإقتصادي».

■ يؤثر إنجاز مشروع الممر آنف الذكر سلباً على مصالح دول عربية عدة أبرزها مصر التي تشكل مداخيلها المالية من قناة السويس جزءاً مهماً من واردات خزينتها، وستتعرض بالتأكيد هذه الإيرادات للتراجع بعد اكتمال مشروع الممر، في الوقت الذي طالما مثلت فيه هذه القناة الشريان الأساسي للتجارة الآسيوية – الأوروبية. *[ممدوح الشيخ/ «قمة العشرين وما بعد قناة السويس»/ «العربي الجديد»- ٢٠٢٣/٩/١١]*.

كما يحد إنجاز هذا المشروع من رهانات العراق على مشروع «طريق التنمية»، الذي يفترض أن يصله بأوروبا عبر تركيا إنطلاقاً من شطّ العرب في جنوب العراق،

ويمكن أن يستخدم أيضاً لنقل إمدادات الطاقة من المنطقة إلى أوروبا. ومن الطبيعي، مع إنجاز مشروع ممر الهند – أوروبا، ألا يجد العراق شركاء خليجيين في استثمار مشروعه بالمستوى الذي طمح إليه. *[«مشروع طريق التنمية بالأرقام»/ قناة «الحرة» ٢٠٢٣/٥/٢٨]* ■

## (٢)

## في مجرى الأحداث

*[■ أخذت خطوات التطبيع السعودي – الإسرائيلي مساراً متدرجاً ومتعرجاً في مجرى الأحداث التي وقعت منذ أواخر ٢٠٢٠، العام الذي تم فيه توقيع «إتفاقات أبراهام»، وشهد أيضاً في أواخره تطوران مهمان ومتلاحقان: ١- الأسابيع الأخيرة من إنتهاء إدارة ترامب؛ ٢- سقوط حكومة نتنياهو؛ فتسارع مسار التطبيع بهدف تدارك تداعيات الحدث الأول، وتباطأت خطواته العملية عقب الحدث الثاني. ثم بهت المسار إلى حد ما مع توقيع الاتفاق السعودي – الإيراني، في ظل توتر العلاقات السعودية مع إدارة بايدن، وانشغال الأخيرة بالتحشيد ضد روسيا إثر اندلاع الحرب في أوكرانيا. ولم يستعد هذا المسار زخمه إلا بعد عودة نتنياهو إلى رئاسة الحكومة، واستنفار الإدارة الأميركية لمحاصرة المد الصيني في الخليج، والعودة إلى استثمار ملف التطبيع داخلياً، مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية الأميركية. وفي ظل هذا الاستنفار، تكثفت المباحثات السعودية – الأميركية بشأن التطبيع مع إسرائيل:]*

### (١/٢) «لقاء نيوم».. خطوة في «الوقت الضائع»

■ حلقت طائرة إسرائيلية في الأجواء السعودية، وعلى متنها رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، الذي التقى في مدينة نيوم الساحلية، ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، بمشاركة الجنرال آقي بالوت، السكرتير العسكري لنتنياهو، ورعاية وحضور وزير الخارجية الأميركية بومبيو– ٢٠٢٠/١١. ويقول مراقبون إن نتنياهو تجنب التصريح بنفسه عن وقوع اللقاء، لكنه شجع على تسريب الخبر عن طريق وزراء في حكومته، في حين نفى وزير الخارجية السعودي، فيصل بن فرحان وقوع اللقاء، فيما لجأ بومبيو إلى المراوغة عند إجابته على أسئلة الصحفيين بخصوص حدوث اللقاء.

■ ويرى المراقبون في تشجيع نتنياهو على تسريب الخبر إستثماراً إنتخابياً لما يعتبره تحقيق اختراق جدي في مسار التطبيع مع السعودية، في وقت كانت فيه معظم المؤشرات في إسرائيل ترجح الذهاب إلى انتخابات مبكرة هي الرابعة خلال ٢٣ شهراً. كما نوَّه المراقبون إلى أن النفي السعودي لوقوع اللقاء على لسان وزير الخارجية، دون تعليق من الديوان الملكي ربما يشير إلى رغبة ولي العهد محمد بن سلمان برصد ردّات الفعل تحضيراً للرأي العام السعودي والعربي في حال قامت السعودية بخطوات عملية وعلنية لاحقة على صعيد العلاقة مع إسرائيل. وكانت صحيفة «وول ستريت جورنال» نقلت – ٢٠٢٠/٩/١٨، أي قبل وقوع اللقاء بأكثر من شهر، عن مستشارين لابن سلمان قولهم إنه «يأمل بمشاركة شركات تكنولوجية إسرائيلية بتطوير وبناء مدينة «نيوم» *(المستقبل)* التي رصد لها ٥٠٠ مليار دولار». *[إبراهيم درويش/ «هل عاد وهم الشرق الأوسط الجديد ووعود الازدهار والتعاون بثمن دفن القضية الفلسطينية؟»/ «القدس العربي»– ٢٠٢٠/٩/٢٠]*.

■ جاء لقاء نتنياهو وبن سلمان، بعد التأكد من رحيل دونالد ترامب وفوز جو بايدن في انتخابات الرئاسة الأميركية، الأمر الذي أشعل مخاوف الرياض وتل أبيب من انحسار الضغط الأميركي على طهران، وعودة الملف النووي الإيراني إلى مائدة التفاوض، في الوقت الذي أرادت فيه إدارة ترامب، أن يخرج هذا اللقاء بخطوات تعرقل أي تغيير تجريه إدارة بايدن على السياسات التي سلكتها الإدارة الراحلة تجاه المنطقة.

من هذه الزاوية، بحث المجتمعون في بلورة موقف سعودي – إسرائيلي مشترك في مواجهة إيران، بما في ذلك إمكانية التوجه نحو تشكيل تحالف أمني وعسكري ضدها يضع الإدارة الأميركية الجديدة أمام مستجدات تفرض عليها تدقيق حساباتها عند ترجمة تعهدات بايدن بالعودة إلى التفاوض بشأن الملف النووي الإيراني، وخاصة أن إسرائيل طرفاً مؤسساً في هذا التحالف، وهو ما يعزز الموقف السعودي أمام الإدارة الأميركية الجديدة.

ويلاحظ المراقبون أن الرياض لم تذهب أبعد من ذلك، واكتفت بحدوث اللقاء كرسالة إلى الإدارة القادمة، وفق تقدير سعودي أن التوسع في اللقاءات مع تل أبيب سيكون مجانياً، إذا لم يكن برعاية الإدارة الأميركية الجديدة التي ستكون معنية بتأمين مطالب

المملكة مقابل التطبيع. لكن يمكن القول إن الموقف المشترك من الملف الإيراني، في فترة انتقال الحكم في أميركا عبر «لقاء نيوم»، كان مفتاح البداية شبه العلنية لـ«التطبيع المتدرج» بين إسرائيل والسعودية ■

## (٢/٢) توتر العلاقات السعودية - الأميركية

■ بعد تولي جو بايدن الحكم في الولايات المتحدة الأميركية خلفا للرئيس الأميركي دونالد ترامب – ٢٠٢١/١/٢٠، ساد التوتر العلاقات الأميركية – السعودية، على خلفية ما سبق أن أعلنه بايدن في مناظراته الانتخابية عن تحميل ولي العهد محمد بن سلمان مسؤولية اغتيال الصحفي السعودي جمال خاشقجي، وتوعد حينها بجعل المملكة العربية السعودية «دولة منبوذة» على الساحة الدولية.

لكن الاحتكاك الأبرز الذي أجج التوتر بين الطرفين حصل بعد زيارة بايدن للسعودية– ٢٠٢٢/٧، وهي الأولى له منذ تقلد الحكم، وفشل خلالها في إقناع الرياض بزيادة إنتاجها من النفط، وقد اتخذت «أوبك بلاس» *( +Opec)*، التي تقودها السعودية إلى جانب أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط *(أوبيك)*، قراراً بخفض حصصها من الإنتاج – ٢٠٢٢/١٠، في وقت كانت فيه الولايات المتحدة الأميركية بحاجة ماسة إلى النفط السعودي، في ظل أزمة الطاقة إثر العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا– ٢٠٢٢/٢. وقد أثار هذا القرار غضب بايدن فقال إنه ستكون لهذا التخفيض «عواقب بالنسبة للسعودية»، وزاد على ذلك المتحدث باسم الأمن القومي بالبيت الأبيض، جون كيربي، بالقول «إن الولايات المتحدة تدرس إعادة التفكير في العلاقات الأميركية السعودية». *[ريتشارد هال/ «المواجهة بين بايدن والمملكة، هل تعني نهاية العلاقات الأميركية السعودية؟»/ «إندبندنت» الإلكترونية– ٢٠٢٢/١٠/١٤].*

الجدير بالذكر أن خفض إنتاج النفط، يرفع أسعار الطاقة في جميع أنحاء العالم بما في ذلك الولايات المتحدة، وهذا يضر بشعبية الحزب الديمقراطي الحاكم، عشية إنتخابات التجديد النصفي– ٢٠٢٢/١١. وقد اجتمع غضب إدارة بايدن من الموقف السعودي تجاه تخفيض إنتاج النفط مع حنقها من المواقف الغائمة لعدد من الدول *(من بينها السعودية)* تجاه الحرب في أوكرانيا وعدم اصطفافها ضد روسيا.

■ يذكر في السياق أن إسرائيل سعت إلى إزالة التوتر بين واشنطن والرياض، لأهداف كشفت عنها ورقة تقدير موقف أعدها مركز دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، وأشار فيها إلى «أن ترميم العلاقات بين السعودية والولايات المتحدة هو مصلحة إسرائيلية، وسوف يُساهم في تعزيز التطبيع بين إسرائيل والدول العربية، بما فيها السعودية نفسها، كما أن هنالك مصلحة إسرائيلية في استقرار المملكة العربية السعودية، والحفاظ على دورها المركزي في التحالف الإقليمي ضد إيران». *[مهند مصطفى/ «تطبيع العلاقات بين السعودية وإسرائيل: الدوافع والعوائق»/ «مدار»- ٢٠٢٣/٦/١٨]*.

■ تمتد العلاقات الاستراتيجية السعودية – الأميركية لأكثر من ٨٥ عاماً، والملفت استقرارها في فترات ولاية الإدارات الجمهورية، فقد عملت إدارة بوش الابن على ألا تمس تداعيات تفجيرات واشنطن ونيويورك – ٢٠٠١/٩، مباشرة بهذه العلاقات، التي سادها لاحقاً جو من البرود والتوتر في عهد ولايتي أوباما.. ٢٠٠٩–٢٠١٧، بسبب توقيع الاتفاق النووي مع إيران، والانسحاب الأميركي التدريجي من المنطقة، إضافة إلى انتقاد إدارة أوباما الشديد لعدد من العواصم العربية، ومنها الرياض، في ملفي حقوق الإنسان والفساد. لكن هذه العلاقات عادت إلى مسارها الطبيعي في عهد إدارة الرئيس دونالد ترامب.. ٢٠١٧–٢٠٢١، التي انسحبت من الاتفاق النووي مع إيران، ونشطت في مساعي إقامة «ناتو شرق أوسطي» ضدها. كما أن إدارة ترامب لعبت دوراً في تعطيل التحقيق الذي طالب به الكونغرس في قضية مقتل الصحفي السعودي خاشقجي ■

## (٣/٢) الاتفاق السعودي - الإيراني

■ وقعت السعودية وإيران، برعاية صينية، إتفاقاً– ٢٠٢٣/٤، يعيد علاقاتهما الديبلوماسية، ويمهد لحوار ثنائي يساهم في التوصل لحلول سياسية توافقية للصراعات التي نشبت خلال العقد الماضي في الإقليم. ويتعاكس التوقيع السعودي على هذا الاتفاق مع الموقف الذي أبدته الرياض في «لقاء نيوم» لجهة المواجهة المشتركة مع إسرائيل ضد طهران، لكنه – في الوقت نفسه – موقف ينسجم مع قراءة ولي العهد السعودي بن سلمان لاستحقاقات تطبيق «رؤية ٢٠٣٠»، ومن بينها توجيه إمكانات المملكة المتاحة لصالح إنجاحها، بعد سنوات من المواجهات العسكرية المكلفة في اليمن ومن غير مردود ميداني أو سياسي، وإنفاق مليارات الدولارات في صفقات أسلحة لم

تمنع استهداف منشآتها النفطية – ٢٠١٩/٩.

■ وقد خلص كثير من المحللين إلى أنّ المملكة تحت قيادة ولي العهد تعرضت للكثير من النكسات في اليمن ولبنان وسوريا ودول أخرى. لذلك، تجد السعودية أن من مصلحتها إخماد الصراعات التي زجت نفسها بها في الإقليم، فسعت للتوصل مع الأطراف المعنية إلى حلول سياسة لهذه الصراعات. وفي سياق هذه الرؤية، أكدت المملكة على ضرورة الحل السياسي في سورية، وشجعت على عودتها إلى مقعدها في الجامعة العربية، وحضور الرئيس السوري مؤتمر القمة في جدة– ٢٠٢٣/٥. وفي كلٍ من الملفين، السوري واليمني، يلعب الاتفاق مع إيران دوراً حيوياً لتحقيق هذا الهدف.

■ صُدمت إدارة بايدن جراء توقيع الاتفاق السعودي – الإيراني، خاصة أنه جاء بتشجيع من الصين ورعايتها، فعملت على محاصرة نتائج الاتفاق عبر تشديد الضغوط على الرياض. وفي إسرائيل، هاجمت المعارضة سياسة نتنياهو ووصفتها بالفشل، مشيرة إلى أن السعودية كانت قريبة من الدخول في مسار تطبيع مع إسرائيل يجري توظيفه ضد إيران، لولا إهماله وانشغاله بالصراعات الحزبية من أجل العودة إلى مقعد رئاسة الحكومة ■

## (٤/٢) في ظل تبدلات المشهد الإسرائيلي

■ تزامن إعلان عناوين «صفقة القرن» ومن ثم إعلانها رسمياً– ٢٠٢٠/١/٢٨، مع مرحلة عدم استقرار في المشهد السياسي – الحزبي الإسرائيلي. فقد سقطت حكومة نتنياهو الرابعة– ٢٠١٨/١٢/٢٦، وجرت خلال عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠، ٣ جولات إنتخابية برلمانية *[الكنيست ٢١– ٢٠١٩/٤/٩؛ الكنيست ٢٢– ٢٠١٩/٩/١٧؛ الكنيست ٢٣– ٢٠٢٠/٣/٢]*، حتى تمكن نتنياهو من تشكيل حكومة مع غانتس– ٢٠٢٠/٥/١٧. وخلال ولاية هذه الحكومة تم توقيع «إتفاقات أبراهام» مع كل من الإمارات والبحرين والمغرب والسودان برعاية إدارة ترامب. وقد تعامل نتنياهو مع توقيع هذه الاتفاقات، بالإضافة إلى «لقاء نيوم» مع ولي العهد السعودي، باعتبارها إنجازاً سياسياً شخصياً سيعطيه زخماً قوياً يساعده ضد خصومة في معركة البقاء التي يخوضها للاستمرار في منصب رئيس الوزراء. لكن حكومته مع غانتس انهارت– ٢٠٢٠/١٢/٢٢، بعد نحو

شهر من انعقاد اللقاء مع بن سلمان، على وقع تفاقم الخلاف بين طرفيها.

■ خلال مشاورات تشكيل الحكومة الجديدة، عقب إنتخابات الكنيست ٢٤- ٢٠٢١/٣/٢٣، إندلعت «معركة القدس»- ٤/١٣ إلى ٢٠٢١/٥/٢١، بفصلها الختامي «سيف القدس»- ١٠ إلى ٢٠٢١/٥/٢١، التي ساهمت نتائجها الميدانية والسياسية في فشل نتنياهو بتشكيل الحكومة، في حين نجحت بذلك المعارضة - ٢٠٢١/٦، وتولى حينها رئيس حزب «يمينا»، نفتالي بينيت، رئاسة الحكومة، ثم أعقبه في الفترة الانتقالية بعد سقوطها يائير لابيد رئيس حزب «يوجد مستقبل». وعلى الرغم من أن السجالات الناشبة بين «معسكر نتنياهو»، وأحزاب المعارضة، على خلفية تداعيات «معركة القدس»، سادت المشهد الإسرائيلي في معترك الصراع على تشكيل الحكومة، إلا أن جميع الأطراف تقاسمت، في الوقت نفسه، خطاب تبني مسار «إتفاقات أبراهام»، والعمل على تعميمها، كعنوان أساسي في برامجها الانتخابية.

■ خلال ولاية حكومة بينيت/ لابيد- ٢٠٢١/٦ إلى ٢٠٢٢/٦، عُقد «منتدى النقب»- ٢٠٢٢/٣ السداسي *(الولايات المتحدة + إسرائيل + الإمارات + المغرب + البحرين + مصر)*، باعتباره «إطاراً نموذجياً» صالحاً لإعادة هيكلة الوضع في الشرق الأوسط وفق «إتفاقات أبراهام». وعشية زيارته إلى السعودية، وقَّع الرئيس الأميركي بايدن ورئيس الوزراء الإسرائيلي المناوب يائير لابيد على «إعلان القدس المشترك للشراكة الاستراتيجية» - ٢٠٢٢/٧/١٤. وأكد الإعلان توسيع الدعم الأمني والسياسي الأميركي لإسرائيل، وأشار، في سياق الترحيب بمسار «منتدى النقب»، أن بايدن سيركز خلال زيارته إلى الرياض على ضرورة «بناء هيكل إقليمي قوي، لتعميق العلاقات بين إسرائيل وجميع شركائها الإقليميين وتقدم الاندماج الإقليمي لإسرائيل، وتوسيع دائرة السلام لتشمل المزيد من الدول العربية والإسلامية». *[ص٢٦ من كتاب «في مواجهة مخطط الحسم»، الرقم ٤٥ من سلسلة «على طريق الاستقلال»، إصدار المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات (ملف)/ ط١: ٢٠٢٣].*

■ غرقت حكومة بينيت - لابيد بخلافاتها بسبب مكوناتها المتناقضة، وسقطت بعد نحو عام من تشكيلها- ٢٠٢٢/٦، ليعود نتنياهو مجدداً، وللمرة السادسة إلى رئاسة الحكومة- ٢٠٢٢/١٢، متحالفاً مع أحزاب الصهيونية الدينية العنصرية المتطرفة،

عقب إنتخابات الكنيست ٢٥- ٢٠٢٢/١١/١. وتصدر جدول أعمال حكومة نتنياهو «الجديدة» ماسمي بـ «مخطط الحسم»، الذي يهدف إلى ضم الضفة الغربية إلى إسرائيل وحشر الفلسطينيين في جيوب سكانية، ويمثل هذا المشروع «نقلة خطيرة في السياسة التوسعية الإسرائيلية المعتادة، مثل الاستيطان، والتهويد..، باتجاه تنفيذ عملية الضم عبر إجراءات ميدانية وقانونية مهدَّفة». والجدير ذكره أن نتنياهو حسم، إسرائيلياً، مآل شعار «حل الدولتين» الغائم، الذي تغنى به البيان الصادر عن «منتدى النقب»، عندما قال لاحقاً في الاجتماع المغلق للجنة الأمن والخارجية في الكنيست- ٢٠٢٣/٦/٢٠:«يجب العمل على اجتثاث فكرة إقامة دولة فلسطينية، وقطع الطريق أمام تطلعات الفلسطينيين لإقامة دولة لهم». *[ للمزيد، راجع فهد سليمان: «إنه الضم ياذكي»، ص ١١ - ٢٥، من كتاب «في مواجهة الحسم»/ مصدر سبق ذكره]* ■

## (٣)

## «الملف الفلسطيني» في محادثات التطبيع .. أخفض من سقف أوسلو

■ وضعت المحددات الإسرائيلية لسبل حل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، الرياض في وضع معقد ما بين تصريحاتها الرسمية بالتمسك بـ«مبادرة السلام العربية»، وما بين اندفاعة ولي العهد بن سلمان نحو تحقيق شروط المملكة الخاصة مقابل التطبيع، في الوقت الذي تدرك فيه الرياض أن واشنطن وتل أبيب متوافقتان حول «الحل الاقتصادي» للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وحول تثبيت مفهوم «الكيانية الفلسطينية» عند حدود حكم ذاتي إداري محدود الصلاحيات، ودون أفق سيادي، وعدم المس بواقع الاستيطان.

■ وقد جاءت تركيبة حكومة نتنياهو الأخيرة، وبرنامجها القائم على «مشروع الحسم»، لتضع تساؤلات جدية حول مصير «مبادرة السلام العربية» في سياق المباحثات السعودية حول التطبيع ،الذي أعلن بن سلمان أنه بات قريباً. ويقرأ معظم المحللين «تفاؤل» ولي العهد السعودي هذا، على أن لديه مقاربة مختلفة للمبادرة عما كان عليه الأمر عند إطلاقها قبل ٢١ عاماً وفي ظروف دولية وإقليمية مغايرة للظروف القائمة.

وتنطلق هذه المقاربة من التمسك بالمبادرة من حيث المبدأ، من موقع احتواء المواقف المعارضة للتطبيع داخل العائلة الحاكمة وفي أوساط سعودية مختلفة، ومن موقع طمأنة الجانب الفلسطيني. لكن من الناحية العملية، وفي سياق المباحثات مع الولايات المتحدة والاتصالات مع الحكومة الإسرائيلية، يجري التعامل مع المبادرة كـ«هدف مؤجل»، تشكل مجموعة «التنازلات» الإسرائيلية ،التي طرحت على إدارة بايدن لإقناع إسرائيل بالقيام بها، محطة على طريق تحقيق هذا الهدف. وهي الفلسفة التضليلية ذاتها التي يتبعها الرئيس الأميركي عند تكراره الحديث عن «حماية الطريق إلى حل الدولتين»، أي الحفاظ عليه كعنوان جاذب، وليس مشروعاً جدياً مطروحاً للتطبيق. ولعل السفير السعودي غير المقيم والمعين لدى السلطة الفلسطينية، نايف بن بندر السديري، كان واضحاً في هذا الاتجاه عندما صرَّح خلال زيارته إلى رام الله بأن« مبادرة السلام العربية هي نقطة الارتكاز لأي عملية سلام مستقبلية». *[صحيفة «الشرق»- ٢٠٢٣/٩/٢٧]*. بكلام آخر: مبادرة السلام العربية، بما اشتملت عليه من أهداف وآليات ومرجعيات أممية، لن تكون بمنطوياتها، النص المحدد لهذه التسوية، بل منصة إنطلاق لها.

■ لقد تعرضت «مبادرة السلام العربية»، التي باتت في الخطاب السعودي الجديد «نقطة إرتكاز» للتآكل بمشاركة من أصحابها، واتضح ذلك في البيان المشترك الصادر عن لقاء وزير خارجية الولايات المتحدة توني بلينكن مع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي- ٢٠٢٣/٦/٥، بمشاركة الرياض، حيث جرى تضمين المبادرة، في معرض الحديث عن «حل الدولتين» القبول بـ«تبادلات متفق عليها» للأراضي على «طول حدود عام ١٩٦٧»، بما يعني – على الأقل – ضم الكتل الاستيطانية إلى إسرائيل. *[ص ٢٣ من كتاب «في مواجهة مخطط الحسم» – مصدر سبق ذكرُهُ]*.

■ شجعت السعودية القيادة الرسمية الفلسطينية على الدخول على خط المحادثات بشأن التطبيع، من زاوية التداول معها في «المطالب» المفترض تنفيذها كي يحظى مسار التطبيع بمباركة رسمية فلسطينية. وقد لاقى هذا التوجه قبولاً إسرائيلياً باعتباره مدخلاً للضغط السعودي على الجانب الرسمي الفلسطيني، الذي استشعر كغيره من الأطراف أن الرياض حسمت قرارها باتجاه التطبيع الذي بات مرهوناً بتلبية طلباتها ليس إلا. لكن القبول الإسرائيلي للتوجه السعودي نحو القيادة الرسمية الفلسطينية كان

مشروطاً على لسان نتنياهو الذي قال: «يجب على الفلسطينيين أن يكونوا جزءاً من اتفاقية التطبيع السعودي – الإسرائيلي، لكن دون أن يكون لهم حق النقض» *[«الجزيرة نت»– ٢٠٢٣/٩/٢٢]*، مشيراً إلى أن «اتفاقات السلام» مع العرب لم تنجح في الماضي لأنها قامت على «فكرة خاطئة»، وهي إبرام إتفاقية سلام مع الفلسطينيين أولاً. وهذه ترجمة مبسطة للرؤية الأميركية – الإسرائيلية الموحدة حول آليات مشروع «السلام الإقليمي»، التي تقول بتقديم التطبيع الرسمي العربي على البحث في الملف الفلسطيني، أو على الأقل فك الارتباط بينهما كما جاء في «مبادرة السلام العربية».

■ كانت القيادة الرسمية الفلسطينية جزءاً من الموقف الفلسطيني العام الرافض لـ«صفقة القرن» بأهدافها وآلياتها، وما نتج عنها من إتفاقات في مسار التطبيع. لكن المعضلة تمثلت في عدم تقدمها باتجاه تنفيذ قرارات الإجماع الوطني التي أكدت وجوب القطع مع سياساتها السابقة تجاه عملية التسوية، وحددت هذه القرارات موجبات هذا القطع بدءاً من الخروج من إملاءات «إتفاق أوسلو» السياسية والاقتصادية والأمنية وتبني سياسة جديدة تقوم على رد الإعتبار للبرنامج الوطني الجامع، ومقارعة الاحتلال في الميدان والسياسة، مع ما يتطلبه ذلك من خطوات ملحة على الصعيدين البرنامجي والمؤسسي.

وقد أدت مراوحة القيادة الرسمية عند حدود رفض عناوين الصفقة الأميركية – الإسرائيلية واحتفاظها في الوقت نفسه بخيارها القائم على استعادة مسار التسوية بشروطها السابقة المحكومة بسقف إملاءات أوسلو، إلى أن تعيش حالة من «البطالة السياسية»، في الوقت الذي كان فيه الصراع في ذروة احتدامه ما بين الحركة الجماهيرية الفلسطينية الناهضة وما بين الاحتلال. وهو ما أدى إلى عزلتها عن هذه الحركة من جهة، وزيادة تهميشها في مجرى التحركات الإقليمية النشطة التي تمس مستقبل القضية الفلسطينية، من جهة أخرى. وفي ظل هذا الوضع الذي تعيشه القيادة الرسمية الفلسطينية، جاءت المباحثات السعودية معها بشأن «الملف الفلسطيني» في مسار التطبيع الذي شقته الرياض.

■ جرت مباحثات فلسطينية – سعودية شارك فيها الرئيس محمود عباس خلال زيارته إلى السعودية – ٢٠٢٣/٤، كما وقعت لقاءات عدة بين وفد من السلطة برئاسة

حسين الشيخ، وزير الشون المدنية، بالسفير السعودي، نايف السديري، في الأردن، ولقاءات أخرى أجراها الوفد في الرياض – ٢٠٢٣/٩. وعشية هذه اللقاءات كان هناك تقدير لدى الأوساط الرسمية الفلسطينية بأن دولة عربية بوزن السعودية، وفي ظل تلهف تل أبيب وواشنطن على التحاقها بركب التطبيع، مؤهلة لأن تضغط من أجل إعادة مسار التفاوض على «حل الدولتين» إلى الحياة. وقد عززت تصريحات مسؤولين سعوديين بأهمية التشاور مع الجانب الفلسطيني إعتقاد أوساط السلطة الفلسطينية بوجود فرصة لتحقيق هذا الهدف؛ لكن الجانب السعودي وضعهم مباشرة أمام أولوياته في المباحثات مع إدارة بايدن، ومقاربته الجديدة لاعتماد «مبادرة السلام العربية» منطلقاً للحل، من زاوية أن طبيعة الحكم القائم في إسرائيل لا تسمح بمجرد التداول حول قضايا حيوية مثل الدولة والقدس واللاجئين، وأن الشيء المتاح والممكن في ظل هذه الظروف هو قيام إسرائيل بعدد من الخطوات «المهمة»، التي تحدث «تغييراً» جدياً في حياة الفلسطينيين يخفف معاناتهم، وتعيد الاعتبار لمكانة السلطة الفلسطينية، إلى حين تسمح الظروف بتحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني. وكان واضحاً أن الرياض تريد أن تسمع من وفد القيادة الرسمية الفلسطينية طلبات محددة تنضوي تحت سقف مقاربتها الخاصة.

■ وعلى هذا، خرجت هذه المحادثات بالتوافق على فترة إنتقالية لمدة ثلاث سنوات، يجري خلالها خلق الأجواء الإيجابية الضرورية لتطبيق «مبادرة السلام العربية» *(تسوية إنتقالية جزئية)*، وتضمن التوافق المطالبة بتطبيق ١٤ إلتزاماً إسرائيلياً نص عليها «اتفاق أوسلو» ولم تنفذ، من بينها؛ النبضة الثالثة من الانسحاب الإسرائيلي من مناطق الضفة، ويعني تنفيذها تقليص مساحة المنطقة «ج» حسب تقسيمات الاتفاق، والتي تسيطر عليها إسرائيل بشكل كامل، لصالح توسيع المنطقة «أ» المفترض أنها تحت سيطرة السلطة الفلسطينية، ووقف الاستيطان، وعدم بناء بؤر استيطانية جديدة، وعدم شرعنة البؤر القائمة، وعدم المس بأموال المقاصة الفلسطينية من قبل إسرائيل، وعدم اقتحام المدن في المناطق المصنفة «أ»، وإطلاق سراح الأسرى المعتقلين القدامى *(ما قبل التوقيع على أوسلو)*. والمؤسف أن معظم هذه الطلبات عرضت سابقاً من قبل إدارة الرئيس أوباما على مرجعية المفاوض الفلسطيني – ٢٠١٠، كإجراءات تلتزم إسرائيل بالقيام بها ضمن ما سمي بـ«بوادر زرع الثقة»، كي يوافق الجانب الفلسطيني فقط

على الدخول مجدداً إلى المفاوضات، وهو يستجديها اليوم لصالح تمرير إتفاق التطبيع الإسرائيلي – السعودي دون أن يضمن أن هذه الطلبات ستجد طريقها للتنفيذ، في ظل حكومة إسرائيلية قائمة على العنصرية والتطرف، وفي ظل إدارة أميركية ورثت الخطوط الرئيسية لسياسات ترامب تجاه القضية الفلسطينية.

■ يضاف إلى قائمة الطلبات، ما هي موجهة إلى الإدارة الأميركية، من بينها: إعادة فتح القنصلية الأميركية في القدس الشرقية، وإعادة فتح مكتب منظمة التحرير في واشنطن، وشطب اسمها من قائمة الإرهاب، والحفاظ على الوضع الراهن في القدس. والشيء الوحيد الذي نفذته إدارة بايدن هو استئناف الدعم المالي للفلسطينيين الذي شطبته الإدارة السابقة. وفي موازاة قائمة المطالب التي ذكرت، أعلنت الرياض عن تقديم دعم مالي للسلطة بمبلغ ١٧٠ مليون$، منها ٧٠ مليوناً للأمن و١٠٠ مليون لميزانية السلطة ■

## (٤)

## خلاصات

■ إرتكبت القيادة الرسمية الفلسطينية خطيئة سياسية مزدوجة؛ **أولاً** برهانها على تحصيل إنجازات لصالح الحقوق الفلسطينية عبر مسار التطبيع السعودي مع إسرائيل، على الرغم من معرفتها أن هذا المسار هو من أخطر حلقات تطبيق «السلام الإقليمي» على القضية الفلسطينية، والتي وقفت هي ضده في إطار الموقف الفلسطيني العام. و**ثانياً**، بقبولها تقزيم المطالب الفلسطينية نزولاً عند مقاربة ولي العهد السعودي لتطبيق «مبادرة السلام العربية».

المؤسف أن القيادة الرسمية وضعت بذلك المطالب الفلسطينية تحت سقف أكثر إنخفاضاً من «أوسلو»، لأن الولايات المتحدة وإسرائيل ستتعاملان، مع هذه المطالب التي كانت تندرج ضمناً تحت عنوان الالتزامات الإسرائيلية في الاتفاق وفي سياق التفاوض حول تنفيذه، باعتبارها «قضايا كبرى» ينبغي التفاوض حولها من أجل تحويلها إلى مسائل إدارية بحتة لا تتناقض مع خطة «السلام الاقتصادي»، التي طرحها نتنياهو وتبنتها عملياً الإدارة الأميركية بشقيها الجمهوري والديمقراطي.

يضاف إلى ما سبق أن ماتم التوافق حوله من مطالب بين السعودية والقيادة الرسمية الفلسطينية، بما فيها المرحلة الانتقالية، ستمر حكماً عبر الأطر الإقليمية المؤسسة لاتفاقات شرم الشيخ والعقبة- ٢/٢٦ و ٢٠٢٣/٣/١٩ *[ راجع ص٥٣-٥٧ من كتاب «في مواجهة مخطط الحسم»/ مصدر سبق ذكره]*، من أجل وضعها في سياق ترتيبات أمنية وفق الأسس والآليات التي قامت عليها هذه الأطر. وسينعكس ماسبق بشكل كارثي على أية مداولات قادمة بشأن حل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وخاصة أن أصواتاً دولية وإقليمية متصاعدة تحيل ما يجري في قطاع غزة إلى استمرار الاحتلال والحصار وعدم قيام الدولة الفلسطينية المستقلة.

■ تنظر إدارة بايدن إلى النجاح في إبرام اتفاق التطبيع كإنجاز دبلوماسي مهم يُسجل لصالح رئيسها، والذي لم يستطع تحقيق إنجازات جادة، وتحقيق ذلك سيصب في مصلحته على أبواب الانتخابات الرئاسية القادمة. ورأى وزير الخارجية الأميركي أنطوني بلينكن أن الاتفاق يصب في خدمة الأمن القومي الأميركي، باعتباره يعزز الخطة الأميركية لترتيب خارطة منطقة الشرق الأوسط ، على المستوى الجيوسياسي والتي بدأت مع اتفاقيات أبراهام، وذلك كجزء من الاستراتيجية الأميركية لبناء تحالف إقليمي في المنطقة. ويساهم الاتفاق برأي الولايات المتحدة في وضع حد للتقارب السعودي – الصيني الذي تطور خلال الأزمة السعودية الأميركية الأخيرة. وترى إسرائيل أن توقيع الاتفاق يساهم في تحسين مكانتها الاستراتيجية على المستوى الإقليمي، ويعمق من شرعيتها، ويفتح المجال لتطوير الاقتصاد الإسرائيلي من خلال زيادة الاستثمارات الاقتصادية المتبادلة بين البلدين؛ كما يفتح آفاقاً أمام تل أبيب لتوقيع إتفاقيات أخرى مع دول عربية، ويعزز في الوقت نفسه مساعي عزل إيران. *[مهند مصطفى/ مصدر سبق ذكره]*.

■ يرى محللون أن ولي العهد السعودي بالغ في توقعاته تجاه المنافع التي ستعود على المملكة من وراء التطبيع. ففي المجال الأمني – يضيف المحللون – سيكون للاتفاق الأمني القوي مع الولايات المتحدة إستحقاقات عدة؛ أولها مراقبة واشنطن الدائمة لوتيرة العلاقات السعودية مع خصوم أميركا ومنافسيها، وفي المقدمة الصين وروسيا والحد من تطورها، وضبط علاقاتها المستجدة مع إيران تحت سقف الاستراتيجية الأميركية تجاه

طهران؛ وسيخلق هذا الاتفاق توجساً لدى شركاء السعودية في مجلس التعاون الخليجي، وبرز ذلك حتى قبل توقيع الاتفاق، فقد أوقفت الإمارات الاتصالات مع الولايات المتحدة المرتبطة بصياغة إتفاق أمني جديد، لترقب ما الذي سيتم الاتفاق عليه بين واشنطن والرياض. ونقلت هيئة البث الرسمية الإسرائيلية «كان» عن مسؤولين في الإمارات قولهم «في حال منحت الولايات المتحدة تحالفا دفاعياً قوياً للسعودية، فالإمارات سترغب بإقامة تحالف مع ضمانات مشابهة». *[i24 NEWS – ٢٠٢٣/١٠/٣]*.

ومن شأن الاتفاق بشقيه الاقتصادي والسياسي أن يشكل عامل ضغط على السياسة النفطية السعودية منعاً لتكرار تجاوزها المصلحة الأميركية، كما حصل عندما خفضت حصتها من الانتاج في إطار «أوبك»، وسيزداد الضغط الأميركي على الرياض في حال تم تصنيفها كحليف من خارج «الناتو» من أجل أن تأخذ موقفاً أكثر اقتراباً من المواقف الغربية تجاه الحرب في أوكرانيا ■

**٢٠٢٣/١٠/٥**

# ملحق

## مقابلة ولي العهد السعودي
## الأمير محمد بن سلمان

*[ أجرت قناة «فوكس نيوز» مقابلة شاملة مع ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، تناولت فيها قضايا عدة، أبرزها العلاقة مع الاحتلال الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، والعلاقة مع إيران والولايات المتحدة، والعديد من القضايا الداخلية والخارجية للمملكة. وخلال المقابلة، أقر ولي العهد السعودي بمساعي التطبيع مع دولة الاحتلال، وقال في هذا الخصوص« نحن نقترب أكثر كل يوم». وأكد بن سلمان أهمية القضية الفلسطينية بالنسبة للسعودية، مضيفا: «نحن بحاجة لحل تلك القضية». لكنه عندما قال إن المفاوضات بهذا الشأن مستمرة مع الولايات المتحدة، عبر عن أمله بأن تُفضي هذه المفاوضات إلى «تخفيف معاناة الفلسطينيين، وإعادة إسرائيل كلاعب في الشرق الأوسط». ويعبر الشق الفلسطيني من هذا التصريح عن أبرز عناوين خطة نتنياهو:«السلام الاقتصادي»، فيما يعبر الشق الإسرائيلي عن أبرز أهداف «السلام الإقليمي»، الذي طرحته «صفقة القرن».*

*وربط ولي العهد السعودي بين كون السعودية«من أكبر ٥ مشترين للأسلحة الأمريكية»، وبين حقها في الحصول على اتفاق أمني قوي مع الولايات المتحدة، ملمحا – في الوقت نفسه – إلى أنه في حال لم تمنح واشنطن الرياض هذا الاتفاق، فإنه يمكن أن« تستورد الأسلحة من بلد آخر».*

*واعتبر بن سلمان أن الاتفاق مع إيران يشكل جزءا من سياسة سعودية جديدة ترى أن القطع مع ما أسماه «عرف النزاع » في الشرق الأوسط، سيساعدها على«المضي قدما نحو الازدهار والرخاء».*

*وفيما يلي نورد مقاطع واسعة من هذه المقابلة:]*

[..]

■ **إنك تحدث انتقالا من خلال العمل على عدة أجزاء من الاقتصاد، ومحاولة تنويع الاقتصاد بدلا من الاعتماد الشديد على النفط، وقد تطور دور المرأة في المجتمع بشكل ملحوظ. لديك رؤية ٢٠٣٠... أين ترى السعودية بعد ٢٠١٠، ٣٠ سنة؟**

■ ■ سأعطيك مثالا، إذا نظرت إلى أواخر السبعينيات، كان الناتج المحلي الإجمالي للسعودية أكبر من كوريا الجنوبية، وكانت كوريا الجنوبية تحتل المركز العاشر أو الحادي عشر من حيث الناتج المحلي الإجمالي في العالم سنة ٢٠١٦، في حين كنا نحتل المرتبة ٢٠ في سنة ٢٠١٦، وهذا الأمر مؤسف.

في سنة ١٩٨٠، كنا نحتل المرتبة ١٢ عالميا من حيث الناتج المحلي الإجمالي، وفي سنة ٢٠١٦ تراجعنا إلى المرتبة ٢٠. نعتقد أنه لو كانت السعودية على المسار المثالي منذ ذلك الحين، لكنا ضمن الدول السبع الأوائل عالميا. أنا أحاول إعادة السعودية إلى المسار الصحيح. يمكننا ملاحظة ذلك اليوم، تحتل السعودية حاليا المرتبة ١٧ عالميا من حيث الناتج المحلي الإجمالي. وقد أصبحنا نحتل المرتبة ١٥ في مجموعة العشرين خلال سنوات قليلة، بعد أن كنا نحتل المرتبة ٢٠.

■ **ذكرت للتو مجموعة العشرين، لقد أصبحت السعودية بالفعل لاعبا مهما في الساحة العالمية، واتفاقية السكك الحديدية والموانيء لمجموعة العشرين التي تربط أوروبا ودول الخليج والهند، لماذا تعد هذه الخطوة مهمة للغاية؟**

■ ■ تعد اللوجستيات مهمة، سواء لتصنيع السلع في بلدك أو نقل البضائع، من المهم وجود خطة لوجستية جيدة، ونحن نعمل على ذلك بمساعدة العديد من البلدان والمناطق؛ للتأكد من مرور البضائع في الوقت المناسب. فعلى سبيل المثال، سيقلل هذا المشروع من الوقت اللازم لنقل البضائع من الهند إلى أوروبا بمقدار ثلاثة إلى ستة أيام. وبهذا تقليل الوقت وتوفير المال، وهذا يعد أكثر أمانا وكفاءة. إذا، ما المانع من ذلك؟

لا يتمحور الأمر فقط حول نقل البضائع والسكك الحديدية والموانيء، بل أيضا ربط شبكات الطاقة وكابلات البيانات وغيرها، مما سيفيد أوروبا والشرق الأوسط والهند

كذلك. ومعظم هذه الطاقة، كل هذه الطاقة ستكون طاقة خضراء، وسيتم إنتاجها في الشرق الأوسط وتصديرها إلى أوروبا والهند. لذلك، تعد هذه الاتفاقية مهمة بالنسبة لنا وأوروبا والهند.

■ **ذُكرت إسرائيل أيضا في هذه الصفقة. ما الذي يلزم لتوافق على تطبيع العلاقات مع إسرائيل؟**

■ ■ حسنا، هناك مقاربة من إدارة الرئيس بايدن للوصول إلى تلك النقطة. بالنسبة لنا تعد القضية الفلسطينية مهمة للغاية، نحن بحاجة لحل تلك القضية. هناك مفاوضات مستمرة بشكل جيد وسنرى إلى أين ستؤول الأمور. نأمل أن تُفضي إلى تخفيف معاناة الفلسطينيين وإعادة إسرائيل كلاعب في الشرق الأوسط.

■ **وصف المحادثات هل ستقول إنكم اقتربتم من التطبيع؟**

■ ■ نحن نقترب أكثر كل يوم، تبدو مفاوضات جادة للمرة الأولى، وسنرى إلى أين ستؤول.

**[..]**

■ **دون الدخول في المزيد من التفاصيل، ولكن كيف ستبدو التنازلات التي ستضطر إسرائيل لإعطائها للفلسطينيين؟**

■ ■ هذا جزء من المفاوضات، نعم لا أريد تعطيل الأمور لأنني أريد تحسين حياة الفلسطينيين حقّا، لذا أريد فقط مواصلة المفاوضات مع إدارة بايدن للتأكد من تحقيق كل الأهداف.

■ **حسنا، من الجانب الأمريكي، هل سيكون هناك إتفاق دفاعي بين السعودية والولايات المتحدة؟ هل ستكون مشابهة لمعاهدة حلف الناتو؟**

■ ■ أولا، كان لدينا اتفاق مشابه خلال السنوات الـ ٨٠ الماضية، نحن أكبر المشترين للأسلحة الأمريكية، أعتقد أن السعودية من أكبر ٥ مشترين للأسلحة الأمريكية. لهذا السبب، تؤدي السعودية دورا حاسما في صادراتكم إقتصاديّا، ولدينا العديد من الروابط الأمنية والعسكرية التي تعزز موقف السعودية في الشرق الأوسط، وتعزز مكانة الولايات المتحدة عالميا، وخصوصا في الشرق الأوسط؛ أنتم لا تريدون أن يتغير الوضع، أنتم

لا تريدون أن تستورد السعودية الأسلحة من بلد آخر بدلا من الولايات المتحدة، لذا، فإن هذا الاتفاق سيعزز هذه المعاملات، وسيعزز مصالح الولايات المتحدة الأمنية والعسكرية، وحتى المصالح الاقتصادية. كما سيوفر على السعودية الجهد والصداع الذي سينتج عن الانتقال للتعامل مع بلد آخر.

■ **يتساءل الكثيرون عن سبب تطبيعكم العلاقات مع إيران أولا، عدوكم اللدود الذي هاجم منشآتكم النفطية في سنة ٢٠١٧، لكنكم لم تقوموا بعد بتطبيع العلاقات مع إسرائيل، هل يمكن لسموك أن تشرح لنا ذلك؟**

■ ■ هذا يعود إلى الموقف والسياسات، نحن في نزاع طويل مع إيران منذ سنة ١٩٧٩، لا نريد أن يستمر ذلك العرف في الشرق الأوسط، إذا كانت هناك فرصة للتخلص من كل هذا والمضي قدما نحو الازدهار والرخاء، سواء من خلال التعاون مع إيران وغيرها من الدول في العالم العربي، فما المانع؟

تواصل الإيرانيون مع الجانب العراقي سنة ٢٠٢٠، وتحدث العراقيون معنا، بدؤوا في إجراء هذا النوع من المفاوضات. واجهنا بعض العقبات، تدخلت الصين لحلها، وبعد ذلك بدأنا بشكل جيد، ونأمل استمرار ذلك. نحن نحاول قصارى جهدنا، وأيضا ما نراه من الإيرانيين أنهم يأخذون هذا الأمر على محمل الجد ويبذلون قصارى جهدهم، ولذا نستثمر في ذلك.

■ **هذا تغيير كبير، ومن الواضح أنك تنظر خارج الصندوق في هذه الصفقات، يمكنك أن تنظر إلى ذلك، هل أنت قلق إزاء حصول إيران على سلاح نووي؟**

■ ■ نحن قلقون إزاء حصول أي دولة على سلاح نووي، هذه خطوة سيئة. لا تحتاج إلى الحصول على سلاح نووي لأنك لن تستطيع استخدامه، وحتى لو حصلت إيران على سلاح نووي، وأي دولة تستخدم سلاحا نوويا، هذا يعني أنهم يخوضون حربا مع بقية العالم. لا يمكن للعالم أن يشهد كارثة أخرى مثل هيروشيما، إذا رأى العالم ١٠٠ ألف شخص ميت، فهذا يعني أنك في حرب مع بقية العالم. وهذا جهد عديم النفع للوصول إلى سلاح نووي لأنك لا تستطيع استخدامه، إذا استخدمته ستكون في معركة كبيرة مع باقي العالم.

■ **إذا حصلوا على سلاح نووي هل ستحصلون عليه أيضا؟**

■ ■ إذا حصلوا على سلاح نووي، سيكون علينا أن نحصل على واحد، لأسباب تتعلق بالأمن وموازنة القوى في الشرق الأوسط، لكننا لا نريد حصول ذلك.

**[..]**

■ **كانت إيران تخوض هذه الحرب في اليمن بالوكالة ضدكم، والآن هناك محادثات على مستوى رفيع خلال الأيام الخمسة الماضية مع المتمردين الحوثيين داخل المملكة، وقال ممثلوكم إن المفاوضات كانت إيجابية، وقال وزير الخارجية الأمريكي بلينكن إن هذه فرصة، هل تعتقد ذلك؟**

■ ■ نعم بالتأكيد، كان هدفنا منذ اليوم الأول توفير حياة جيدة لليمنيين ولجميع الدول في المنطقة. بالنسبة لنا في السعودية، من أجل تحقيق تقدم حقيقي ونمو كبير، وإنشاء إقتصاد مذهل في المملكة العربية السعودية والاقتراب من نسبة نجاح ١٠٠ بالمئة، فهذا يعني ضرورة تحقيق الاستقرار في المنطقة.

لتحقيق الاستقرار في المنطقة، نحن بحاجة إلى تحقيق التطوّر الاقتصادي في المنطقة بأكملها، لا نحتاج إلى رؤية مشاكل في اليمن، نحتاج إلى رؤية العراق يتقدم حقّا، نحتاج إلى رؤية لبنان يمضي قدما، وكذلك بقية دول المنطقة. نحن نعمل مع مجلس التعاون الخليجي ومع مصر ومع اللاعبين الآخرين في المنطقة، ومع اللاعبين العالميين وحلفائنا في الولايات المتحدة وعلى الساحة العالمية لتحقيق هذه الغاية. هذا جيد بالنسبة لبقية العالم؛ لأنه عندما تكون المنطقة مضطربة، يظهر تنظيم الدولة وتنظيم القاعدة وتبدأ الهجمات الإرهابية والقرصنة، لذلك لا نريد رؤية هذه الأحداث، نريد رؤية الفرص للشركات الأمريكية والأوروبية، ولبقية العالم، ونريد رؤية المزيد من التقدم في مكان شهد العديد من الاضطرابات خلال العقود الماضية.

**[..]**

■ **هناك علامات على التغيير، هناك بالطبع تجديد العلاقات مع إيران بوساطة صينية، واحتمالية الانضمام إلى البريكس، والصين لها دور كبير في ذلك، هل تعيد المملكة تقييم شراكتها الأمنية كمحاولة للتفكير في طرق مغايرة للقيام بذلك؟**

■ ■ لا لا، بريكس ليس تحالفا سياسيا، فإذا نظرت إلى مجموعة العشرين، ستجد بها مجموعتين، مجموعة السبع ومجموعة البريكس، وقد حاولنا الانضمام للدول السبع في عهد الرئيس ترامب، لكن بعض الدول في مجموعة السبع كان لديها شروط للانضمام. ونحن نرى أنه إذا استمررنا لعقد من الزمان دون أن نكون جزءا من مجموعة داخل مجموعة العشرين، فإن هذا يمكن أن يخلق لنا صعوبات على المستوى الاقتصادي، لذا فإن بريكس هي خيار، وقد وجهت لنا دعوة ونحن نرحب بذلك. والبريكس ليست مجموعة مناهضة لأمريكا أو الغرب، لديكم العديد من الحلفاء في البريكس، لديكم الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، وهؤلاء أيضا حلفاؤكم [..] ■

**٢٠٢٣/٩/٢٣**

# الفهرس


■ **هذا الكتاب** ..... ٥

■ ■ **القسم الأول – ثلاثية الحرب** ..... ٧

• مقدمة ..... ٩

■ **الفصل الأول: ما قبل «الطوفان»** ..... ١١

١– في أحوال السلطة ..... ١٣

٢– حِراكان في إسرائيل ..... ٢٠

٣– الموقف الفلسطيني ومحدداته ..... ٢٤

■ وثائق ..... ٣١

■ **الفصل الثاني: «طوفان الأقصى» ، وما بعده** ..... ٤٣

١– الزلزال ..... ٤٥

٢– بين الرسمي والشعبي، عربياً وإسناد المقاومة، إقليمياً ..... ٥٠

٣– الغرب الأطلسي المنافق ..... ٥٢

٤– الفعل السياسي الفلسطيني ..... ٥٥

٥– السلطة الفلسطينية ..... ٥٨

٦– موقف الجبهة الديمقراطية ..... ٦٠

٧- من هنا، إلى أين؟ ..... ٦٢
■ ملحق: الرؤية البرنامجية الوطنية الجامعة ..... ٦٤
■ **الفصل الثالث: في الحرب والسياسة** ..... ٧١
■ تمهيد ..... ٧٣
١- في الجانب العسكري وانعكاساته المباشرة ..... ٧٥
٢- «طوفان الأقصى» ... حرب محلية أم إقليمية؟ ..... ٧٨
٣- العملية السياسية ... محطات في مسار الصراع ..... ٨٠
٤- في مواجهة المخطط الأصلي ..... ٨٤
■■ **القسم الثاني- عناوين فلسطينية** ..... ٨٧
• مقدمة ..... ٨٩
■ **الفصل الأول: إجتماع الأمناء العامين** ..... ٩١
١- السياق السياسي للدعوة ..... ٩٣
٢- الدعوة وحوارات الساعة الأخيرة ..... ٩٨
٣- كلمتان رئيسيتان ذات دلالة ..... ١٠٠
٤- رؤيتان سياسيتان متباينتان ..... ١٠٣
٥- البيان الرئاسي يحل مكان البيان الختامي ..... ١٠٧

■ وثائق ..... ١٠٩

■ **الفصل الثاني : الولايات المتحدة والأونروا . . . . . ١٢٩**

١- تأسيس الأونروا .. النوايا الحقيقية ..... ١٣١

٢- الأونروا في خدمة إتفاق أوسلو ..... ١٣٤

٣- الأونروا و «صفقة القرن» ..... ١٣٧

٤- الأونروا وإدارة بايدن ..... ١٣٩

٥- الأونروا وحرب ٧ أكتوبر ٢٠٢٣..... ١٤٠

■ وثائق ..... ١٤٣

■ **الفصل الثالث : المشهد الثقافي الفلسطيني في الـ ٤٨ . . . . . ١٤٩**

■ مدخل ..... ١٥١

١- الحركة الثقافية الفلسطينية قبل النكبة ..... ١٥٢

٢- الصدمة وتحدي البقاء ..... ١٥٤

٣- النكبة الممتدة فصولاً .. ..... ١٥٥

٤- نوافذ في جدار الحظر..... ١٥٧

٥- في مواجهة القمع والتجهيل ..... ١٥٩

٦- ثنائية الالتزام السياسي – الاجتماعي ..... ١٦٢

٧- مساهمات أولية في المسرح والقصة القصيرة ..... ١٦٦

٨- ملاحظات واستخلاصات ..... ١٦٧

■ ■ **القسم الثالث - في المدار الإقليمي .....** ١٦٩

• مقدمة ..... ١٧١

■ **الفصل الأول: السودان.. أبعاد الأزمة الراهنة وجذورها.....** ١٧٣

■ تمهيد ..... ١٧٥

١- ماضي السودان وجذور الأزمة ..... ١٧٩

٢- الفشل في بناء الدولة الحديثة ..... ١٨٣

٣- الوضع القبائلي في السودان ..... ١٨٥

٤- دارفور.. نموذج السودان المصغَر ..... ١٨٧

٥- الاقتصاد السوداني والأوليغارشية الجديدة ..... ١٩٢

٦- الجيش السوداني: تاريخ حافل بالانقلابات ..... ١٩٧

٧- إمبراطورية إقتصادية ..... ١٩٩

٨- «قوات الدعم السريع» .. يافطة جديدة وانتهاكات مستمرة ..... ٢٠١

٩- تأثير الدور الخارجي .. ..... ٢٠٥

١٠- رفض الحرب والبدائل الممكنة ..... ٢١١

■ **الفصل الثاني : التطبيع السعودي - الإسرائيلي.....** ٢١٧

■ تمهيد ..... ٢١٩

١- التطبيع في ميزان المصالح السعودية ..... ٢٢٢
٢- في مجرى الأحداث ..... ٢٣١
٣- «الملف الفلسطيني» في محادثات التطبيع ..... ٢٣٧
٤- خلاصات ..... ٢٤١
■ ملحق: مقابلة الأمير محمد بن سلمان ..... ٢٤٥
■ **الفهرس** ..... ٢٥١

## سلسلة «الطريق إلى الاستقلال»

**١ـ الطريق الوعر**
**نظرة على المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية**
**من مدريد إلى أوسلو**
**ط١: أيلول (سبتمبر) ١٩٩٧**

**٢ـ سلام أوسلو بين الوهم والحقيقة**
**ط١: أيلول (سبتمبر) ١٩٩٨**

**٣ ـ القبضة المثقوبة**
**نظرة على المفاوضات والحركة الجماهيرية**
**من مجيء نتنياهو إلى بروتوكول الخليل**
**ط١: كانون الثاني (يناير) ١٩٩٩**

**٤ـ خمس سنوات على أوسلو**
**ط١: آذار (مارس) ١٩٩٩**

**٥ـ الدولة المستقلة والسيادة الوطنية**
**ط١: أيار (مايو) ١٩٩٩**

**٦ـ من أوسلو إلى واي ريفر**
**ط١: كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٠**

**٧ـ شرم الشيخ، اللاجئون، الحل الدائم**
**ط١: تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٠**

**٨ ـ عشية الانتفاضة**
**ط١: نيسان (إبريل) ٢٠٠١**

**٩ ـ «السور الواقي»**
**ط١: آب (أغسطس) ٢٠٠٣**

**١٠ ـ ما بعد «السور الواقي»**
**ط١: أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٣**

**١١ ـ «خارطة الطريق» .. إلى أين؟**
**ط١: نيسان (إبريل) ٢٠٠٤**

**١٢ ـ في النظام السياسي الفلسطيني ..**
**ط١: كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٤**

**١٣ ـ خطة «فك الارتباط»**
**ط١: آذار (مارس) ٢٠٠٥**

**١٤ ـ قبل الرحيل.. في السياسة والنظام الفلسطيني**
**ط١: أيار (مايو) ٢٠٠٥**

**١٥ ـ رئاسية ٢٠٠٥ ..**
**ط١: آذار (مارس) ٢٠٠٥**

**١٦ ـ مفترق طرق بعد غزة**

ط١: أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٧

**١٧ ـ الحكومات الفلسطينية .. ١٩٩٤ - ٢٠٠٦**

ط١: آذار (مارس) ٢٠٠٨

**١٨ ـ المنعطف .. تشريعية ٢٠٠٦**

ط١:أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٨

**١٩ ـ ٢٠٠٧ .. عام الإنقسامات**

ط١: تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٨

**٢٠ ـ من الإنتفاضة إلى الإنقلاب**

ط١: آذار (مارس) ٢٠٠٩

**٢١ ـ ٢٠٠٨ .. عام الأزمات والرصاص**

ط١: كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٩

**٢٢ ـ وثيقة الوفاق الوطني - ٢٠٠٦/٦/٢٧**

ط١: آب (أغسطس) ٢٠١٠

**٢٣ ـ خيارات فلسطينية.. ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩**

ط١: تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٠

**٢٤ ـ إستراتيجية فلسطينية بديلة**
ط١: نيسان (إبريل) ٢٠١١

**٢٥ ـ أحوال فلسطينية**
ط١: آذار (مارس) ٢٠١٢

**٢٦ ـ إستراتيجية دفاعية للقطاع**
ط١: تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٢

**٢٧ ـ . . . على مرمى حجر**
**في قضايا الدولة والاستقلال**
ط١: أيار (مايو) ٢٠١٣

**٢٨ ـ موضوعات تفاوضية**
ط١: تموز (يوليو) ٢٠١٤

**٢٩ ـ في تدويل القضية**
ط١: شباط (فبراير) ٢٠١٥

**٣٠ ـ ما بعد «الجرف الصامد»**
ط١: تموز (يوليو) ٢٠١٥

**٣١ ـ إنتفاضة الشباب**
ط١: أيار (مايو) ٢٠١٦

**٣٢ـ نوافـــذ..**
ط١: أيار (مايو) ٢٠١٧

**٣٣ـ في مجرى الأحداث.. ٢٠١٧**
ط١: أيلول (سبتمبر) ٢٠١٨

**٣٤ـ في مجرى الأحداث.. ٢٠١٨**
ط١: أيلول (سبتمبر) ٢٠١٨

**٣٥ـ في مواجهة صفقة القرن..**
ط١: أيلول (سبتمبر) ٢٠١٩

**٣٦ ـ ملفات فلسطينية (٢/١)**
**اللاجئون.. المجلس المركزي**
ط١: كانون الثاني (يناير) ٢٠٢٠

**٣٧ ـ ملفات فلسطينية (٢/٢)**
**«صفقة القرن» في الميزان**
ط١: كانون الثاني (يناير) ٢٠٢٠

**٣٨ـ جيل العودة.. الحلم والأمل**
ط١: أيلول (سبتمبر) ٢٠٢٠

**٣٩ـ «صفقة القرن» في الميدان**

**ط١: تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٢٠**

**٤٠ـ بين الضم والتطبيع..**

**ط١: نيسان (إبريل) ٢٠٢١**

**٤١ـ الإنتخابات العامة.. إلى أين؟**

**ط١: آب (أغسطس) ٢٠٢١**

**٤٢ـ بين مشهدين ..**

**ط١: أيار (مايو) ٢٠٢٢**

**٤٣ـ «جولة أفق..»**

**ط١: تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٢٢**

**٤٤ـ «.. تحت المجهر»**

**ط١: حزيران (يونيو) ٢٠٢٣**

**٤٥ـ في مواجهة مخطط «الحسم»**

**ط١: تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٢٣**

**٤٦ـ فلسطين والإقليم**

**ط١: نيسان (إبريل) ٢٠٢٤**

**سلسلة**

**«من الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر»**

**١ - الجبهة الديمقراطية.. النشأة والمسار**

ط١: حزيران (يونيو) ٢٠٠١

**٢ - البرنامج المرحلي.. ١٩٧٣ - ١٩٧٤**

صراع – وحدة في المقاومة

ط١: نيسان (إبريل) ٢٠٠٢

**٣ - المقاومة الفلسطينية.. ١٩٧٠**

في ظل إزدواج السلطة

ط١: حزيران (يونيو) ٢٠٠٧

**٤ - حملة أيلول وما بعدها.. ١٩٧٠ - ١٩٧١**

في المراجعة النقدية للبدايات

ط١: حزيران (يونيو) ٢٠٠٧

**٥ - النهوض مرة أخرى.. ١٩٧٢ - ١٩٧٣**

في المراجعة النقدية للبدايات

ط١: تموز (يوليو) ٢٠٠٧

**٦ - قضايا نظرية**

**في الاشتراكية، أزمة الرأسمالية، العلمانية**

ط١: كانون الثاني (يناير) ٢٠١٢

**٧ - مخاض التجديد.. ١٩٨٨ - ١٩٩٨**

ط١: كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٣

**٨ - في المسألة الفلسطينية.. ١٩٧٥ - ٢٠١٣**

ط١: شباط (فبراير) ٢٠١٤

**٩ - في جماهيرية الحزب.. ١٩٩٨ - ٢٠١٣**

ط١: آذار (مارس) ٢٠١٤

**١٠ - المعارضة الفلسطينية وقضية التسوية**
**[الجبهة الديمقراطية نموذجاً]**

ط١: تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٥

**١١ - الإنتفاضة الثانية**
**[٢٠٠٠/٩/٢٨ – ٢٠٠٥/٢/٨]**

ط١: كانون الثاني (يناير) ٢٠١٧

**١٢ - الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين..**
**المؤتمر الوطني العام السابع - ٢٠١٨**

ط١: تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٨

**١٣ - عقد النهوض والإنتصارات..١٩٧٢ - ١٩٨١**

ط١: شباط (فبراير) ٢٠١٩

**١٤ - عقد الصمود والخيارات.. ١٩٨٢ - ١٩٩٤**

ط١: آذار (مارس) ٢٠١٩

**١٥ - في الإشتراكية العلمية، الدولة المدنية، المجتمعات الإنتقالية**

ط١: حزيران (يونيو) ٢٠٢٠

**١٦- النموذج السوفييتي لعملية الإنتقال إلى الإشتراكية**

ط١: حزيران (يونيو) ٢٠٢٠

**١٧ - الرأسمالية المعاصرة في أطرافها**

ط١: أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣

ط٢: تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٢٠

**١٨ - الرأسمالية المعاصرة في مراكزها**

ط١: أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣

ط٢: تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٢٠

سلسلة

«دليل

المعرفة»

١ - من الإنتداب إلى النكبة

١٩١٩ - ١٩٤٨

ط١: ٢٠١٧

٢ - في المسألة الوطنية

ط١: ٢٠٢١

٣ - في العلمانية والدولة المدنية

ط١: ٢٠١٧

٤ - في المسألة التنظيمية

ط١: ٢٠٢١

٥ - في الاشتراكية العلمية ونظرية الحزب

ط١: ٢٠٢١